الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص مالية وتجارة دولية بعنوان:

سياسة تحرير التجارة الخارجية وانعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

من إعداد: دحماني عبد القادر
تحت إشراف: فروانة حازم

أ.د بن منصور عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د فروانة حازم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د مرابط سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرف مساعد
أ.د بوريش لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا
أ.د بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا
أ.د بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الدراسة: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا.

(الإسراء:85)

شكر وتقدير

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات على توفيقه لي لإتمام هذا العمل راجيا من المولى عز وجل أن يجعله علما نافعا وعملا متقبلا.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذين المحترمين " **البروفيسور حازم فروانة مشرفا**" و" **البروفيسور مرابط سليمان مساعد المشرف**" على رحابة وسعة صدريهما اللذان لم يبخلا علي بالنصح والتوجيه ومرافقتي الدائمة منذ الأسطر الأولى لهذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة المحترمة على قبولهم مناقشة أطروحتي وتقييم هذا العمل.

ولا أنسى بالشكر كل من علمني حرفا، وإلى كل من ساعدني من بيعد أو من قريب ولو بالدعاء لي بالتوفيق.

دحماني عبد القادر

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمة بارك الله في عمريهما، برا واعترافا بجميلهما وطامعا في رضاهما وداعيا المولى عز وجل أن يشفيهما ويبارك فيهما.

وإلى زوجتي العزيزة على تشجيعها لي ومساندتي على إتمام هذا العمل

وإلى إخوتي وكل أفراد عائلتي سندي في الحياة

وإلى كل من ساندني على هذا البحث ولو بكلمة طيبة من أصدقاء وزملاء في العمل.

دحماني عبد القادر

راقت لي:

ما بعد الدكتوراه

وصية الشيخ "**مُحَمَّد أبو موسى**" لتلميذ له حاز على الدكتوراه.

أهنئك على مناقشة الدكتوراه وأدعو الله أن يبارك فيك ويوفقك إلى كل خير، وأقول لك ما هو أهم من كل شيء، فأقول لك وأنت عزيز عليّ: " **الآن بداية طلب العلم فاحذر أن تكون الدكتوراه نهاية المرحلة، الأن أصبحت حرا فكنت تكتب بإشراف مشرف والآن تكتب بإشراف عقلك وفكرك وتوجهك**"

إن الذي يكلمك عمره خمسة وثمانون سنة يكتب وهو نائم على ظهره، فما دام قلمك في يدك فلا تضعه إلى حين يسقطه منك الأجل، فإن فعلت ذلك أفدت وكنت جيدا.

احذر أن تُشغل بنفسك فتهتم بما يقال عنك، وعليك أن تبتغي وجه الله، وخدمة العلم وطلاب العلم هي وجه الله.

هذه وصيتي إليك.

منقول.

ملخص المحتوى	الصفحة
المقدمة.	1
✓ **الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات**	7
• **المبحث الأول:** مدخل إلى التجارة الدولية	9
المطلب الأول: عموميات حول التجارة الدولية.	9
المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية	18
المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية	43
• **المبحث الثاني:** تحرير التجارة الخارجية.	59
المطلب الأول: عموميات حول تحرير التجارة الخارجية	59
المطلب الثاني: الإقبال العالمي على تحرير التجارة الخارجية.	63
المطلب الثالث: مؤشرات قياس تحرير التجارة الخارجية.	70
• **المبحث الثالث:** ميزان المدفوعات	81
المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات	81
المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات	86
المطلب الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات.	91
المطلب الرابع: أليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات وإعادة توازنه	99
✓ **الفصل الثاني: الدراسات السابقة**	114
✓ **الفصل الثالث: الجانب التطبيقي لأثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات.**	151
• **المبحث الأول:** واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.	153
المطلب الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.	153
المطلب الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر في ظل التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية.	164
المطلب الثالث: تطور مؤشرات التحرير التجاري في الجزائر	191
• **المبحث الثاني:** واقع ميزان المدفوعات الجزائري.	208
المطلب الأول: تحليل حسابات ميزان المدفوعات.	208
المطلب الثاني: تحليل المبادلات التجارية.	214
المطلب الثالث: واقع مؤشرات الاقتصاد الجزائري.	234
• **المبحث الثالث:** الدراسة القياسية للعلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	250
المطلب الأول: بناء النماذج القياسية.	250
المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة	255
المطلب الثالث: تقدير النماذج.	259
الخاتمة	277

قائمة الجداول.

عنوان الجدول	الصفحة
جدول تكلفة الانتاج حسب دافيد ريكاردو (الميزة النسبية)	22
نظرية القيم الدولية جون ستيوارت ميل	25
تكاليف الإنتاج حسب نظرية $H\text{-}O$	30
أدوات سياسات التجارة الخارجية	58
مكونات ميزان المدفوعات	90
عينة الدراسات السابقة المنجزة عن اقتصاديات الدول النامية	141
متغيرات الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري	145
التفكيك الجمركي للسلع الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية	175
تطور مؤشر درجة الانفتاح التجاري	198
الرسوم الجمركية حسب نوع المنتوج (تعريفة 1963)	201
الرسوم الجمركية حسب تعريفة 1968	202
التعريفة الجمركية لسنة 1973	203
التعريفة الجمركية لسنة 1991	204
التعريفة الجمركية لسنة 1996	204
التعريفة الجمركية لسنة 2018	206
تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر	209
تطور الميزان التجاري والحساب الجاري في الجزائر	211
تطور الواردات الجزائرية	215
توزيع الواردات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية	217
التركيز السلعي للواردات الجزائرية	218
تطور الصادرات الجزائرية	220
توزيع الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية	223
التركيز السلعي للصادرات الوطنية لسنة 2020	225
معدل التغطية	227
أهم الشركاء التجاريين لسنة 2020	229
توزيع الصادرات الجزائرية حسب البلد	231

توزيع للواردات الجزائرية حسب البلد	233
تطور سعر الصرف	236
أسعار النفط	238
معدل التضخم في الجزائر	241
معدل النمو الاقتصادي	244
إجمالي الدين الخارجي في الجزائر	246
الناتج المحلي الإجمالي	248
مؤشرات تحرير التجارة الخارجية	252
متغيرات الدراسة	254
اختبار استقرار السلاسل الزمنية حسب اختبار (ADF-PP).	257
نتائج تقدير نموذج ARDL (النموذج الأول)	260
اختبار التكامل المشترك (Bounds test) (النموذج الأول)	261
تقدير العلاقة في المدى الطويل (النموذج الأول)	262
نتائج تقدر العلاقة في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ (النموذج الأول)	263
نتائج اختبار ARCH (النموذج الأول)	265
نتائج اختبارLM Test (النموذج الأول)	265
نتائج تقدير للنموذج ARDL (النموذج الثاني)	268
اختبار التكامل المشترك (للنموذج الثاني)	269
تقدير العلاقة في المدى الطويل (للنموذج الثاني)	269
نتائج تقدر العلاقة في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ (للنموذج الثاني)	270
نتائج اختبار ARCH (للنموذج الثاني)	272
نتائج اختبارLM Test (للنموذج الثاني)	272

قائمة الأشكال.

عنوان الشكل	الصفحة
الصادرات والواردات الدولية	13
معدل التبادل الدولي حسب " ميل"	26
الإنتاج والتصدير حسب نموذج الفجوة التكنولوجية	37
دورة حياة المنتوج	39
القيد في ميزان المدفوعات	84
تعديل ميزان المدفوعات آلية الأسعر (قاعدة الذهب).	100
توازن ميزان المدفوعات حسب المنهج النقدي (حالة العجز).	110
توازن ميزان المدفوعات حسب المنهج النقدي (حالة الفائض).	111
برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف FMI	170
تطور مؤشر درجة الانفتاح التجاري	199
تطور الحد الأعلى للتعريفة الجمركية	207
تطور ميزان المدفوعات في الجزائر	209
تطور الميزان التجاري والحساب الجاري	212
تطور حساب رأس المال	213
تطور واردات الجزائر	216
توزيع الواردات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية	217
التركيز السلعي للصادرات الجزائرية لسنة 2020	219
تطور الصادرات الجزائرية	221
توزيع الصادرات الوطنية حسب المنطقة الجغرافية لسنة 2020	223
التركيز السلعي للصادرات الجزائرية لسنة 2020	225
التركيز السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات لسنة 2020.	226
تطور معدل التغطية	228
أهم الشركاء التجاريين للجزائر حسب المنطقة لسنة 2020	230
توزيع الصادرات الجزائرية حسب البلد خلال سنة 2020	232
التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب البلد خلال سنة 2020	234
تطور سعر البترول بالدولار الأمريكي للبرميل	239

تطور معدل التضخم في الجزائر	242
تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	249
تكور إجمالي الدين الخارجي في الجزائر	247
تطور الناتج المحلي الإجمالي	249
اختبار CUSUM –CUSUMSQ (النموذج الأول)	264
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي	266
اختبار CUSUM للنموذج الثاني	271
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي للنموذج الثاني	273

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
تطور الصادرات والواردات الدولية	**304**
جولات مفاوضات اتفاقية GATT	**305**
صادرات وواردات الجزائر بإتجاه الاتحاد الأوربي	**306**
صادرات وواردات الجزائر في إطار GZALE	**307**
تطور الحد الأعلى للتعريفة الجمركية	**308**
تطور حساب رأس المال	**309**
نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي	**310**

مقدمة عامة

شهد الاقتصاد العالمي نوعا من الركود نتيجة للأزمات والحروب التي سادت العالم، وبمجرد تجاوز تلك الأزمات وزوالها خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية تشكل ملامح نظام اقتصادي دولي جديد، يقوم هذا الأخير على مبدأ إقتصاد السوق من خلال تحرير المبادلات التجارية بين الدول وإزالت الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، كما تدعم هذا النظام الجديد بإنشاء هيئاة دولية تعمل على تنظيم العمليات الاقتصادية في العالم على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التي تطورت إلى منظمة التجارة العالمية، حيث ساهمت هذه التحولات في حدوث ثورة في الإنتاج وزيادة حجم التبادل الدولي وظهور عدة تكتلات اقتصادية إقليمية وعالمية وتشكل منافسة شرسة بين الدول المتقدمة من أجل السيطرة على أكبر قدر من الأسواق العالمية.

تعتبر التجارة الخارجية قطاعا حيويا في الاقتصاد العالمي فهي تربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض، فلا يمكن لأي دولة مهما كانت متطورة أن تحقق اكتفاءً ذاتياً بصورة كاملة ولفترة طويلة وتتخلى عن التبادل الدولي، وللتجارة الخارجية جذور تاريخية بدأت منذ القرون الأولى حيث كانت تقوم آنذاك على المقايضة ومع تطور الحياة توسع حجم التبادل الدولي وزادت أهميته، فهي تُمكن الدول من الاستفادة من مزايا الدول الأخرى لأن الدول تتفاوت فيما بينها من حيث مزايا الطبيعة والمناخ ووفرة عناصر الإنتاج والقوة البشرية ورأس المال، لذلك حظي هذا القطاع باهتمام العديد من الباحثين فكان موضوع عدد كبير من البحوث والدراسات.

أدى تحول النظام الاقتصادي العالمي إلى توفر بيئة مناسبة تسمح بتطور التجارة الدولية، فالدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية سارعت إلى تحرير تجارتها الخارجية بغية خلق منافذ لفائض إنتاجها من السلع والخدمات واكتساب أسواق خارجية جديدة، في حين أن الدول النامية فتوجهت نحو التحرير التجاري كحتمية نظرا لمعاناتها من عجز في موازينها الاقتصادية وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية الشرسة، فلجأت إلى صندوق النقد الدولي من أجل مساعدتها في تدارك هذا

العجز الذي بدوره أملى عليها جملة من الإصلاحات أبرزها ضرورة التحرير التام لتجارتها الخارجية، وهذا ما يجعلها في مواجهة الصدمات الخارجية كونها اقتصاد ريعي يرتكز على المواد الأولية كالمحروقات التي تتميز بعدم استقرار أسعارها عالميا.

تبنت الجزائر بعد استقلالها النظام الاشتراكي الذي ينص على اتخاذ تدابير حمائية في مجال التجارة الخارجية، لكن سرعان ما تبين أن هذه السياسة لم تنجح في تحقيق التوازن الاقتصادي بل عرقلت عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي ووضعت الدولة في منعزل، وبعد صدمة النفط سنة 1986 لجأت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي من أجل مساعدتها في تجاوز الأزمة، أين فرض عليها هذا الأخير جملة من الإصلاحات أبرزها ضرورة إعادة النظر في السياسة التجارية المتبعة والتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو النظام الرأسمالي وتحرير التجارة الخارجية، وبالتالي أصبح من الضروري التوجه نحو اقتصاد مفتوح وفتح السوق الداخلي أمام السلع الأجنبية وتخفيض القيود على حركة السلع والخدمات، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.

يعتبر انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي سلاحا ذا حدين، حيث يمثل خطوة كبيرة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي وإتاحة الفرصة للاستفادة من مزايا التحرير التجاري واكتساب أسواق خارجية جديدة، لكنها في نفس الوقت تشكل تهديداً كبيرا على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني إذا لم يتم تأطيره ومراقبته بما يخدم المصلحة العامة، وعلى هذا الأساس فمن الضروري وضع نظم تشريعية واستحداث آليات للقيام بتأطير عمليات التصدير والاستيراد، وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الخارجية باعتبارها النواة الأساسية ومحركا للاقتصاد المحلي.

تشير العديد من الدراسات على وجود علاقة قوية بين السياسات التجارية وميزان المدفوعات، حيث تقوم الدول خاصة النامية منها بإتباع إحدى السياسات التجارية كاستراتيجية لمعاجلة عجز ميزان المدفوعات، فهي تستعمل سياسة تحرير التجارة الخارجية من أجل زيادة تدفق السلع والخدمات وزيادة طاقة التصدير، بينما تتبع سياسة تقييد التجارة الخارجية للتقليل من تدفق السلع خاصة ما يتعلق بالاستيراد من خلال التوظيف الأمثل للأدوات الكمية والسعرية والتنظيمية كرخص الاستيراد والتعريفة الجمركية، فإتباع

السياسة التجارية المناسبة أمر مهم ويتطلب دراسات مسبقة، فكما يمكن للسياسة التجارية الحد من آثار الأزمات ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات إذا كانت هذه السياسة مناسبة للوضع يمكنها أيضا مضاعفة هذا العجز إذا كانت غير مناسبة، ونظرا لأن الجزائر عانت من عجز كبير في ميزان المدفوعات بعد صدمة النفط سنة 1986، تخلت في مطلع التسعينات عن سياسة الحماية وتبنت سياسة تحرير تجارتها الخارجية أين قامت بعدة إصلاحات اقتصادية في هذا الشأن بدعم ومرافقة صندوق النقد الدولي.

إشكالية الدراسة:

من خلال تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن الجزائر أخذت بتوصيات صندوق النقد الدولي وقامت بتحرير تجارتها الخارجية، إلا أنه في أواخر سنة 2014 عرفت مرحلة صعبة نتيجة للانخفاض المفاجئ في أسعار النفط مما أدى إلى اختلال ميزان المدفوعات، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اللجوء إلى تقييد استيراد بعض المواد على رأسها السيارات ومواد البناء، بالإضافة إلى الرفع من نسبة الحقوق والرسوم الجمركية وتحديد حصص للاستيراد واستحداث رخص الاستيراد، وهذه الوضعية المتأرجحة بين التقييد والتحرير جعلتنا نطرح الاشكالية التالية:

ما هو تأثير سياسة تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2021 ؟

أسئلة فرعية:

وحتى نستطيع معالجة الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي التجارة الدولية وما سياساتها وما هي مؤشرات قياس التحرير التجاري ؟
- ✓ ما المقصود بميزان المدفوعات وكيف يتم القيد في حساباته ؟
- ✓ ما هو واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر ؟

- ✓ كيف يمكن تدارك اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال سياسات التجارة الخارجية ؟
- ✓ هل تنجح سياسية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على تحقيق التوازن كما حققت نجاحا في الدول المتقدمة ؟
- ✓ إذا ما علمنا أن من أهم شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ضرورة تحرير تام للتجارة الخارجية، وأن الجزائر في طريقها للانضمام إلى هذه المنظمة، فهل تخدم هذه الخطوة الاقتصاد الجزائري أم لا ؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المطروحة نقترح جملة من الفرضيات التي نعمل على اختبارها من خلال هذه الدراسة، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- ✓ توجد علاقة طردية بين تحرير التجارية الخارجية وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر، فكلما زاد انفتاح البلد عن الاقتصاد العالمي تفاقم العجز ميزان المدفوعات.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لم يحقق توازن ميزان المدفوعات، فهو يزيد من الواردات ولا يؤثر في الصادرات.
- ✓ لا توجد علاقة معنوية بين تحرير التجارة الخارجية والصادرات خارج قطاع المحروقات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف على انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على توازن الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وتوازن ميزان المدفوعات بصفة خاصة، خاصة في ظل الجدل القائم حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية التي بدورها تفرض على أعضائها تحريرا كاملا للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أوامر السيد رئيس الجمهورية بمراجعة بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى جملة من الأهداف من أبرزها:

- ✓ الوقوف على سلبيات وإيجابيات سياسة تحرير التجارة الخارجية وكيف انعكست على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر.
- ✓ تحديد طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وعجز ميزان المدفوعات.
- ✓ إبراز مكانة التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل جهود الدولة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تحليل أداء مؤشرا الاقتصاد الجزائري قبل وبعد عملية تحرير التجارة الخارجية والوقوف على علاقتها بميزان المدفوعات.
- ✓ إبراز أهمية ميزان المدفوعات من خلال شرح كل حساباته، والوقوف على سلبيات وايجابيات تحرير التجارة الخارجية على رصيده.

دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع وفقا للدوافع التالية:

- ✓ الرغبة في استكشاف ما نشاهده في الفترة الحالية من تقييد استيراد بعض المواد وخير مثال على ذلك قطاع السيارات، ومعرفة الأسباب التي أدت بالجزائر الى اتخاذ هذا الموقف.
- ✓ الاقبال المتزايد على التحرير التجاري من طرف الدول وتوصيات الهيئات المالية العالمية بتحرير التجارة الخارجية خاصة وأن الجزائر تسعى للانضمام الى منظمة التجارة العالمية.
- ✓ زيادة على ذلك هذا الموضع يدخل في اختصاص دراستي ومازال قابلا للبحث.

منهج الدراسة:

من أجل التعامل مع الموضوع والإحاطة بجميع جوانبه وقصد الترتيب السليم للأفكار اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تسليط الضوء على التجارة الدولية وسياساتها وتحليل واقع الاقتصاد الجزائري، ثم المنهج القياسي من أجل قياس أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات وعلى الصادرات خارج قطاع المحروقات.

حدود الدراسة:

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، وتم اختيار هذه الفترة بالذات كونها تعتبر مرحلة حاسمة في الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت هذه الفترة بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر برعاية صندوق النقد الدولي، فتخلت الجزائر فيها عن الفكر الاشتراكي وتوجهت نحو الاقتصاد المفتوح وتحرير التجارة الخارجية.

أما فيما يتعلق الإطار المكاني فشمل هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، حيث تم اختياره لعدة اعتبارات أهمها أن الاقتصاد الجزائري شهدة معانة في ميزان المدفوعات مما أدى إلى تأرجح سياسات التجارة الخارجية بين تحرير وتقييد، الأمر الذي دفعها إلى توقيع عدة اتفاقيات أبرزها التي كانت مع صندوق النقد الدولي والشراكة مع الاتحاد الأوربي وسعيها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى انتمائنا لهذا الوطن مما زاد في رغبتنا في دراسة حالته.

من أجل معالجة هذا الموضوع سوف نقوم بتقسيم الأطروحة إلى ثلاثة فصول، حيث نتناول في الفصل الأول الجانب النظري للدراسة من خلال التعريج عن مدخل للتجارة الدولية ونظرياتها بالإضافة إلى تقديم عموميات عن تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، في حين نخصص الفصل الثاني لعرض الدراسات السابقة سواء التي تم إنجازها على الاقتصاد الجزائري أو على اقتصاديات بعض الدول النامية، أما الفصل الثالث فسوف نخصصه إلى الجانب التطبيقي للدراسة حيث قوم بتحليل تطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة خاصة مؤشرات تحرير التجارة الخارجية وحسابات ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى القيام بدراسة قياسية لتحديد العلاقة بين المؤشرات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية

وميزان المدفوعات

تمهيد:

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام كبير من طرف جميع دول العالم خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتغير الجذري الذي شهده النظام الاقتصادي العالمي مما أدى إلى ظهور نظام تجاري دولي جديد يقوم على مبدأ حرية التجارة بين الدول وإزالة كافة الحواجز التي كانت تعيق تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، فالدول الرأسمالية المتطورة كانت تسعى إلى إيجاد منافذ لفائض إنتاجها وتوسيع أسواقها الخارجية، بينما الدول النامية نظرا لمعاناتها من ركود اقتصادي وتفاقم مديونيتها الخارجية كانت مجبرة على التوجه نحو المؤسسات المالية الدولية من أجل مساعدتها والتي بدورها تفرض عليها عدة توجيهات أبرزها ضرورة تحرير التجارة الخارجية.

تراعي الدول قبل عملية التوجه نحو النظام التجاري الجديد والانفتاح على العالم الخارجي ظروفها الاقتصادية وتوازنها الخارجي، حيث يظهر هذا التوازن في رصيد ميزان المدفوعات الذي يعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد البلد ومؤشرا حقيقيا لتوضيح مكانة هذا الاقتصاد وتحديد حجم التعاملات الاقتصادية للبلد مع العالم الخارجي خلال فترة معينة عادة ما تحدد بسنة واحدة، يتم فيه تسجيل جميع العمليات التي تتم مع الخارج، فمن خلال رصيده يمكن لصناع القرارات الاقتصادية اتخاذ القرار المناسب.

من خلال هذا الفصل سوف نقوم بتقديم مدخل إلى التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لقيامها من خلال المبحث الاول، ومفاهيم حول التحرير التجاري وأشكاله ومؤشرات قياسه في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فنعرج على ميزان المدفوعات وأهم الحسابات المكونة له.

المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الدولية.

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في جميع اقتصاديات الدول، فلا بد للدولة أن تستورد من الخارج ما تحتاج من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا وتصدر فائضها من السلع والخدمات التي تنتجها، بهدف تحقق التوازن في موازينها الاقتصادية وتحسين مستويات الرفاه الاقتصادي خاصة في ظل الوضع الراهن الذي يشهده العالم في مجال التبادل الدولي، وعليه سوف نقوم في هذا المبحث بالتعريف بالتجارة الدولية وذكر مراحل تطورها وأهميتها وأسباب قيامها.

المطلب الأول: عموميات حول التجارة الدولية.

أولا: ماهية التجارة الدولية.

قدم الباحثون عدة مفاهيم حول التجارة الدولية فقد شاع استخدام مصطلح التجارة الدولية ومصطلح التجارة الخارجية كمترادفين مع ذلك يوجد اختلاف بينهما، فمصطلح التجارة الدولية يشير إلى التبادل الدولي بين مجموعة من الدول، بينما مصطلح التجارة الخارجية فيشير إلى تبادل تجاري لدولة ما مع العالم الخارجي[1].

1- مفهوم التجارة الدولية.

يقصد بالتجارة الدولية هي "مجموعة من الأنشطة التجارية المطلوبة لإنتاج السلع والخدمات وتنقلها دوليا، فتُمكن التجارة الدولية البلدان من توفير منافذ لبيع منتوجاتها عن طريق التصدير والحصول على منتجات أخرى لا تنتجها محليا عن طريق استيرادها من الخارج"[2]، إلا أن هذا التعريف حصر التجارة الدولية في السلع والخدمات فقط وأهمل باقي العوامل، أما التعريف الأكثر شمولا فهو أن "التجارة الدولية تمثل التعاملات التجارية بين البلدان في صورها الثلاثة المتمثلة في السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس

[1] **رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سلمان.** (2000). التجارة الدولية. دار المسير للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى. ص12

[2] **Isabelle, L. Karl, M**. (2013). « Le commerce international ». Cheeliere éducation. 3 Edition. Canada. p 5.

الأموال، تتم بين حكومات أو منظمات اقتصادية أو أشخاص مقيمين في وحدات سياسية مختلفة"[1]، كما تعرف أيضا أنها "فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها الدول"[2].

2- الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.

بالرجوع إلى المدارس الاقتصادية القديمة نجد أن أدم سميت لم يفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية مستندا في ذلك على أن مفهوم التجارة بصفة عامة ما هي إلى وسيلة للتخلص من فائض الإنتاج ومبادلته بالحاجيات من السلع التي لا نستطيع إنتاجها محليا، على عكس دافيد ريكاردو الذي فرق بينهما واستدل في ذلك أن عناصر الإنتاج تتنقل دون قيود داخل الدولة بينما تخضع لشروط في التنقل خارجها إلى دولة أخرى، ويمكن تحديد أهم الاختلافات بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية كما يلي:[3]

- **انتقال عناصر الإنتاج:** إن انتقال عناصر الإنتاج في صوره الثلاث يكون بشكل أسهل عندما يكون داخل حدود الدولة الواحدة، أما في النطاق الدولي فتنقلها من دولة إلى أخرى يخضع لعدة حواجز قد تكون حواجز قانونية مثل القيود التي تفرض على تنقل العمال ورأس المال، وقد تكون حواجز اقتصادية كالمخاطر التجارية، وقد تكون حواجز ثقافية كالعادات والتقاليد.

يترتب عن صعوبة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول اختلاف العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى، مما يؤثر على تكاليف إنتاج السلع وبالتالي يوثر على سعرها، ولهذا نجد أن السلع يختلف سعرها من دولة لأخرى.

- **اختلاف النظام النقدي:** يتم تسوية المبادلات في التجارة الداخلية بالعملة المحلية داخل حدود الدولة الواحدة ووفقا لنظام مالي واحد مشترك بين البائع والمشتري، أما في التجارة الخارجية فلكل دولة عملتها الخاصة بها ونظامها النقدي، فلتسوية المعاملات يستلزم الأمر تحويل العملة الوطنية إلى ما يساوي

---

[1] **عابي وليد.** (2019). "حماية البيئة وحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف. ص31.

[2] **السيد مُحَمَّد أحمد السريتي، مُحَمَّد عزت مُحَمَّد غزلان.** (2012). "التجـارة الدولية والمؤسســات المالية الدولية". دار التعليم الجامعي . الاسكندرية. ص 8.

[3] **بن سليمان مُحَمَّد** .(2020). "أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة زيان عاشور الجلفة. ص 4-5

قيمتها بالعملة الأجنبية، فعادة ما يتم استعمال العملات القوية المقبولة دوليا كالدولار والأورو والجنيه الاسترليني، وهذا ما يجعلها عرضة لأخطار تقلبات سعر الصرف.

- **اختلاف السياسات الاقتصادية:** في التجارة الداخلية يخضع الطرفان لنفس السياسة الاقتصادية المطبقة داخل البلد، اما في التجارة الخارجية فتختلف السياسات الاقتصادية من دول إلى أخرى، فالدول الرأسمالية تدعم التحرير التجاري وتسمح بتنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بدون قيود، والدول الاشتراكية تنادي بتدخل الدولة في التجارة الخارجية.
- **اختلاف الأسواق:** يشترك الطرفان في التجارة الداخلية في نفس خصائص السوق، بينما في التجارة الخارجية السوق المستهدف هو السوق الأجنبي الذي يختلف عن السوق المحلية من ناحية الأذواق، العادات والتقاليد ومستوى الدخل بالإضافة إلى صعوبة المواصلات من تكاليف إضافية وقيود وما تتعرض إليه السلع خلال نقلها من دولة إلى أخرى، كما يشهد منافسة قوية مقارنة بالسوق المحلي.
- **اختلاف القوانين والعرف التجاري:** داخل حدود الدولة الواحدة يخضع الأفراد لقوانين وتنظيمات واحدة وبالتالي يمكنه التكيف معها، أما على الصعيد الدولي فلكل دولة قانونها الخاص فالتعامل مع أفراد من مجتمعات أخرى يتطلب مجموعة من الترتيبات القانونية والتنظيمية.

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن التجارة الداخلية والتجارة الخارجية عبارة عن تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فالأولى تتم داخل حدود الدولة الواحدة وبعملتها المحلية تحكمها قوانينها وسياساتها وتقاليدها، أما الثانية فتتعدى الحدود وتتم مع دول أخرى بالعملة الأجنبية وتحكمها القوانين والمنظمات العالمية.

3- أهداف التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية عدة أهداف اقتصادية تختلف حسب درجة تطورها، فالأهداف المراد تحقيقها من التجارة الخارجية بالنسبة للدول المتطورة تختلف عن الأهداف المرجوة بالنسبة للدول النامية ويمكن تلخيصها كما يلي:[1]

[1] **عابي وليد**. مرجع سابق ص7

- الإنتاج بأقصى طاقة فالتجارة الخارجية توفر منافذا لتصدير فائض الإنتاج بتوفير أسواق أجنبية منفتحة، فالمؤسسات المنتجة الكبرى لا تكتفي بالتسويق الداخلي لمنتوجاتها نظرا لصغر حجم السوق المحلي وتشبعه بسرعة.
- زيادة الناتج الإجمالي المحلي فتوفر منافذ لفائض الإنتاج يزيد من فرص التصدير مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس على مستوى الدخل.
- توفير مناصب الشغل حيث الانفتاح على الاقتصاد العالمي يؤدي إلى جلب استثمارات أجنبية مباشرة من شأنها توفير مناصب شغل والتقليل من مستوى البطالة.
- تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلي من خلال استيراد السلع الضرورية نظرا لعدم القدرة على إنتاجها محليا كالآلات والتجهيزات والمواد الصيدلانية أو توفرها بأقل تكلفة في الخارج.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي والاتجاه نحو عولمة الأسواق العالمية في ظل منظمة التجارة العالمية التي توصي بحرية التبادل التجاري.

ثانيا: نشأة وتطور التجارة الدولية.

شهدت التجارة الدولية عدة تطورات ملحوظة في الحجم والهيكل منذ نشأتها نبينها في السياق التالي:

1- نشأة التجارة الدولية.

ظهرت التجارة منذ العصر الحجري حيث كانت تقوم على المقايضة بالحبوب داخل البلد الواحد إلى أن ظهرت العملات النقدية في العصور الوسطى، ومع التطورات وزيادة عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي وزيادة الحاجات الأمر الذي أدى بضرورة نشأة التجارة الدولية، فيرى البعض أن ظهور التجارة الدولية يعود للحقبة الرومانية فيما يربطها آخرون بزمن الاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر والسادس عشر، ومع تطور الحياة الاقتصادية وتطور وسائل النقل ونظام المعلومات والاتصال والتقدم التكنولوجي واهتمام الدول بالبنية التحتية كالموانئ والسكة الحديدية أعطى دفعة قوية لتطور التجارة الدولية وتسهيل تنقل البضائع من دولة إلى أخرى.

2- تطور حجم التجارة الدولية.

بعد قيام التجارة العالمية وتطور الحياة بزيادة متطلبات وحاجيات السكان وتوفر وسائل النقل ونظام المعلومات والاتصال والتقدم التكنولوجي، سهل من عملية تطور التجارة الدولية حيث تزايدت ب: 460 مرة في الفترة ما بين 1720 – 1971[1]، ووفقا لتقرير البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية قد نمت التجارة الدولية ب: 27 مرة خلال الفترة من 1950 إلى 2006 أكبر بثلاث مرات من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع حجم التجارة الدولية بنسبة 7.5% في سنة 2006 و15.2% سنة 2007 وبنسبة 15.4% سنة 2008، ويرتبط هذا النمو السريع بتعزيز عملية تحرير العلاقات الدولية وزيادة الطلب على السلع المصنعة والتي شكلت 70% من إجمالي حجم الصادرات الدولية، أما في سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية انخفض حجم التبادل الدولي إلى 13.5%[2]. إلا أنه سرعان ما عاد الازدهار وتوسع حجم التبادل الدولي إلى أن وصل إلى ما يعادل 35 تريليون دولار أمريكي سنة 2017[3]، ومن خلال الشكل البياني التالي نبين تطور الصادرات والواردات الدولية:

الشكل رقم 1-1: الصادرات والواردات الدولية بالترليون دولار أمريكي.

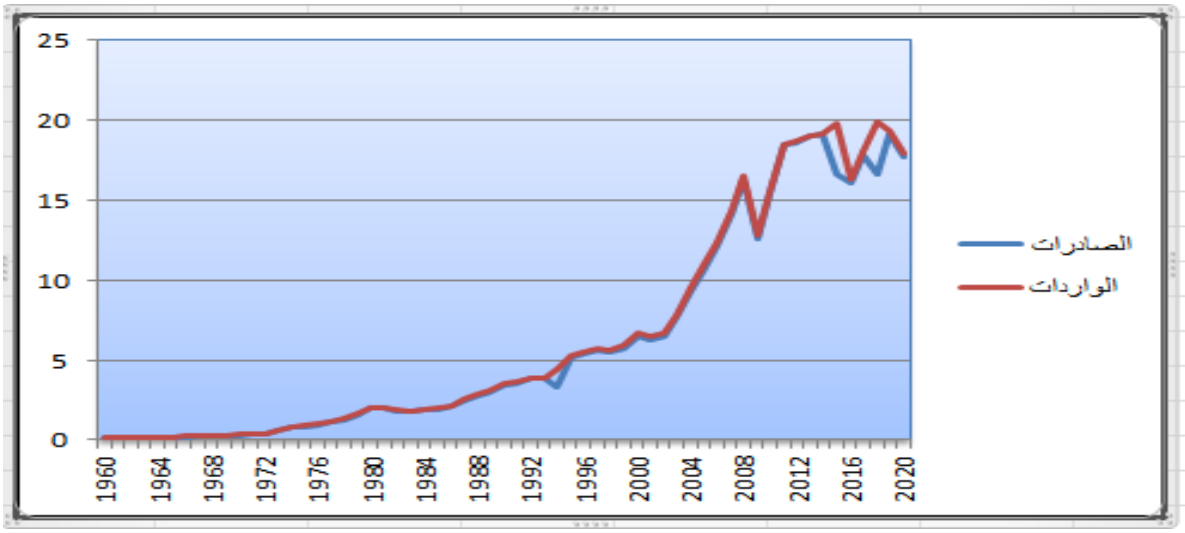

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك الدولي (2022).

[1] **شيخي حفيظة** .(2012). ترشيد السياسات التجارة من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة". اطروحة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران، ص 13.

[2] **مناصري يحي، مكي علي**. (2020). دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، ص 831.

[3] **Tarik Dogrua, Cem Isikb , Ercan Sirakaya-Turk**. (2019). «The balance of trade and exchange rates: Theory and contemporary evidence from tourism». Tourism Management, n 74, p 12

من خلال الشكل البياني السابق وبالرجوع إلى بيانات الجدول (الملحق رقم 1) نلاحظ أن حجم الصادرات والواردات الدولية للسلع تزايد بشكل رهيب وملحوظ، فكان لهما نفس المسار حيث بلغت الصادرات سنة 1960 ما يعادل 0.122 ترليون دولار أمريكي (122 مليار دولار أمريكي) والواردات 0.129 ترليون دولار أمريكي، وبدأت بالتزايد بشكل طفيف ابتداء من سنة 1972، لترتفع بنسب أكبر في معظم السنوات وبنسب متزايدة فبلغت أعلى نسبة للصادرات سنة 2016 ب: 19.12 ترليون دولار أمريكي وأعلى قيمة للواردات ب: 19.9 ترليون دولار أمريكي في سنة 2018، كما يظهر لنا أثر الأزمة العالمية سنة 2008 وأزمة 2014 على كل من الصادرات والواردات، حيث ساهم انخفاض أسعار النفط سنة 2014 بتعزيز الاستيراد للدول كثيفة الاستخدام للطاقة بينما كان لذلك تداعيات سلبية للدول المصدرة للطاقة.

3- تطور هيكل التجارة الدولية:

كانت التجارة الدولية تقوم على المواد الأولية حيث استحوذت هذه الأخيرة قبل السبعينيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية فبلغت سنة 1976 ما يعادل 45% من إجمالي تجارة السلع الدولية، ومنذ التسعينيات نظرا للتطورات الاقتصادية والتكنولوجيا تحولت التجارة الدولية إلى تجارة السلع التكنولوجية حيث تضاعفت نسبتها من 11% سنة 1976 إلى 22% سنة 1996، في الوقت الذي انخفضت فيه تجارة المواد الأولية إلى أقل من 25%.

كما شهدت التجارة الدولية توجه الدول النامية نحو السلع الصناعية، فالعامل الأساسي وراء ذلك التحول هو سرعة اندماج عدد كبير من البلدان النامية في التجارة العالمية خلال السبعينيات والثمانينيات، فتغيرت مكونات صادرات الدول النامية تغيرا جوهريا وملحوظا، ففي الوقت الذي زاد فيه حجم الصادرات من المواد الأولية غير النفطية بضعفين فقط، زاد حجم صادراتها من السلع المصنعة عشرين ضعفا في الفترة ما بين عام 1960 وعام 1990، كما زاد حجمها مقارنة بإجمالي الصادرات خارج المحروقات للدول النامية من 15% إلى 68%.[1]

[1] **محمد صفوة قابل**.(2010). نظريات وسياسات التجارة الدولية. مطبعة العشرى. ص93.

وشهدت الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2007 تقدما كبيرا من حيث اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي نتج عنه انخفاض حجم الحواجز والقيود التي تفرضها الدول أمام حركة السلع والتدفقات المالية وتحسُّن جودة المؤسسات والإدارات الاقتصادية في البلدان النامية، مما انعكس على حجم التجارة الدولية للدول النامية حيث أصبح مجموع التبادل الدولي (الصادرات والواردات) يتراوح بين 50 و100% من إجمالي الناتج المحلي كما يتراوح مجموع رأس المال الأجنبي (الأصول والخصوم) بين 100 و200% من إجمالي الناتج المحلي في مختلف الدول النامية، كما تقوم الدول النامية ب80% من تجارتها الخارجية مع الدول المتقدة بينما التبادل التجاري للدول النامية فيما بينها يمثل 20%.

أما الدول المتقدمة فتشمل التجارة مع بعضها البعض البضائع ذات التقنية العالية والبضائع ذات التقنية المتوسطة –العليا كالسيارات والمنتجات الكيمائية والآلات والأجهزة الكهربائية، حيث يمثل مجموع الاثنين معا ثلثي حجم التبادل الدولي للمنتجات المصنعة، في حين نجد أن الدول المتقدمة تتبادل مع بعضها البعض بنسبة 80% من حجم تجارتها الخارجية بينما تتاجر مع الدول النامية بمقدار20%.

ثالثا: أسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها.

1- أسباب قيام التجارة الدولية.

تختلف آراء المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية، فترى المدرسة الكلاسيكية بزعامة "آدم سميت ودافيد ريكاردو" أن قيام التجارة الدولية بسبب قيام الدولة بشراء سلع من الخارج إذا كانت تكلفة إنتاجها بالخارج أقل من تكلفة إنتاجها داخليا، أما المدرسة الحديثة بزعامة "هيكشر وأولين" فتفسر قيام التجارة الدولية باختلاف عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى [1]. ويمكن تلخيص أهم العوامل المسببة لقيام التبادل الدولي كما يلي:

- **اختلاف الموارد الطبيعية والظروف المناخية:** إن توفر بعض موارد طبيعية في دول وعدم توفرها في دول أخرى ساهم في نوع من التخصص الاقتصادي، وعليه تخصصت الدول في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها من إنتاجها بوفرة وبأسرع وأقل تكلفة وتبادلها بسلع تستطيع الدول الأخرى إنتاجها بأقل تكلفة

[1] **بن سليمان، محمد**. (2020). مرجع سابق .ص 10.

حسب ظروفها[1]، كما تمتاز بعض الدول ببنية زراعية تتمثل في تربتها الخصبة ومناخها الملائم وتوفر مياه الري يدفعها إلى التخصص في إنتاج السلع الزراعية، ومن هنا يمكن القول أن اختلاف الظروف الطبيعية ساهم في التخصص الدولي[2].

- **اختلاف تكاليف الإنتاج:** إن تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول أعطى دافعا لقيام التبادل الدولي، فالدول ذات الاقتصاديات الكبيرة تتميز بانخفاض متوسط التكلفة للوحدة المنتجة مقارنة بدول ذات اقتصاديات صغيرة التي تنتج كميات قليلة، وبالتالي تعطي ميزة نسبية للدول صاحبة الاقتصاديات الكبيرة[3].
- **اختلاف مستوى التطور التكنولوجي:** يؤثر المستوى التكنولوجي للبلد على طبيعة المواد المنتجة، فالدول المتقدمة تنتج السلع التي تعتمد على المعرفة الفنية والتكنولوجيا في إنتاجها وتصدرها للدول النامية الأقل تطورا التي في الغالب تتجه نحو إنتاج المواد الخام كالمعادن والبترول.
- **اختلاف الأذواق:** تختلف أذواق المستهلكين نظرا لعدة اعتبارات وهذا عامل من عوامل قيام التجارة الدولية، فحتى لو كانت الظروف الإنتاجية متشابهة في جميع المجالات بين الدول فتقوم التجارة بينها، فغالبا ما نجد المستهلك المحلي يميل إلى السلع الأجنبية خاصة في الدول النامية رغم توفر بدائل محلية.

2- أهمية التجارة الدولية.

تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها، فأهمية التجارة الخارجية تنخفض بالنسبة للدول ذات الاقتصاديات الكبيرة التي تتوفر على إمكانيات ضخمة تمكنها من إنتاج الجانب الأكبر من حاجياتها وبالتالي يقل اعتمادها على الخارج، على عكس الدول النامية ذات الإمكانيات المحدودة لا تستطيع أن تنتج سوى عدد قليل من السلع

[1] **فؤاد محمد الصقار**.(1998). جغرافية التجارة الدولية. منشأة المعارف. الإسكندرية. الطبعة الثالثة. ص41

[2] **لوصيف فيصل**. (2014). أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012. أطروحة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف. ص3.

[3] **زيرمي نعيمة**. (2016). "أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد، ص 13.

والخدمات محليا فهي تعتمد بدرجة أكبر على الخارج لسد حاجياتها، فتزيد درجة أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لها[1].

يمكن تلخيص أهمية التجارة الدولية كما يلي[2]:

- تُعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية وقدرتها على المنافسة في السوق الدولي وذلك لارتباطها بالاستيراد والتصدير.
- تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول.
- زيادة احتياط الدول من العملة الصعبة وتوفير رأس المال الأجنبي من خلال التصدير الذي يلعب دورا إيجابيا في جلب الاستثمارات والنهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتنشيط الدورة الاقتصادية داخل الدولة من خلال السياسات المتبعة بوضع قوانين لتشجيع الصادرات وفرض رقابة على الصرف.
- نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية وتفعيل علاقات التعاون.
- تساعد في زيادة الرفاه الاقتصادي والتمية للدول من خلال استيراد السلع والخدمات التي لا يمكنها إنتاجها محليا من دول أخرى لإشباع حاجيات أفرادها وتوفير خيارات متاحة في مجال الاستهلاك والاستثمار كما توفر موارد للإنتاج[3].
- تحقيق التنمية الاقتصادية فتوجد علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، فالتغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في مستوى وتركيب الدخل القومي، والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان يشير إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي في هذه الدول تزامن مع زيادة حجم التجارة الخارجية فيها، أما الدول النامية فالوضع مختلف حيث تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي، لذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، وبالتالي ينخفض مستوى

[1] **السيد محمد أحمد السريتي. محمد عزت محمد غزلان**. (2012). مرجع سابق. ص10

[2] **شليحي الطاهر**. (2020). التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة 2018-2020. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد21. العدد 01. ص 86.

[3] **Robert E. M, Constantine S. K**, (1997),"Theories of international trade, foreign direct investment and firm internationalization: a critique", Management Decision, Vol. 35 n 1 .p 68.

الصحة العمومية والتعليم وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات مما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل وتوسع دائرة الفقر[1].

المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية.

اختلفت وجهات النظر بين المدارس في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة النيوكلاسيكية إلى غاية النظرات الحديثة، فمنهم من ربط قيام التجارة الدولية باختلاف التكاليف ومنهم من ربطها باختلاف الموارد الطبيعية ومنهم من أرجع سبب قيامها إلى اختلاف الأذواق والمستوى التكنولوجي، وسوف نقوم من خلال هذا المطلب بشرح أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.

أولا: النظريات الكلاسيكية

ظهرت النظريات الكلاسيكية مع أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على الفكر التجاري الذي كان يدعوا إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، فدافع الكلاسيكيون بشدة على الحرية الاقتصادية، وكانت حرية التجارة امتدادا طبيعيا لمبدأ الحرية الاقتصادية.

1- نظرية الميزة المطلقة *Absolut Advantage Theory*:

أ- عرض النظرية:

يعد العالم الاقتصادي أدم سميت (*Adam Smith*) أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بإصداره كتابه بعنوان "ثروة الأمم" (*The Wealth Of Nations*) عام 1776 في نيويورك، حيث استخدم مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاج بين الدول ما أصبح يعرف حاليا بالميزة المطلقة *Absolut Advantage*، فقد افترض أدم سميت أن كل دولة يمكنها أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بأقل تكلفة مقارنة بإنتاجها في دول أخرى فهي لها ميزة مطلقة في تلك السلعة[2]، فهو يرى أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف، فالدولة تتخصص في

[1] **جمال جيدوان الجمل**. (2013). التجارة الخارجية. مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، ص 12

[2] **رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سلمان**. (**2000**). مرجع سابق. ص 21

إنتاج السلع التي تنتجها بأقل تكلفة أي بأقل عدد من العمالة مقارنة مع البلد الآخر وتستورد سلعا تنتجها بأكبر تكلفة من دولة الأخرى تنتجها بتكلفة منخفضة[1]. وبما أن آدم سميت ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكية فإن نظريته تخضع لفرضيات المدرسة الكلاسيكية التي تنص على ما يلي[2]:

- وجود دولتين وسلعتين فقط.
- عنصر العمل هو عنصر الإنتاج المهم، فتكلفة الإنتاج تقاس بمقدار ساعات العمل اللازمة لإنتاج السلعة.
- ظروف السوق هي ظروف منافسة تامة داخل الدول.
- حرية انتقال عنصر العمل بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وعدم انتقاله بين الدول.

ب- التفسير العلمي للنظرية:

يمكن تفسير ما سبق من خلال المثال التوضيحي الذي نفترض فيه أن لدينا دولتين هما الجزائر ومصر تنتجان القمح والقطن بعدد ساعات إنتاج مختلفة كما يلي:

	القطن	القمح
الجزائر	20 ساعة	5 ساعات
مصر	3 ساعات	15 ساعة

المصدر: من افتراض الطالب.

من خلال المثال نلاحظ أن الجزائر ليها ميزة مطلقة في إنتاج القمح فهي تنتجه بأقل تكلفة من إنتاجه في مصر، وأن مصر لديها ميزة مطلقة في إنتاج القطن فهي تنتجه بأقل تكلفة من إنتاجه في الجزائر. فحسب نظرية الميزة المطلقة فإن الجزائر تتخصص في إنتاج القمح ومصر تتخصص في إنتاج القطن.

في غياب التجارة الدولية فالجزائر تنتج وحدة واحدة من القطن في 20 ساعة، ومصر تنتج وحدة واحدة من القمح في 15 ساعة، وبوجود التجارة الدولية إذا اعتبرنا أن معدل التبادل هو واحد، فالجزائر في

[1] **Barbara Ingham**. (2004). International Economics A European Focus, Pearson Education, England, p 12

[2] **نداء محمد الصوص**. (**2008**). التجارة الدولية. مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع. الطبعة الأولى. ص 17-18

20 ساعة تنتج 4 وحدات من القمح وتستبدلها ب 4 (5/20) وحدات من القطن، ومصر في 15 ساعة تنتج 5 (3/15) وحدات من القطن وتستبدلها ب 5 وحدات من القمح.

ج– انتقادات نظرية الميزة المطلقة:

رغم التبريرات التي قدمها آدم سميت إلا أن نظريته لم تسلم من الانتقادات من طرف الاقتصاديين، يمكن تلخيصها في ما يلي[1]:

- اعتبر آدم سميت وجود دولتين فقط، وهذا ليس واقعيا خاصة في ظل ظهور التكتلات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات.
- افترض أدم سميت أن كل دولة لها ميزة مطلقة في سلعة واحدة، وهذا غير موجود في الحقيقة فتوجد دول متطورة لها ميزة مطلقة في أكثر من سلعة في المقابل دول أخرى نامية ليست لها ميزة مطلقة في أي سلعة.
- اعتمد أدم سميت على المقايضة وإهمال النقود، حيث اعتبر أن النقود حيادية لكن الواقع يثبت عكس ذلك ويبين أهمية الكتلة النقدية في التعاملات الدولية.
- ركزت هذه العملية على عنصر إنتاج واحد هو عنصر العمل وأهملت باقي العوامل، حيث يرى أدم سميت أن قيمة السلعة تحدد بعدد وحدات العمل اللازمة لإنتاجها، لكن هذا لا يتوافق مع التكلفة الحقيقية للإنتاج، لأن عملية إنتاج السلع تتطلب مزيجا من عناصر الإنتاج وتدخل كلها في تحديد التكلفة.
- افترضت هذه النظرية حرية التجارة العالمية وأهملت السياسات التجارية للدول، فجل الدول تعتمد على مجموعة من السياسات لتتحكم في حجم التدفق السلعي وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات كمبدأ لحماية اقتصادها
- تجاهلت هذه النظرية جودة السلعة المنتجة والأذواق والعادات والتقاليد وركزت فقط على كمية الإنتاج والتكاليف.

[1] **بن سليمان محمد**. (2020). مرجع سابق .ص 24-25

- أغفلت هذه النظرية تكلفة النقل رغم قوتها في التأثر على التبادل الدولي، ففي بعض التعاملات تتساوى كلفة النقل مع كلفة الإنتاج أو تفوقها.

2- نظرية الميزة النسبية *Comparative Advantage Theory*:

أ- مضمون النظرية:

لم تستطع نظرية الميزة المطلقة الإجابة على التساؤل ما إذا كانت هناك دولة ليس لها ميزة مطلقة في أي سلعة وكيف تُتاجر دوليا؟ ففي الواقع توجد دول خاصة الدول النامية ليس لها أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة بسبب ظروفها الاقتصادية وطرقها التقليدية في الإنتاج وعدم قدرتها على إنشاء مشاريع صناعية كبرى، وبالتالي تكون للدول المتطورة ميزة مطلقة في إنتاج السلع مما دفع العالم الاقتصادي الكبير دافيد ريكاردو "*David Ricardo*" إلى وضع نظرية الميزة النسبية في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية حيث قال أنه ليس بالضرورة توفر ميزة مطلقة في إنتاج إحدى السلع لقيام التجارة الدولية، لكن يكفي وجود ميزة نسبية أي اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع عبر الدول لكي تقوم التجارة الدولية[1]، ويقصد بالميزة النسبية تمتع إحدى الدول بميزة في إنتاج سلعة ما بالقياس مع سلعة أخرى[2].

ويستند نموذج الميزة النسبية على الافتراضات التالية[3]:

- وجود دولتين وسلعتين فقط.
- تكلفة الإنتاج تقاس بمقدار العمل اللازم لإنتاج السلعة.
- عنصر العمل هو العنصر الوحيد في عملية الإنتاج وتجاهل العوامل الأخرى.
- وجود منافسة كاملة داخل الدولتين.
- تشابه تكاليف العمل بين الدول المتطورة والدول النامية.
- لا توجد قيود على تنقل السلع بين البلدين.

---

[1] **نداء مُحَمَّد الصوص**. (2008). مرجع سابق. ص21

[2] **عبد العزيز عبد الرحيم سليمان**. (2004). التبادل التجاري، الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص46

[3] **Damian Ukwandu**. (2015). David Ricardo's theory of comparative advantage and its implication for development in Sub-Saharan Africa A decolonial view, African Journal of Public Affairs, v8, n3, p 19.

- المقايضة هي الوسيلة الوحيدة للتجارة بين البلدين.
- ثبات المستوى التكنولوجي في البلدين.
- إهمال تكاليف النقل.

ب- التفسير العلمي للنظرية:

ويمكن توضيح نظرية الميزة النسبية من خلال المثال الذي قدمه دافيد ريكاردو حيث افترض وجود دولتين إنجلترا والبرتغال تنتجان مادتي الخمور والنسيج كما يلي[1]:

الجدول رقم 1-2: تكلفة الإنتاج عند دافيد ريكاردو (الميزة النسبية) **الوحدة**: ساعة

	الخمور	**النسيج**
إنجلترا	120 ساعة	100 ساعة
البرتغال	80 ساعة	90 ساعة

المصدر: أشرف أحمد العدلي. (2002). مرجع سابق. ص15.

من خلال الجدول نلاحظ أن البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين معا وأن إنجلترا ليس لها أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة، وبالتالي حسب نظرية أدم سميت لا تقوم التجارة بين الدولتين.

حسب دافيد ريكاردو فإن تفوق البرتغال ليس بنفس المستوى في السلعتين، فالبرتغال تفوقت على إنجلترا في إنتاج الخمور بمعدل 0.66 (120/80) وفي إنتاج النسيج بمعدل 0.9 (100/90)، فيمكن القول أن البرتغال لديها ميزة نسبية في إنتاج الخمور وإنجلترا لديها ميزة نسبية في إنتاج النسيج، وهذا الاختلاف في الميزة النسبية يستدعي أن تتخصص البرتغال في إنتاج الخمور وإنجلترا في إنتاج النسيج لقيام التبادل الدولي بين الدولتين.

في غياب التجارة الدولية البرتغال يلزمها لإنتاج وحدة واحدة من الخمور ووحدة واحدة من النسيج 170 ساعة (80+90)، وإنجلترا يلزمها 220 ساعة (120+100)، أما بقيام التجارة الدولية فالبرتغال للحصول على وحدة واحدة من النسيج ووحدة واحدة من الخمور تقوم بإنتاج وحدتين من الخمور خلال

[1] **أشرف أحمد العدلي**. (2002). التجارة الدولية. مؤسسة رؤية للطباعة والنشر. المعمورة. الطبعة الأولى. ص15

160 ساعة (2X80) وتستبد واحدة مع إنجلترا التي تنتج وحدتين من النسيج في 200 ساعة (2X10) كما يلي:

	في غياب التجارة الدولية	بوجود التجارة الدولية
المدة اللازمة **لإنجلترا** لإنتاج وحدة واحدة من الخمور + وحدة واحدة من النسيج	220 ساعة	200 ساعة
المدة اللازمة **للبرتغال** لإنتاج وحدة واحدة من الخمور + وحدة واحدة من النسيج	170 ساعة	160 ساعة

المصدر: من افتراض الباحث.

ج- انتقادات نظرية الميزة النسبية:

أجابت النظرية الميزة النسبية عن التساؤل حول عدم حصول دولة ما على ميزة مطلقة في سلعة معينة، كما كانت جل الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية هي فرضيات كلاسيكية طالما تعرضت لعدة انتقادات ويمكن ذكر أهما في النقاط التالية[1]:

- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل: تعتبر هذه النظرية عنصر العمل هو وحده الذي يحدد قيمة السلعة بينما عناصر الإنتاج الأخرى تساهم في عملية الإنتاج ولا ترتبط بالقيمة، فعلى قدر ما تكون وحدات العمل منخفضة يزداد التخصص في إنتاج هذه السلعة والعكس صحيح، لكن هذا لا يتوافق مع التكلفة الحقيقية للإنتاج، لأن عملية إنتاج السلع تتطلب مزيجا من عناصر الإنتاج تحتسب كلها في تحديد تكلفة الإنتاج الحقيقية.
- الاعتماد على حرية التجارة العالمية والمنافسة التامة: فلا يمكن لاقتصاد ما ضمان عدم تأثير المستهلك أو المنتج على السعر، بالإضافة إلى اعتماد جل الدول على سياسات التقييد لتتحكم في اقتصاداتها.
- ثبات تكلفة الإنتاج: فيرى دافيد ريكاردو أن تكلفة الإنتاج ثابتة بالرغم من زيادة سرعة وحجم الإنتاج.

[1] **بريكسي الرقيق رشيد**. (**2018**). إشكالية التصدير خارج المحروقات في الجزائر في ظل اقتصاد السوق. اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة. جامعة تلمسان. ص 20.

- حيادة النقود: اعتبر دافيد ريكاردو أن النقود حيادية وتقوم التعاملات عن طريق المقايضة، لكن الواقع يثبت عكس ذلك ويبين أهمية الكتلة النقدية في التعاملات الدولية وتؤثر في كل المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالدخل والعمالة والاستثمار.

3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

أ- مضمون النظرية:

حاول جون ستيوارت ميل أن يبرهن أن التبادل الدولي يقوم على عاملين أساسيين هما العرض والطلب الدوليين من خلال تقديم نظريته سنة 1948، حيث جاءت أفكاره كامتداد لتصورات أدم سميت ودافيد ريكاردو فيما يخص تفسير أسباب قيام التجارة الدولية، فالنظريات السابقة ركزت على العرض وأهملت الطلب فكان التبادل الدولي على أساس تخصص كل دولة في إنتاج سلعة بأقل تكلفة ومبادلتها بسلعة أخرى تتخصص في إنتاجها دولة أخرى بأقل تكلفة.

بما أن الكلاسيكيون يعتمدون على المقايضة في التبادل الدولي وحياد النقود فإنه لا تستطيع أي دولة الاستيراد إلا إذا قامت بالتصدير، وتقف صادراتها وواردتها على الأسعار الدولية ولا يتحقق التوازن في الميزان التجاري إلا عند قيمة دولية معينة يطلق عليها اسم معدل التبادل الدولي، حيث تتساوى عندها قيمة العرض الدولي للبلد وقيمة الطلب الدولي من الخارج.

ركز جون ستيوارت ميل في نظريته على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في البلدين بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للإنتاج مثل ريكاردو، فقام بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق بين الإنتاج والمردودية[1]، ويعتمد جون ستيوارت ميل في نظرية على نفس الافتراضات التي قامت عليها نظرية الميزة النسبية كون أنه يتفق مع دافيد ريكاردو في أن اختلاف المزايا النسبية هو السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية، إلا أنه أضاف افتراضين اثنين متمثلين فيما يلي[2]:

- إدماج كل عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال والأرض والتنظيم.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

---

[1] **عائشة خلوفي** .(2020). تأثير الهجرة الدولية على التبادل التجاري بين دول المصدر ودول الاستقبال. كلية الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير. جامعة سطيف1. ص 67-68.

[2] **مكاوي الحبيب**. (**2021**). أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران2. ص8

ب- التفسير العملي للنظرية:

لتفسير نظريته قدم "ميل" مثالا عدديا يفترض فيه توجد دولتين هما ألمانيا وإنجلترا لهما نفس كمية العمل، فكل بلد يتحصل من خلالها على كمية إنتاج من سلعتين من القماش كما يلي:

الجدول رقم 1-2: نظرية القيم الدولية جون ستيوارت ميل **الوحدة:** متر

	القماش X	القماش Y
إنجلترا	10	15
ألمانيا	10	20

المصدر: عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص68.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن إنجلترا باستخدام كمية عمل معينة تستطيع أن تنتج 10 متر من القماش X أو 15 متر من القماش Y، وألمانيا باستخدامها نفس كمية العمل تستطيع أن تنتج 10 متر من القماشX أو 20 متر من القماشY.

لتحديد الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة يجب المقارنة بين معامل التبادل الداخلي في الدولة الأولى مع معامل التبادل الداخلي للدولة الثانية، فمعدل التبادل الداخلي في إنجلترا هو1 متر من القماش X يساوي 1.5 متر من القماش Y (أي 1 متر من Y= 0.66 متر من X)، ومعامل التبادل الداخلي في ألمانيا هو 1 متر من القماش X يساوي 2 متر من القماشY(أي 1متر من Y= 0.5 متر من X).
حسب "ميل" فإن ألمانيا لها ميزة نسبية في إنتاج القماشY فتخصص في إنتاجه وتصديره، بينما إنجلترا لها ميزة نسبية في إنتاج القماشX وتتخصص في إنتاجه وتصديره، وبناء على ذلك تتم التجارة بين الدولتين.

ويوضح الشكل التالي معدل التبادل الذي تقبله الدولتين ويكون حافزا لهما للتبادل بينهما وهو محصور بين معدل التبادل الداخلي للسلعتين في البلدين كما يلي:

الشكل رقم 1-2: معدل التبادل الدولي حسب "ميل"

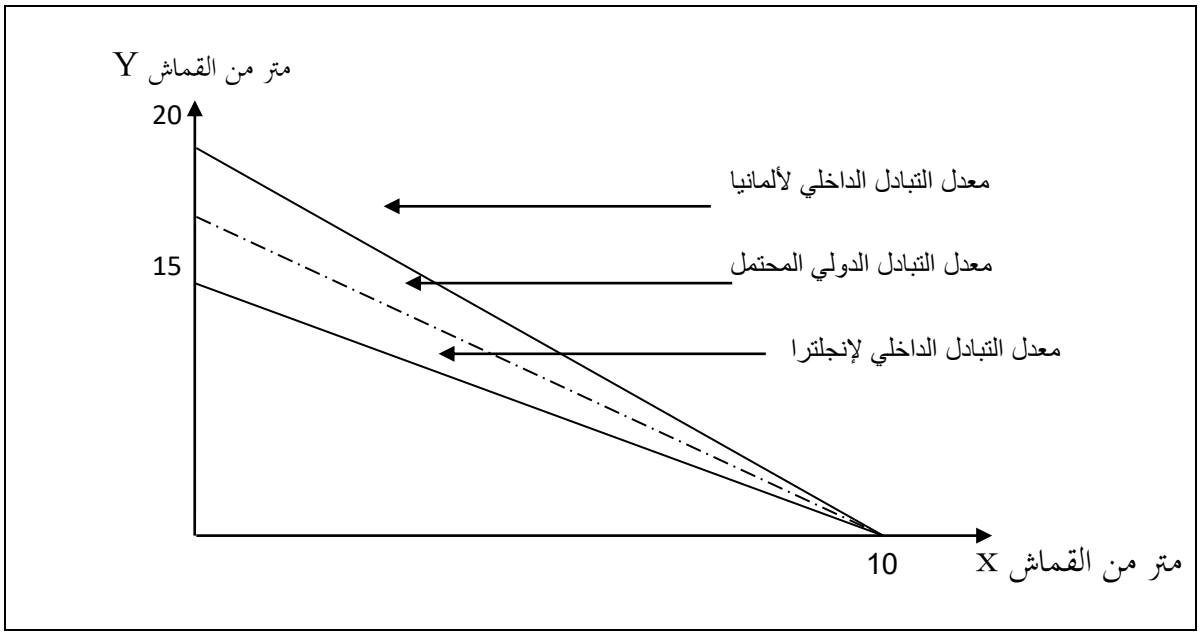

المصدر: عائشة خلوفي. مرجع سابق ص 71.

ونوضح مكاسب التجارة الدولية بالنسبة للدولتين من خلال ما يلي:

	بدون التجارة الدولية	بقيام التجارة الدولية
ألمانيا معدل تبادل وحدة من Y مقابل X	0.5	0.66
إنجلترا معدل تبادل وحدة من X مقابل Y	1.5	2

يتضح من خلال ما سبق أن معدل التبادل الداخلي في ألمانيا بغياب التجارة الدولية هو وحدة واحدة من القماش Y مقابل 0.5 وحدة من القماش X، وبقيام التجارة الدولية فإن معدل التبادل الخارجي هو وحدة واحدة من Y مقابل 0.66 وحدة من القماش X، وأن معدل التبادل الداخلي في إنجلترا بغياب التجارة الدولية هو وحدة واحدة من القماش X مقابل 1.5 وحدة من القماش Y، بينما بقيام التجارة الدولية يصبح معدل التبادل وحدة واحدة من القماش X مقابل 2 وحدة من القماش Y، وبالتالي كلتا الدولتين حققت مكاسبًا من قيام التجارة الدولية.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية.

من خلال دراسة النظريات الكلاسيكية تبين أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية بين البلدان، إلا أن هذه النظريات لم توضح لنا أسباب هذا الاختلاف، إضافة إلى عدم تطرقها إلى تأثير التجارة الدولية على عوائد الإنتاج، ولهذا جاءت النظريات النيوكلاسيكية للإجابة عنه.

1- نظرية نسبة عوامل الإنتاج (هكشر- أولين).

أ- تقديم النظرية:

ظهرت نظرية نسبة عوامل الإنتاج في التجارة الدولية من طرف الاقتصاديين السويديين **إيلي هكشير** (*Eli Heckscher*) وتلميذه **برتل أولين** (*Bertil Ohlin*)، وذلك من خلال إصدار الأول كتابه بعنوان "أثر التجارة الخارجية على التوزيع" سنة 1919 بينما قام الثاني بتقييم وتطوير نظرية معلمه من خلال كتابه الذي جاء تحت عنوان " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" سنة 1933[1]، وتعد هذه النظرية مكملة للنظريات الكلاسيكية لأنها بدأت من حيث انتهت النظريات الكلاسيكية، وتبنت فكرة التخصص الدولي على أساس اختلاف المزايا النسبية محاولةً تفسير أسباب قيام هذا الاختلاف[2]، ويكمن الجوهر الأساسي للنظرية في أن الدول تصدر السلع التي يستلزم لإنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج المتاح بوفرة نسبية وبسعر منخفض نسبيا أيضا، وتستورد السلع التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج النادر نسبيا وبسعر مرتفع، وبناء على ذلك فإن الدولة ذات الوفرة النسبية في رأس المال سوف تتخصص في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة رأس المال، في المقابل الدولة ذات الوفرة النسبية في عنصر العمل فإنها تتخصص في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة العمل، وعلى هذا الأساس يتم التبادل بينهما[3].

تقوم النظرية التي جاء بها *Heckscher-Ohlin* على مجموعة من الفرضيات التي تعتبر شرطا ضروريا لصحة النتائج التي يمكن التوصل إليها، يمكن تحديدها في ما يلي:[4]

---

[1] **زيرمي نعيمة**. مرجع سابق. ص 36

[2] **محمد إبراهيم عبد الرحيم**. (2009). العولمة والتجارة الدولية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 89.

[3] **Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz**. International Trade Theory & Policy. Eleventh Edition. P 121.

[4] **محمد دياب. بسام الحجار**. (2012). النظريات المحدثة للتجارة الدولية. دار المنهل اللبناني. بيروت. الطبعة الأولى. ص 7-8.

- التجارة بين بلدين وسلعتين فقط، ويستخدم في إنتاج السلعتين عاملين فقط من عوامل الإنتاج هما العمل ورأس المال أي وفقا لنموذج (2X2X2).
- لا يوجد تمايز بين السلع، فكلا البلدين ينتج سلع متماثلة ومتجانسة.
- نفس المستوى التكنولوجي بين البلدين، فالبلدان يستعملان نفس التكنولوجيا في الإنتاج، وأي تكنولوجيا جديدة تدخل السوق تصبح متاحة للجميع.
- تشابه أذواق المستهلكين في البلدين.
- إحدى السلعتين تكون ذات كثافة عمل والأخرى ذات كثافة رأس المال.
- خضوع إنتاج السلعتين لقانون التكاليف الثابتة وهذا يعني أن تكاليف الإنتاج لا تتغير بزيادة مقادير السلع المنتجة.
- قدرة عوامل الإنتاج على التنقل داخل البلد وعدم قدرتهم على التنقل من بلد لأخر، فالعمل ورأس المال يتنقلان بسرعة ومن دون عوائق داخل البلد بين المناطق والقطاعات إلى أن تتعادل مداخيل عوامل الإنتاج على مستوى البلد.
- المنافسة الكاملة في الأسواق، أي أن المنتجين والمستهلكين للسلع عاجزون على التأثير في السعر.
- عدم وجود نفقات العمل والقيود بين البلدين كالتعريفة الجمركية وغيرها.
- الاستخدام الكامل للموارد في كلا البلدين فلا توجد عناصر إنتاج أخرى غير مستعملة.

قد سبق وأن صادفتنا معظم هذه الفرضيات عند دراسة النظرية النسبية لدافيد ريكاردو، ولكن الفرق الجوهري بينهما يكمن في كون نظرية هكشير- أولين تدخل عنصر رأس المال إلى جانب العمل في عناصر الإنتاج والنظرية السابقة اكتفت بعنصر العمل وحده، بالإضافة إلى إدخال هكشير- أولين مصطلح السلع كثيفة رأس المال ومصطلح السلع كثيفة العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير هذه النظرية كان على مرحلتين، الأولى تتمثل في تفسير هيكشر والثانية تتمثل في تفسير أولين كما يلي:

❖ **تفسير هيكشر**: فسر هيكشر أسباب اختلاف النفقات النسبية بين البلدان يرجع إلى عاملين يرتبطان بجانب العرض هما:

- تختلف الدول في ما بينها من حيث مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج، وهذا يؤدي إلى اختلاف أسعار النسبية لعناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) من دولة لأخرى.
- اختلاف إنتاج الدول للسلع حيث يحتاج إنتاج السلع إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج.

حسب **هكشير** فإن الدولة التي تتميز بوفرة في عنصر العمل يكون فيها سعر العمل منخفضا وبالتالي السلع الكثيفة العمل تكون بسعر منخفض، أما الدول التي تتميز بوفرة في عنصر رأس المال يكون فيها سعر رأس المال منخفضا وبالتالي يكون سعرها منخفضا[1].

❖ **تفسير أولين:** قدم أولين تفسيرا للتقسيم الدولي للعمل وللقانون الكلاسيكي الخاص بالتكاليف النسبية، فتبنى تفسير معلمه هيكشر في اختلاف النفقات النسبية لأنه يحيط بجانب العرض ثم أضاف تفسيرا يخص جانب الطلب ليصوغ النظرية في شكلها النهائي، فيرى أولين أنه من الطبيعي أن تمزج عناصر الإنتاج بنسب متفاوتة بين السلع المختلفة ولكن دالة الإنتاج للسلع الواحدة يجب أن تكون متماثلة بين الدول، أي إنتاج أي سلعة يتطلب مزيجا من عناصر الإنتاج بنسب لا تتفاوت بين الدول، فتعتبر هذه الإضافة شرطا أساسيا لصحة هذه النظرية، كما يرى أيضا ضرورة أخذ الطلب في الحسبان لأن الأسعار النسبية لا تتحدد وفقا لظروف العرض فقط وإنما وفقا لعاملي العرض والطلب معا، إضافة لأذواق المستهلك فالأسعار النسبية للسلع تتأثر بأذواق المستهلك، فإذا كانت أذواق المستهلكين في دولة لديها وفرة في عنصر رأس المال تميل إلى السلع الكثيفة رأس المال فإن السعر النسبي لهذه السلع سوف يرتفع وبالتالي يرتفع سعر رأس المال رغم وفرته، فيمكن القول أن أذواق المستهلك ألغت الميزة النسبية لرأس المال، كما يرى أولين أن الظروف التي تحكم توزيع الدخل تؤثر على الطلب[2].

ب- التفسير العملي للنظرية:

لتفسير النظرية نفترض أنه لدينا دولتين هما مصر وإيطاليا تنتجان المنسوجات القطنية والألياف الصناعية باستخدام عنصري إنتاج هما العمل ورأس المال، إذا علمنا أن مصر لديها 1000 وحدة عمل

[1] **مكاوي الحبيب**. مرجع سابق. ص13

[2] **بن بارة بوزيد.(2014)**. أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية". رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامع سطيف. ص 12

و50 وحدة من رأس المال، بينما إيطاليا لديها 500 وحدة من عنصر العمل و1000 وحدة من رأس المال.

نلاحظ أن مصر لديها وفرة في عنصر العمل وندرة في عنصر رأس المال فإن سعر العمل يكون منخفضا نسبيا وسعر رأس المال يكون مرتفعا نسبيا والعكس بالنسبة لإيطاليا، إذا افترضنا أن إنتاج الوحدة الواحدة من كل سلعة يتطلب الكميات التالية:

الجدول رقم 1-3: تكاليف الإنتاج حسب نظرية $H-O$.

	المنسوجات القطنية	الألياف الصناعية
العمل	5	3
رأس المال	2	10

المصدر: مُحَّد صفوت قابل. مرجع سابق. ص 188.

من خلال الجدول يتضح لنا أن المنسوجات القطنية هي سلع كثيفة العمل بينما الألياف الصناعية هي منتوجات كثيفة رأس المال، وبما أن عنصر العمل متوفر في مصر وسعره منخفض نسبيا وعنصر رأس المال متوفر في إيطاليا وسعره منخفض نسبيا، فحسب هكشير وأولين فإن مصر تتخصص في إنتاج المنسوجات القطنية وإيطاليا تتخصص في إنتاج الألياف الصناعية وتتم المتاجرة بينهما.

ت- انتقادات النظرية:

تعتبر نظرية $H-O$ أكثر واقعية مقارنة بالنظريات الكلاسيكية حيث ترتكز على أسس قيام التجارة الدولية بطريقة علمية، إلا أنها كانت عرضة لمجموعة من الانتقادات بسبب الافتراضات التي قدمتها، يمكن ذكرها كما يلي:[1]

- افتراض تطابق دوال الإنتاج في جميع الدول، حيث يتضمن هذا الافتراض إبعاد أثر البحوث والتطورات التكنولوجية، فمن غير المنطقي أن تقبل صحة هذا الافتراض الذي أضفى على النظرية طابع السكون وجعلها عاجزة على التكيف مع الواقع العلمي الذي أصبح يتميز بالتطورات التكنولوجية المستمرة.

[1] **بومدين مُحَّد أمين**.(2016) أثر التحرير التجاري على سوق العمل في الجزائر: دراسة قياسية لدالة الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان.ص36

- تفترض هذه النظرية أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ترتبط بوفرتها النسبية، أي أن الأسعار تحدد من خلال عرض عوامل الإنتاج بدلا من الطلب عليها، كما اهتمت بالكم وأهملت الفروق النوعية التي تتميز بها عناصر الإنتاج.
- افتراض حالة ثبات غلة الحجم ومن ثم ثبات التكلفة المتوسطة للإنتاج، أي أن تكاليف الإنتاج لا تتغير بزيادة مقادير السلع المنتجة، وهذا عكس الواقع الذي يدل على أن وفرات الحجم الكبرى للمؤسسة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض التكاليف.
- افتراض تجانس عوامل الإنتاج بين الدول حيث اهتمت بالاختلافات الكمية بين عناصر الإنتاج وأهملت الاختلافات النوعية داخل كل عنصر من عناصر الإنتاج، لكن واقعيا لا يوجد عاملان متجانسان من الناحية النوعية بين الدول، فنجد عنصر العمل ينقسم إلى قسمين يد عاملة محترفة ويد عاملة غير محترفة، وعنصر رأس المال أيضا ينقسم إلى رأس المال نقدي ورأس المال إنتاجي.
- أهملت فكرة انتقال عناصر الإنتاج وافترضت وجود قيود مفروضة على حركة العمال ورؤوس الأموال من بلد لأخر لارتباطها بقوانين الاستثمار والاستقرار السياسي والاقتصادي السائد في كل دولة.

2- نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج (P.Samuelson).

في سنة 1948 قام العالم الاقتصادي **بول ساموليسن** (P.Samuelson) بتطوير نظرية H-O من خلال تقديم نظرية في التجارة الدولية عرفت باسم "**نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج**" وتعرف أيضا بنظرية(HOS) (*Heckscher-Ohlin Samuelson*)، فحسب هذه النظرية فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول مع اشتراط الالتزام بنفس الفروض التي قامت عليها نظرية H-O[1]، وبمعنى أخر يمكن القول أنه غالبا ما يكون سعر العنصر الأكثر وفرة منخفضا نسبيا بينما يكون سعر العنصر النادر مرتفعا، فحسب هذه النظرية وبوجود التجارة الدولية سوف يتخصص البلد في إنتاج السلع الكثيفة من العنصر الأكثر وفرة ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليه وبالتالي سوف يشهد ارتفاعا في سعره، بينما يقل الطلب على العنصر النادر لعدم تخصص الدولة في

[1] **بن بارة بوزيد**، مرجع سابق، ص 13.

إنتاجه مما يؤدي إلى انخفاض سعره، والعكس في الدول الأخرى التي تكون طرفا في هذا التبادل التجاري، وبالتالي تصبح أسعار المنتجات محل التبادل متطابقة بين البلدان[1].

3- نظرية ***Stolper-Samuelson***.

وضعت هذه النظرية سنة 1941 من طرف الاقتصاديين *Stolper-Samuelson* معتمدين على نفس الفرضيات التي جاءت بها نظرية **هيكشر- أولين**، حيث تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج وبالتالي عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج.

بينت هذه النظرية أن زيادة سعر سلعة ما تكون كثيفة من عنصر إنتاج معين سيؤدي حتما إلى ارتفاع العائد الحقيقي لهذا العنصر وانخفاض العائد للعنصر الأخر، ويعود ذلك إلى توجه المنتجين المحليين نحو الزيادة في إنتاج هذه السلع بسبب ارتفاع سعرها مقارنة مع السلع الأخرى، ونظرا لثبات حجم العرض من عامل الإنتاج فإن الإنتاج الإضافي المتزامن مع زيادة الأسعار يستلزم تحويل جزء من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعة الثانية إلى إنتاج السلعة الأولى، وليتم ذلك لابد من زيادة سعر هذا العامل مقارنة مع سعر العامل الأخر ومن ثم يزداد عائده[2].

4- لغز ليونتيف "***leontief***".

بعد النتائج التي حققتها نظرية *Heckscher-Ohlin* جرت عدة محاولات لاختبار مدى صحة النظرية في التجارة الدولية وواقعية فروضها، فكان من أبرز هاته المحاولات التي قام بها الاقتصادي الأمريكي "*leontief*" سنة 1953 حيث قام باختبار مبدأ النظرية القائل أن الدول التي تتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل تتخصص في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة رأس

[1] **Tri-Dung Lam**. (2015). A Review of Modern International Trade Theories, American Journal of Economics, Finance and Management, Vol 1, No 6, p 605.

[2] **سعودي إيمان**، مرجع سابق، ص 139

المال وتستورد السلع الكثيفة عنصر العمل والعكس بالنسبة للدول التي تتميز بوفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال، وتم إسقاط هذه النظرية على الاقتصاد الأمريكي.[1]

كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل مقارنة مع باقي دول العالم، فحسب نظرية $H-O$ فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإنتاج وتصدير السلع الكثيفة رأس المال وتستورد السلع الكثيفة العمل. وكان $Leontief$ أول من واجه نظرية $H-O$ بالبيانات، فقام بتطوير مجموعة من الحسابات تمثل المدخلات والمخرجات، فقد قدم جدولا قام من خلاله بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته 01 ميلون دولار أمريكي من الصادرات الأمريكية والسلع البديلة للواردات الأمريكية خلال سنة 1947[2]. وتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم: 1-5: جدول"$leontief$" سنة 1947.

	الصادرات	بديل الواردات
كمية رأس المال (مليون دولار)	2.55	3.1
كمية العمل (عامل/ السنة)	182	170
كمية رأس المال مقابل كل عامل (دولار/ عامل)	14.000	18.200

Source : *Robert C. Feenstra, Alan M. Taylor.international trade p 181*

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية يلزمها لإنتاج 01 مليون دولار أمريكي ما يفوق 2.55 مليون دولار من عنصر رأس المال وحوالي 182 عامل، بينما لإنتاج نفس الكمية من السلع البديلة للواردات يلزمها ما يقارب 3.1 مليون من رأس المال و170 عامل، كما نجد أن لإنتاج وحدة الصادرات يتطلب حوالي 14 ألف دولار من كمية رأس المال لكل عامل بينما يتطلب إنتاج وحدة السلع المنافسة للواردات حوالي 18 ألف دولار لكل عامل، وهذا ما يوضح أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية هي سلع كثيفة عنصر العمل وواردتها هي سلع كثيفة رأس المال، ومن هذا استنتج $leontief$

[1] **محمد صفوة قابل**، مرجع سابق، ص 192.

[2] **Robert C. Feenstra**. (2002). Advanced International Trade: Theory and Evidence, National Bureau of Economic Research, University of California, p 2-7.

أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتخصص في إنتاج السلع الكثيفة عنصر العمل لا السلع الكثيفة عنصر رأس المال وهذا عكس ما جاءت به نظرية *Heckscher-Ohlin* .

واجه اختبار "*leontief*" عدة صعوبات أهمها عدم قدرته على قياس كمية العمل ورأس المال المستخدمة في إنتاج الواردات من الخارج، فلم يكن هذا الاختبار دقيقا وتخللته بعض النقائص نبينها في ما يلي:[1]

- ✓ قد تكون بيانات سنة 1947 غير عادية لتزامنها مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتالي لا يمكن اعتبارها سنة مرجعية للاقتصاد الأمريكي.
- ✓ لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية منخرطة في التجارة الحرة.
- ✓ عدم التفرقة بين عمال ماهرين وعمال منخفضي المهارة، فليس من الغريب أن نجد أن الصادرات الأمريكية كثيفة العمالة التي تتطلب مهارات عالية.
- ✓ التركيز على عنصر العمل ورأس المال وتجاهل وفرة الأراضي الأمريكية.
- ✓ التقنيات الأمريكية ليست هي التقنيات الخارجية.

ثالثا: النظريات الحديثة للتجارة الدولية.

خلّف تناقض "*leontief*" عدة تساؤلات وهذا ما كان حافزا لظهور عدة نظريات حديثة رامية لإعطاء إجابة عن هذا التناقض، فحاولت هذه النظريات تفسير التبادل التجاري بين الدول بإدخال عنصر الابتكار، حيث افترضت أن التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية هو تبادل غير متكافئ على عكس النظريات السابقة التي كانت تفرض أن التبادل بين الدول في صالح الجميع.

1- نظرية تشابه الأذواق.

ترجع هذه النظرية للاقتصادي السويدي "*Staffan Burenstam Linder*" سنة 1961، حيث أجرى تحليلًا تجريبيًا بعد مفارقة "*Leontief*" أكد من خلاله أن لأذواق المستهلكين أهمية كبير في التجارة الدولية بالسلع الصناعية، فالمستهلكون الذين يعيشون في البلدان التي لديها مستويات مماثلة من

[1] **Robert C. Feenstra, Alan M. Taylor**. (2016), international trade, worth publishers, fourth edition, new york, p 182.

دخل الفرد والتنمية قد يكون لديهم نفس الأذواق ويمكن أن يستهلكوا نفس المنتجات عالية الجودة[1]، كما فرق **ليندر** بين تجارة المواد الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، فحسب رأيه فإن تجارة المواد الأولية تقوم بين دول متطورة وأخرى نامية وهذا راجع إلى توفر الموارد الطبيعية والمواد الأولية في الدول النامية، وندرتها والحاجة إليها من طرف الدول المتقدمة ويتفق هذا الرأي مع ما جاءت به نظرية H-O، أما بالنسبة لتجارة المنتجات الصناعية فهي أكثر تعقيدا حيث تقوم بين دول متماثلة لا يوجد بينها اختلافات جوهرية من حيث حيازة عناصر الإنتاج، فالميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي وتأثيره على السلع المصدرة، أي أن وجود طلب داخلي على السلع يعد شرطا ضروريا لأن تكون هذه السلع محتملة التصدير بحيث يخلق ميزة نسبية لهذه السلع[2]، ولتدعيم هذا المبدأ الأساسي قدم **ليندر** الأسباب التالية:

- وجود الطلب الداخلي يحفز المنتج المحلي للإنتاج وتلبية حاجات السوق الداخلية ومن ثم الانطلاق إلى السوق الخارجي.
- زيادة حجم الإنتاج قد يؤدي إلى الاستفادة من تأثير الحجم، خصوصا إذا كان المجال الصناعي متقدم بدرجة كافية.
- السوق المحلي يوفر للمنتج الظروف الملائمة لتعديل نوع السلع وتطوير سلع جديدة بسبب العلاقة المباشرة بين المنتج والسوق ومعرفة حاجات المستهلك ورغباته.

يلاحظ أن جزءًا كبيرًا من التبادل الدولي في الوقت الحالي يأخذ أنماطًا تتفق مع ما قدمه ليندر، فمعظم المبادلات التجارية من السلع الصناعية تتم بين الدول المتطورة العالية الدخل كدول أوروبا وأمريكا واليابان، زد على ذلك أن جزءا كبيرا من التجارة يحدث في سلع متشابهة ومتمايزة كالسيارات والأجهزة الإلكترونية وغيرها.

رغم كل ما قدمه ليندر إلا أن الدراسات التطبيقية لم تثبت صحة هذه النظرية، وأوضحت أنها اقتصرت على تجارة السلع ذات التكنولوجيا العالية فقط، فعلى الرغم من وجود دراسات كثيرة أيدت صحة فروض **ليندر** مثل *Fortune* (1971)، *Hutbaner* (1970)،*Hirschand lev* (1970)

[1] Nahanga Verter .(2015). The Application of International Trade Theories to Agriculture. Mediterranean Journal of Social Sciences. Vol 6 No 6, p 212.

[2] **محمد دياب، بسام الحجار**. مرجع سابق، ص150

إلا أن هذه الدراسات كانت عرضة لعدة انتقادات كون أنها أهملت أثر التقارب الجغرافي وتأثيره على المبادلات التجارية، فيرى ***Hanink*** أنه كلما زاد التباعد بين الدول قلت التجارة بينهما[1].

2- نظرية الفجوة التكنولوجية.

يُعتبر الاقتصادي "*Posner*" من الأوائل الذين طرحوا مسألة كيف تؤثر التغيرات التكنولوجية على التجارة الدولية من خلال إصدار كتابه بعنوان "**التجارة الدولية والتغيرات التقنية**" سنة 1961، اقترح من خلاله نموذجا للتجارة الدولية يطمح إلى تطوير نظرية **هيكشر-اولين** أطلق عليه اسم "**نموذج الفجوة التكنولوجية**" (Technological Gap Trade Model)[2]، وقد أوضح أن الدول المتقدمة تنتج السلع ذات كثافة عالية من حيث التكنولوجيا الجديدة مما يمكّنها من احتكار تصديرها إلى الأسواق العالمية إلى حين تمكن مؤسسات أخرى أجنبية من دراسة المنتوج والتعرف على التكنولوجيا المستعملة في إنتاجه لتستطيع إنتاج سلع مماثلة له، فمن البديهي أن التقدم التكنولوجي للمؤسسات المحلية من شأنه أن يعطي للدول المتطورة ميزة نسبية جديدة وأن العنصر المحفز لقيام التجارة الدولية هو الفجوة التكنولوجيا بينها وبين الدول الأخرى.

فقد لاحظ "*Posner*" أن الدول رغم تشابهها من حيث عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل فيما بينها وهذا يتناقض مع نتائج "*Heckscher-Ohlin*"، فقد أدخل "*Posner*" عامل الابتكار وبالتالي تخلى عن فرضية تشابه دوال الإنتاج، فالتفوق التكنولوجي لأي دولة يسمح لها باحتكار تصدير السلع العالية التكنولوجيا [3]، ولتفسير هذا النموذج اعتمد "*Posner*" على مفهومين هما:[4]

- ✓ **فجوة الطلب**: وتمثل الفترة الزمنية الفاصلة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة من طرف الدولة صاحبة الابتكار وبداية التصدير والاستهلاك في الخارج.

---

[1] **عابي وليد**، مرجع سابق، ص 33.

[2] **محمّد دياب، بسام الحجار**، مرجع سابق، ص 165

[3] **طالب دليلة**. (2015). الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي فالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. ص 28

[4] **سعودي إيمان**. (2019). أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995-2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف. ص 140

✓ **فجوة التقليد:** وتمثل الفترة الزمنية الفاصلة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة من طرف الدولة المبتكرة وبداية إنتاجها في الخارج، وبالتالي تنخفض صادرات الدول المبتكرة ويحل محلها الإنتاج المحلي، ويمكن تمثيل هذا التفسير في الشكل التالي:

الشكل 1-3: الإنتاج والتصدير حسب نموذج الفجوة التكنولوجية.

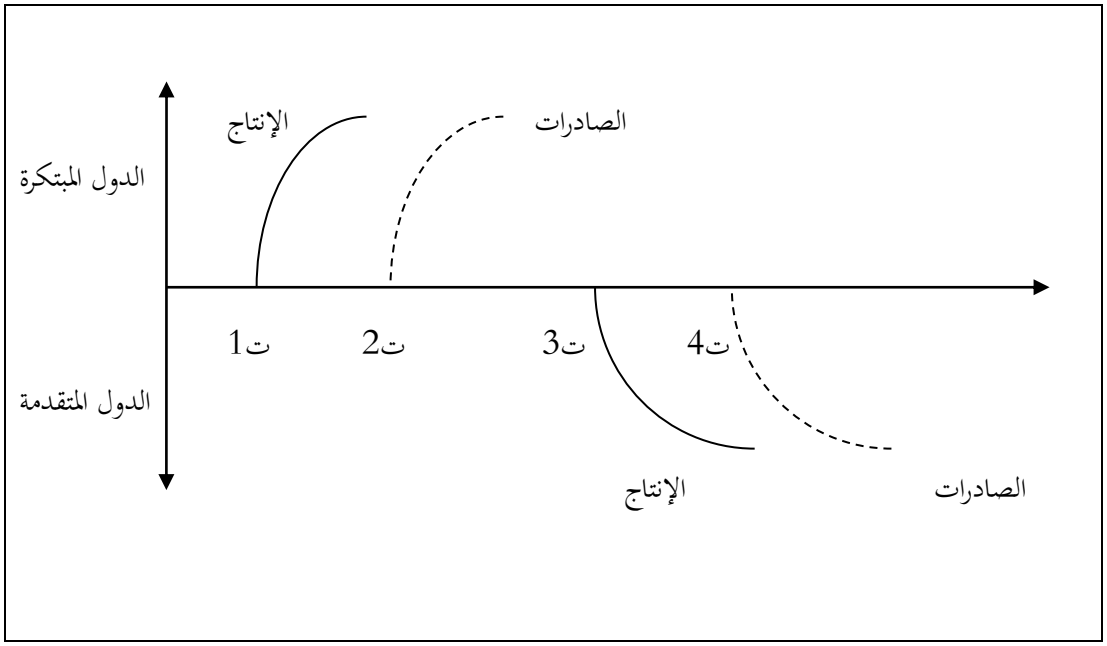

المصدر: لوصيف فيصل، مرجع سابق، ص 13.

من خلال الشكل السابق تظهر لنا الفجوات التي تم ذكرها في الشرح السابق وهي كما يلي:

- **فجوة الطلب** وهي الفترة الممتدة في الشكل بين (**ت1-ت2**) حيث تمثل المرحلة بين الإنتاج والتصدير في الدولة المبتكرة.
- **فجوة التقليد** وهي الفترة الممتدة في الشكل بين (**ت1-ت3**) وتمثل المرحلة بين الإنتاج في الدولة المصدرة والإنتاج في الدولة المقلدة.
- أما الفرق بينهما فيعرف بالفجوة التكنولوجية وهي الفترة الممتدة في الشكل بين (**ت2-ت3**) وتمثل المرحلة بين التصدير للدولة المبتكرة والإنتاج في الخارج.

3- نظرية دورة حياة المنتوج.

تعتبر دورة حياة المنتوج مفهوما قديم تم استخدامه في دراسات التسويق لما له من أهمية اقتصادية كبيرة في التنبؤ وتقييم حجم المبيعات وترشيد الدورة الاقتصادية للمنتوج ومعرفة مراحل طرحه في السوق ومراحل التخلي عنه[1]، ففي سنة 1961 طور الاقتصادي الأمريكي "**ريمنود فيرنور**" نموذج دورة حياة المنتوج من خلال مقاله بعنوان" **الاستثمار الدولي والتجارة الدولية في دورة حياة السلع**"[2]، وتعتبر نظرية دورة حياة المنتوج امتدادا لنظرية الفجوة التكنولوجية لاعتمادها على نفس المبدأ الأساسي لقيام التبادل الدولي المتمثل في الفارق التكنولوجي مع إضافة تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها، حيث يهتم النموذج بالعلاقة بين مبيعات المنتوج خلال فترة زمنية معينة وعمر هذا المنتوج.

افترض "*Vernon* " في نظريته أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يمنحها ميزة نسبية ودورا رياديا في الابتكارات وتطوير وإنتاج السلع الجديدة وتصدرها إلى الخارج، قبل أن تتعرف الدول الصناعية الأخرى على التكنولوجيا المستعملة وتقوم بإنتاج مثله وتصدره إلى دول أقل تقدمًا[3]، وأضاف "*Vernon* " أن نفقة إنتاج سلعة معينة تختلف من وقت لأخر، حيث قسم في تحليله السلع من حيث تاريخ إنتاجها وتسويقها إلى ثلاثة أنواع هي: سلع جديدة وسلع ناضجة وسلع نمطية.

حسب هذه النظرية فإن لكل منتوج دورة حياة يمر بها من ظهوره أول مرة إلى خروجه من السوق تتكون من أربع مراحل مبينة كالتالي:[4]

- **مرحلة الظهور**: يتطلب الإنتاج في هذه المرحلة كثافة تكنولوجية ويدا عاملة عالية المهارة وتكون التكاليف مرتفعة ولهذا تكون أسعار هذا المنتوج عالية والطلب عليه قليلا، فيتم إنتاجه بكميات قليلة ويوجه للسوق المحلي الذي يتميز بقدرة شرائية عالية ومستوى دخل مرتفع، أما التصدير إلى الخارج فيكون محدودا.

[1] **Rainelli, Michel** .(2003). Le Commerce International, Éditions La Découverte, Paris, 9e éd, p 51

[2] **محمد دياب، بسام الحجار**، مرجع سابق، ص 174.

[3] **خلوفي عائشة**، مرجع سابق، ص85.

[4] **Emanuel Nyahoho**, Pierre-Paul Proulx.(2006), Le Commerce international théories, Politiques et perspectives industrielles, Presses de l'universite du quebec, 3e edition ,Canada, p 146-147

- **مرحلة النمو**: تتميز هذه المرحلة بزيادة الطلب على المنتوج من قبل الدول المتقدمة التي تتشابه معها في القدرة الشرائية ومستوى الدخل العالي والأذواق مما يؤدي إلى اتساع السوق وبالتالي زيادة صادرات الدولة صاحبة الابتكار من هذا المنتوج، فتكون في بداية المرحلة الممول الوحيد للسوق قبل أن تظهر منافسة من الأجانب، ففي هذه المرحلة تكون الدول المتقدمة قامت بدراسة المنتوج والتعرف عليه مما يمكنها من إنتاجه وتشبيع سوقها المحلي.
- **مرحلة النضج**: خلال هذه المرحلة يكون المنتوج نمطيًا لا يتطلب تكنولوجيا جديدة لإنتاجه، فالدول المتطورة تنتقل من دول منتجة إلى دول مصدرة وتنافس دولة الابتكار في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى تراجع صادرات الدولة صاحبة الابتكار، فالميزة المكتسبة هنا تكون مبنية على أساس مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل بلد وانخفاضها، وهذا ما يدفع الشركات إلى الاستثمار في الدول النامية بسبب انخفاض التكاليف وتوفر عنصر العمل وبالتالي تنتج محليا.
- **مرحلة التدهور**: في هذه المرحلة يصبح المنتوج عاديًا وينتقل إنتاجه من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فتصبح هذه الأخيرة مصدّرا للمنتوج نتيجة لانخفاض التكاليف فيها وتوفر اليد العاملة وتوفر التكنولوجيا لجميع الشركات.

يمكن تبين ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل 1-4: دورة حياة المنتوج.

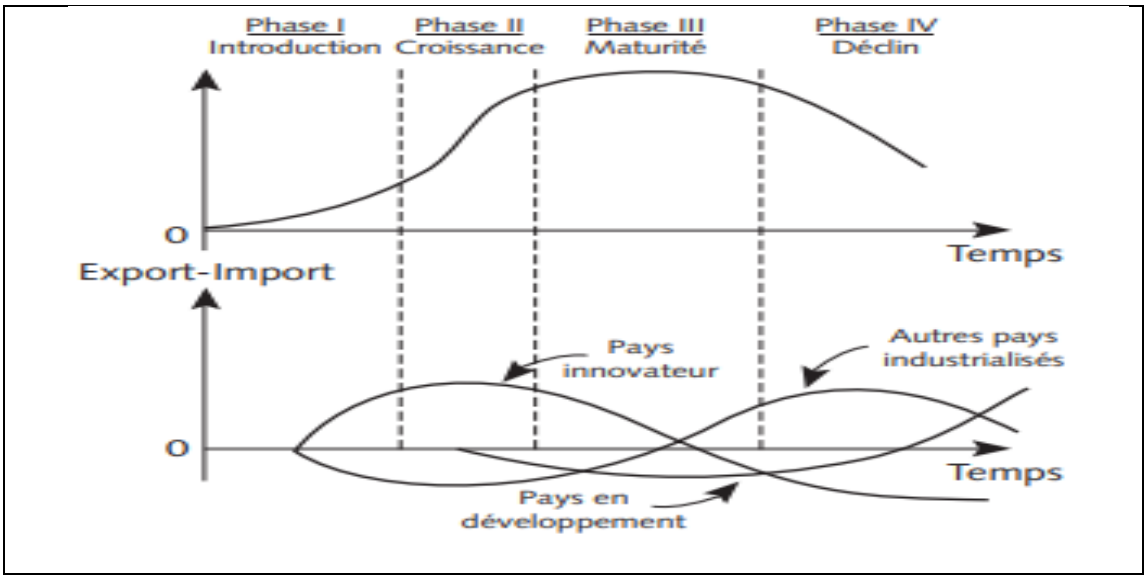

Source : Emanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, p. 146

من خلال الشكل السابق يظهر لنا أن المنتوجات الجديدة تظهر في الدول الصناعية المبتكرة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ثم تنتقل إلى الدول المتطورة الصناعية الأخرى ومن ثم إلى الدول النامية وهذه هي دورة حياة المنتوج.

4- نظرية التبادل اللامتكافئ.

وفقا لما جاءت به النظريات السابقة فإن التبادل الدولي يعود بالنفع على طرفي التبادل مما يؤدي إلى تساوي مستوى الدخل للدول المختلفة، غير أن الدراسات التي قام بها بعض الاقتصاديين أثبتت عكس ذلك، أمثال دراسة كل من "**ميردال**" (*Myrdal*)، "**بريتش**" (*R. Prebisch*)، "**إمانويل أريغري**" (*A .Emmanuel*) و"**سمير أمين**" (*S.Amine*) ، وأكدت على أن التبادل الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية هو تبادل غير متكافئ، وأن الدول المتخلفة دائما تكون الطرف الأضعف في التبادل الدولي[1]، وجاءت تفسيراتهم كما يلي:

بالنسبة للاقتصادي الفرنسي "*A .Emmanuel*" حيث يعتبر أول من قدم دراسة حول التبادل اللامتكافئ، وبنى نظريته على عدة فرضيات كما يلي:

- إذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال من دولة إلى أخرى فإن عنصر رأس المال قادر على الانتقال بين الدول.
- رأس المال ليس عنصر إنتاج أولى بل هو ينتج من خلال عنصر العمل.
- معدل الأجر في الدول المتقدمة أعلى مقارنة مع الدول النامية مما يؤدي إلى انهيار معدلات التبادل لغير لصالح الدول النامية.

وحسب "*A .Emmanuel*" فإنه يوجد صورتان للتبادل الدولي تختلفان من حيث الأجر والتركيب العضوي لرأس المال الذي يقصد به الاختلاف في رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، فالصورة الأولى يكون الأجر متساويًا بين البلدين بينما يختلف التركيب العضوي لرأس المال، أما الصورة الثانية فيكون التركيب العضوي لرأس المال متساويًا بينما يختلف الأجر بين البلدين، حيث يكون الأجر في الدول النامية

[1] **بن بارة بوزيد**، مرجع سابق، ص 25-26.

أقل مقارنة بالدول المتطورة، وبالتالي قيام التبادل الدولي سوف يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من البلدان النامية إلى البلدان المتطورة[1].

أما بالنسبة للاقتصادي السويدي "*Myrdal*" فأوضح أن التبادل الدولي لا ينتج عنه المنفعة المتبادلة والتعادل في مستوى الدخل بين الدول معارضا بذلك ما جاءت به النظريات السابقة التي كانت استنتاجاتها بسبب الفروض التي بنيت عليها كالتوازن المستقر أي عدم وجود اختلافات بين الدول من حيث عوامل الإنتاج والدخل، وانسجام المصالح أي عدم وجود تناقض بين طرفي التبادل، والمنافسة الكاملة أي عدم قدرة أي طرف تحديد نتيجة التباد بمفرده، وردّ "*Myrdal*" على هذه الافتراضات كما يلي[2]:

- لا يوجد توازن مستقر بين طرفي التبادل لأن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية وأن اختلاف عناصر الإنتاج والدخل تؤدّي إلى المزيد من الاختلافات في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن.
- انسجام المصالح هو تعبير من جهة نظر الطرف المستفيد من التبادل، أي الدول المتقدمة وليس الدول النامية.
- لا توجد المنافسة الكاملة في الواقع بين الدول المتقدمة والدول النامية نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها هذه الأخيرة.

أما الاقتصادي الأرجنتيني "*Prebisch*" فيرى أن التبادل السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتطورة بالسلع الأولية التي تنتجها الدول النامية لا تحقق المنفعة للطرفين بل تميل في المدى الطويل لصالح الدول المتطورة ولغير صالح الدول النامية، نظرا لعدم وجود تكافئ بينهما، ولهذا ينصح "Prebisch " الدول النامية بالابتعاد عن سياسة تحرير التجارة الخارجية وإتباع سياسة تجارية حمائية تمكنها من بناء صناعاتها المحلية[3].

أما الاقتصادي المصري "سمير أمين" فانطلق من حيث انتهى "*A .Emmanuel*"، فقام بترجمة ما جاء به سابقه إلى لغة الأرقام بمعطيات حقيقية من الواقع، حيث قسم الدول المتبادلة إلى قسمين دول

---

[1] **بن سليمان محمد**، مرجع سابق، ص 44-45.

[2] **عامر عبد اللطيف**. (2018). أثار تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ظاهرة الفقر في الدول النامية، دراسة حالة: الجزائر. تونس. المغرب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 68.

[3] **بومدين محمد**، مرجع سابق، ص 46

"المركز" وهي الدول المتقدمة ودول "الهامش أو الأطراف" وهي الدول النامية، ويرى أن اختلاف الأجور بين هذه الدول راجع إلى أسباب تاريخية وهذا حسب رأيه يشكل نمطا جديدا من التخصص ونظاما للأسعار يجعل هذا اللاتكافئ أبديا، وأوضح أن قطاع النفط والمناجم والزراعة في الدول النامية يمثل ما لا يقل عن ثلاثة أرباع من إجمالي صادراتها سنة 1966 (26 مليار دولار من أصل 35 مليار دولار)، وأن إذا قامت الدول المتقدمة بإنتاج هذه السلع بنفس الأساليب المستخدمة في الدول النامية لوصلت قيمة الصادرات من هذه السلع إلى ما يقارب 34 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر ب8 مليار دولار أمريكي وهذا راجع إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الناتجة عن ارتفاع الأجور في الدول المتطورة، ولهذا نجد أن الدول النامية لا تحصل إلى على 75% من قيمة صادراته من هذا الصنف من السلع وتخسر ما يقارب 25%.

أما من ناحية السلع الأخرى التي تصدرها أيضا والتي قدرت ب9 مليار دولار أمريكي، لو تم احتسابها بالأجر في الدول المتقدمة الذي يمثل حوالي 2.5 منه في الدول النامية لأصبحت قيمتها 23 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر ب14 مليار دولار، ومعنى ذلك أن إجمالي القيم المحمولة من دول الهامش إلى دول المركز قدرت ب 22 مليار دولار أمريكي (8+14) وهي تمثل حوالي 62% من إجمالي صادرات الدول النامية في كل القطاعات، ويعود السبب في ذلك إلى التبادل الغير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة[1].

5- نظرية اقتصاديات الحجم.

من أهم الفرضيات التي استندت عليها نظرية **هيكشر– أورين** هي ثبات عوائد الحجم بين الدولتين المتبادلتين أي عدم تأثر تكلفة الإنتاج بحجم الإنتاج وبالتالي عدم تأثر الأسعار، لكن في حالة اختلال هذا الفرض وتزايد العملية الإنتاجية، هل تحصل منافع متبادلة للدولتين حتى وإن كانتا متماثلتين في كل شيء؟ وهذا ما عجزت نظرية **هيشكر– أولين** عن توضيحه[2]، وجاءت نظرية اقتصاديات الحجم لتجيب على ذلك حيث اهتمت بالعلاقة بين التكلفة وحجم الإنتاج، فيتلخص جوهرها في أن تكلفة الإنتاج تنخفض بزيادة حجم الإنتاج وأن الدول التي تملك سوق داخليا كبيرا يساعدها على الإنتاج بكمية كبيرة ويعتبر

[1] **سعودي إيمان**، مرجع سابق، ص149

[2] **خالد مُحَمَّد السواعي**. (2010). التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها. عالم الكتب الحديثة. الأردن. الطبعة الأولى، ص 208

الاقتصادي ألفرد مارشال "A.Marshall" أوّل من أشار لهذه الفكرة[1]، ويميز الاقتصاديون بين نوعين من وفرات الحجم، وهما وفرات الحجم الداخلية و وفرات الحجم الخارجية كما يلي:

- **وفرات الحجم الداخلية:** تعتبر أمرًا داخليًا يتعلق بالمؤسسة وحدها، ويعتمد على حجم المنشأة الذي يساعد على خفض متوسط التكاليف المتعلقة بعملية الإنتاج، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها تقسيم العمل وانتشار التخصص وإدخال آلات متطورة، وشراء كميات كبيرة من المواد الأولية مما يساعدها في الحصول على خصم تجاري، وهذا ما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج[2].
- **وفرات الحجم الخارجية:** وتشمل متغيرات خارج المؤسسة كحجم البلد، حجم السوق العالمي وحجم الصناعة التي هي جزء منها، فتوسع القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة يؤدي إلى انخفاض أسعار بعض مدخلات المؤسسة وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج، كما تزيد المؤسسة من إنتاجها نظرا لوجود سوق عالمي كبير[3].

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

من أجل مسايرة الأوضاع الاقتصادية تضع البلدان مجموعة من القوانين والتشريعات تسعى من خلالها إلى تنظيم قطاع تجارتها الخارجية وتتماشى مع مصالحها وتوجهاتها مع مراعاة في سنها ظروفها الاقتصادية، فمرة تتجه نحو تحرير التجارة الخارجية ورفع كل القيود التي تعيق التبادل الدولي، ومرة أخرى تتجه نحو تقيد التجارة الخارجية وفرض رقابة عليها، وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم السياسات التجارية، ولكل نوع حجج وتبريرات يستند عليها وأهداف يحاول تحقيقها.

أولا: ماهية سياسات التجارة الخارجية.

1- مفهوم سياسات التجارة الخارجية.

تمثل السياسات التجارية أحد فروع السياسات الاقتصادية للدولة، ويقصد بها في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية "هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول

[1] **خلوفي عائشة**، مرجع سابق، ص 90.

[2] **بومدين محمد أمين**، مرجع سابق، ص 45.

[3] **Bernard Guillochon, Annie Kawecki, Baptiste Venet**. (2012). Économie internationale Commerce et macroéconomie, 7e édition, Paris, p 63

الأخرى لتحقيق أهداف معينة"[1]، الغرض منها التأثير في التبادل الدولي مع الخارج وتوضيح موقف الدولة من تجارتها الدولية والعلاقات التي يجريها الأشخاص المقيمون دخلها مع الخارج، فتعرّف سياسات التجارة الخارجية أيضا على أنها "**مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال تجارتها مع الدول الأخرى بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات التي تضعها حيز التطبيق**"[2]. فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة، فالسياسة التجارية هي اختيار الدولة بين البدائل المتاحة (تحرير أو تقييد) في مجال علاقاتها التجارية مع الخارج.

2- أهداف سياسات التجارة الخارجية.

من خلال التعريف السابق يتبين لنا أنه توجد مجموعة من الأهداف تسعى الدول إلى تحقيقيها عن طريق إتباع سياسة تجارية معينة، قد تكتسي هذه الأهداف الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الاستراتيجي، نبينها كما يلي:

أ- الأهداف الاقتصادية:[3]

- زيادة الموارد المالية للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة، فعادة ما تلجأ الدولة إلى السياسات التجارية كأحد الموارد المالية للخزينة العامة من خلال الرسوم والضرائب المفروضة على مرور البضائع عبر الحدود.
- المساهمة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادة توازنه من خلال التحكم في الصادرات والواردات.
- حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية خصوصا الصناعات الناشئة بتوفير البيئة الحاضنة لنومها وتطورها.

---

[1] **سفيان بن عبد العزيز**. (2015). الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، ص 45.

[2] **شتاتحة عمر**.(2019). فعاليات السياسة التجارية في الحد من أثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 1970-2019، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، ص 14.

[3] **داي سارة**. (2018). أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص 22.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية مثل التضخم والانكماش.
- حماية المنتوج المحلي من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول.

ب- **الأهداف الاجتماعية:**

- حماية الصحة العمومية من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية، أو تسهيل استيراد بعض المستلزمات الطبية كمثال لذلك استيراد مكثفات الهواء خلال جائحة كورونا.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- حماية مصالح فئات مختلفة من المجتمع كالمزارعين والمنتجين الصغار.

ت- **الأهداف السياسية والاستراتيجية:**

- توفير الأمن العمومي للدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية، وذلك بحضر استيراد بعض السلع الخطير كالأسلحة، وتسهيل استيراد المواد الحيوية للمجتمع.
- توفير متطلبات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب[1].

3- محددات سياسات التجارة الخارجية.

ويقصد بها العوامل التي تدفع الدولة إلى إتباع سياسة تجارية معينة، وتشمل عاملين أساسين هما:[2]

أ- **مستوى التنمية الاقتصادية:**

يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه أي دولة من أهم العوامل المحددة للسياسة التجارية التي تتبعها، فالدول المتقدمة التي تتمتع بمستوى عالي من النمو والتطور الاقتصادي تميل إلى سياسة تجارية تتسم بمرونة عالية وانفتاح تام على الاقتصاد العالمي، كون أنها قد وصلت إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على المنافسة في السوق العالمي، في المقابل الدول النامية التي تشهد ركودًا اقتصاديًا يجعلها تحتل موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي تكون أكثر حرصا على إتباع سياسة أكثر تقيدا لتجارتها الخارجية.

---

[1] **لوصيف فيصل**، مرجع سابق، ص17

[2] **فيروز سلطاني**. (2013). دراسة السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص54

ب- **الأوضاع الاقتصادية السائدة:**

تؤثر الأوضاع الاقتصادية السائدة على الدول في تحديد السياسة التجارية الملائمة لها، سواء كانت هذه الأوضاع متعلقة بحالة الاقتصاد المحلي للبد أو الاقتصاد العالمي.

- فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع مستوى الصانعات المحلية وتزايد حاجاتها من السلع الوسيطة التي تدخل في الصناعة والمواد الأولية، يحتم على الدولة إتباع سياسة تجارية ملائمة قصد توفير المتطلبات أو بدائل لها، إضافة إلى ذلك فإن الطلب المحلي المتزايد يلعب دورا في تحديد كمية المنتجات خاصة في ظل مرونته ودرجة أهميته.

كما أن الحالات الاقتصادية كالتضخم وظاهرة البطالة لهما دور هام في تحديد السياسة المتبعة، فعادة ما تلجأ الدول التي تعاني من تضخم جامح أو مستوى عالي من البطالة إلى تطبيق سياسة تقيد بها الاستيراد للمحافظة على توازن الأسعار والتقليل من مستوى البطالة، ويكون ذلك بإحلال الواردات أو الاعتماد على الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

- أما على مستوى الاقتصاد الدولي فإن زيادة الطلب الخارجي على المنتوج المحلي من شأنه أن يحفز الدول على إتباع سياسة تشجع بها الصادرات، وكمثال لذلك تعامل الدول المتقدمة وعلى رأسه الصين مع أزمة جائحة كورونا بزيادة أنتاج وتصدير المستلزمات الطبية كسياسة تجارية.

ثانيا: أنواع سياسات التجارة الخارجية.

تختلف سياسة التجارة الخارجية بين الدول كلا حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها وتماشيا مع تغيرات الاقتصاد العالمي، فالسياسات التجارية في الدول المتقدمة ليس كالسياسات التجارية في الدول النامية وهذا لاختلاف الأهداف، كما ميز الاقتصاديون بين نوعين من السياسات التجارية، سياسة التحرير وسياسة التقييد أو الحماية ولكل نوع حُجج وبراهين يستند عليها، ونبين ذلك كما يلي:

1- **سياسة تحرير التجارة الخارجية.**

1-1 **مفهوم سياسة الحرية:**

تعرّف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها التخلي التام عن القيود المفروضة على تنقل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من خلال جملة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحويل نظام التجارة

الخارجية إلى نظام حيادي حر، وعدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه كل من الصادرات والواردات، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا حسب ظروف كل بلد[1].

يُعتبر رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بحرية التجارة الدولية، وتأكد هذا المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية مثل أدم سميت ودافيد ريكاردو وغيرهم، وقد شهد العالم موجة من الإقبال على تحرير التجارية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الظروف التي ميزت المنظومة الاقتصادية الدولية في تلك الفترة وكرد فعل على سلبيات النزعة الحمائية[2].

2-1 حجج أنصار الحرية:

يعتمد انصار مبدأ حرية التجارة الدولية على مجموعة من الحجج والبراهين نذكر أهما:[3]

- **الحرية تساعد على التخَصّص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي:** حيث يرى أنصار الحرية أنها تمكن الدول من التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، فيتم تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فتنتج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية وتصدر الفائض منها، إما بفرض قيود على التجارة الدولية فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى الإضرار برفاهية كل الدول، فالتقييد يدفع الدول إلى تخصيص بعض الموارد في إنتاج سلع كان الأفضل لها أن تستوردها من الخارج مقابل تخصيص تلك الموارد في إنتاج سلع تملك ميزة نسبية فيها وتصدرها.
- **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:** تؤدي الحرية إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة والتي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بتكلفة مرتفعة، كما تتيح للمستهلك الحصول على أجود السلع وبأحسن الأسعار، أما إجراءات الحماية فيترتب عنها ارتفاع الأسعار كنتيجة للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها المستهلك في النهاية.

---

[1] **فؤاد مجناح، النوري حاشي**. (2020). دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد 2، ص31.

[2] **عريبي مريم**.(2013). أثار سياسة تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 16.

[3] **سفيان بن عبد العزيز**، مرجع سابق، ص55

- **الحرية تشجع التقدم التكنولوجي**: تؤدي سياسة حرية التجارة إلى التنافس بين الدول في إنتاج السلع، فكل دولة تعمل على زيادة نشاطها الإنتاجي وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال تكنولوجيا جديدة تمكنها من إنتاج السلع بأقل تكلفة وضمان الجودة للمستهلك.
- **الحرية تحد من قيام الاحتكار**: يرى دعاة الحرية التجارية أنها تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة مما لو كانت عليه في حالة الحماية، وأن المستهلك يستطيع أن يدافع عن نفسه ضد الاستغلال المحتكر بشراء سلع من الخارج، فلو أن الدولة اتبعت سياسة الحماية فإن ذلك سيساعد المنتجين المحليين على احتكار السوق دون الخوف من منافسة المنتجات الخارجية التي تباع بأقل سعر.
- **الحرية تحفز الإنتاج**: يرى أنصار الحرية التجارية أنها تمكن المنتجين المحلين من توسيع أسواقها وتسويق منتجاتها في أسواق أجنبية تتميز بقدرة شرائية عالية، فالمنتجون في الدول الصغيرة لن يصلوا إلى حجم إنتاج كبير لضعف الطلب المحلي، لكن إذا سادت سياسة حرية التجارة الخارجية فإن الطلب يكون من الخارج وبالتالي تنتج بأكبر قدر ممكن لتلبيته.
- **الحرية ترفع من مستوى الجودة**: تعد هذه النقطة من إيجابيات المنافسة القوية، فهي تجبر المنتجين المحلين على تحسين جودة منتوجاتهم وذلك لتقليص الفجوة بين المنتج المحلي ومنافسه الأجنبي فيما يخص النوعية والجودة، دون إهمال عامل السعر[1].

2- سياسة تقييد التجارة الخارجية (الحماية).

2-1 مفهوم سياسة الحماية.

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي، تلجأ لها الدول كنظرية اقتصادية وسياسة تجارية وفقا لما تمليه عليها الظروف الاقتصادية والاجتماعية[2]، فتعرف على أنها "برنامج حكومي مخطط تتبنى الدولة من خلاله مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب لتقيد تجارتها الخارجية مع الدول الأخرى، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف يتعذر عليها تحقيقها طبقا لسياسة التجارة الحرة، ويكون ذلك عن طريق الوسائل السعرية أو الكمية أو التنظيمية مما يوفر نوعا من الحماية

[1] **مكاوي الحبيب**، مرجع سابق، ص 39

[2] **سفيان عبد العزيز**، مرجع سابق، ص57

للمنتوج المحلي ضد المنافسة الأجنبية، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي"[1].

2-2 حجج أنصار الحماية.

يعتبر تقييد التبادل التجاري مع الخارج خاصة تقييد استيراد السلع الأجنبية المبدأ الأساسي لهذا لمذهب الحماية، وقدّم أنصار الحماية عدة حجج ومبررات منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي، فالأولى تهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للاقتصاد الوطني ومعالجة اختلالاته، والثانية رغم اعترافها بصحة الحرية التجارية إلا أنها ترى أن هناك أهدافًا أخرى غير الرفاهية المالية يجب على الدولة أن تراعيها، نبينها في ما يلي:

أ- الحجج الاقتصادية:[2]

- ✓ **حماية الصناعات المحلية الناشئة:** تعتبر من أشهر وأقوى وأقدم الحجج الاقتصادية، قدمها الاقتصادي الألماني "**فريد بريك ليست**" (F- Liste) الذي دعا إلى حماية الصناعات الناشئة الألمانية من منافسة المنتوجات الإنجليزية الأكثر تقدما والتي تمتاز بتجربتها الطويلة والأيدي العاملة المدربة والظروف الملائمة، ويجب أن تبقى هذه الحالة إلى أن تبلغ الصناعات الوطنية مستوى الرشد ويكتمل نموها وتتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية.
- ✓ **الحماية لغرض الحصول على إيرادات لخزينة الدولة:** تلجأ الكثير من الدول التي تعاني من جمود اقتصادي إلى تطبيق سياسة التقييد بفرض رسوم جمركية كوسيلة للحصول على إيرادات مالية لصالح الدولة تغطي بها نفقاتها، إلا أن الزيادة في رفع الرسوم يؤدي إلى تقليل الواردات ونقص حقيقي في الإرادات، ويرجع ذلك إلى إتباع الدول الأخرى سياسة المعاملة بالمثل.
- ✓ **الحماية بغرض تحسين مستوى التبادل:** يرى أنصار الحماية أن فرض الدولة رسومًا جمركية على الواردات يؤدي إلى تحسين مستوى التبادل لصالحها وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاه الاقتصادي، وذلك

---

[1] **ملال شرف الدين.** (2016). التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ص 40.

[2] **داي سارة.** (2018). مرجع سابق، ص 32.

لأن فرض تعريفة جمركية على الواردات سوف يدفع البلد المصدر إلى تخفيض السعر مع ثبات باقي عوامل الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى حصول البلد المستورد على كم كبير من تلك المنتوجات.

- ✓ **الحماية لتدارك عجز الميزان التجاري:** تعتبر هذه الحجة من أكثر الحجج شيوعا، فنعلم أن الدول النامية تعتمد على الاستيراد أكثر من التصدير مما يجعلها تعاني من عجز في ميزانها التجاري، فحسب أنصار الحماية فإن تقييد التجارة الخارجية يؤدي إلى خفض الواردات من السلع، وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فإن هذا يؤدي إلى تحسين مستوى الميزان التجاري، بالإضافة إلى تشجيع المنتجين المحليين على التصدير.
- ✓ **الحماية بغرض جلب رؤوس الأموال الأجانب:** إن فرض تعريفة جمركية على الواردات يشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في البلدان التي تتبع هذه السياسة، من خلال فتح فروع لها من أجل تجنب هذه الرسوم الجمركية.
- ✓ **الحماية من أجل تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج:** يتميز المنتوج المحلي بتكلفة إنتاج عالية مقارنة مع المنتوج الأجنبي الذي يتمز بتكلفة إنتاج منخفضة، فيرى أنصار الحماية أن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية من شأنها المساواة بين التكاليف وذلك بارتفاع سعر السلع الأجنبية، وبالتالي يصبح المنتوج المحلي قادرًا على المنافسة.
- ✓ **الحماية لغرض معالجة ظاهرة البطالة:** سياسة تقييد التجارة تزيد من فرص الشغل المتاحة في السوق الداخلي، فمن خلال الحماية يزيد الطلب على المنتوج المحلي مما يستلزم على المنتجين توسيع عملية الإنتاج والعمل بأقصى طاقة لتلبية هذا الطلب، وهذا ما ينتج عنه البحث على اليد العاملة التي تعمل في هذه الصناعة وبالتالي امتصاص البطالة[1].
- ✓ **حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق:** باعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة وغير مشروعة، يوصى أنصار الحماية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت هذه الممارسات من طرف المصدر الأجنبي أو منع تلك السلع من الاستيراد، إلا أن هذه الحالة تكون مؤقتة وتزول بزوال حالة الإغراق[2].

---

[1] **عربي مريم**، مرجع سابق، ص 15.

[2] **فيروز سلطاني**، مرجع سابق، ص 59

ب- الحجج غير الاقتصادية.

✓ **دعم الأمن القومي والخوف من الحروب:** تؤدي الحرية التجارية إلى ارتباط الدولة بالاقتصاد العالمي من حيث تمويلها بسلع أساسية كالمواد الغذائية والصناعات الثقيلة، وهذا ما يجعلها تعيش في تبعية وقد تجد نفسها في حالة حرجة إذا ما نشبت حروب، ولهذا يرى أنصار تقييد التجارة أن الحماية تؤدي إلى استقلال اقتصادي واعتماد الدولة على نفسها وإعداد البلاد لخوض حرب قد تنساق لها في أي لحظة، وهذه الحجة تلقت إجماعًا كبيرًا في العصر الحديث وفقا للأوضاع الراهنة من التقلبات التي يشهدها العالم[1].

✓ **المحافظة على الهوية الوطنية:** لكل مجتمع عادات وتقاليد متوارثة عبر الأجيال يسعى إلى المحافظة عليها، ومما لا شك فيه أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي وسهولة المواصلات يساعد على اكتساب عادات وتقاليد وثقافات اجنبية، لذا يرى أنصار الحماية أن تقييد التجارة الخارجية يساعد على الحد من انتشار هذه العادات والسلوكيات والمحافظة على قيم المجتمع وهوية الوطن[2].

ثالثا: أدوات سياسات التجارة الخارجية.

تستخدم الدول مجموعة من الأدوات في إطار التحكم في تجارتها الخارجية، وتتمثل هذه الأدوات في كل الوسائل التي يمكن من خلالها التأثير في التجارة الخارجية سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وتقسم إلى ثلاثة أصناف هي : أدوات سعرية، أدوات كمية وأدوات تنظيمية.

1- الأدوات السعرية:

تشمل الأدوات السعرية كل الوسائل التي من شأنها أن تؤثر على حجم التجارة الخارجية من خلال التأثير في أسعار السلع المتبادلة، وتشمل أربعة أليات كما يلي:

1-1 الرسوم الجمركية:

أ- **تعريفها:** تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة عادة على السلع التي تعبر حدودها سواء كانت مستوردة إلى الدولة أو مصدرة منها، ويمكن تعريفها أيضا على أنها كل الحقوق والرسوم التي

[1] **سفيان عبد العزيز**، مرجع سابق، ص 58

[2] **مامش حسيبة**. (2011). العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 26

تتولى إدارة الجمارك تحصيلها من خلال العمليات التجارية على حركة السلع[1]، وقد تكون رسوم على الصادرات تعبر عن رغبة الدولة في توفير السلع في الداخل حتى تلبي الطلب الداخلي وهي رسوم نادرا ما تلجأ إليها الدول، وقد تكون على الواردات وهي الأكثر انتشارا بغرض حماية الصناعات والمنتجات المحلية وكذا توفير دخل وإرادات لخزينة الدولة[2].

ب- **أنواع الرسوم الجمركية:** توجد عدة معايير لتصنيف الرسوم الجمركية كلٌ حسب الأساس الذي يعتمد عليه، فتأخذ ثلاثة أصناف حسب طريقة تحديدها نبينها كما يلي:

- ✓ **رسوم جمركية نوعية** (Specific Tarif): وتكون هذه الرسوم على شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلع بغض النظر عن قيمتها، مثل فرض رسم يقدر ب: 1 دج على كل كيلوغرام من اللحوم الحمراء المستوردة، ويختلف هذا المبلغ حسب كل سلعة، وتتميز هذه الرسوم بسهولة حسابها لأننا بحاجة إلى معرفة عدد الوحدات فقط وليس قيمتها، وما يعاب عليها أنها تفرض على السلع الرخيصة نفس القيمة التي تفرضها على السلع المرتفعة السعر دون أخذ الجودة بعين الاعتبار، وبالتالي فهي علاقة عكسية مع سعر السلع، فمثلا إذا كان سعر البضاعة المستوردة 100 دج للوحدة والتعريفة الجمركية 10دج للوحدة فهي تمثل 10% من السعر، وفي حالة استيراد بضاعة بجودة عالية ومرتفعة السعر حيث بلغت 500 دج وبقاء التعريفة 10 دج فهي تصبح تمثل 2% فقط[3].
- ✓ **رسوم جمركية قيمية** (Advalorem Tarif): وتكون هذه الرسوم على شكل نسبة مئوية من قيمة البضاعة كأن نفرض ضريبة تقدر ب: 19% من قيمة السلع المستوردة، ومن أشهرها الرسم على القيمة المضافة (TVA) والحق الجمركي (DD)، وبالتالي فإن قيمة الضريبة الجمركية ترتبط طرديا بسعر السلع، ويتميز هذا النوع من الرسوم بأنه يكون أكثر فعالية في حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية كما أنه يكون أكثر تحقيقا للعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، غير أن ما يعاب عليه هو صعوبة

[1] **نبيل جحا، عبد القادر جلال**. (2020). أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإرادات العمومية للدولة – حالة الجزائر– (دراسة تحليلية 2010–2018)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، ص 283.

[2] **ملال شرف الدين**، مرجع سابق، ص 38.

[3] **Dennis R. Appleyard, Alfred J. Field , JR**. (2009), International Economics, The Mc Graw-Hill series economic, 8th Edition, , NEW YORK, p267.

تحديد السعر الحقيقي للسلع بسبب تلاعب المستوردين بالفواتير بهدف تخفيض عبء الرسوم الجمركية، وتعتبر الرسوم القيمية من أكثر أشكال الرسوم الجمركية انتشارا واستخداما في الواقع العملي[1].

✓ **رسوم جمركية مركبة (مزدوجة)** (Copound Tariff): هذا النوع من الرسوم يجمع بين النوعين السابقين معا فيتكون من رسوم قيمية وأخرى نوعية، فمثلا تفرض رسوم تقدر ب10% على قيمة البضاعة زائد رسم بقيمة 1 دج على كل كيلوغرام من السلعة[2].

1-2 الإعانات:

تلجأ معظم الدول إلى التدخل في حرية التجارة عن طريق الإعانات أو الدعم الذي تقدمه للمنتجين المحليين بهدف تحسين قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية وهي عكس الضرائب، فعادة ما تقدم الحكومات الإعانات في شكلها المباشر المتمثلة مثل تقديمها نقدا للمنتجين أو في شكلها الغير المباشر مثل منح إعفاءات ضريبية أو تسهيلات مصرفية، والغرض الرئيسي منها هو تخفيض أسعار المنتجات المحلية لتصبح أكثر تنافسية، وتنقسم هذه الإعانات الى قسمين هما:[3]

أ- **إعانات على الصادرات:** تهتم الحكومات بتشجيع الصادرات لما لها من أثر مباشر على ميزان المدفوعات من خلال تقديم الدعم لها، فعادة ما يكون هذا الدعم في شكل إعفاءات ضريبية أو تسهيلات مصرفية، حيث تسعى كل الدول إلى غزو الأسواق العالمية والقدرة على المنافسة فيها.

ب- **إعانات على الأسعار:** تنتهج الدول سياسة دعم أسعار منتجاتها المحلية بهدف تشجيع الإنتاج المحلي وتوجيه المستهلك المحلي نحو هذه المنتجات وبالتالي إحلال الإنتاج المحلي محل الاستيراد، ويكون ذلك من خلال تحديد سعر أدنى لبيع السلعة وتتحمل الفرق بين هذا السعر المنخفض والسعر الحقيقي.

1-3 الإغراق:

ظهرت سياسة الإغراق خلال القرن 19، فيقصد بالإغراق سياسة تصدير السلع المنتجة محليا للخارج بأسعار منخفضة، قد تكون هذه الأسعار أقل من تكلفة الإنتاج وأقل من سعر بيعها محليا، ويقصد

---

[1] **محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل**. التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 137

[2] **نبيل جحا، عبد القادر جلال**، مرجع سابق، ص 283.

[3] **عبد العزيز عبد الرحيم سليمان**، (2004)، التبادل التجاري الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الألى، عمان، ص 159.

بهامش الإغراق هو الفرق بين سعر المنتوج في السوق المحلي وسعر المنتوج المصدر، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإغراق كما يلي[1]:

أ- **الإغراق الدائم أو المستمر:** ويعرف بالإقصاء الدولي للأسعار، وهو أن تبيع الدولة المنتوج المحلي بأقصى الأسعار داخل السوق الداخلي خاصة في ظل غياب المنافسة داخل البلد بسبب الإجراءات الحمائية المفروضة من طرف الدولة، ويبيعها في السوق العالمي بأسعار منخفضة نظرا لوجود منافسة قوية.

ب- **الإغراق المتقطع:** وهو أن يقوم المنتجون بالتخلص من فائض الإنتاج من خلال بيع المنتوجات في السوق الخارجي بأسعار منخفضة قد تكون أقل من تكلفة الإنتاج دون أن ينخفض سعرها في السوق المحلي.

ت- **الإغراق المفترس:** في هذه الحالة يقوم المنتج المحلي بتصدير المنتجات نحو الخارج بأسعار منخفضة من أجل القضاء على المنافسة الأجنبية الموجودة في السوق وإقصاء المنتجين الأجانب منه، وبالتالي تحتكر السوق وتتحكم في السعر.

1-4 تخفيض قيمة العملة:

يقصد بسياسة تخفيض قيمة العملة هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها الحكومة بتخفيض قيمة العملة المحلية عمدا مقابل العملات الأجنبية، حيث يترتب عنه انخفاض سعر السلع المصدرة مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من الخارج، وارتفاع سعر السلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها محليا، فعادة ما تلجأ إليها الدول كآلية لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات بعد فشل كل الأساليب المتبعة كالسياسات المالية والنقدية، فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية وفي نفس الوقت أكثر خطورة، لهذا لا تستطيع الدولة أن تقوم بسياسة التخفيض بقرار تلقائي بل يجب موافقة المنظمات العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي[2].

---

[1] **بريكسي رقيق رشيد**، مرجع سابق، ص 61.

[2] **نادية العقون، سامية مقعاش**. (2020). قياس أثر تخفيض العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 10، العدد 02، ص 61.

وتجدر الإشارة إلى عدم الخلط بين مصطلحي انخفاض قيمة العملة (Dépréciation) الذي ينتج عن قوى العرض والطلب، وتخفيض العملة (Dévaluation) الذي تتخذه الدولة كسياسة لتحقيق أهداف مسطرة أهمها زيادة الصادرات.

ولنجاح هذه السياسة يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها:

- مرونة الطلب العالمي على منتجات الدولة المخفضة لعملتها، بحيث أن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على منتجات الدولة.
- قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على الاستجابة للطلب العالمي وزيادة الصادرات.
- عدم ارتفاع الأسعار المحلية واستقرارها بعد التخفيض كي لا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- عدم قيام الدول بالمنافسة بنفس إجراءات التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة العالمية والمعاير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير[1].

2- الأدوات الكمية:

تتمثل الأدوات الكمية للسياسات التجارية في كل الوسائل التي من شأنها أن تؤثر في حجم التبادل التجاري من ناحية الكم، ومن أهم هذه الوسائل نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

2-1 نظام الحصص.

يعتبر نظام الحصص من أهم أنظمة الحماية الكمية المباشرة، وهو نظام تقوم بموجبه الدولة بتحديد الكمية القصوى من السلع المستورة أو المصدرة بهدف حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، من خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية.

يعتبر نظام حصص الواردات الأكثر استعمالا من طرف الدول، لكن بالرغم من أهميته في السيطرة على التجارة الدولية إلا أنه يؤدي إلى الإضرار بالمستهلك المحلي والرفاه الاقتصادي للبلد، كما يؤدي إلى تقليص

[1] **سارة بوسيس، أحمد ضيف**. (2019). سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري، دراسة تحليلية للفترة (2000-2017). مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 12 ، العدد 01، ص 146.

حجم التبادل التجاري مع الخارج وفقدان الدولة لعدة مزايا، كما يخلق مراكز احتكارية للمنتجين نظرا إلى نقص المنافسة الأجنبية، ويساعد على زيادة درجة الفساد الإداري نتيجة لمحاولة المستوردين الحصول على نصيب من الحصص بأساليب غير شرعية[1].

يأخذ نظام حصص الواردات عدة صور وأشكال أهمهما الحصص الإجمالية والحصص الموزعة كما يلي:[2]

- **الحصص الإجمالية:** وهي أن تقوم الحكومة بتحديد كمية السلع المسموح باستيرادها خلال فترة زمنية معينة، دون توزيعها بين المستوردين.
- **الحصص الموزعة:** وهو أن تقوم الدولة بتوزيع كمية السلع المسموح باستردادها على المستوردين والدول المصدرة حسب عدة معاير، ولعل أهمها حسب حجم نشاط المستوردين خلال مدة مماثلة سابقة.

2-2 تراخيص الاستيراد.

يمثل نظام تراخيص الاستيراد عدم السماح باستيراد بعض المواد إلا بالحصول المسبق على ترخيص من الجهات الإدارية المختصة، وعادة ما يكون هذا النظام مقترنا بنظام الحصص فتمنح الحكومات تراخيص الاستيراد في حدود الحصة المسموح باستيرادها، كما قد تعتمد الدولة على بيع هذه التراخيص في المزاد العلني مما يتيح لها الاشتراك في الأرباح الناتجة عن التصدير[3].

3- الأدوات التنظيمية:

تتمثل الأدوات التنظيمية في كل الاتفاقيات والعقود المبرمة بين مجموعة من الدول في مجال التبادل التجاري، ونذكر منها ما يلي:

---

[1] **عبد العزيز عبد الرحيم سليمان**، مرجع سابق، ص 157.

[2] **محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل**، مرجع سابق، ص 152.

[3] **بن بارة بوزيد**، مرجع سابق، ص 39

3-1 المعاهدات والاتفاقيات التجارية:

المعاهدات التجارية هي اتفاق دولتين أو أكثر بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهم، وتشمل عدة مجالات أهما التعريفة الجمركية والمعاملات الضريبية للسلع المتبادلة، وتتضمن هذه الاتفاقات مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل حيث تتعهد الدول بمعاملة منتجات ورعايا الدول الأخرى بنفس المعاملة التي تعامل بها هذه الأخيرة منتجاتها ورعاياها، ومبدأ الدول الأكثر رعايا بأن تمنح الدولة أفضل معامل لمنتجات الدول الأخرى.

أما الاتفاقيات التجارية فتنعقد بين وزارات الاقتصاد أو التجارة للدول، وتتميز عن المعاهدات أنها تتناول أمورا أكثر تفصيلا، وتكون مدتها قصيرة غالبا متكون سنة واحدة، وتتضمن الإشارة بالتفصيل إلى نوع وكمية وقيمة المنتجات التي تدخل في نطاق الاتفاقية، كما تعهد الدول من خلالها بعدم إقامة عراقيل في وجه مبادلة السلع المذكورة وتقديم التسهيلات اللازمة[1].

3-2 التقييد الإداري:

يشمل إجراءات التقييد الإداري وضع الدولة مجموعة من الشهادات الإدارية اللازمة عند عملية الاستيراد، كالشهادة البيطرية فيما يتعلق باستيراد الحيوانات وإبقائها فترة طويلة في الحجر الصحي للتأكد من خلوها من الأمراض، وشهادة المطابقة للمنتوج التي تمنح من طرف مديرية التجارة بعد التأكد ومعاينة المنتوج.

3-3 التكتلات الاقتصادية:

وهي تجمعات بين دولتين أو مجموعة من الدول تقوم بإزالة كافة القيود والحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينهم مع ضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء من أجل زيادة الإنتاج مع وجود فرص متكافئة لكل دولة[2]، وتعمل على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود الجمركية تجاه الدول

---

[1] **مامش حسيبة**، مرجع سابق، ص 37-38

[2] **عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز**. (2013)، التكتلات الاقتصادية: وجهة جديدة للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 04، ص 29.

الأخرى غير الأعضاء، من أشهر صور التكتلات الاقتصادية منطقة حرة أو اتحاد جمركي أو السوق المشترك وغيرهم من الصور[1].

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح أدوات السياسات التجارية من خلال الجدول التالي:

الجدول 1-4: أدوات سياسات التجارة الخارجية.

أدوات السياسات التجارية		
الأدوات السعرية	**الأدوات الكمية**	**الأدوات التنظيمية**
- الرسوم الجمركية - الإعانات - الإغراق - تخفيض العملة	- نظام الحصص - تراخيص الاستيراد	- المعاهدات والاتفاقيات التجارية - التقييد الإداري - التكتلات الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

[1] **فيروز سلطاني**، مرجع سابق، ص 79.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية.

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية عدة مصطلحات للتعبير عن سياسة تحرير التجارة الخارجية، فقد استعمل البعض مصطلح التحرير التجاري (Trade Liberalization)، في حين استعمل آخرون مصطلح الانفتاح التجاري (Trade Openness) وكلاهما يصب في نفس المعنى[1]، ومن خلال هذا المبحث نقدم مفاهيم حول تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: عموميات حول تحرير التجارة الخارجية.

أولا: مفهوم تحرير التجارة الخارجية.

نظرا للتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم بات من الضروري إيجاد مفهوم شامل لتحرير التجارة الخارجية لتفادي انتشار مفاهيم خاطئة عند غير المختصين، فكثيرا ما نجد البعض يخلط بين سياسة التحرير التجاري والسياسات الأخرى كالتحرير المالي، بالإضافة إلى ذلك هناك من يربط مفهوم تحرير التجارة الخارجية بالتعريفة الجمركية المنخفضة أو المعدومة وهذا قد يكون صحيحا إلى حد ما، لكن ما هو إلا جزء بسيط من التحرير التجاري، وأن مفهوم التحرير التجاري أوسع من ذلك حيث يشمل أيضا الحواجز الأخرى غير الجمركية التي تأخذ عدة أشكال مثل الحواجز الكمية والتنظيمية، وزيادة على ذلك لا يقتصر مفهوم التحرير التجاري على السلع فقط بل يشمل أيضا تحرير الخدمات ورؤوس الأموال وتنقل الأشخاص[2]، وسوف نذكر أشهر تعاريف التحرير التجاري في السياق التالي:

- ✓ **التعريف حسب صندوق النقد الدولي:**

عرف صندوق النقد الدولي تحرير التجارة الخارجية على أنه "عملية تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية وميزان المعاملات الرأس مالية، أي الانفتاح التام على تدفق السلع

[1] **نور الهدى بوهيثم، مسعود جيماني.** (2020). تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري فالجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، ص 172.

[2] **علي خضرة كريم، الخفاني نوري ع** .(2014). «تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع، الأثار، الأفاق». مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد 8، العدد 31. ص15

والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج وإزالة كافة القيود والعقبات التي تعيق تنقلها والتي تتمثل في قيود جمركية وقيود غير جمركية مثل القيود الكمية والإدارية والفنية"[1].

✓ **التعريف حسب المعهد العربي للتخطيط:**

عرف المعهد العربي للتخطيط التحرير التجاري بأنه " تلك السياسة الحيادية بين التصدير والاستيراد والابتعاد عن السياسة المنحازة للتصدير، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والعمل على توحيدها، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الاجراءات فيما يتعلق بسياسة الاستيراد، وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين[2].

✓ **تعريف الاقتصادي** "*Blackhurst*" :

يقصد بالتحرير التجاري "هو عملية تعزيز وترقية المبادلات التجارية بين الدول من خلال تبني قواعد تحدد السلوك النقدي والتجاري المقبول والمسموح به، والقضاء أو تخفيف كافة القيود المختلفة الجمركية منها وغير الجمركية، والعمل على تهيئة الأرضية المناسبة التي تمكن من توحيد التعريفة الجمركية بشكل تدريجي في مستويات منخفضة والتركيز على مبدأ عدم التمييز في فرضها على المستوى الدولي، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في مناخ اقتصادي يسوده الاستقرار والقدرة على التنبؤ في الأسواق العالمية"[3].

✓ **تعريف حسب الاقتصادي "*Papageorgiou*" :**

عرّف الاقتصادي "*Papageorgiou*" التحرير التجاري على أنه " أي تغيير يؤدي بنظام التجارة الدولية إلى الحيادية، بمعنى أن يسود الاقتصاد وضع لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، حيث

[1] **حيدوشي عائشة**. (2015). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2014)، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد 19، ص 356.

[2] **رضوان بن عروس، مراد تهتان**. الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2، ص 240.

[3] **بومدين محمد**، مرجع سابق، ص 50.

عرّفه أيضا حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام من 1 الى 20، بحيث تكون قيمة 1 أقل قيمة للتحرير بينما قيمة 20 أكبر قيمة له، واستخدم أربعة مناهج لتفسير التحرير التجاري وهي منهج تقليل استخدام القيود الكمية، منهج تغيير الأدوات السعرية، منهج تغيير سعر الصرف، ومنهج تغيير السياسات"[1].

✓ **تعريف حسب الاقتصاديين "*Krueger–Bhagwati*":**

يقصد بالتحرير التجاري " تلك السياسة التي من شأنها أن تقلل من درجة التجهيز ضد الصادرات، حيث يركز الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في الرسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية[2]، إلا أن هذا التعريف يرتبط بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفة الجمركية معدومة أو حتى منخفضة، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن نجد اقتصادا مفتوحا ومُحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية"[3].

✓ **تعريف الباحث:**

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحرير التجاري أو الانفتاح التجاري هو نظام تتبعه الدول في ما يتعلق بمبادلاتها مع الخارج، يتمثل في إلغاء كافة القيود والحواجز السعرية والكمية والتنظيمية التي تعيق تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص من وإلى الخارج، من أجل الاستفادة من وفرة السلع والخدمات واقتناص الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية للاستثمار فيها.

[1] **طالب دليلة**، مرجع سابق، ص 170.

[2] **زدون جمال، بن حدو عائشة**. (2018). الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980 –2014، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 3، ص 195.

[3] **رضوان بن عروس، مراد تهتان**، مرجع سابق، ص 240.

ثانيا: أشكال تحرير التجارة الخارجية.

يُفرّق الاقتصاديون بين نوعين من التحرير التجاري هما التحرير السطحي والتحرير العميق، الأول يقصد به إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، أما الثاني فيقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية السماح بحرية تنقل الأشخاص وإزالة العوائق البيروقراطية ويتخذ التحرير التجاري أربعة أشكال أساسية كما يلي:

- ✓ **التحرير من جانب واحد:** وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز التي كانت تفرضها على تجارتها الخارجية، حيث ترى الدولة أنها سوف تستفيد بشكل كبير من تجارتها الدولية بعد خفض القيود أمام باقي الدول.
- ✓ **التحرير الثنائي:** يكون هذا بعد اتفاق دولتين فيما بينهما على تخفيض الحواجز فيما يتعلق بتجارتهما مع بعضهما مثل اتفاقية الجزائر –الأردن في مجال المواد الصيدلانية.
- ✓ **التحرير الإقليمي:** ويقوم على اتفاق مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الاقليمية فيما بينها، بحيث تحصل الدول الأعضاء على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارية حرة فيما بين الدول الأعضاء.
- ✓ **التحرير المتعدد الأطراف:** وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها وإنشاء تكاملات اقتصادية ومناطق حرة للتجارة[1].

ثالثا: عوامل نجاح تحرير التجارة الخارجية.

لتحقيق نتائج إيجابية من خلال إتباع سياسة التحرير التجاري لا بد من توفر مجموعة من الشروط الملائمة سواء منها ما يتعلق بالاقتصاد المحلي للبد أو الاقتصاد العالمي، من أهم هذه الشروط ما يلي:[2]

[1] **محمد صفوت قابل** .(2009). منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 16.

[2] **مصراوي منيرة** .(2017). تأثير حرية التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة –دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، ص 36.

- يجب أن تكون السياسات الاقتصادية الأخرى للبلد تعمل في نفس اتجاه التحرير التجاري وتدعمه، فالتحرير التجاري يجب أن يعكس الاتجاه العام للنظام الاقتصادي السائد في الدولة، فيجب أن تكون كل القطاعات تتجه نحو التحرير، فلا يمكن أن نجد في اقتصاد دولة معينة قطاع التجارة الخارجية يتجه نحو التحرير وفي نفس الوقت تسعى الدولة إلى تقييد مبادلاتها للعملة من خلال إتباع سياسة نقدية مقيدة، فهذا التعارض من شأنه أن ينقص من فرص نجاح التحرير التجاري.
- يجب أن تتوفر بنية عالمية وهيئات دولية تشجع المزيد من التحرير التجاري والتزام الدول بتحرير تجارتها الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على تنقل كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
- يجب أن تتوفر سياسة اقتصادية كلية وسليمة ومتكاملة تأخذ بالحسبان كل المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة كأسعار السلع ومعدلات البطالة وغيرها، فنجاعة التحرير التجاري يختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.

المطلب الثاني: الإقبال العالمي على تحرير التجارة الخارجية.

حظي مشروع تحرير التجارة الخارجية بإقبال عالمي من طرف الدول وبدعم الهيئات العالمية، حيث يشهد الاقتصاد المعاصر اتجاها متزايدا نحو سياسة التحرير الاقتصادي، وتعد التجارة الخارجية من أكبر المجالات تأثيرا بهذه السياسة نظرا لأنها كثيرا ما تشهد تدخل الدولة.

أولا: الأحداث المساعدة على توسع التحرير التجاري عالميا.

شهد العالم مجموعة من الأحداث والتطورات بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى توسع تحرير التجارة الدولية وتشكل نظام دولي جديد مغاير لما كان عليه سابقا، تجسد في اتساع صور التعاون الدولي وارتفاع مستوى المنافسة، ونعرض فيما يلي أهم هذه الأحداث:

1- مشروع مارشال.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة، حيث أعلن وزير خارجيتها "**جورج مارشال**" (*George Marshall*) في محاضرته بجامعة هارفارد في 05 جوان 1947 إطلاق مبادرة مهمة وهي ما تعرف "بمشروع مارشال"، طالب من خلاله الدول بوضع برنامج لمساعدة أوربا اقتصاديا، فبعد خروج الدول الأوربية محطمة من الحرب كان من الممكن أن تتجه نحو الاستمرار في سياسة التقييد والرقابة التي عرفتها طوال سنوات الحرب وهذا لا يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فجاء مشروع مارشال بهدف الاسراع في التحرير التجاري وإزالة القيود على انتقال السلع ورؤوس الأموال، حيث كانت الدول الأوربية آن ذاك غير قادرة على الاستيراد من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن الأسواق الخارجية كانت مغلقة أمام الاقتصاد الأمريكي الذي كان مهددا بتناقص الطلب عليه من الداخل والخارج، ومن هنا فقد كانت الدعوى إلى تعمير أوروبا تصب في صالح الاقتصاد الأمريكي من خلال توفير أسواق خارجية جديدة.

يري الكثيرون أن مشروع مارشال حقق نجاحا كبيرا حيث استعادة الدول الأوربية قدرتها على الإنتاج وإحياء تجارتها الخارجية، فمع نهاية المشروع سنة 1951 زاد الإنتاج الأوروبي بحوالي الثلث مما كان عليه في بدايته[1].

2- انهيار الاتحاد السوفياتي

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1991 وانهيار النظام الاشتراكي، وبعد نجاح حزب المحافظين بزعامة "**مارجريت تاتشر**" (*Margaret Thatcher*) في الانتخابات وتولي زمام الأمور، قام بإلغاء المبادئ الكينية التي تنص في طياتها على المحافظة على نسبة العمالة العالمية والحد من الإنفاق العام وبالتالي أعطى دفعة قوية لتحرير التجارة الدولية[2]، فبسقوط النظام الاشتراكي أصبح النظام الرأس مالي منفردا بزعامة

[1] **ملال شرف الدين**، مرجع سابق، ص 21.

[2] **شريبي محمد الأمي، بوخاري عبد الحميد، ملال شرف الدين**. (2016). أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري. مجلة الباحث. العدد 16. ص 274.

العالم مما أدى إلى تغير الأوضاع، وعليه شرعت الكثير من الدول في الاتجاه نحو اقتصاد السوق وما صاحبه من رفع القيود التي كانت مفروضة على التبادلات التجارية والتخلص من التبعية الاشتراكية[1].

3- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات من بين العوامل الاقتصادية التي ساهمت في تنشيط الاقتصاد العالمي نظرا لتعدد مجالاتها ومنتجاتها وانتشارها الجغرافي في جميع انحاء العالم على شكل استثمارات أجنبية، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهر هذا النمط من الشركات بشكلها العالمي على يد الشركات الأمريكية التي عملت على زيادة استثماراتها المباشرة في كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، وبعد أن استعادت أوروبا عافيتها جراء نهاية الحرب بدأت الشركات الأوربية تنتقل إلى العالمية والاستثمار خارج حدودها[2]، فاستحوذت هذه الشركات على حوالى 40% من حجم التجارة العالمية، وأن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم عبر الشركات، كما أن تأثيرها على توجيه الاستثمار الدولي والتجارة العالمية يؤدي إلى التأثير في النظام التجاري العالمي كون أنها متواجدة في كافة أنحاء العالم وتسعى إلى الحد من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق من ولوجها للأسواق وتقلل من أرباحها.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات مؤسسات ربحية خاصة تمارس نشاطات تجارية في أكثر من بلد واحد على شكل استثمارات أجنبية مباشرة، حيث تتميز بالمرونة في نقل منتجاتها وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات، وهذا ما جعلها تلعب دورا حاسما في عولة الاقتصاد العالمي وبعث عمليات التحرير التجاري[3].

4- ظهور التكتلات الاقتصادية.

تميز النظام الاقتصاد العالمي الجديد بالتزايد المستمر للتكتلات الاقتصادية مما قلل من أهمية الاقتصاديات المنعزلة المقيدة للسياسات الاقتصادية في التعامل مع العالم الخارجي، فشهد العالم موجة من

---

[1] **محمد صفوة قابل**، مرجع سابق، ص29.

[2] **لمزيري مفيدة**. (2020). الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث. المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد. المجلد 5. العدد 2. ص 155

[3] **ملال شرف الدين**، مرجع سابق ص 24.

التوجه نحو الأقاليم الاقتصادية للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، فأصبحت التكتلات الاقتصادية وسيلة تلجأ إليها الدول للاندماج في العولمة الاقتصادية سواء كان في شكل منطقة تجارية حرة أو اتحاد جمركي[1]، ويقصد بالتكتل الاقتصادي هو اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في مصالحها الاقتصادية على إلغاء القيود المفروضة على تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها[2].

وبلغة الأرقام نجد أن التكتلات الاقتصادية تسيطر على حوالي 85% من حجم التجارة العالمية، وهذا ما يدل على مدى تأثيرها في الاقتصاد العالمي الجديد، خاصة إذا علمنا أن منظمة التجارة العالمية تسمح بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ومن أبرز التكتلات الاقتصادية نجد الاتحاد الأوربي الذي يمثل أكبر تكتل اقتصادي في العالم في الوقت الحالي وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، وتكتل نافتا « NAFTA » في أمريكا الشمالية الذي يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حيث يقف عند إقامة منطقة حرة دون أن يتعدى إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشترك، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية الأسيوية والافريقية والعربية وغيرها من التكتلات الاقتصادية[3].

ثانيا: دعم الهيئات الدولية لتحرير التجارة الخارجية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ نظام اقتصادي عالمي جديد عرف "**بنظام بريتن وورد**"، شهد سيطرت الدول الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، حيث قام هذا النظام على ثلاثة أركان أساسية هي الجانب المالي، النقدي، والتجاري فبموجب اتفاقية بريتن وورد المبرمة سنة 1944 تم إنشاء هيئات دولية لضبط التعاملات بين الدول تمثلت في صندوق النقد الدولي FMI الذي كلف بالجانب النقدي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD الذي أوكلت له مهمة الجانب المالي، أما الجانب التجاري فتقوم عيه منظمة التجارة العالمية OMC التي تأخر قيامها ونابت عليها الاتفاقية

[1] **علالي مختار**. (2017). الاقتصاد الجزائري ضمن التكتلات الاقتصادية الاقليمية لتحرير التجارة العالمية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة المجلد 1. العدد2. ص 245

[2] **بملولي فيصل**. (2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. مجلة الباحث. العدد 11. ص 111.

[3] **ملال شرف الدين**، مرجع سابق، ص 25.

العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT، وتشاركت هذه الهيئات في توصياتها للدول بضرورة تحرير التجارة الخارجية.

1- دعم صندوق النقد الدول FMI.

يعد صندوق النقد الدولي من أبرز المؤسسات الدولية التي يقوم عيها النظام الاقتصادي الجديد، يهتم بالمسائل النقدية الدولية ومعالجة القضايا المتعلقة بسعر الصرف وموازين المدفوعات، تم إنشاؤه وفقا لاتفاقية "بريتن وورد" المبرمة سنة 1944 والتي أمضت عليها 44 دولة، وكان الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق هو تحقيق استقرار أسعار الصرف، حيث يكون لكل دولة عضو أن تحدد قمة معينة لعملتها بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يتحدد بدوره بسعر الذهب[1]، يمنح صندوق النقد الدولي قروضا قصيرة الآجال للدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها من أجل القيام بإصلاحات هيكلية لتدارك العجز ومعالجة الاختلالات[2].

من خلال ما يقوم به صندوق النقد الدولي من إطلاق عدة مبادرات يسعى من خلالها تحقيق إصلاحات اقتصادية، وذلك من خلال وضع برامج تصحيح هيكلية شملت الكثير من الدول خاصة الدول النامية التي واجهت أزمات اقتصادية حادة أدت إلى زيادة الاختلالات الداخلية والخارجية، مما حتم عليها التوجه نحو الصندوق الدولي الذي تعتبر من أهم شروطه ضرورة تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي، حيث تهدف سياسة الصندوق إلى تخفيض درجة الحماية والاهتمام بتنمية قطاع الصادرات، في حين تفرض ضرورة تحرير الواردات نفسها لتموين القطاع الاقتصادي بالسلع الوسيطة والتجهيزات الضرورية غير المتوفرة محليا، وهكذا يتضح دور صندوق النقد الدولي في تشجيع التحرير التجاري وتشجيع التصدير وتحرير الصرف الأجنبي وإعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقية[3].

---

[1] **رانيا محمود عبد العزيز عمارة**. (2008). تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ص 12.

[2] **Richard Peet**. (2009). Unholy Trinity: the IMF, World Bank and WTO, Zed Books, London and New- York, Second Edition, p 66.

[3] **عامر عبد اللطيف**، مرجع سابق، ص 74.

2- دعم البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثاني مؤسسة نقدية تم إنشاؤها بموجب اتفاقية بريتن وورد، لتكمّل دور صندوق النقد الدولي ولوضع أسس النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وقواعد التبادل بين الدول، باشر البنك الدولي مهامه ابتداء من 25 يناير 1946، ومن خلال تسميته يتضح لنا الهدف الأساسي لإنشائه وهو تعمير الدول التي دمرتها الحروب حيث يعتبر حاجة ملحة بالنسبة للدول الحديثة الاستقلال، وبعد نجاحه في ذلك واسترجاع الدول الأوربية عافيتها وإعادة إعمارها بدأت قروض البنك الدولي تتجه نحو الدول النامية من أجل مساعدتها في تجاوز الأزمات وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويبلغ عدد أعضاء البنك حاليا 184 دولة ولكي تصبح أي دولة عضوًا في البنك الدولي يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، معنى ذلك أن عضوية الصندوق شرط أساسي لعضوية البنك.[1]

تقدّم كل دولة عضو في البنك الدولي ما يعادل 18% من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك إما ذهبا أو بالدولار الأمريكي وبالباقي يظل في الدولة نفسها مع إمكانية البنك الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته، ونجد أن الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إنكلترا) تسيطر على أكثر من ثلث (3/1) رأس مال البنك وهو ما يجعلها في موقع قوة وتؤثر مباشرة على قرارات البنك واستراتيجيته، يقوم البنك سنويا بتقديم مساعدات تفوق 20 مليار دولار أمريكي للدول النامية والدول التي تمر بمراحل انتقالية[2]، كما يقدم أيضا البنك قروضًا تنموية أو ضمانات للاقتراض من دول أخرى بالإضافة إلى خدمات تحليلية واستشارية[3]، ويُشترط لحصول أي دولة على قرض من البنك الدولي أن تقدم شهادة من صندوق النقد الدولي تشهد بصلاحية السياسات التي تتبعها تلك الدولة اقتصاديا[4].

---

[1] **السيد محمّد أحمد السريتي، محمّد عزت محمّد غزلان**، مرجع سابق، ص288.

[2] **جمال محمّد أحمد، إبراهيم السيد**. (2016). البنك الدولي (سياسته- مؤسساته- دوره في اقتصاديات الدول)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 13.

[3] **Richard Peet,** op cit, p 127.

[4] **سمير محمّد عبد العزيز**. (2001)، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، ص 23.

إن دور البنك الدولي في تحرير التجارة الدولية حتى وإن لم يبدُ واضحا إلا أنه لا يمكن إنكاره، فمن خلال عمله بمنح قروض للدول من أجل تدارك الاختلالات التي تعاني منها وتمويل الدول النامية بالموارد المالية لمساعدتها على تجاوز أزماتها وتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية، يكون البنك قد ساهم بطريقة غير مباشرة في التأثير على التجارة الدولية وتحفيز الدول على ضرورة الانفتاح على الاقتصادي العالمي[1].

3- دعم منظمة التجارة العالمية OMC.

لاكتمال أضلع النظام الاقتصادي العالمي الجديد كان لابد من نشأت منظمة عالمية تتكفل بإدارة شؤون الجانب التجاري، ففي الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات من أجل إنشاء منظمة التجارة العالمية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقود مؤتمرا دوليا في جنيف سنة 1947 بمشاركة 23 دولة للتفاوض عن تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية وتخفيف القيود الكمية على الواردات وإقامة نظام اقتصادي دولي حر، أسفرت هذه المفاوضات على توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT في 1947/10/30 لتصبح سارية المفعول ابتداء من 1948/01/01، وشهدت الاتفاقية 08 جولات (الملحق رقم 02 يبن جولات GATT) تميزت الجولات الخمس الأولى بتركيزها على تحرير التجارة من القيود الجمركية، في حين الجولات الثلاثة الأخرة سميت بالجولات الكبرى نظرا للنتائج المحققة فيها[2].

بعد انتهاء جولة الأورجواي اجتمع بمراكش مجموعة من الدول لإعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة ليتم إنشاء المنظمة بشكل رسمي في يناير 1995 تتويجا للجهود الدولية على امتداد خمسين سنة الماضية لتلبية الحاجيات المتزايدة للاقتصاد العالمي، فبعد الظواهر التي شهدتها التجارة العالمية كان هناك حاجة ملحة لسد نقاط ضعف اتفاقية GATT مما أدى إلى ظهور المنظمة كبديل لها ومكملة لنشاطها، مع اكتساب صلاحيات أوسع تتمثل في الاهتمام بالملكية الفكرية والتوسط في حل النزاعات[3].

---

[1] **عامر عبد اللطيف**، مرجع سابق، ص 75.

[2] **مكاوي الحبيب**، مرجع سابق، ص 61.

[3] **Autar Krishen Koul**. (2018). Guide to WTO and GATT: Economics, Law and Politics, Satyam Law International, New Delhi, India, 6th Edition, p39.

حققت منظمة التجارة العالمية طفرة في مجال التسريع من عملية تحرير التجارة العالمية، فمن أهم الشروط للانضمام إلى المنظمة ضرورة تحرير التجارة الخارجية، فيعتبر الهدف الأول والأساسي للمنظمة هو الوصول إلى نظام تجاري عالمي حر خالي من القيود التي تعيق تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فجميع الأهداف الأخرى تدور حول التحرير، فقد وضعت المنظمة العديد من القواعد وإطلاق عدة مبادرات للإشراف على عملية تحرير التجارة العالمية.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الجهة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول، تعمل على إدارة وإقامة النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي العالمي، هو الأمر الذي يجعل للمنظمة السلطة والقدرة على التدخل في الأمور الاقتصادية جميعها بما في ذلك ما تصدره الدول من قوانين وقرارات تتعلق بالتعامل مع السلع والخدمات الواردة والمصدرة من قبلها[1].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس تحرير التجارة الخارجية.

تُعتبر مؤشرات التحرير التجاري هي مجموعة من المقاييس التي تم إنشاؤها لمعرفة مدى انفتاح البلد على الاقتصاد العالمي وحجم اعتماده على العالم الخارجي، تستعمل هذه المؤشرات في الدراسات القياسية المتعلقة بتحديد أثر تحرير التجارة الخارجية على المتغيرات الاقتصادية كميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي وغيرها[2]، إلا أنه على الرغم من عدة محاولات لم يتمكن الاقتصاديون من ضبط مقياس موحد ودقيق للانفتاح التجاري، فهناك عدة مؤشرات موزعة كما يلي:

أولا: قياس التحرير التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخداما، حيث تعمل على تقييم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد بلد ما على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تقييم تدابير الحماية الموضوعة من طرف الدولة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

[1] **سهيل حسين الفتلاوي**. (2006). منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 146.

2 **Abdelkader Kadid**. (2015). Nouvelle Approche de Mesure de l'Ouverture Commerciale dans les Modèles de Gravite, Revue des études humaines et sociales, .N° 13, p 10.

1- مؤشر درجة الانفتاح التجاري.

يعتبر مؤشر درجة الانفتاح التجاري من أكثر المقاييس استخداما في الدراسات الاقتصادية نظرا لبساطته وتوفر البيانات التي تسمح بحسابه ويعرف أيضا بمؤشر كثافة التجارة، حيث يبين مدى انكشاف اقتصاد البلد على الاقتصاد العالمي ودرجة الارتباط به، كما يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات في الناتج الداخلي الخام للدولة، ويتم حسابه بقسمة مجموع الصادرات والواردات الوطنية على الناتج المحلي الإجمالي[1]. ويعبر عنه رياضيا على النحو التالي:

$$Open=(X+M)/PIB$$

Open: تمثل نسبة الانفتاح التجاري.

X: تمثل حجم الصادرات.

M : تمثل حجم الواردات.

PIB : تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

فكلما كان هذا المؤشر مرتفعا دلّ ذلك على اعتماد الدولة بشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والأزمات العالمية ويجعلها في حالة تبعية وانكشاف على العالم الخارجي، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية لتصدير منتوجاته والحصول على حاجته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، كما يعبر أيضا على مدى تأثر الاقتصاد المحلي بالمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية، والعكس صحيح فكلما كان مؤشر درجة الانفتاح التجاري منخفضا دلّ على عدم ارتباط الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي[2]، ويمكن القول أنه يعتبر اقتصادا منفتحا إذا

1 **Charles David Skipton**. (2003). The Measurement Of Trade Openness, Thèse Doctorat The Florida State University, College Of Social Sciences. P08.

[2] **حفيظ إلياس**. (2017). دور التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الخارجي المباشر- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، ص 120.

ما تجاوزت نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الاجمالي المحلي حاجز 40%، والعكس إذا ما كانت هذه النسبة أقل من ذلك[1].

2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

يستخدم هذا المؤشر لقياس التبعية الاقتصادية، فمن خلاله يمكن قياس مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، فتعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير والاعتماد على سلعة واحدة في التصدير من مظاهر التبعية الاقتصادية التي تربط اقتصاد دولة ما بالخارج، وعادة ما يكون هذا المؤشر مرتفعا في الدول النامية التي تتصف صادراتها باحتوائها على عدد قليل من السلع التي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية وتصدر غالبا إلى الدول المتقدمة، وبالتالي تركيزها على سلع معينة في التصدير يجعلها تتخبط دائما في تبعية الدول المتقدمة خاصة في ظل اعتمادها على المواد الأولية كآلية لتوفير الدخل القومي[2].

لقياس التركيز السلعي للصادرات يستخدم معامل "**جيني هيرشمان**" (***Gini-Hirschman***) وهو أكثر المقاييس الشائعة لقياس هذا المؤشر، ويعبر عنه رياضيا على النحو التالي:

$$CC = \left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{x_{it}}{x_t}\right)^2\right]^{\frac{1}{2}}$$

Cc: تمثل معدل التركيز السلعي للصادرات.

Xit: تمثل صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t.

Xt: تمثل الصادرات الاجمالية للدولة خلال السنة t.

عندما تبلغ النتيجة المتحصل عليها نسبة أكبر من 60% في دولة ما تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت السلع المعتمد عليها في التصدير عرضة لتقلبات حادة في الأسعار مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملة الصعبة، أما إذا كانت نسبته تقل عن 60% فيدل ذلك على

[1] **صبحي عبد الغفور المولي، سعد عبد الكريم حماد، عمار عبد الهادي شلال، وهيمن سلمان فجر**. (2021). أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة 2004-2019، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد 2، المجلد 1، ص 181.

[2] **مراد تهتان**، رضوان بن عروس، مرجع سابق، ص 241

تنوع صادرات الدولة مما يسمح لها باتخاذ الاجراءات المناسبة التي تقلل من الآثار السلبية لتقلبات أسعار السلع المصدرة [1].

3- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

يعتمد مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية على نفس مبدأ مؤشر التركيز السلعي للصادرات، حيث يُعتمد كسابقه في قياس التبعية الاقتصادية، فهو يقيس مدى اعتماد دولة معينة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول، أي مدى تركيز صادرات هذا البلد نحو بلد واحد أو عدد قليل من الدول، فارتفاع هذا المؤشر يجعل الدولة تتأثر بالقرارات والأحداث السياسية وعرضة للتقلبات الاقتصادية في البلد المستورد، فالدول النامية التي غالبا ما تقتصر صادراتها على المواد الأولية تكون موجهة نحو الدول المتقدمة، هذا ما يجعلها تتأثر بالتقلبات الاقتصادية في الدول المتقدمة.

يقاس هذا المؤشر بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل "**جيني هرشمان**" (**Gini-*Hirschman***) مع تعويض متغير البلد مكان متغير السلعة، ويعبر عنه بالشكل الرياضي التالي:

$$CP = \left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{x_{it}}{x_t}\right)^2\right]^{\frac{1}{2}}$$

حيث أن:

Cp: تمثل مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

Xit: تمثل صادرات الدولة باتجاه الدولة i خلال السنة t.

Xt: تمثل الصادرات الاجمالية للدولة خلال السنة t.

[1] **سداوي نورة**. (2019). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية للفترة 1980-2014، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، ص 19.

كسابقه إذا تجاوز هذا المؤشر حاجز 60% يعتبر اقتصاد الدولة المصدرة يعاني من تبعية كاملة للدولة المستوردة، فمن المفروض لا يزيد عن تلك النسبة المرجعية، أما إذا كان أقل من تلك النسبة فيمكن للدولة المصدرة تفادي الأزمات الاقتصادية والسياسية للدول المستوردة[1].

4- مؤشر متوسط ميل للاستيراد.

يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في سد حاجياتها، حيث يمثل نسبة متوسط الواردات إلى الناتج المحلي، فمن خلاله يتم الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي، فكلما ارتفع حجم الواردات زاد مؤشر متوسط ميل الواردات وهذا ما يدل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي وبالتالي يمكن القول أن اقتصاد البلد مفتوح على العالم الخارجي، والعكس صحيح فكلما قل حجم الواردات تناقص هذا المؤشر مما يدل على أن الدولة تعتمد على الانتاج المحلي في سد حاجياتها أي اقتصاد البلد منغلق[2].

5- مؤشر معدل التبادل التجاري.

يعتبر مؤشر معدل التبادل التجاري من أهم المؤشرات المعبرة عن درجة انفتاح اقتصاد بلد ما، فقد جلب اهتمام الكثير من الاقتصاديين والإحصائيين وصناع القرار السياسي، فارتفاع هذا المؤشر يدل على زيادة انفتاح البلد وتحسين التبادل التجاري، والعكس صحيح فانخفاضه يشير إلى تراجع درجة انفتاح البلد في فترة معينة وتدهور التبادل التجاري، يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم تبادلها بوحدة واحدة مصدرة، فهو يعبر عن نسبة الرقم القياسي لوحدة سعر صادرات الدولة إلى الرقم القياسي لسعر وارداتها مضروب في مئة، ويصاغ رياضيا على الشكل التالي:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{رقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} * 100$$

[1] **خالد محمد السواعي** (2006). التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ص61.

[2] **نور الهدى بو حيتم، مسعود جيماني**. (2020). مرجع سابق، ص 174.

إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر عن المئة تدل على أن الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من الواردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، وانخفاضه عن المئة يعني أن الدولة مقابل وحدة واحدة من الصادرات تحصل على أقل من وحدة مستوردة، كما يعتبر هذا المقياس من مقاييس رفاه المجتمعات باعتباره يعكس سلوك الاقتصاد الخارجي والمحلي معا كونه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف الموارد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الانتاج[1].

ثانيا: قياس التحرير التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي.

قد يصعب قياس التحرير التجاري بالاعتماد على المعايير المباشرة، وتحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والخارجية وهذا حسب ظروف كل دولة، ولهذا قياس مؤشرات الانفتاح النسبي تكون أكثر دقة، ويقاس الانفتاح بالفرق بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار، ونذكر أهم المؤشرات في السياق التالي:

1- مؤشر التعريفة الجمركية وغير الجمركية.

تعتبر مسألة التعريفة الجمركية وغير الجمركية من القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري، فتوجد مؤشرات تعتمد في قياس التحرير التجاري على مدى التفاوتات التجارية الواقعة بسبب التعريفات الجمركية كالحقوق والرسوم الجمركية، وغير الجمركية كرخص الاستيراد وحصص الاستيراد أو الإعانات.

حاولت عدة دراسات تقييم التحرير التجاري من خلال قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية والأسعار العالمية، إلا أن أغلب هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات أهمها صعوبة تحديد الفرق بين الأسعار من طرف السياسات التجارية خصوصا في ظل اختلاف تكاليف النقل وعدم ثبات سعر الصرف وفوارق المرونة السعرية والسلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات، بالإضافة إلى مشكل تعميم هذه المتغيرات فإن

[1] **عبدوس عبد العزيز**. (2011). سياسة الانفتاح التجاري ودرها في رفع القدرة التنافسية للدول –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 75.

استطعنا قياس القيمة التي يمكن أن نستنتج منها مستوى التكلفة الإضافية من بلد لأخر، فإن تأثير هذه الحواجز قد يختلف على حسب تكرار استعمالها وحسب تقسيمها[1].

2- معدل التعريفة الجمركية الموزون.

يأخذ هذا المؤشر معدل تعريفة كل سلعة ويرجح بأهميته النسبية في مجموعة من السلع المستوردة، فيحسب بضرب قيمة السلعة الأولى المستوردة في معدل التعريفة المفروضة عليها مضافا إلى قيمة السلعة الثانية المستوردة مضروبة في معدل التعريفة الخاص بها مقسوم على مجموع قيمتي السلعتين معا، ولتوضيح ذلك نفرض المثال التالي:[2]

بلغت قيمة استيراد السلعة (A) 700 وحدة نقدية، وقيمة استيراد السلعة (B) 800 وحدة نقدية، وقيمة السلعة (C) 200 وحدة نقدية، مع العلم أن البلد يفرض معدل تعريفة جمركية على السلع بالترتيب قدرها 15%، 20% و25%.

$$\text{معدل التعريفة المتوازن} = 100 * \frac{(0{,}25 * 200) + (0.2 * 400) + (0.15 * 700)}{200 + 400 + 700}$$

3- معدّل التعريفة غير الموزون.

يقيس هذا المؤشر متوسط معدلات التعريفة الجمركية لبلد ما، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على انخفاض درجة التحرير التجاري في البلد، ونبين ما سبق من خلال المثال الآتي:

يستورد بلد ثلاث سلع، السلع(A) يفرض عليها معدل تعريفة قدرها 5%، السلعة (B) يفرض عليها معدل تعريفة قدرها 15% والسلعة (C) يفرض عليها معدل تعريفة قدرها 30%.

معدل التعريفة غير الموزون = (5+15+30)/3 = 16.66%.

[1] **طالب دليلة**، مرجع سابق، ص 178.

[2] **عبدوس عبد العزيز**، مرجع سابق، ص 77.

تعرض هذا المؤشر إلى عدة انتقادات كونه مؤشر غير مثالي لا يأخذ بعين الاعتبار القيود غير التعريفية، كما يبالغ في ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية دون الأخذ في الحُسبان الكميات المستوردة للسلع القابلة للتداول بالرغم من أن الواردات المقابلة ذات ميل منخفض[1].

ثالثا: قياس التحرير التجاري حسب بعض النماذج.

1- مؤشر البواقي (1989) Syruin et Chenery–(1994) Guillaumone:

لا يمكن لطريقة قياس التحرير بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق أن تعكس درجة انفتاح اقتصاد ما والتعبير عن اتجاه سياسته التجارية، لذلك اقترح كل من (*Syruin et Chenery* 1989) و(*Guillaumone* 1994) طريقة لقياس ومراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسات التجارية، حيث تقيم هذه الطريقة الفارق بين حجم التجارة الحالي وحجمها في المستقل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر للانفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجبًا أي حجم التجارة الحالي أكبر من حجمها في المستقبل فنقول أن البلد منفتح اقتصاديا، والعكس صحيح فإذا كان الفارق سالبًا يعني أن البلد منغلق اقتصاديا[2]، ويعتمد هذا النموذج في تحديد الفارق على عدد من المتغيرات الهيكلية كمتغيرات الحجم ومتغيرات الناتج الداخلي الخام ومتغيرات الدخل الفردي ومتغيرات الحجم الفزيائي للبلد (المساحة والنمو الديمغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد والمساحة بينه وبين بقية دول العالم وغيرها من المتغيرات، بالإضافة إلى إدخال متغيرات أخرى غير هيكلية متمثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية[3].

2- مؤشر تفاوت الأسعار النسبية (1992) *Dollar*.

نظرا لتعقد بعض المؤشرات التي تقيس درجة الانفتاح التجاري للدول، اقترح *Dollar* مؤشرا مبسطا يعتمد من خلاله على مستوى الأسعار النسبية للبلدان المختلفة ويعرف أيضا بمؤشر التشويه، يهدف هذا

---

[1] **سعداوي نورة**، مرجع سابق، ص 21.

[2] **Berrached Amine**. (2013). Ouverture commerciale et Croissance économique dans les pays du Sud et de l'Est de la mediterrance (PSEM), Memiore de Magister, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran 2, p 77.

[3] **حداد بسطالي**. (2020). أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات للدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، ص 28.

المؤشر إلى المقارنة بين الأسعار المحلية داخل البلد مع الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتمدها *Dollar* بلد مرجعي مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي، فحسب *Dollar* كل فارق موجب بين الأسعار المحلية والأسعار في البلد المرجعي يدل على تشوه تجاري، لذلك يعتمد هذا المؤشر على عنصرين أساسيين، الأول التغير في السعر والثاني معدل سعر الصرف، ويحسب مستوى الأسعار النسبية وفقًا للصيغة التالية:

$$P_r = 100 \times \varepsilon . \frac{P_i}{P_{USA}}$$

حيث أن:

Pr: تمثل المؤشر النسبي للأسعار.

C: تمثل سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

Pi: تمثل مؤشر الأسعار الاستهلاكية للبلد.

Pusa: مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتبر Dollar أن البلدان التي لديها المؤشر النسبي للأسعار قريب من أو يساوي المؤشر النسبي الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية أي نسبة 100٪ فتعتبر بلدان خالية من الحواجز فهي منفتحة على التجارة العالمية، على عكس البلدان التي يرتفع فيها هذا المؤشر عن نسبة 100% فتعتبر منغلقة عن التجارة العالمية والأسعار هنا تكون قد تعرضت لتشوه بسبب غياب سياسة التحرير التجاري[1].

3- المؤشر المزدوج ل *Sachs-Warner* (1995).

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا وإجماعا من طرف الاقتصاديين مقارنة بالمؤشرات الأخرى نظرا لتقديمه تفسيرا أكثر واقعية ومنطقية للتحرير التجاري، قسم الاقتصاديان Sachs وWarner الدول إلى مجموعتين، دول منفتحة على التجارة الخارجية ودول منغلقة عليها وفقا لعدة

[1] **BENSLIMANE HAJAR**. (2018). Croissance économique et ouverture commerciale en Algérie, Thèse Doctorat, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran 2, p 76.

معايير سميت نسبة لهما، فحسب Sachs-Warner يعتبر البلد منغلقا إذا توفرت فيه أحد المعايير التالية:[1]

- متوسط معدل تعريفة جمركية يفوق 40٪.
- الحواجز غير جمركية تكون أكثر من 40٪ من الواردات.
- سوق الصرف الأجنبي الموازي يزيد ب 20٪ عن سعر الصرف الرسمي خلال فترة عشر سنوات.
- وجود نظام اقتصادي اشتراكي.
- احتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

4- المؤشر المركب ل ***Edwards*** (1998).

يعتبر هذا المؤشر من أحدث مؤشرات قياس التحرير التجاري، فعلى الرغم من تعدد المؤشرات إلا أن Edwards لاحظ أن بعضها لا يعطي تفسيرا منطقيا لقياس التحرير التجاري لبد معين وأن بعض عوائق التجارة الخارجية لا تتعلق بالسياسات التجارية وإنما تتعلق بالخصائص الطبيعية للدولة.

أستخدم Edwards مؤشرات متواجدة من قبل تستعمل في قياس الانفتاح التجاري واقترح جمعها في مؤشر واحد سمي بالمؤشر المركب، يتكون هذا المؤشر من تسعة (09) مؤشرات كما يلي[2]:

- المؤشر المزدوج Sachs-Warner.
- مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987).
- مؤشر البواقي Leamer (1988).
- علاوة الصرف في السوق السوداء.
- متوسط التعريفة على الواردات.
- متوسط مستوى الحواجز غير الجمركية.

[1] **Blancheton Bertrand**, (2004). "Ouverture Commerciale, Croissance et Développement: Malentendus et Ambigüités des Débats". Première Journée du Développement du GRES, 16- 17 Septembre. France: Université Montesquieu Bordeaux, p3.

[2] **Gilbert Niyongabo**. (2007). Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique, Thèse Doctorat En Sciences Economiques, Université D'auvergne, Clermont Ferrand, p 20.

- مؤشر التفاوض للمؤسسة الذي يقيس التفاوض الخاضع لوجود الدولة.
- متوسط الضرائب على التجارة الخارجية.
- مؤشر التفاوض على الاستيراد المحسوب من طرف wolf (1993).

اعتبر Edwards الثلاث مؤشرات الأولى تصف وجود السياسات التجارية، بينما الست مؤشرات المتبقية تقيس مستوى التفاوتات التجارية، وفسّر Edwards مؤشره على أن البلد يعتبر منغلقا اقتصاديا إذا زادت نسبة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على نسبة 20%، وهو نفس تفسير Sachs-Warner مع اختلاف النسبة التي كانت في هذا الأخير لا تزيد عن 40%، أما بالنسبة لمؤشرات التفاوت فيرى أنها تصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، أما فيما يخص مؤشر سعر الصرف للسوق السوداء فيرى أنه يمكن أن يكون نتيجة لعدم توازن الاقتصاد[1].

بعد التطرق لأهم مؤشرات قياس التحرير التجاري، يظهر لنا أنه رغم تعدد الطرق والنماذج المقدمة من طرف الاقتصاديين لقياس الانفتاح التجاري، إلا أنها لم تتمكن من تقديم تفسيرا حقيقيا لأسباب انفتاح وانغلاق الدول، كما ظهر تباين وتفاوت في النتائج فقد نجد بلدا منفتحا على الاقتصاد العالمي حسب بعض المؤشرات، وفي نفس الوقت منغلقا حسب مؤشرات أخرى، كما أن بعض المعايير المستخدمة في بعض المؤشرات ظهرت متناقضة وغير فعالة لقياس التحرير التجاري.

[1] **حداد بسطالي**، مرجع سابق، ص 29.

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات.

يترتب عن المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال كنتيجة لعمليات التصدير والاستيراد مما يترتب عنها دخول وخروج العملة الصعبة، ولضبط هذه التعاملات والتحكم فيها تقوم الدول بتسجيل جميع هذه العمليات في سجل شامل، يعرف هذا السجل في الأدبيات الاقتصادية بميزان المدفوعات، حيث يعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد البلد ومؤشرا حقيقيا لتوضيح مكانة الاقتصاد وتحديد حجم ومستوى العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد خلال فترة معينة عادة ما تحدد بسنة واحدة، فمن خلال أرصدته يمكن لصناع القرارات الاقتصادية اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن خلال هذا المبحث سوف نقدم مفاهيم عامة عن ميزان المدفوعات وأهم الحسابات المكونة له والحالات التي يكون عليها وطرق معالجة الاختلالات.

المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات الأكثر استعمالا في تشخيص التطورات الاقتصادية لبلد ما خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، فهو يشمل جميع التدفقات بين الاقتصاد المحلي وباقي العالم[1]، فنظرا لأهميته الاقتصادية كان محل اهتمام العديد من الدراسات.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات النافذة التي يطل من خلالها اقتصاد دولة ما على الاقتصاد العالمي، كونه ذلك السجل الذي يجمع كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المحلي بباقي دول العالم بعلاقات تبادلية مزدوجة[2]، حيث نجد عدة تعاريف لميزان المدفوعات تصب كلها في نفس المضمون نذكر بعضًا منها في السياق التالي:

[1] **Marc Raffinot, Baptiste Venet**. (2003). La balance des paiements, Éditions La Découverte, Paris, p 3.

[2] **الحاج العربي منصوري. إلياس الشاهد.** (2020). دراسة العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي و ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2017. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي. المجلد 8، العدد 1، ص 115.

يُعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل اقتصادي ومالي نظامي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية للدولة بين المقيمين وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تحدد بسنة واحدة، وتتضمن هذه المعاملات حقوق الدولة والتزاماتها اتجاه بقية العالم، ويمكن استعماله كمؤشر للنمو الاقتصادي واستقرار البلد اقتصاديا[1].

كما عرّفه صندوق النقد الدولي أنه "بيان إحصائي يلخص جميع المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين لدولة ما خلال فترة زمنية محدد غالبا ما تكون سنة واحدة، يسجل فيه حركة كل من السلع والخدمات، الذهب، حقوق السحب الخاصة ورؤوس الأموال وفقا لنظام القيد المزدوج فيسجل لكل معاملة قيدين "[2].

كما يُعرف أيضا أنه تقرير مالي يشمل جميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تحدد بسنة واحدة، أي بمعنى أخر هو سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة زمنية معينة[3].

تعريف الباحث لميزان المدفوعات: بناء على ما سبق يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي مزدوج القيد، يحصى جميع المعاملات التجارية والمالية التي يترتب عنها دخول وخروج العملة الصعبة تتم بين المتعاملين الاقتصادين المقيمين في البلد وغير المقيمين به، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تحدد بسنة واحدة، تشمل هذه المعاملات كل من حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والذهب وحقوق السحب الخاصة.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات.

لميزان المدفوعات أهمية اقتصادية كبيرة، فمن خلال تحليل البيانات المدونة فيه يمكن تفسير وتقييم الظواهر الاقتصادية، فيعطي رصيده حوصلة عن حال الاقتصاد المحلي والمشاكل التي يعاني منها محليا وخارجيا.

---

[1] **Imoughele Lawrence Ehikioya, Ismaila Mohammed**. (2015). Monetary Policy and Balance of Payments stability in Nigeria. International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance, vol2,n1, p 4.

[2] **صندوق النقد الدولي**. (2009). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، تمت الترجمة في شعبة اللغة العربية إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي، ص 9.

[3] **-Josette Peyrard,Gestio**n . (1999). Financière Internationale, 5eme Edition, Paris, p 40.

ويمكن إبراز أهمية ميزان المدفوعات في النقاط التالية:[1]

- ✓ **يعكس قوة الاقتصاد الوطني**: فمن خلال هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية تنعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، ويتضح ذلك في حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات.
- ✓ **يعكس درجة نمو اقتصاد الدولة**: فمن خلال هيكل ميزان المدفوعات ومكونات كل من الصادرات والواردات يمكن معرفة درجة النمو الاقتصادي التي تحققها الدولة، فالدول المتقدمة تمثل المواد المصنعة جزاء كبيرا من صادراتها، في حين تشمل وارداتها المواد الأولية والسلع الغذائية، على عكس الدول النامية التي تتمثل معظم صادراتها من المواد الأولية وقد تتكون من مادة واحدة فقط من المواد الخام كالمحروقات في حين تكون وارداتها غالبا من المواد المصنعة والمواد الغذائية.
- ✓ **يمثل أداة إحصائية**: يعتبر ميزان المدفوعات من أكثر الأدوات الإحصائية أهمية لأي بلد، فهو يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في احتياطاته الرسمية للذهب والعملات الأجنبية.
- ✓ **يقيس الوضع الخارجي للاقتصاد**: فالمعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة لاندماجه في الاقتصاد العالمي، فهو يعكس الوضع الخارجي للدولة ويعطي معلومات عن قوة ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي.
- ✓ **يعتبر قاعدة بيانات**: يحتوي ميزان المدفوعات على معلومات هامة تساعد صناع القرارات الاقتصادية في انتهاج سياسة معينة وتخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد، كما يساعد في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
- ✓ **يُبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية**: من خلال حجم المبادلات ونوع السلع المصدرة والمستوردة خلال فترة زمنية معينة، يمكن متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية[2].

[1] **عزازي فريدة** .(2013). نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2006)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 118.

[2] **بسدات كريمة**. (2016). دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المال والأسواق، المجلد 3 ،العدد 2، ص244.

ثالثا: القيد في ميزان المدفوعات.

يتم تسجيل كل المعاملات الاقتصادية للبلد مع باقي دول العالم في ميزان المدفوعات وفقا لنظام القيد المزدوج، فيسجل لكل عملية قيدان متساويان ومتقابلان بمعنى أن كل عملية تظهر في ميزان المدفوعات مرتين مرة في الأصول ومرة في الخصوم، وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية أي يتساوى الجانبين الدائن والمدين، إلا أن هذا التوازن يبقى محاسبيًا ولا يحول دون وجود اختلالات ميزان المدفوعات في الواقع العملي[1]، وبصفة عامة وكقاعدة فإن كل العمليات الاقتصادية التي تجلب العملة الأجنبية للبلد تسجل في جانب الدائن لميزان المدفوعات وتأخذ الإشارة الموجبة (+)، في حين العمليات الاقتصادية التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من البلد تسجل في الجانب المدين لميزان المدفوعات وتأخذ الإشارة السالبة (−)، وينطبق ذلك على كافة المعاملات الاقتصادية بصرف النظر عن العملية التي تتم بها تسديد الحقوق والالتزامات، وسواء كانت هذه المعاملات تتضمن انتقال السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال كالقروض القصيرة والطويلة الأجل[2].

ويمكن تلخيص ما سبق ي الشكل التالي:

الشكل 1-5: القيد في ميزان المدفوعات.

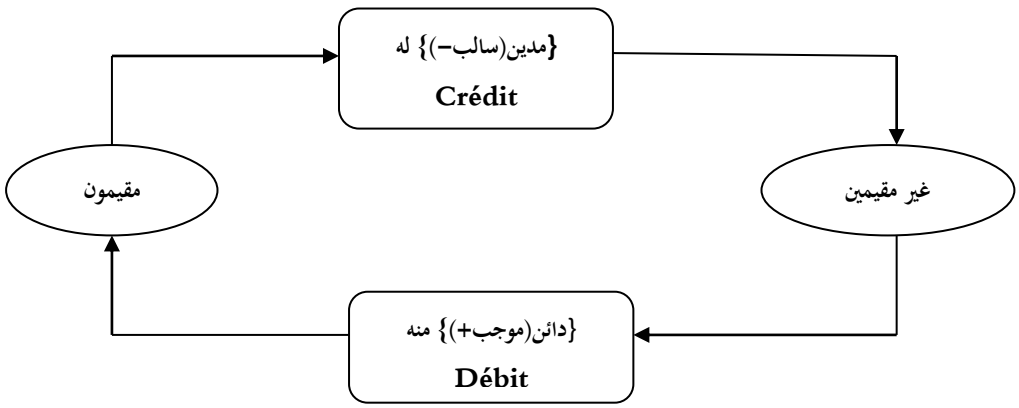

المصدر : حاجي سمية، مفتاح صالح،(2016)، مرجع سابق، ص67.

[1] **صبحي تادرس قريصة، محمود يونس.** (1984). مقدمة في الاقتصاد، دار النشر العربي، بيروت، ص 400.

[2] **حاجي سمية، مفتاح صالح.** (2016). السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 09، ص 67.

رابعا: محددات ميزان المدفوعات.

تتضح معالم ميزان المدفوعات من خلال رصيده النهائي في نهاية السنة، وتتحدد تلك النتيجة بمجموعة من العوامل من شأنها أن تأثر في الفارق بين مدخلات ومخرجات البلد، تتمثل في مجموعة من العوامل الاقتصادية نذكر أهمها في السياق التالي:[1]

- ✓ **مستوى الانتاج المحلي**: تؤدي زيادة حجم الإنتاج المحلي في بلد معين إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى توجيه فائض الإنتاج إلى التصدير وبالتالي ترتفع الصادرات وتنخفض الواردات، والعكس في حالة انخفاض مستوى الانتاج المحلي فيتم اللجوء إلى المنتوج الأجنبي لسد حاجيات المواطنين وبالتالي ترتفع قيمة الواردات وتنخفض قيمة الصادرات.
- ✓ **سعر الفائدة الحقيقي**: يترتب عن التغيرات في أسعار الفائدة أثر على حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج مما يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، في حين انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال حيث تصبح المراكز المالية العالمية أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، وبالتالي فإن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بعلاقة طردية مع التغير في معدلات سعر الفائدة.
- ✓ **معدل التضخم**: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فالمستهلك المحلي يتجه نحو السلع الأجنبية التي تكون أسعارها منخفضة، وهذا ما ينتج عنه انخفاض حجم الصادرات وارتفاع حجم الواردات، وبالتالي فإن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بطريقة عكسية مع معدل التضخم فكلما زاد معدل التضخم زادت الواردات وانخفضت الصادرات.
- ✓ **سعر الصرف**: يساهم ارتفاع قيمة العملة المحلية في خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وارتفاع سعرها، وبالتالي دفع المستهلك المحلي نحو السلع الأجنبية حيث تصبح أكثر جاذبية له، على عكس ذلك يؤدي تراجع سعر الصرف إلى زيادة القوة التنافسية للصادرات وزيادة أسعار الواردات وبالتالي توجه المستهلك المحلي إلى المنتوج المحلي.

[1] **نوفل بعلول**. (2018). أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، ص 52.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.

نظرا لتعدد العمليات التجارية وتشعبها كان من الضروري تقسيم ميزان المدفوعات إلى عدة حسابات لتسهيل عملية تسجيل كل هذه العمليات وحصرها في صورة واحدة، فكما أشرنا سابقا أن تسجيل البيانات في ميزان المدفوعات يتم وفقا لنظام القيد المزدوج فمن الطبيعي أن نجده يتكون عموديا من قسمين، عمود أيمن يمثل الجانب الدائن تسجل فيه كل العمليات التي يترتب عنها دخول العملة الأجنبية إلى البلد أي كل حقوق الدولة، وعمود أيسر يمثل الجانب المدين يسجل فيه كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية[1]، أما أفقيا فلا يوجد تقسيم موحد لميزان المدفوعات تعتمده جميع الدول رغم محاولة صندوق النقد الدولي توحيده، فنجد معظم الدول تقسمه إلى أربعة أقسام رئيسية مبينة كما يلي:

أولا: الحساب الجاري

يعتبر أهم الحسابات المكونة لميزان المدفوعات فهو يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية ويمنح معلومات أساسية للسلطة حول الاقتصاد الوطني، حيث يضم جميع المبادلات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي، وينقسم الحساب الجاري إلى قسمين فرعين كما يلي:

1- **حساب السلع والخدمات (الميزان التجاري):**

يعرف حساب السلع والخدمات بالميزان التجاري حيث يعد أهم بند من بنود ميزان المدفوعات، فهو يشمل كافة المنتجات التي تعبر الحدود الجمركية سواء كانت سلعًا ملموسة أو خدمات غير ملموسة كالسياحة والنقل والتأمين، وهو بدوره ينقسم إلى قسمين أساسيين قسم خاص بالسلع ويسمى بالميزان التجاري المنظور وقسم خاص بالخدمات ويسمى بالميزان التجاري الغير المنظور، نبينهما في ما يلي:

أ- **حساب السلع (الميزان التجاري المنظور)[2]:**

يشمل هذا الحساب كل السلع الملموسة أو المرئية التي تستوردها وتصدرها الدولة خلال فترة زمنية معينة، يتم تقييم الصادرات بالقيمة (FOB) وهي قيمة البضاعة حتى شحنها في السفينة (السعر + تكاليف الشحن)، في حين يتم تقييم الواردات بالقيمة (CIF) وهي قيمة البضاعة حتى ميناء الوصول

[1] **الحاج العربي منصوري. إلياس الشاهد.** مرجع سابق، ص 116.

[2] **منهوب بلقاسم.** (2013). أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص 22.

(السعر + تكاليف النقل +تكاليف التأمين +تكاليف الشحن)، إلا أن صندوق النقد الدولي يوصي في هذا الشأن بأن يتم تقيم كل من الصادرات والواردات بالقيمة (FOB) من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة كالتأمين والنقل.

يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع المادية الميزان التجاري المنظور، فإذا كان هذا الفرق موجبا نقول أن الميزان التجاري في حالة فائض، أما إذا كان سالبا فنقول أن الميزان التجاري في حالة عجز، وفي حالة تساوي قيمة الصادرات مع قيمة الواردات فنكون هنا في حالة توازن.

ب- حساب الخدمات (الميزان التجاري غير المنظور):

يشمل هذا الحساب كل من صادرات و واردات الدولة من الخدمات المختلفة أو ما يعرف بالصادرات الغير الملموسة كالنقل والتأمين والسياحة بالإضافة إلى الاستشارات، تقيد الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج في الجانب الدائن باعتبارها صادرات غير منظورة وتمثل متطلبات الدولة على الخارج، أما الخدمات التي تتحصل عليها الدولة من الخارج فيتم تقييدها في الجانب الدائن باعتبارها واردات غير منظورة وتمثل حقوقا والتزامات على الدولة يجب دفعها تجاه الخارج[1].

2- حساب التحويلات من جانب واحد:

يمثل هذا الحساب الجزء الأخير من الحساب الجاري حيث تسجل فيه جميع الانتقالات سواء كانت مالية أو حقيقية بدون مقابل، فقد تكون تحويلات حكومية بين الدول وقد تكون تحويلات خاصة بين المتعاملين الاقتصاديين بشرط أن تكون من جانب واحد ولا يترتب عليها التزامات على عاتق الدولة المتلقية لها كالمساعدات المالية، الهدايا والهبات وغيرها، تسجل التحويلات التي تخرج من البلد في القسم الدائن في حين تقيد التحويلات التي تدخل للبلد في القسم المدين[2].

[1] **نوفل بعلول**، مرجع سابق، ص 56.

[2] **لياس عايدة، محرز نور الدين**. (2021). أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000-2019. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 7، العدد 2، ص 340.

ثانيا: حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية).

يشمل هذا الحساب كافة المعاملات الاقتصادية للأصول المالية للدولة مع الدول الأخرى، بمعنى آخر تدفق رؤوس الأموال من وإلى الخارج سواء كانت بين مؤسسات خاصة أو بين الحكومات، وقد تكون هذه التدفقات من البلد إلى الخارج ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الخارجة"capital out flow" ويتم تقييدها في قسم الدائن، وقد تكون من الخارج باتجاه البلد ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة "capital in flow" ويتم تقييدها في قسم المدين، ينقسم هذا الحساب إلى حسابين وفقا لمعيار مدة بقاء رأس المال سواء في البلد أو في الدول الأخرى، فنجد حساب القروض القصيرة الأجل وحساب القروض الطويلة الأجل كما يلي:[1]

- **رؤوس الأموال الطويلة الأجل:** تقيد فيه التدفقات الرأسمالية الخاصة والحكومية التي تزيد مدتها عن سنة، أي تستحق السداد بعد أكثر من سنة ومثل إنشاء أجانب لمصنع أو شركة أو شراء مقيمين لأسهم أو سندات تم إصدارها في دولة أخرى أو قروض طويلة الأجل من الخارج أو من المنظمات النقدية والمالية الدولية، ويشمل هذا الحساب الاستثمارات المباشرة والقروض الدولية واستثمارات المحافظ واستثمارات أخرى مثل ملكية العلامات التجارية وبراءات الاختراع.
- **رؤوس الأموال القصيرة الأجل:** يتم في هذا الحساب تقييد المعاملات المالية والنقدية الخاصة والرسمية التي تكون مدة بقائها أقل من سنة مثل التجارة في العملات الأجنبية والودائع الجارية وودائع الادخار القصيرة الأجل التي يودعها المقيمون في دولة ما في البنوك الخارجية.

تشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة كل الأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل، كما تتضمن أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أين يترتب عنها قيد في الجانب الدائن لهذا الحساب.

[1] **يزيد تقرات، سليم هلال، سليمة بن زعمة.** (2022). تشخيص وتحليل لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2004- 2018)، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 06، العدد 01،**ص23**.

ثالثا: حساب التسويات الرسمية (حساب حركة الذهب والنقد الأجنبي):

يعتبر الذهب من وسائل الدفع المقبولة للوفاء بالالتزامات الدولية، فعليه يتم تسوية المدفوعات الدولية عن طريق النقد الأجنبي والذهب، فتقوم الحكومات بتسوية العجز المسجل في ميزان المدفوعات عن طريق تصدير الذهب إلى الخارج، في حين تقوم بتسوية الفائض المسجل في ميزان المدفوعات من خلال استعمال هذا الفائض في استيراد الذهب من الخارج، وهذا الذهب يتم استعماله في تسوية كل من العجز أو الفائض يحتفظ به البنك المركزي كغطاء أو احتياطي للنظام النقدي[1].

تتم التحويلات الرسمية للدولية بغرض التسوية عند تسجيل العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، فتصدير الذهب كتصدير السلع يسجل في الجانب الايرادات في هذا الحساب واستيراده في الجانب المدين، أما حركة السلع الذهبية كالحلي والمجوهرات فلا يتم تقييدها في هذا الحساب بل تقييد في الميزان التجاري.

رابعا: حساب السهو والخطأ

يتم التسجيل في ميزان المدفوعات مرتين وفقا لنظام القيد المزدوج وعليه فإن الرصيد الكلي في نهاية المطاف يكون متساويا بين الجانبين، لكن قد تحدث بعض الأخطاء كأن يتم التسجيل في الجانب المدين والعكس، فنجد الجانب الدائن لا يساوي الجانب المدين والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، ليتم تصحيح هذه الأخطاء من خلال بند السهو والخطأ أو ما يسمى بالتناقض الإحصائي، فالغرض من هذا الحساب هو الموازنة المحاسبية ويستخدم رصيده لتثمين الوضعية لكي يُستدل بها من طرف السلطات النقدية[2].

من خلال ما سبق ذكره من الحسابات المكونة لميزان المدفوعات يمكننا توضيحها من خلال الجدول الموالي:

[1] **منير خروف، ريم ثوامرية، ليندة فريحة.** (2020). أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. المجلد 14، العدد 1، ص 23.

[2] **جلطي نجية.** (2021). أثر قنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 1993-2016، مجلة المالية والأسواق. المجلد 8، العدد 1 مكرر، ص 231.

الجدول1-5: مكونات ميزان المدفوعات.

اسم الحساب	الدائن	المدين	الفرق
1- الحساب الجاري **1-1 حساب السلع والخدمات (الميزان التجاري).** ▪ حساب السلع (الميزان التجاري المنظور) ▪ حساب الخدمات(الميزان التجاري غير المنظور) **1-2 حساب التحويلات من جانب واحد.** **2- حساب العمليات الرأسمالية.** ▪ رؤوس الأموال طويلة الأجل. ▪ رؤوس الأموال قصيرة الأجل. **3- حساب التسويات الرسمية (حركة الذهب والنقد الأجنبي).** **4- حساب السهو والخطأ**			
الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

من خلال الشكل السابق الذي يجسد هيكل ميزان المدفوعات يتبين أنه سجل منظم يشمل كل العمليات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي التي يترتب عنها دخول وخروج النقد الأجنبي، فكل صنف من العمليات يسجل في الحساب المخصص له، أما الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فهو يمثل مجموع أرصدة الحسابات المكونة له، كما قد نجد أن أحد الأرصدة يسجل عجزا في حين يكون الرصيد الكلي لميزان المدفوعات يسجل حالة فائض والعكس صحيح.

المطلب الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات.

يُعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعمول به في تسجيل العمليات، أما واقعيا فمن الصعب تحقيق التوازن الاقتصادي فعادة ما نشاهد اختلالات في موازن مدفوعات الدول، فالاختلال المقصود هنا هو الاختلال الاقتصادي، وعليه سوف نتطرف إلى أوضاع ميزان المدفوعات وطبيعة الاختلالات التي يشهدها.

أولا: أوضاع ميزان المدفوعات.

يشير الرصيد الكلي لميزان المدفوعات قبل إجراء التسوية إلى حالته الاقتصادية، فقد يكون في حالة توازن إذا تساوى الجانبان الدائن والمدين، أما إذا زاد أحد الجانبين على الآخر فيكون في حالة اختلال، وهناك صورتان لاختلال ميزان المدفوعات فقد يكون في حالة عجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن، وقد يكون في حالة فائض إذا زاد الجانب الدائن عن الجانب المدين، وسنبين حالات ميزان المدفوعات في السياق التالي:

1- حالة التوازن:

يقصد بتوازن ميزان المدفوعات تساوي الجانب الدائن والجانب المدي وهذا ما يفسر بتعادل ما تدفعه الدولة للعالم الخارجي وما تتحصل عليه من الخارج خلال فترة زمنية محددة، ونميز بين نوعين من توازن ميزان المدفوعات نبينهم في السياق التالي:

أ- **التوازن المحاسبي:**

يتحقق هذا التوازن كحتمية لمبدأ القيد المزدوج فيقصد به تساوي أصول وخصوم الدولة بعد التسوية، فهو توازن ظاهري ليس له أية أهمية اقتصادية، فلا يمكن الحكم على الاقتصاد المحلي والمركز الخارجي للدولة من خلال هذا التوازن، فالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات لا يعني توازنه في الواقع العملي،

فقد يكون ميزان المدفوعات متوازنا محاسبيا غير أن حساباته الفرعية كالحساب الجاري وحساب رأس المال تشهد اختلالات إما بالعجز أو الفائض[1].

ب–التوازن الاقتصادي:

يقصد بالتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات الحالة التي تتساوى فيها أصول وخصوم الدولة من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل، ففي حالة التوازن تنعدم بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر، تتحقق حالة التوازن بتوفر ظروف اقتصادية وسياسية وتجارية ملائمة تتسم بالكفاءة والفعالية، ويعتبر هذا التوازن مؤشرا للحكم على الاقتصاد المحلي والمركز الخارجي للدولة، فلا يركز الاقتصاديون على الرصيد النهائي لميزان المدفوعات وإنما يركزون على رصيد حسابات العمليات التلقائية أو المستقلة أو ما يعرف بالمعاملات فوق الخط وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وهي الصادرات والواردات سواء المنظورة أو غير المنظورة ويضاف إليها المعاملات الرأس مالية طويلة الأجل، ومقارنتها مع حسابات عمليات الموازنة أو بنود التسوية التي تنشأ بسبب العجز أو الفائض في الميزان بهدف توازن الجانب المدين مع الجانب الدائن[2].

وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات في حالة التوازن الاقتصادي إذا توازنت العمليات المستقلة دون الحاجة إلى عمليات الموازنة أو التسوية، ويكون في حالة عدم التوازن إذا شهدت العمليات المستقلة عجزا أو فائضا يتطلب تدخل السلطة النقدية عن طريق تحويلات رسمية.

2– حالة العجز:

يقصد بالعجز بصفة عامة الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة زمنية محددة، أما العجز في ميزان المدفوعات فيقصد به زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في العمليات المستقلة مما يؤدي إلى تسجيل رصيدا سالبا، وهذا يعني أن التزامات الدولة نحو العالم الخارجي أكبر من حقوقها وبالتالي

[1] **ملال شرف الدين**، مرجع سابق، ص 96.

[2] **دوحي سلمة**. (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص 114.

تزيد مديونيتها لدول العالم الخارجي مما يضعها في مركز المدين المطالب دائما بسد هذا العجز[1]، فحالة العجز في ميزان المدفوعات هي الحالة الأكثر حدوثا في الكثير من دول العالم وهي أكثر خطورة من حالة الفائض، حيث توحي أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق التوازن مع العالم الخارجي وأن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستحقه فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها، مما يدفع الدولة إلى تدارك هذا العجز فهنا تكون بنود الموازنة موجبة، فتزداد بذلك مديونية الدولة باتجاه العالم الخارجي وما يصاحبها من مخاطر وآثار سلبية على الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الطلب على العملات الأجنبية، ناهيك عن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج المحلي وزيادة البطالة.

كما يمكن تصنيف العجز في ميزان المدفوعات حسب البنود الرسمية في المعاملات الأساسية إلى ثلاثة أنواع كما يلي:[2]

- عجز ناتج عن التوسع في الواردات والاعتماد على الخارج.
- عجز ناتج عن زيادة تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج.
- عجز نتيجة زيادة المدفوعات من جانب واحد.

3- حالة الفائض:

وهي الحالة التي يسجل فيها ميزان المدفوعات رصيدا موجبا، وهذا يعني أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات أي حقوق الدولة باتجاه العالم الخارجي أكبر من التزاماتها، حيث تكون في هذه الحالة بنود الموازنة سالبة، وتعتبر حالة الفائض في ميزان المدفوعات غير مرغوب فيها نظرا لما تتضمنه من تخلي البلد صاحبة الفائض عن جزء كبير من مواردها الحقيقة التي كان بإمكانها استخدامها في عملية

[1] **خيرة بن قطيب، حكيم شبوطي**. (2021). دراسة تحليلية لظاهرة عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، ص 338.

[2] **طوال هبة، سهام مُحَمَّدي، إحسان بن علي**. (2019). سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلة 02، العدد 02، ص 08.

الإنتاج، كما تدل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي.

تعتبر حالة الفائض مشكلا اقتصاديا إلا أنها أقل خطورة من حالة العجز، فوجود حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار مما ينتج عنها تراكم الأرصدة النقدية وهذا ما يسبب بدوره ارتفاع مستوى التضخم وزيادة الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب عن صادرات الدولة، فلا بد للدولة إتباع سياسات اقتصادية للتخلص من حالة الفائض من خلال منح قروض لدول الأخر مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، أو منح إعانات ودعم وتبرعات للدول التي تشهد أزمات[1].

ثانيا: طبيعة الاختلال في ميزان المدفوعات.

يواجه ميزان المدفوعات عدة اختلالات كل حسب طبيعتها، فنجد منها ما هو مؤقة يدوم لفترة وجيزة لا يثير الكثر من المخاوف لأنه سرعان ما يزول، ومنها ما هو دائم يثير مشاكل للاقتصاد المحلي مما يستدعي اتخاذ إجراءات فورية للحد منه، ويمكن حصر هذه الاختلالات فيما يلي:

- **الاختلال العارض أو العشوائي:**

يحدث هذا الاختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لظروف طارئة غير متوقعة مثل حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل وتقلبات الطقس التي تؤثر على المحاصيل الزراعية، زيادة على حدوث أزمات سياسية غير متوقعة وحروب مسلحة، بالإضافة إلى التغيرات المفاجئة في أسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة، كل هذه الظروف من شأنها أن تؤثر على توازن ميزان المدفوعات فالدولة تسعى إلى سد حاجياتها من السلع والخدمات عن طريق استيراد كل ما ينقصها، ويتصف هذا النوع من الاختلالات بطبيعته المؤقتة حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه[2].

---

[1] **دوحي سلمى**، مرجع سابق، ص 116.

[2] **زراقة محمد** .(2016). أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات – دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014، ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 52.

- **الاختلال الموسمي:**

هذا النوع يصيب ميزان المدفوعات خلال موسم معين ويزول بنهاية الموسم وحلول موسم أخر وهو ما يسمى بميزان المدفوعات السوقي، يحدث للدول التي تشمل صادراتها جزءا كبيرا من المنتجات الموسمية كالمنتجات الفلاحية، إلا أن هذا الاختلال لا معنى له اقتصاديا كونه يحدث في فترة جزئية من السنة بينما ميزان المدفوعات يعد في نهاية كل سنة، وبالتالي يمكن للعجز أو الفائض الذي شهدته تلك الفترة أن يعوض في فترة أخرى[1].

- **الاختلال الدوري:**

يرتبط هذا النوع من الاختلالات بالدورات الاقتصادية التي تتراوح فيها اقتصاديات الدول الرأسمالية ذات السوق الحر بين الرواج والكساد، فالتقلبات الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى عن طريق التجارة الدولية، وعليه فحدوث الرواج الاقتصادي في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة التشغيل وزيادة الدخل القومي، وبالتالي ارتفاع وارداتها من العالم الخارجي والعكس صحيح ففي حالة الكساد الاقتصادي ينخفض مستوى التشغيل والدخل القومي وهذا ما يؤدي حتما إلى تقليل الواردات، وبالتالي حدوث اختلالات دورية في ميزان المدفوعات[2].

يختلف أثر الدورة الاقتصادية على اختلال ميزان المدفوعات من دولة لأخرى حسب مرونة الاقتصاد وحجم الشراكة التجارية، فكلما زادت الشراكة التجارية بين البلد والدول الأخرى زاد معها احتمال انتقال تأثير الدور الاقتصادية التي يشهدها الشركاء الاقتصاديون.

- **الاختلال الهيكلي:**

الاختلال الهيكلي هو عجز يحدث بسبب الاختلال في هياكل الاقتصاد الوطني، فهو اختلال يدوم لفترة طويلة وسمي أيضا بالاختلال المزمن، ويتضمن هذا النوع من العجز نقصا مستمرا في أصول الدول

---

[1] **طوال هبة، سهام مُحَمَّدي، إحسان بن علي**. مرجع سابق، ص 07.

[2] **حميدات عمر**. (2011). أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 40.

القصيرة الأجل وزيادة مستمرة في خصومها بسبب محاولة هذه الدول زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويرجع هذا الاختلال إلى عدة عوامل نذكر منها:[1]

- انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وبالتالي حدوث اختلال في الميزان.
- التغير في الأصول التي تملكها الدولة بالزيادة أو النقصان، وبالتالي تغير العوائد الناجمة عن الاستثمار التي تحصل عليها الدولة.
- تحسن المستوى المعيشي للسكان وارتفاع مستوى الدخل وبالتالي تغير النمط المعيشي مما يجعل الدولة غير قادرة على توفير جميع رغبات أفرادها، وهذا ما يدفعها إلى الاعتماد على الخارج في ذلك، فينتج عنه زيادة الواردات وحدوث اختلال ميزان المدفوعات.

ثالثا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

تشهد معظم اقتصاديات العالم اختلالات في ميزان المدفوعات فمنها ما تكون في صورة عجز ومنها ما تكون في صورة فائض، فقبل البحث عن سبل وآليات تدارك هذه الاختلالات تسعى الدول إلى معرفة وتشخيص الأسباب المؤدية إليه، فمن خلال ما هو آتي سوف نعرج إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات:[2]

- **تغير مستوى الأسعار:** يترتب عن تغيرات مستوى الأسعار تغيرا في حجم صادرات وواردات الدول مما يؤدي إلى إحداث اختلالات في ميزان المدفوعات، فارتفاع الأسعار المحلية يترتب عنه انخفاض الطلب الخارجي عن المنتجات المحلية، وزيادة الطلب الداخلي عن المنتوج الأجنبي كونها تتمتع بأسعار منخفضة، والعكس في حالة انخفاض الأسعار فيزداد الطلب الخارجي على المنتوج المحلي بينما

[1] **عقبي لحظر**. (2011)، ميزان المدفوعات وأثاره على التجارة الخارجية- دراسة حالة البلدان العربية من 1990 إلى 2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص 25.

[2] **جمال مساعدية**. (2019). أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1996-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص 135.

يتناقص الطلب المحلي عن البضائع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اختلالات في ميزان المدفوعات.

- **ارتفاع أسعار الفائدة:** يترتب عن ارتفاع أسعار الفائدة تزايد أعباء الديون خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من ديون خارجية أو الدول التي بصدد الاستدانة من الخارج، فارتفاع أسعار الفائدة يدفع الدول إلى إهمال القطاع الإنتاجي وتوجيه العائد إلى خدمة الدين، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الإنتاج المحلي وفقدان الحصص السوقية للمنتوج الوطني خارجيا فتناقص الطلب عليه، وداخليا حيث يفضل المستهلك المحلي السلع المستوردة وبالتالي ينسحب المنتوج الوطني حتى من السوق المحلية.
- **تغير مستوى الدخل:** يعتر مستوى الدخل سواء المحلي أو في الدول الأخرى واحد من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدولة في توجيه سياساتها الاقتصادية، حيث زيادة الدخل المحلي للدولة تؤدي إلى زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي بها وتوجه الحكومة نحو الإنفاق بشكل كبير على الواردات من السلع والخدمات وبالتالي يزيد حجمها، أما تناقص مستوى الدخل المحلي فيدفع الدولة إلى تقييد وارداتها من السلع والخدمات، في حين زيادة الدخل في الدول الأخرى الشريكة تؤدي إلى زادة حجم واردات تلك الدول وهذا ما يقابله زيادة صادرات الدول الموردة لها، ونقص مستوى الدخل فيها يدفعها إلى تقييد وارداتها من السلع والخدمات، وعليه فإن ميزان المدفوعات يتأثر بتغير مستوى الدخل.
- **الركود الاقتصادي العالمي:** يختلف تأثير ركود الاقتصاد العالمي من اقتصاد لأخر كلٌ حسب درجة مرونته وتنوعه، حيث يترتب عن الركود في الاقتصاد العالمي ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي مما يؤثر بدوره على حجم التجارة الدولية، فانخفاض معدل النمو السنوي للصادرات العالمية كان تأثيره أكبر على الدول النامية مقارنة بالدول المتطورة، حيث انخفضت صادرات الدول النامية بشكل كبير ويعود ذلك إلى سياسات الحماية التي تطبقها الدول المتقدة كردة فعل لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، مما يؤدي إلى عجز كبير في موازن مدفوعات الدول النامية.
- **التقييم الخطأ لسعر صرف العملة المحلية:**[1] توجد علاقة قوية بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة المحلية للبلد، فإذا كانت القيمة الخارجية للعملة المحلية أكبر من قيمتها الحقيقية يؤدي ذلك

[1] **ميدون سيساني** .(2019). دور الدولة في مواجهة عجز ميزان المدفوعات في ظل ندرة الموارد المالية: الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 01، ص 62.

حتما إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية من وجهة نظر الأجانب مقارنة بالأسعار العالمية فيتناقص الطلب الخارجي عليها وبالتالي تنخفض الصادرات، في حين تصبح السلع المستوردة أكثر جاذبية بالنسبة للمستهلك المحلي نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى تزايد الطلب المحلي على السلع الأجنبية فترتفع الواردات، وبالتالي تأثر ميزان المدفوعات سلبا.

أما إذا كان سعر صرف العملة المحلية أقل من قيمته الحقيقية فيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار السلع المحلية وتصبح أكثر اهتماما بالنسبة للأجانب مما ينتج عنه زيادة الصادرات، في حين ترتفع أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمستهلك المحلي فيقل الطلب الداخلي عليها، وبالتالي يتأثر ميزان المدفوعات إيجابا.

- **الظروف الطارئة:** على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول للتنبؤ وتفادي العوامل التي من شأنها أن تؤثر في ميزان المدفوعات، إلا أنه قد تحدث أسباب عرضية لا يكمن التنبؤ بها مثل اندلاع الحروب وحدوث الكوارث الطبيعة كالزلازل وفيضانات التي من شأنها أن تؤدي إلى نقص مفاجئ في المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى التغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، فكل هذه العوامل تؤدي إلى انخفاض حجم صادرات البلد مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.
- **أسباب أخرى:** بالإضافة إلى الأسباب المبينة سابقا توجد أسباب أخرى من شأنها أن تؤثر في حالة ميزان المدفوعات من بينها ضعف القطاع الإنتاجي وعدم التمكن من توفير فائض من السلع يمكن تصديرها، بالإضافة إلى إقدام الدول على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يصاحبها من زيادة وارداتها من الآلات والمعدات الفنية ومستلزمات الإنتاج وتمولها بقروض طويلة الأجل، وهذا ما يُحدث تأثيرا في ميزان المدفوعات[1].

كما تعتبر السياسات التجارية التي تتبعها الدولة واحدة من أهم العوامل المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات، فاعتمادها سياسة تجارية غير ملائمة للوضع الاقتصادي الذي تشهده من شأنه أن يزيد من معاناة ميزان المدفوعات الخاص بها، لذا نجد الدول تعطي أهمية بالغة للسياسات التجارية.

[1] **نوفل بعلول**، مرجع سابق، ص 75.

المطلب الرابع: آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات وإعادة توازنه.

يعتبر توازن ميزان المدفوعات من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول جاهدة إلى تحقيقه، إلا أن الوصول إلى حالة التوازن يبقى أمرا صعب البلوغ خاصة في الدول النامية، فغالبا ما تشهد موازين الدول اختلالات إما في صورة العجز أو الفائض، مما يجبرها على البحث عن سبل وآليات إزالة هذا الاختلال واعادة التوازن لميزان المدفوعات، وعليه سنحاول في هذا المطلب تقديم أهم الطرق فيما يتعلق بإعادة توازن ميزان المدفوعات.

أولا: إعادة التوازن عن طريق آلية تغيرات الأسعار (النظرية الكلاسيكية).

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة معينة يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على حجم صادرات وواردات البلد، وتشمل هذه النظرية ثلاث أشكال لتحقيق التوازن نبينها في ما يلي:

1- **إعادة التوازن عن طريق آلية الأسعار (قاعدة الذهب):**

يتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاثة شروط أساسية كما يلي:[1]

- ثبات أسعار الصرف.
- الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في اقتصاد الدولة.
- مرونة الأسعار والأجور وعدم التدخل في تحديدها.

تمثل هذه الشروط أهم أركان النظام الكلاسيكي، حيث يربط حالة ميزان المدفوعات بحركة الذهب من وإلى خارج البلد، ففي حالة تسجيل فائض في ميزان المدفوعات فهذا يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى البلد يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة مع الدول الأخرى، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض حجم صادرات البلد إلى الخارج وعدم قدرتها على المنافسة في الخارج، وزيادة الواردات حيث تصبح السلع المستوردة أكثر جاذبية للمستهلك المحلي نظرا لانخفاض

[1] **طوال هبة، سهام مُحَمَّدي، إحسان بن علي**، مرجع سابق، ص 9.

أسعارها مقارنة بالمنتوج المحلي، والعكس في حالة تسجيل عجزا في ميزان المدفوعات فيترتب عنه خروج الذهب مصحوبا بانخفاض عرض النقود المتداولة وبالتالي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وتستمر هذه العملية بشكل تلقائي حتى يعود التوازن لميزان المدفوعات.

ويمكن تفسير ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل 1-6: تعديل ميزان المدفوعات آلية الأسعر (قاعدة الذهب).

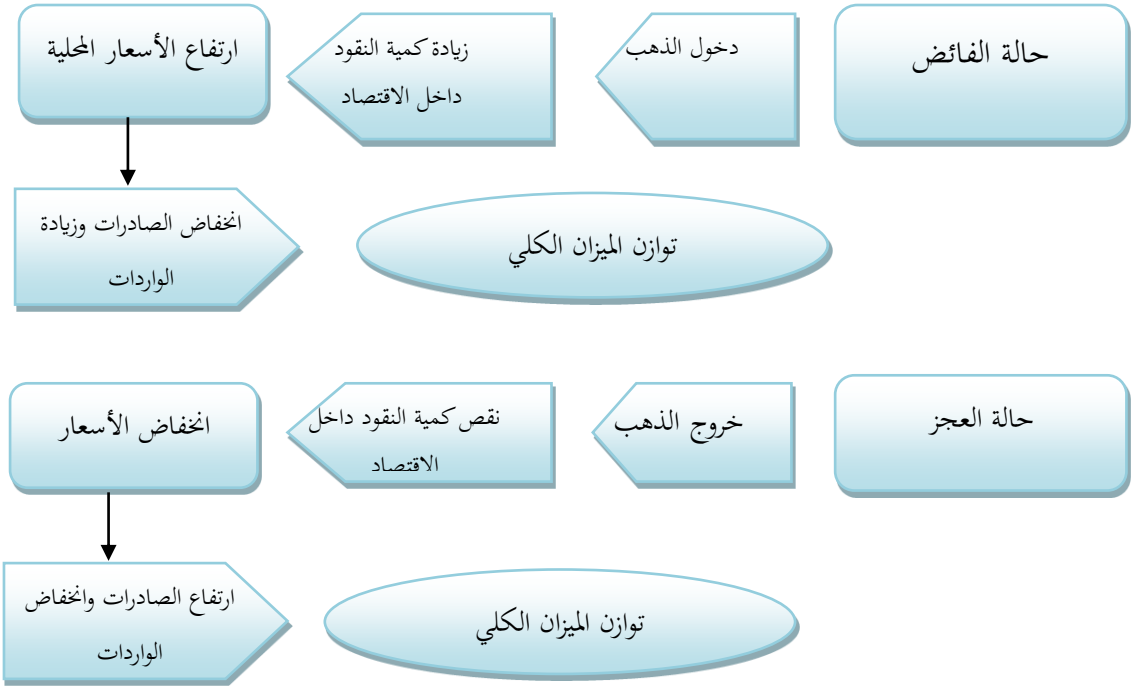

المصدر: نوفل بعلول، مرجع سابق، ص 79.

2- إعادة التوازن عن طريق نظام سعر الصرف المرن:[1]

اعتمدت هذه الآلية خلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميين التي تميزت بالتخلي عن قادة الذهب وسيادة الأوراق المالية واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من طرف السلطة النقدية، فسعر الصرف

[1] **حاجي سمية**. (2006). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990- 2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص 153.

يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب الذي ينطبق على تبادل العملات عبر العمليات المسجلة في أصول وخصوم ميزان المدفوعات.

تلخص هذه الآلية في أن البلدان التي تسجل عجزا في ميزان المدفوعات فهي تعاني من نقص في العملات الأجنبية مما يدفعها إلى عرض عملتها المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، هذا ما يترتب عنه انخفاض سعر العملة المحلية في الأسواق العالمية، وبالتالي انخفاض أسعار السلع والخدمات الملية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مما يؤدي حتما إلى زيادة صادرات البلد نظرا لزيادة الطلب الخارجي على منتوجاته، ونقص وارداته بسبب ارتفاع أسعار السلع الأجنبية هذا ما ينتج عنه دخول النقد الأجنبي للبلد، والعكس في حالة الفائض حيث يترتب عنه ارتفاع سعر العملة المحلية مصحوبا بارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تنقص صادرات البلد وزيادة وارداته وملائمة أسعار السلع الأجنبية للمستهلك المحلي، وبالتالي خروج النقد الأجنبي من البلد، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن تلقائيا في كلتا الحالتين إلى ميزان المدفوعات.

3- إعادة التوازن عن طريق تغيرات سعر الفائدة:

طبقا لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة داخل البلد من شانها أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة، التي بدورها تؤثر على حجم صادرات وواردات البلد وبالتالي التأثير في ميزان المدفوعات.

حسب هذه الآلية إذا كان البلد في حالة فائض تزداد كمية النقود المعروضة للتداول وارتفاع سيولة الجهاز المصرفي لأن رصيد البنك المركزي من الذهب يزداد، فيعمل البنك على تشجيع الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة المحلي مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي، مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن عوائد مرتفعة وبالتالي امتصاص الفائض وعودة توازن ميزان المدفوعات، أما في حالة العجز فعكس ذلك حيث تنقص كمية النقود المتداولة مما يدفع البنوك إلى الرفع من سعر الفائدة المحلي مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي وهذا ما ينتج عنه تدفق رؤوس الأموال إلى داخل البلد، وبالتالي تغطية هذا العجز وإعادة توازن ميزان المدفوعات[1].

[1] **ملال شرف الدين**، مرجع سابق، ص 73.

ثانيا: إعادة التوازن عن طريق آلية تعديل الدخل (النظرية الكينزية):

تعتمد آلية تعديل الدخل في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية تتمثل في أن الاختلال يؤدي إلى تغير مستوى الإنتاج وبالتالي تغير مستوى الدخل الوطني والتشغيل، وعليه فإن هذه الآلية تعتبر الدخل كأحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن استخدامها لإعادة توازن ميزان المدفوعات، وترتكز هذه النظرية على ثلاث فرضيات أساسية كما يلي:[1]

- استقرار الدخل الوطني عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.
- ثبات سعر الصرف.
- مرونة الأسعار في اتجاه تصاعدي فقط.

تتلخص هذه النظرية في أنه عند حدوث فائض تكون الصادرات أكبر من الواردات، وهذا ما ينتج عنه زيادة الدخل القومي مبدئيا بمقدار الزيادة في الصادرات تحت تأثير مضاعفة التجارة الخارجية، هذه الزيادة في الدخل يترتب عنها زيادة الواردات من خلال دخول عناصر الإنتاج التي تساهم في إنتاج السلع المنتجة محليا وبالتالي يزول الفائض.

أما في حالة العجز فينخفض الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي بمقدار الانخفاض في الصادرات، وهذا ما يترتب عنه تناقص الواردات وبالتالي زوال العجز.

ثالثا: إعادة التوازن عن طريق أسلوب المرونة.

يعد أسلوب المرونة أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي، حيث يرتكز على أهمية تغيير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغيير في رصيد ميزان المدفوعات، تدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتها في توجيه

[1] **نوفل بعلول**، مرجع سابق، ص 79.

ميزان المدفوعات، ظهر هذا الأسلوب في ثلاثينيات القرن العشرين بفضل الاقتصادي "**روبنسون**" *Robinson* وتم دعمه من طرف العالم "**مارشال– ليرنر** "*Marshal-Lerner*"[1].

يهتم هذا الأسلوب بصادرات وواردات البلد من السلع والخدمات ويهمل عناصر ميزان المدفوعات الأخرى، حيث يرتكز على تحويل الإنفاق من الداخل إلى الخارج أو العكس بمفعول التغير في سعر الصرف، فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحويل الانفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية من طرف غير المقيمين فيزداد الطلب عليها من الخارج وبالتالي ترتفع الصادرات ودخول النقد الأجنبي وتدارك عجز ميزان المدفوعات، أما عملية رفع قيمة العملة فهي تحول الإنفاق من السلع المحلية إلى السلع الأجنبية من طرف المقيمين فيزداد الطلب المحلي على السلع الأجنبية وبالتالي تزيد الواردات مما ينتج عنه التخلص من فائض ميزان المدفوعات[2].

تعتمد هذه النظرية على صياغة "**مارشال– ليرنر**" وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات، ولاشتقاق صياغة "**مارشال –ليرنر**" فإنه ينطلق التحليل من ميزان متوازن أي الصادرات تساوي الواردات وبافتراض ما يلي:[3]

X: تمثل قيمة الصادرات بالعملة المحلية.

M: تمثل قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: تمثل سعر الصرف.

B: تمثل الميزان التجاري.

Ex: تمثل مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف.

Em: تمثل مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف.

[1] **عقبي لخضر**، مرجع سابق، ص 32.

[2] **سامي عفيف حاتم**. (1993). التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ص 133.

[3] **محمد راتول**. (2006) الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونة وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، ص 235.

تشير قيمة مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف (e_x) إلى مقدار التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، فكلما كانت قيمة e_x كبيرة تدل على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف، وتصاغ رياضيا بالشكل التالي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

ΔX: تمثل التغير في الصادرات.

ΔP: تمثل التغير في سعر الصرف.

فإذا اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فتصبح مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تصبح على الشكل التالي:

$$e_x = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X}$$

أما قيمة مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف (e_m) فتشير إلى مقدار التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة، وكسابقتها كلما كانت هذه القيمة كبيرة دلت على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف، ويعبر عنها رياضيا من خلال الشكل التالي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

ΔM: تمثل التغير في الواردات.

ΔP: تمثل التغير في سعر الصرف.

كذلك إذا اعتبرنا الواردات في شكل دالة فتصبح مرونتها بالنسبة لسعر الصرف على الشكل التالي:

$$e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M}$$

بما أن قيمة الواردات M بالعملة الأجنبية فإنه يجب تحويلها إلى العملة المحلية وذلك بضربها في سعر الصرف P، وعليه فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يصبح بالشكل التالي:

$$B = X - MP$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري، ولمعرفة أثر تغير سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري نقوم باشتقاقه بالنسبة لسعر الصرف (مشتقة B بالنسبة لp) كما يلي:[1]

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left(\frac{\partial M}{\partial P} P + M\right)$$

باستخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{1}{M} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}\right)\right)$$

أي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}\right)\right)$$

بما أننا انطلقنا من فكرة أن الميزان التجاري متوازن فإن: X= MP لذلك تصبح المعادلة بالشكل التالي بعد تعويض MP ب X:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{P}{X} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}\right)\right)$$

وبتعويض Ex وEm على شكل دوال المبينين سابقا تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(e_x - (1 - e_m)\right) = M(e_x + e_m - 1)$$

[1] محمد راتول، مرجع سابق، ص 237.

وهذا يعني أنه عندما يتغير سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بمقدار:

$$M(e_x+e_m-1)$$

وبمعنى أخر لكي تحدث زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف أكبر من الواحد ($e_x + e_m > 1$) وهو بشرط "مارشال – لينرن"، ويفسر كما يلي:[1]

- إذا كان مجموع المرونتين يساوي الواحد ($e_x + e_m = 1$) فإنه لا يحدث أي تغير في الميزان التجاري نتيجة لتغير سعر الصرف (أثر معدوم).
- إذا كان مجموع المرونتين أقل من الواحد ($e_x + e_m < 1$) فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.
- إذا كان مجموع المرونتين يفوق الواحد ($e_x + e_m > 1$) فإنها الصيغة الوحيدة التي يكون لها أثر إيجابي على الميزان التجاري.

رابعا: إعادة التوازن عن طريق منهج الاستيعاب (الامتصاص):

يرجع الفضل الأكبر في إعداد هذا المنهج وإطلاق مصطلح منهج الاستيعاب إلى كل من الاقتصادي "ميد" (*J.E Meade*) سنة 1951 والاقتصادي "أليكسندر" (*S.S Alexander*) سنة 1952، معتمدين في ذلك على قواعد التحليل الكينزي، حيث يفترض هذا المنهج أن الأسعار تظل ثابتة ويركز على الدخل المحلي الحقيقي، وعليه يمكن القول أن منهج الاستيعاب عبارة عن نظرية للدخل الحقيقي لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف[2].

يعتمد منهج الاستيعاب على السياسات المالية كوسيلة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، حيث يتميز هذا المنهج بالميزات التالية:[3]

---

[1] **عقبي لخضر**، مرجع سابق، ص 34.

[2] **حاجي سمية**، مرجع سابق، ص 173.

[3] **صفوة عبد السلام عوض الله**.(2000). سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات– التجربة المصرية، دار النهضة العربية، مصر، ص 140.

- يركز هذا المذهب على رصيد الميزان التجاري ويتجاهل باقي مكونات ميزان المدفوعات، حيث يعتبر التحكم في تدفقات السلع والخدمات وسيلة فعالة للتصدي لاختلال ميزان المدفوعات.
- يعتبر هذا المنهج أحد فروع سياسة تغيير الإنفاق وهي سياسة تهتم بتعديل مستوى الإنفاق القومي من خلال الزيادة أو النقصان لإحداث التغيرات المطلوبة في مستوى الطلب الفعال، وبالتالي التأثير في ميزان المدفوعات.
- يعتبر هذا المنهج نموذجًا للتوازن الاقتصادي الكلي في التحليل الاقتصادي المرتبط بمشكلة تكييف ميزان المدفوعات، فهو يركز عل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل القومي والإنفاق القومي وغيرها من المتغيرات ويتجاهل المتغيرات الاقتصادية الجزئية.
- يرتكز هذا المذهب على سوق السلع ويهمل الأسواق الأخرى وفي مقدمتها السوق النقدي وسوق رأس المال.

تشير كلمة الاستيعاب إلى منهج الإنفاق الكلي في الاقتصاد ونرمز لها بالرمز A وهي تساوي مجموع الاستهلاك الكلي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والواردات حسب المعادلة التالية:[1]

$$A= C+ I+G+ M$$

حيث أن:

A: تمثل الاستيعاب.

C: تمثل الاستهلاك الكلي.

I: تمثل الاستثمار.

G: تمثل الانفاق الحكومي.

M: تمثل الصادرات.

ولدينا الدخل القومي الذي يرمز له بالرمز Y يمثل مجمع الاستهلاك والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والصادرات حسب المعادلة التالية:

[1] **سيد أحمد ولد احمد**. (2011). دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية- دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996- 2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 80.

$$Y= C+ I+G+ X$$

حيث أن X تمثل الصادرات.

وطبقا لمنهج الاستيعاب فإن ميزان المدفوعات يتحدد بالفرق بين الدخل الحقيقي Y والاستيعاب (الإنفاق) ويمثل الميزان التجاري الذي نرمز له بالرمز CA،ونبين ذلك في ما يلي:

$$Y-A= (C+ I+G+ X) - (C+ I+G+ M)$$

$$Y- A= X-M$$

$$Y-A= CA$$

فإذا كان الدخل أكبر من الاستيعاب ($Y > A$) فهذا يشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري، أما إذا كان الدخل أقل من الاستيعاب ($Y < A$) فهذا يدل على وجود عجز في الميزان التجاري.[1]

خامسا: إعادة التوازن وفقا للمنهج النقدي.

تتمثل الفكرة الأساسية للمنهج النقدي في أن الاختلال في ميزان المدفوعات يكون نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب على كمية النقود، وأن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية وعليه تصحيحها يجب أن يتم عن طريق السياسات النقدية [2]، حيث يرجع السبب الرئيسي لاختلال الميزان إلى الفرق بين كمية النقود الموجودة وكمية النقود المثلى المرغوبة، فعدم التوازن في ميزان المدفوعات يؤدي إلى التغيير في الحسابات الرسمية للدولة التي بدورها تعبر عن الوضع الاجمالي لميزان المدفوعات[3].

[1] **ولد أحمد سيد أحمد**، مرجع سابق، ص 80.

[2] **Dumas Benjamin. (2005).** la monnaie et les banques dans l'économie, Edition Educa Vision, Amazon France, Greek, p 304.

[3] **هجير عدنان زكي أمين**. (2010). الاقتصاد الدولي (النظريات والتطبيق)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 252.

تم وضع هذا النموذج من طرف الاقتصادي "*Hahn*" سنة 1977 بعد تطويره لنموذج " فرانك وجونسون" سنة 1976، ويقوم هذا المنهج على مجموعة من الافتراضات هي:[1]

- ثبات أسعار الصرف.
- دالة الطلب على النقود مستقرة محصورة في عدد قليل من المتغيرات.
- حياد النقود بمعنى التغير في عرض النقود لا يؤثر في المتغيرات الحقيقة للاقتصاد.
- عدم قابلة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط.
- المتغيرات الحقيقة للاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل.

ينظر هذا المذهب إلى الرصيد الكلي لميزان المدفوعات على أنه التغير في صافي الأرصدة النقدية للدولة، ويمثل هذا الأخير رصيد الحساب الجاري مضافًا إليه رصيد حساب رأس المال، ويمكن صياغته رياضيا من خلال الشكل التالي:[2]

$$BP = R = B + BC$$

حيث أن:

BP: تمثل رصيد ميزان المدفوعات.

R: تمثل الاحتياطات النقدية الدولية.

B : رصيد الحساب الجاري.

BC: رصيد حساب رأس المال.

يتوقف صافي الأرصدة النقدية على الفجوة بين عرض النقد والطلب عليه، وبأخذنا فروض المنهج النقدي فإنه يمكن صياغة دالة ميزان المدفوعات كما يلي:

$$BP = Md - Ms$$

[1] **ملال شرف الدين**، مرجع سابق، ص 76.

[2] **عزي خليفة**. (2012). سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985- 2008) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، ص 35.

حيث أن:

Md: تمثل الطلب على النقود.

Ms: تمثل العرض على النقود.

من خلال هذه المعادلة يتبين أن رصيد ميزان المدفوعات يمثل الفرق بين عرض النقود والطلب عليها، وإن اختلال الميزان هو انعكاس للخلل بين العرض والطلب على النقد، فوجود فائض في ميزان المدفوعات يفسر بزيادة في الطلب على النقود (Md > Ms)، بينما وجود عجز في الميزان يفسر بزيادة في عرض النقود (Md < Ms)، وإذا كان العرض والطلب متساويين فإننا نكون أمام حالة توازن ميزان المدفوعات (Md = Ms)[1].

فحالة العجز في ميزان المدفوعات تمثل فائض في العملة المحلية في سوق الصرف مما يترتب عليها انخفاض القيمة الخارجية لها، ويمنح بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص مقارنة مع المنتوج الأجنبي مما يشجع الصادرات ويقلل من الواردات وتستمر العملة حتى يعود للميزان توازنه، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 2-3: توازن ميزان المدفوعات حسب المنهج النقدي (حالة العجز).

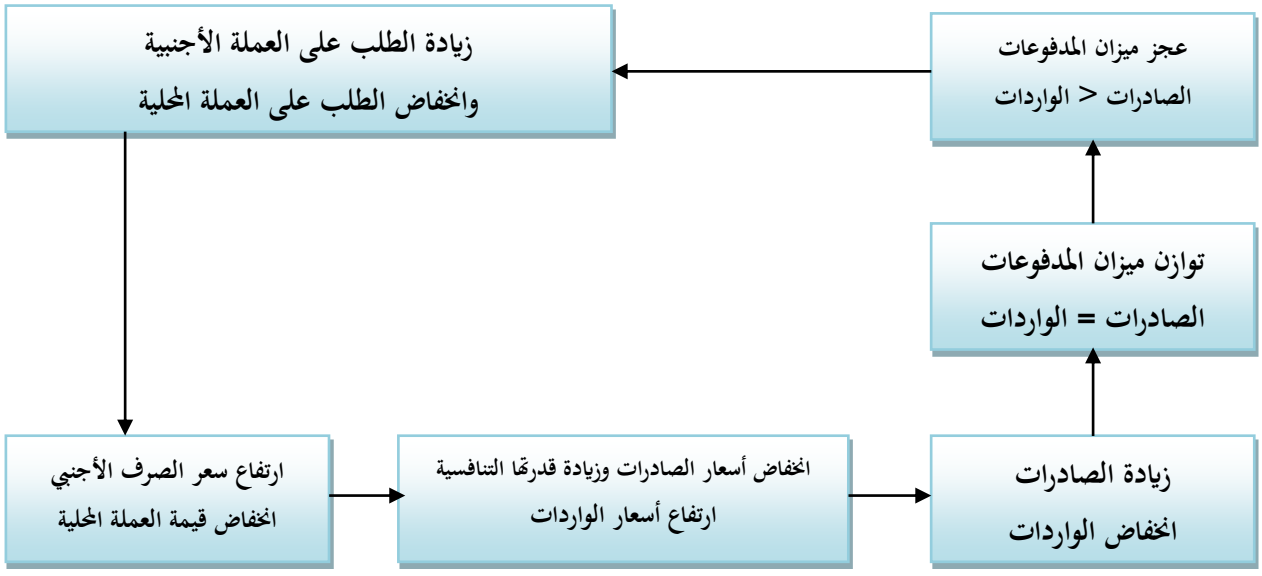

المصدر: عزي خليفة، مرجع سابق، ص 37.

[1] **حاجي سمية**، مرجع سابق، ص 180.

أما حالة فائض ميزان المدفوعات فيمثل زيادة الطلب على العملة المحلية، حيث يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية، الأمر الذي ينقص الميزة التنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، وتستمر العملية حتى يختفي هذا الفائض، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل 2-4: توازن ميزان المدفوعات حسب المنهج النقدي (حالة الفائض).

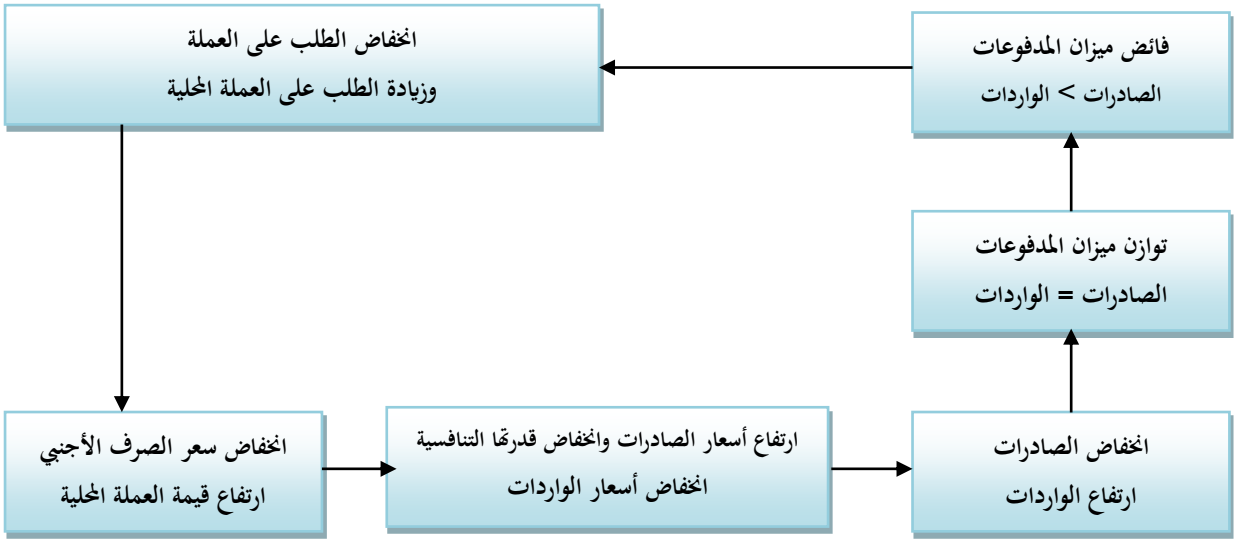

المصدر: عزي خليفة، مرجع سابق، ص 38.

خامسا: إعادة التوازن عن طريق تدخل السلطة العامة.

رغم تنوع آليات التسوية التلقائية لاختلالات ميزان المدفوعات، إلا أنه قد يستدعي الأمر تدخل السلطة العامة لتسوية العجز، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى العديد من السياسات واتخاذ جملة من الإجراءات داخل الاقتصاد الوطني وخارجه حسب نوع الاختلال سواء كان ميزان المدفوعات في حالة العجز أم الفائض، نذكر منها ما يلي:[1]

✓ **الإجراءات المتخذة في الداخل:**

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للتحكم في الواردات وتقييدها كنظام الحصص والرسوم الجمركية ووسائل التقييد الادارية كرخص الاستيراد.
- تشجيع الصادرات بمنح امتيازات للمصدرين وإعفاءات ضريبية.

[1] **جمال مساعد**، مرجع سابق، ص 140.

- بيع الأسهم والسندات المحلية والعقارات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية.

✓ **الاجراءات المتخذة في الخارج:**

- استخدام الذهب والاحتياط الدولي المتاح في تصحيح الاختلال.
- الاقتراض من الخارج من صندوق النقد الدولي أو البنوك الأجنبية أو أسواق المال الدولية.
- بيع جزء من احتياطي الذهب الخارجي.
- بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها الدولة في المؤسسات الأجنبية للحصول على النقد الأجنبي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل قمت بتقديم مدخل إلى التجارة الدولية مع إبراز أهميتها في اقتصاديات الدول، حيث ثبت أن كل الدولة سواء كانت متقدمة أو نامية لا يمكنها أن تنعزل عن العالم الخارجي، فالتجارة الدولية تسمح للدول ببيع فائض إنتاجها من السلع والخدمات التي تتخصص في إنتاجها، واستيراد سلع وخدمات من دول أخرى بسبب عدم قدرتها على إنتاجها محليا أو إنتاجها بتكلفة عالية، كما تم عرض أبرز النظريات التي فسرت قيام التجارة الدولة، حيث ربط الكلاسيكيون بزعامة "أدم سميت" و"دافيد ريكاردو" قيام التجارة الدولية باختلاف المزايا في التكاليف بين الدول معتمدين على عنصر إنتاج واحد هو عنصر العمل، ليأتي بعد ذلك الجيل الثاني من المدرسة الكلاسيكية (النيوكلاسيك) بزعامة "هيكشر" وتلميذه "أولين" وأضافوا عنصرا أخر من عناصر الإنتاج وهو عنصر رأس المال وفسروا قيام التجارة الدولية حسب الوفرة والندرة من عناصر الإنتاج، ثم ظهرت الاتجاهات الحديثة في تفسير قيام التجارة الدولية وربطوا قيامها باختلاف المستوى التكنولوجي بين البلدان و وفرات الحجم واختلاف الأذواق.

كما تطرقت إلى السياسات التجارية بصفة عامة وسياسة تحرير التجارة الخارجية بصفة خاصة، ثم التطرق إلى ميزان المدفوعات، حيث تعتبر الاقتصادات المكشوفة على الاقتصاد العالمي عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية، لذلك أخذت عملية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الخارجي التي تظهر جليا في استقرار ميزان المدفوعات اهتمام العديد من الاقتصاديين، من خلال البحث عن سياسة تجارية مناسبة وقادرة على المحافظة على هذا التوازن واستقرار ميزان المدفوعات، حيث تتبع الدول تارة سياسة الحرية التجارية وتارة أخرى سياسة الحماية تسعى الدول من خلالها التحكم في حجم الصادرات والواردات، ويتحقق ذلك بإتباع إحدى الوسائل السعرية كالرسوم الجمركية، أو الأدوات الكمية كرخص الاستيراد ونظام الحصص، أو الأدوات التنظيمية مثل إبرام معاهدات واتفاقيات تجارية والانخراط في تكتلات اقتصادية.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

تشكل الدراسات السابقة ركيزة أساسية للدراسات القادمة، فهي تمثل قاعدة بيانات للباحث من خلالها يمكن معرفة الصعوبات التي واجهت الباحثين السابقين من أجل تفاديها والاستفادة منها، كما تساهم في تحديد الظاهرة المراد دراستها وتنوير البحث العلمي بمعرفة ما توصل له الباحثين والبدء من حيث انتهوا لتفادي التكرار والتداخل مستقبلا.

ومن أجل أن تكون هذه الدراسة ذات قيمة مضافة ومنفعة علمية، وجب الاطلاع على الدراسات التي أجريت على هذا الموضوع ومحاولة تقديم الإضافة لها قدر المستطاع، حيث يتضمن هذا الفصل عرض أهم الدراسات السابقة التي تطرقت للعلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وحسابات ميزان المدفوعات العربية منها والأجنبية، منها ما هو على الاقتصاد المحلي ومنها ما هو على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتم تحليلها من حيث الموضوع ومتغيرات الدراسة والأدوات المستعملة وتقييم النتائج المتحصل عليها، وسوف أقوم باستعراض هذه الدراسات وفقا لترتيبها الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

المبحث الأول: دراسات عن الاقتصاد الجزائري.

1- دراسة **عنتر وكال** (2022)[1]، بعنوان: " **أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2020)**"، تختبر هذه الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وبرنامج Eviews 10، حيث استخدام مؤشرات الانفتاح التجاري، سعر الصرف والاستثمار الأجنبي كمتغيرات مستقلة، بالإضافة إلى رصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، وأن الانفتاح التجاري أثر بشكل إيجابا على الرصيد الكلي للميزان ويعود هذا الأثر إلى التركيبة السلعية للصادرات والواردات المحلية.

لم يدرج الباحث في هذه الدراسة مؤشر الصادرات خارج قطاع المحروقات بالرغم من سيطرة هذا القطاع على حجم الصادرات حيث فاقت نسبته في معظم الفترات نسبة 97%، وعليه كان من أجدر إدراجه في الدراسة.

2- دراسة **ماحي زكرياء & ابنية صبرينة** (2022)[2]، بعنوان: " **أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020**"، تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع العلاقة بين السياسات التجارية ورصيد ميزان المدفوعات من خلال معالجة إشكالية ما مدى تأثير سياسيات التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 1990- 2020 على ميزان المدفوعات، باستخدام المنهج التحليلي من خلال عرض أهم التدابير والاجراءات التي طبقتها الجزائر في ما

[1] **عنتر وكال**. (2022). أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، ص 383-396.

[2] **ماحي زكرياء، ابنية صبرينة**. (2022). : أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، ص 349-364.

يتعلق بتجارتها الخارجية، وكذا تحليل احصائيات الميزان التجاري وميزان المدفوعات باعتباره المرآة العاكسة للاقتصاد الوطني.

أظهرت هذه الدراسة وجود أثر سلبي لسياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 إلى غاية 2014، فبعد تطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية تزايدت الواردات بشكل أسرع من الصادرات مما أدى إلى اختلال ميزان المدفوعات سلبا، أما خلال الفترة من 2014 إلى 2020 فشهدت أثر إيجابي للسياسات التجارية على ميزان المدفوعات، فبعد تطبيق سياسة الحماية بعد صدمة النفط سنة 2014 تراجع حجم الواردات مما نتج عنه تدارج العجز في ميزان المدفوعات.

3- دراسة ***Mellal Charaf Eddine*** (2021)[1] بعنوان:

« **The impact of trade openness on Algeria and Tunisia** »

تهدف هذه الدراسة إلى الوقف على أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2013، حيث تم صياغة نموذج قياسي لكل دولة على حدة باستعمال برنامج Eviews، تم الاعتماد على مؤشر نسبة التجارة الذي هو نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل مفسرا للانفتاح التجاري، ورصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع.

خلصت هذه الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات لكلتي الدولتين وبنسب متفاوتة، حيث بلغت نسبة تأثيره على ميزان المدفوعات الجزائري 63% بينما كانت نظيرتها التونسية شبه معدومة وبلغت 1.6%، وأرجع ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل أوسع، بينما الاقتصاد التونسي فهو متنوع نوعا ما مقارنة بالاقتصاد الجزائري.

من نقاط قوة هذه الدراسة أنها شملت بيئتين مختلفين اقتصاديا، فالجزائر تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واقتصادها ريعي يعتمد على قطاع المحروقات، بينما تونس منضمة فعليا إلى منظمة التجارة

[1] **Mellal Charaf Eddine**. (2021). The impact of trade openness on Algeria and Tunisia, Economic and Management Research Journal, Vol 15, N° 01.

العالمية ومتنوعة اقتصاديا، لتثبت هذه الدراسة أن الانفتاح التجاري يؤثر بنسب مختلفة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ولم تتطرق لحساباته وهذا لا يعكس الحقيقة، فقد يتأثر حساب واحد من حسابات ميزان المدفوعات وظهر ذلك في الرصيد الكلي للميزان بالرغم من عدم تأثر الحسابات الأخرى.

4- دراسة **نور الهدى بوحيتم & مسعود جماني** (2020)[1] بعنوان: " **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)** "، تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 من خلال تحليل تطور الانفتاح التجاري معبرا عنه بمؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتطور كل من قيمة الصادرات والواردات، بالإضافة إلى تحليل تأثير الانفتاح التجاري على هيكل الميزان التجاري.

جاءت نتائج هذه الدراسة أن الانفتاح التجاري المرتفع يؤثر بشكل موجب وواضح على حجم الواردات أين ارتفعت بشكل سريع بسبب انخفاض الرسوم الجمركية عليها، أما فيما يخص الصادرات فتأثرت كذلك إيجابيا لكن بشكل أقل من الواردات، أما رصيد الميزان التجاري فتوجد علاقة عكسية بينه وبين الانفتاح التجاري، فكلما زاد الانفتاح التجاري تدهور رصيد الميزان التجاري وهذا كحتمية لزيادة الواردات بنسبة أكبر من الصادرات، كما أثبتت هذه الدراسة أن الإصلاحات التجارية وحدها لا تكفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية بل ضرورة إيجاد توازن بين نمو الصادرات والواردات لجني ثمار الانفتاح التجاري والبحث عن أفضل السبل للاندماج في الاقتصاد العالمي.

على الرغم من النتائج المتوصل إليها من خلال المنهج التحليلي المتبع في هذه الدراسة، إلا أن الدراسات القياسية تكون أكثر مصداقية ودقة، فكان من الأحسن اعتماد الباحثين على الدراسة القياسية لتدعيم هذه النتائج.

[1] **نور الهدى بوحيثم، مسعود جماني**. (2020). تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، ص 169-192.

5- دراسة **فاتحي رضوان، دولي لخضر & برباوي كمال** (2020)[1]، بعنوان: " **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر جلال الفترة 1990– 2018**"، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2018، وتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير والمدى البعيد باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، تم إدراج رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع في النموذج، ومؤشر الانفتاح التجاري الذي يمثل نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري كمتغيرات مستقلة.

خلصت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتحرير التجارة على الميزان التجاري في المدى الطويل والقصير، وأن ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% يقابله زيادة رصيد الميزان التجاري بمقدار 1.02%، غير أن هذا التأثير ليس فعلياً نظرا لارتباط الاقتصاد الوطني بأسعار النفط والتركيز على الصادرات البترولية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف والميزان التجاري، فيؤدي ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) بوحدة واحدة إلى تدهور رصيد الميزان التجاري ب: 0.37 وحدة، مما يؤكد على عدم فعالية سياسات الصرف في تدارك عجز الميزان التجاري.

من خلال النتائج المتوصل إليها من طرف الباحثين يظهر لنا ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط وسيطرت هذا القطاع على صادراته بنسبة 97%، غير أنه على الرغم من هذا لم يتم إدراج مؤشر أسعار النفط في الدراسة ولا مؤشر الصادرات خارج قطاع المحروقات.

6- دراسة **فؤاد مجناح & النوري حاشي** (2020)[2]، بعنوان:" **دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980– 2017)**"، تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير بعض متغيرات سياسة تحرير التجارة الخارجية

[1] **فاتحي رضوان، دولي لخضر، برباوي كمال**. (**2020**). أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر جلال الفترة 1990- 2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، ص 140-155.

[2] **فؤاد مجناح، النوري حاشي**. (2020). دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر جلال الفترة (1980- 2017)، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 02، ص 29-44.

على الميزان الخارجي في الجزائر للفترة الزمنية 1980-2017، وتحديد طبيعة العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات المتمثلة في الميزان الخارجي الذي يقصد به ميزان المدفوعات كمتغير تابع، وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والصادرات كمتغيرات مستقلة، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL.

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية والميزان الخارجي في الجزائر سواء على المدى القصير أو الطويل، حيث أن عملية تحرير التجارة أثر سلبا على العديد من النشاطات التجارية ورصيد ميزان المدفوعات، في حين سعر الصرف والصادرات والناتج المحلي الاجمالي أثروا بشكل إيجابي على الميزان الخارجي في المدى الطويل، غير أن سعر الصرف كان له التأثير الأكبر بين المتغيرات.

7- دراسة **تمار خديجة، مكي عمارية وإجري خيرة** (2018)[1]، بعنوان: **" أثر تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي (مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين 2000– 2017)"**، عالجت هذه الدراسة إشكالية إلى أي مدى يمكن لتحرير التجارية الخارجية في الجزائر التأثير في الميزان التجاري خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017، اعتمدت هذه الدراسة على دراسة الأوضاع الاقتصادية السائدة في تلك الفترة والتغيرات التي تحدث في الميزان التجاري، وإظهار نتائج التحرير الاقتصادي الذي تقوم به الجزائر وسعيها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول مع الجزائر.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لتحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر، وأن الميزان التجاري شهد حالة فائض على طول فترة الدراسة خاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ، حيث يتناقص هذا الفائض خلال سنة 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية.

[1] **تمار خديجة، مكي عمارية، إجري خيرة** .(2018). أثر تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي (مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين 2000- 2017)، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ص 156-174.

رغم أهمية الموضوع بالنسبة للاقتصاد الوطني كون الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر، إلا أن الدراسة اقتصرت على تحليل الصادرات والواردات وأهملت باقي المؤشرات التي لا يمكن إنكار تأثيرها على الميزان التجاري كسعر الصرف وسعر البترول.

8- **دراسة ملوك عثمان** (2018)[1] بعنوان: " **انعكاسات الشراكة الأورو– جزائرية على الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2005– 2016**" تطرقت هذه الدراسة إلى مدى تأثير الشراكة الأورو جزائرية على مكونات الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2005-2016، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المبادلات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوربي قبل وبعد دخول إفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ، والأسلوب الكمي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في صادرات الجزائر اتجاه الاتحاد الاوروبي، سعر البترول، مؤشر الانتاج الصناعي وسعر الصرف اليورو- دولار، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL لتقدير دالة الصادرات، ونموذج الانحدار الذاتي VAR لتقدير دالة الواردات.

توصلت هذه الدراسة أن الشراكة الأورو جزائرية لم تأثر على الميزان التجاري الجزائري بفصليه الصادرات والواردات، وأن الصادرات تتأثر إيجابا بسعر البترول ومؤشر الإنتاج الصناعي، بينما الواردات من الاتحاد الأوروبي فلها علاقة طردية بسعر البترول والمستوى العام للأسعار داخل الاتحاد الأوربي، وعلاقة عكسية بسعر الصرف الأورو- دولار، وبالتالي يجب مراجعة بنود اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية لما يخدم الاقتصاد الجزائري ونقل التكنولوجيا من الجانب الأوروبي إلى الجزائر، وضرورة الانفتاح على السوق الإفريقي خاصة الدول المجاورة.

اعتمد الباحث على مؤشر سعر الصرف الأورو- دولار كمتغير مستقل في الدراسة وأهمل سعر صرف العملة المحلية مع العملات الأخرى على الرغم من أن جميع التعاملات التجارية للجزائر تتم وفقا لسعر صرف العملة المحلية مع الأورو أو الدولار الأمريكي.

[1] **ملوك عثمان**. (2018). انعكاسات الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2005- 2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار.

9- دراسة **موراد تهتان & رضوان بن عروس (2017)**[1] بعنوان: **" الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)"**، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، من خلال صياغة لكل حساب نموذج قياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال برنامج SPSS 19 .

النموذج الأول لدراسة أثر الانفتاح التجاري على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، باستعمال مؤشرات الانفتاح التجاري وسعر الصرف كمتغيرين مستقلين، ورصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع، أما النموذج الثاني لدراسة أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري باستعمال مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف متغيرين مستقلين ورصيد الميزان التجاري كمتغير تابع، في حين النموذج الثالث لقياس أثر الانفتاح التجاري على حساب رأس المال باستعمال حساب رأس المال كمتغير تابع ومعدل الانفتاح التجاري وسعر الصرف متغيرين مستقلين.

خلصت هذه النماذج الثلاثة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات، وأن 58.3% من التغيرات في ميزان المدفوعات مفسرة بالتغير في سعر الصرف والانفتاح التجاري.

- 58% من التغير في حساب الميزان التجاري تفسر بالتغير في معدل الانفتاح التجاري وسعر الصرف، وبصفة طردية.

- وجود علاقة تأثير بين الانفتاح التجاري وحساب رأس المال ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة حيث قدرت ب: 7.7 % .

[1] **مراد تهتان، رضوان بن عروس.**(2017) الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2.

من خلال الدراسة يتضح لنا ضرورة وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الوطني مع مراعاة التوقيت المناسب لهذه العمليات مع ضرورة وضع نظام مصرفي أكثر مرونة لمواجهة الصدمات المستقبلية، إلا أن طبيعة الاقتصاد الوطني وسيطرت قطاع المحروقات على صادراته كان من الأحسن لهذه الدراسة الاستعانة بمؤشر سعر البترول الذي له أثر كبير على حسابات ميزان المدفوعات.

10- دراسة **شتاتحة عمر (2015)**[1] بعنوان: **" تأثير السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990– 2012"**، تقيّم هذه الدراسة فعالية أدوات السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للدول النامية بصفة عامة وميزان مدفوعات الجزائر بصفة خاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2012، تم تحليل بيانات أدوات السياسات التجارية المتمثلة في الرسوم الجمركية والاتفاقيات المعاهدات الدولية، ونظام الحصص كمتغيرات مستقلة، وانعكاسها على حساب رأس المال وحساب الميزان التجاري كمتغيرات تابعة.

جاءت نتائج الدراسة أن سياسة تحرير التجارة أثر ايجابا على الواردات أكبر من الصادرات وهذا ما أدى الى التأثير سلبا في الميزان التجاري، كما أن سياسة تخفيض العملة المحلية لم ينجح في جلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الصادرات بل أدى إلى إضعاف العملة الوطنية في ظل غياب الطلب عليها من الخارج، وأن رصيد ميزان المدفوعات لا يتأثر بحساب رأس المال نظرا لطغيان الميزان التجاري في الرصيد الكلي ولكن في ظل تراجع أسعار النفط قد يحدث توازن بين حساب رأس المال وحساب الميزان التجاري، وعلى ضوء هذه النتائج أكدت هذه الدراسة على ضرورة النهوض بقطاع السياحة ودعم المؤسسات ذات انتاج تصديري كبديل لقطاع المحروقات.

11- دراسة **دريس رشيد (2014)**[2] بعنوان: **"انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000– 2012"**، تناولت هذه الدراسة تأثير الإصلاحات

[1] **شتاتحة عمر**. (2016). تأثير السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990- 2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.

[2] **دريس رشيد**. (2014). انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000- 2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، ص24-31.

التجارية في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات، وهل لها القدرة على تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، ضمن مفهوم التوجه نحو اقتصاد السوق الذي تعرفه الجزائر حاليا، تم تحليل تطور مؤشرات الانفتاح التجاري حسب أربعة مؤشرات، والرصيد الكلي لميزان المدفوعات والميزان التجاري وحساب رأس المال.

تعزيز هذه الدراسة بمؤشرات جديدة للانفتاح التجاري تمثلت في المؤشر 1 يمثل إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، والمؤشر 2 يمثل نسبة الصادرات خارج المحروقات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، المؤشر 3 يمثل متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات، والمؤشر 4 يمثل نسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي لم يكن له أي تأثير على هيكل ميزان المدفوعات باستثناء التغيير في الهيكل السلعي للواردات وبشكل لا يخدم الاقتصاد الجزائري مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة، وأن العجز في حساب رأس المال لا يفسر بالانفتاح التجاري بل هو ناتج عن تسديد الجزائر لديونها الخارجية بالإضافة إلى نقص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه ضرورة تنفيذ سياسة اقتصادية مدروسة تساعد على تنوع الاقتصاد الجزائري في المدى الطويل خاصة في القطاعات التي من شأنها أن تصدر.

12- دراسة **موسوس مغنية** (2013)[1]، بعنوان: " **أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000– 2013 دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**"، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى قدرة إرادات الصادرات على تغطية نفقات الواردات في الجزائر ومصر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2013 التي شهدت توجه البلدين نحو تحرير التجارة الخارجية، خاصة بعد دخول اتفاقية الأور ومتوسطية حيز التنفيذ والمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من خلال الإجابة على إشكالية ما مدى تأثير سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ومصر على معدل التغطية في الفترة 2000-2013،

[1] **موسوس مغنية**. (2013). أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000- 2013 دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 9، العدد 11، ص 129-150.

من خلال تحليل بيانات التحرير التجاري، الصادرات، الواردات، ومعدل التغطية الذي يمثل (قيمة الصادرات/قيمة الواردات) X 100.

خلصت هذه الدراسة أن لسياسة تحرير التجارة الخارجية تأثير سلبي واضح على معدل التغطية في البلدين، حيث أدت عملية التحرير إلى زيادة مستمرة في الواردات وتذبذب الصادرات بين الانخفاض والارتفاع الطفيف، مما أدى إلى اتساع الفجوة بينهما وانخفاض معدل التغطية، كما أكدت الدراسة أيضا أن إشكالية عدم تحسن معدل التغطية في الدولتين ليست في السياسات التجارية وحدها بل ترتبط بضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم مرونة كل من الصادرات والواردات بالإضافة إلى قوة المنافسة الأجنبية.

المبحث الثاني: دراسات عن اقتصاديات الدول النامية.

1- دراسة ***Manamba Epaphra1 & Jennifer Amin*** (2022)[1]، بعنوان:

« The Relation between Trade Liberalization, Growth and Balance of Payments in Sub-Saharan Africa: Insights from Dynamic Panel Data Analysis »

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي ثم على ميزان المدفوعات في 37 دولة من جنوب الصحراء في إفريقيا خلال الفترة 1996 إلى سنة 2019، باستخدام نموذج (GMM) وتحليل مؤشرات شروط التجارة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، التضخم، الدين الحكومي، الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى متغيرات مؤشر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والميزان التجاري والحساب الجاري.

تم أولا دراسة تأثير تحرير التجارة معبرا عنه بمؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتعريفات الجمركية على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ثم بعدها تحليل تأثير النمو على الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري للتأكد من صحة ما إذا كان النمو الاقتصادي الناتج عن عملية تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تأثير على الميزان التجاري في كل الدول.

خلصت هذه الدراسة إلى أن التحرير التجاري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما لا تؤثر التعريفات الجمركية على النمو الاقتصادي، وأن مؤشرات النمو الاقتصادي ونسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتعريفات الجمركية تؤثر بشكل إيجابي وهام على كل من الميزان التجاري والحساب الجاري.

[1] **Manamba epaphra1 & jennifer amin**. (2022). The Relationship Between Trade Liberalization, Growth And Balance Of Payments In Sub-Saharan Africa: Insights From Dynamic Panel Data Analysis, African Journal Of Economic Review, Vol 10 , N 4, P 20-42.

2- دراسة ***Chua Bee- Hui Soh, Ghee- Thean Lim & Soo- Yzan*** (2022)[1] بعنوان:

« Asymmetric Effects Of Trade Openness On Malaysian Fish Trade Balance »

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في دولة ماليزيا ، تم أخذ قطاع الأسماك كعينة خلال الفترة الممتدة من سنة 1976 إلى غاية سنة 2016، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الابطاء الموزعة ARDL، تم استخدام مؤشرات الانفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري للأسماك، الصادرات من الأسماك، سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، والدخل المحلي كمتغيرات في الدراسة.

توضح نتائج هذه الدراسة أن الميزان التجاري الماليزي لتجارة الأسماك يتأثر بشكل كبير وسلبي بالانفتاح التجاري على المدى القصير والطويل، فيما تشير النتائج أيضا أن الدخل المحلي وسعر الصرف يؤثران في الميزان التجاري في المدى القصير والطويل، فتؤدي زيادة الدخل المحلي وانخفاض سعر الصرف إلى التأثير سلبيًا على الميزان التجاري على المدى القصير ، بينما يؤثران فيه إيجابيا على المدى الطويل.

3- دراسة **صبحي عبد الغفور المولي، سعد عبد الكريم حماد، عمار عبد الهادي شلال & وهيمن سلمان فجر** (2021)[2] بعنوان: " **أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة 2004–2019**"،

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الافتتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الإبطاء الموزعة ARDL، وبالاعتماد على الأداة الإحصائية Evwies9، تم استعمال مؤشر الانفتاح التجاري المعبر عنه بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع في النموذج القياسي، ورصيد ميزان المدفوعات كمتغير مستقل.

[1] **Bee- Hui Soh , Ghee- Thean Lim, Soo- Yzan**. (2022). Asymmetric Effects Of Trade Openness On Malaysian Fish Trade Balance, International Journal Of Business And Society, Vol 23 No 1,P 88-105.

[2] **صبحي عبد الغفور المولي، سعد عبد الكريم حماد، عمار عبد الهادي شلال، وهيمن سلمان فجر**. (2021). أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة 2004-2019، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد 2، المجلد 1، ص 177- 191.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات، كون أن معلمة تصحيح الخطأ معنوية إحصائية وسالبة عند مستوى 5%، زيادة على وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة، إذ أن ارتفاع الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة ينتج عنه زيادة رصيد ميزان المدفوعات العراقي بمقدار 562 وحدة، والعكس في حالة نقص مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة ينتج عنه تدهور رصيد الميزان التجاري بمقدار 562 وحدة، كما تظهر النتائج أن اختلال توازن ميزان المدفوعات يصحح خلال 3 سنوات.

تعتبر هذه الدراسة مهمة بالنسبة لدراستنا كون أن الاقتصاد العراقي يشبه إلى حد كبير الاقتصاد الجزائري، حيث يعتمد بشكل كبير على الخارج في سد حاجياته من السلع والخدمات نظرا لضعف قطاع الانتاجي والصناعي، فسيطر قطاع المحروقات على اجمالي الصادرات بنسبة تفوق 98%، وبالتالي فهو عرضة للتقلبات الخارجية.

4- دراسة **بلقاسم طراد، حدة رايس** (2021)[1]، بعنوان: "**سياسة تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**"، تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على سياسة تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الدول المغاربية ومدى تأثيرها في تنويع صادراتها، من خلال المقارنة بين التجربتين التونسية والجزائرية من خلال تحليل مؤشرات التحرير التجاري ومؤشرات تنويع الصادرات خلال فترات التحرير.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد التونسي استفاد ولو بجزء بسيط من عملية التحرير التجاري، وهذا ما يظهر في تنويع جزئي لصادراتها والانضمام المبكر لمنظمة التجارة العالمية وما صاحبه من إبرام عدة اتفاقيات دولية، وفي المقابل نجد أن الاقتصاد الجزائري فعلى الرغم من المحاولات المتكررة في مجال تحرير تجارتها الخارجية إلا أنها لم تكن بالغرض المطلوب وتحقق تنويع الصادرات ومواكبة متطلبات منظمة التجارة العالمية.

[1] **بلقاسم طراد، حدة رايس**. (2021). سياسة تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها دراسة مقارنة بين المغرب وتونس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، ص 83-96.

5- دراسة ***Abduraawf Hadili, Roman Raab & Jan Wenzelburger*** (2020)[1] بعنوان:

« Trade liberalisation, governance, and the balance of payments: Evidence from the Arab Maghreb Union »

تقف هذه الدراسة على تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى غاية 2009، حيث حاولت دول اتحاد المغرب العربي خلال هذه الفترة إصلاح اقتصاداتها من خلال تحرير تجارتها الخارجية مع الدول الأخرى بغية تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية لدى شعوبها، تم تحليل بيانات نمو الصادرات ونمو الواردات ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات باستخدام طريقتين مختلفتين للتقدير: نموذج المربع الأدنى العادي ونموذج الخطأ المعياري المصحح.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تحرير التجارة من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتدخل الحكومي وتخفيف اللوائح التجارية لم تعزز من نمو الصادرات في بلدان اتحاد المغرب العربي إلى حد كبير خلال الفترة المحدد، بل ساهم في تفاقم خلل الميزان التجاري وميزان المدفوعات نظرا لزيادة الواردات، فبلدان اتحاد المغرب العربي تعاني من عدم استقرار السياسات الحكومية والأنظمة المالية وضعف البنية التحتية، مما ينتج عنه ضعف قطاع التصدير وعدم قدرة المنتوج المصدرة المنافسة مع منتجات الدول الصناعية، فقد يحقق التحرير التجاري التأثيرات المرغوبة إذا كان هناك سياسات حكومية تهدف إلى تعزيز الصادرات وتوفير بيئة أعمال محلية مناسبة وإنتاج متنوع.

[1] **Abduraawf Hadili, Roman Raab & Jan Wenzelburger** (2020): Trade liberalisation, governance, and the balance of payments: evidence from the Arab Maghreb Union, Middle East Development Journal, P 1-30.

6- دراسة ***Abdullahi Ibrahim Ahmad & Usman Saad*** (2020)[1]، بعنوان:

« Trade Openness And Nigerian Balance Of Trade »

تطرقت هذه الدراسة إلى أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في نيجيريا خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1981 إلى سنة 2018، من خلال استخدام منهجية (VAR) وتحليل بيانات السلاسل الزمنية لرصيد الميزان التجاري متغيرا تابعا في النموذج، وبيانات الانفتاح التجاري وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر متغيرات مستقلة.

خلصت هذه الدراسة أنه توجد علاقة معنوية موجبة ضئيلة بين الانفتاح التجاري ورصيد الميزان التجاري في نيجيريا خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة المعاملات التجارية الخارجية لنيجيريا حيث تتمثل أساسا في السلع الأولية والمواد النفطية، فتصدر النفط الخام وتستورد النفط المكرر بالإضافة إلى الاستيراد الكبير للسلع الاستهلاكية بما في ذلك السلع التي لا تخدم الاقتصاد النيجيري، حيث فشلت الصناعات النيجيرية في منافسة المنتوجات العالمية.

7- دراسة **أسماء عدائلة & السايح بوزيد** (2018)[2]، بعنوان: " **السياسة التجارية وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات- مجلس دول التعاون الخليجي نموذجا 2010-2016**"

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة سياسات التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار وتدارك عجز ميزان المدفوعات، من خلال الاجابة على التساؤل حول ما هو دور السياسات التجارية في تدارك العجز السائد في موازين مدفوعات دول التعاون الخليجي خلال فترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016، شملت الدراسة ست دول من خلال تحليل بيانات أدوات السياسات التجارية وإحصائيات الصادرات والواردات ومؤشرات التوازن الداخلي لكل دولة.

[1] **Abdullahi Ibrahim Ahmad and Usman Saad. (2020).** Trade Openness And Nigerian Balance Of Trade, Kebbi Journal Of Economics And Social Sciences (KJESS) Vol 2 N 2, P 164- 174.

[2] **أسماء عدائلة، السايح بوزيد**. (2018). السياسة التجارية وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات- مجلس دول التعاون الخليجي نموذجا 2010-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 04، ص 257-275.

أشارت هذه الدراسة أن للسياسات التجارية دور فعال وإيجابي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وأن العجز في ميزان أي دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته إذ أن هناك ظروف اقتصادية تفرض على الدول زيادة الإنفاق في فترة زمنية معينة، لكن الخطأ هو أن يلازم ذلك العجز لسنوات عديدة الأمر الذي يدل على خلل اقتصادي يجب معالجته.

8- دراسة ***Muhammad Arshad Khan, Atif Ali Jaffri, Faisal Abbas & Azad Haider*** (2017)[1]، جاءت هذه الدراسة بعنوان:

« Does Trade Liberalization Improve Trade Balance in Pakistan ? »

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على تأثير تحرير التجارة على الميزان التجاري في دولة باكستان خلال الفترة 1982-2013، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، حيث تواجه باكستان عجزًا متكررًا في التجارة والحساب الجاري على مدى العقود الأربعة الماضية، وقد أدى ذلك إلى آثار خطيرة على ميزان المدفوعات، ومن المحتمل أن تكمن المشكلة الرئيسية في ضعف الأداء في نمو الصادرات، تم التعبير عن التحرير التجاري من خلال تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما تم إدراج مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومؤشر الدخل الحقيقي المحلي والأجنبي، مؤشر متوسط سعر التعريفة الفعلية، وتحرير الحواجز غير التعريفية كمتغيرات مستقلة في الدراسة القياسية، بالإضافة إلى رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع.

خلصت هذه الدراسة أن تخفيض متوسط معدل التعريفة الجمركية الفعال يحسن الميزان التجاري على المدى القصير، بينما خفض الحواجز غير الجمركية يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري على المدى الطويل والمدى القصير، كما تشير أيضًا هذه الدراسة إلى أن انخفاض مؤشرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي والدخل الأجنبي يؤديان إلى تحسين الميزان التجاري، والعكس فيما يتعلق بانخفاض الدخل المحلي حيث يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري.

[1] **Muhammad Arshad Khan and Atif Ali Jaffri and Faisal Abbas and Azad Haider. (2017).** Does Trade Liberalization Improve Trade Balance in Pakistan ?, South Asia Economic Journal, vol 18, N 2, P 158–183.

9- دراسة **ملال شرف الدين (2016)**[1] بعنوان: " **التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000-2013** "، قارنت هذه الدراسة بين أثر التحرير التجاري على وضعية ميزان المدفوعات للجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 2000 – 2013، باستعمال نموذج السلاسل الزمنية وتقدير البيانات بالنموذج الخطي المتعدد بطريقة المصفوفات، تم الاستعانة بالأداة الإحصائية Eviews 8 من أجل تقدير العلاقة، معتمدا على معدل الانفتاح التجاري ورصيد الميزان التجاري كمتغيرين مستقلين، ورصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع، فمن خلال الدراسة القياسية تبين أن هناك احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء مما يؤثر على نتائج الدراسة، استلزم حذف متغير رصيد الميزان التجاري والاكتفاء بالانفتاح التجاري كمتغير مستقل وحيد.

خلصت هذه الدراسة بالنسبة للجزائر بوجود علاقة طردية بين التحرير التجاري وميزان المدفوعات حيث 63% من التغيرات الحاصلة في رصد ميزان المدفوعات مفسرة بالتحرير التجاري، أما في المغرب فتوجد علاقة طردية بين المتغيرات ف: 27% من التغيرات التي تطرأ على رصيد ميزان المدفوعات مفسرة بالتغيرات في مؤشر الانفتاح التجاري، أما بالنسبة لتونس فتوجد علاقة ضعيفة بين المتغيرات تكاد تكون منعدمة، وعلى ضوء هذه النتائج أوصى الباحث الدول الثلاث بضرورة تدعيم المبادرات ومشاريع الشراكة وتسريع عمل السوق العربي المشترك.

10- دراسة **Eriemo O. Nathanael** (2015)[2] بعنوان:

« Globalization And Balance Of Payments In Nigeria »

تدرس هذه الورقة مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي خلال العولمة على ميزان المدفوعات على الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1980 إلى 2013، حيث شهد ميزان المدفوعات النيجيري في هذه الفترة عدة تغييرات جذرية بعد تحرير الاقتصاد النيجيري، تم جمع البيانات بالاعتماد على قاعدة بيانات

[1] **ملال شرف الدين**. (2016). التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة

[2] **Eriemo O. Nathanael**. (2015). Globalization And Balance Of Payments In Nigeria, International Journal of Economics, Commerce and Management,Vol 03, N 06, P 212- 228.

البنك الدولي وكذا التقارير السنوية للبنك المركزي النيجيري (CBN)، وتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة بين المتغيرات المتمثلة في ميزان المدفوعات كمتغير تابع، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي وحجم الواردات ومؤشر الاستثمار المباشر كمتغيرات مستقلة.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الانفتاح الاقتصادي في نيجيريا الناتج عن العولمة كان مفيدًا لميزان المدفوعات، وأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن العولمة كانت مفيدة أيضا لميزان المدفوعات، إلا أنه توجد علاقة سلبية بين الواردات ورصيد ميزان المدفوعات، كما توصي الدراسة بضرورة تخفيض فواتير الاستيراد وزيادة تعزيز الإنتاج والقدرة التصديرية وخلق بيئة مواتية من شأنها أن تؤدي إلى تدفقات رأس المال.

11- دراسة **Muhammad Zakaria** (2014)[1] بعنوان:

« Effects Of Trade Liberalization On Exports, Imports And Trade Balance In Pakistan: A Time Series Analysis »

تدرس هذه الورقة آثار تحرير التجارة على نمو الصادرات والواردات والميزان التجاري في باكستان خلال الفترة ممتدة من سنة 1981 إلى سنة 2008، تم انجاز ثلاثة نماذج قياسية حسب المتغيرات التابعة المتمثلة في الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري، والاستعانة بمؤشرات سعر الصرف الحقيقي، ومؤشرات الدخل المحلي والأجنبي، وشروط التبادل التجاري ومؤشرات تشوهات سوق الصرف الأجنبي المتمثلة في الفرق بين سعر الصرف في السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي.

خلصت هذه الدراسة إلى أن التحرير التجاري في باكستان أثر بشكل كبير على نمو الصادرات والواردات، حيث كان التأثير على الواردات أكبر منه على الصادرات، وهذا ما أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري، كما تشير الدراسة إلى أن عملية التحرير تحفز من مرونة سعر الصرف ونمو الصادرات والواردات.

[1] **Muhammad Zakaria**. (2014). Effects Of Trade Liberalization On Exports, Imports And Trade Balance In Pakistan: A Time Series Analysis, Prague Economic Papers, N 1, p 121-139.

12- دراسة ***M. Aslam Chaudhary & Baber Amin*** (2012)[1] بعنوان:

« Impact of Trade Openness on Exports Growth, Imports Growth and Trade Balance of Pakistan »

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على نمو كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري لدولة باكستان خلال الفترة 1980-2008، حيث خضع الاقتصاد الباكستاني إلى تدابير كبيرة من أجل الانفتاح التجاري خلال العقود الثلاثة الماضية تهدف إلى الرفع من حجم الصادرات التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد، تم الاعتماد على نموذج المربعات الصغرى OLS ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، بالاستعانة بمؤشر الانفتاح التجاري متغيرا مستقلا في الدراسة، ومتغيرات معدل نمو الصادرات، معدل نمو الواردات والرصيد الكلي للميزان التجاري كمتغيرات تابعة.

تمثلت نتائج هذه الدراسة في أن التحرير التجاري يزيد من الصادرات والواردات بنسب متفاوتة، حيث كانت الزيادة في الواردات أكبر من الزيادة في الصادرات في الاقتصاد الباكستاني، حاله كحال اقتصاديات الدول النامية، وهذا ما نتج عنه تأثر الميزان التجاري سلبيا، كما أكدت الدراسة على ضرورة مراجعة الحكومة لسياسة تحرير التجارة واتخاذ تدابير مناسبة من شأنها تحسين الصادرات وترشيد الواردات وبالتالي تحقيق توازن في الميزان التجاري وجني ثمار الانفتاح التجاري.

13- دراســـة ***Hailegiorgis Biramo Allaro*** (2012)[2] بعنـــوان:

« The Impact of Trade Liberalization on the Ethiopia's Trade Balance »

[1] **M Aslam Chaudhary And Bader Amin** .(2012), « Impact of Trade Openness on Exports Growth, Imports Growth and Trade Balance of Pakistan », Forman Journal of Economic Studies, vol. 8, p 63-81.

[2] **Hailegiorgis Biramo Allaro**. (2012). The Impact of Trade Liberalization on the Ethiopia's Trade Balance, American Journal of Economics, vol 2, N 5, P 75-81.

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين التحرير التجاري والميزان التجاري لدولة اثيوبيا خلال الفترة 1974-2009، حيث تعتبر الفترة التي شهدت فيها البلاد عدة اصلاحات تجارية جادة، من خلال الالتزام باللوائح الدولية أو من خلال القيام بإصلاحات داخلية، تم جمع البيانات بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الوطني الإثيوبي NBE، والاعتماد على مؤشر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل الذي يمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ورصيد الميزان التجاري كمتغير تابع.

أكدت هذه الدراسة أن التحرير التجاري في إثيوبيا أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري، وذلك راجع إلى نمو الواردات بشكل أسرع من نمو الصادرات، مما زاد من اتساع الفجوة بينهما، وهذا ما انعكس سلبا على الميزان التجاري، فيجب على الحكومة البحث عن طرق وأليات أخرى من شأنها تشجيع الصادرات وتقيد الواردات لتدارك هذا الفارق.

من خلال الدراسة يتضح معاناة إثيوبيا كغيرها من الدول النامية التي تتميز بتزايد وارداتها وضعف الإنتاج خاصة في القطاع الصناعي، مما يجعل صادراتها ترتكز على المواد الأولية بشكل كبير، فالانفتاح على الاقتصاد العالمي في ظل هذه الظروف يؤدي حتما إلى زيادة الواردات ما دام أن الصادرات مرتبطة بحجم وجودة الإنتاج.

14- دراسة ***Penelope Pacheco Lopez*** (2009)[1]، بعنوان:

« *Efectos de la liberación comercial en el crecimiento económico y la balanza de pagos en América Latina* »

تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات ل 17 دولة من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1977 إلى 2002، والتأكد من فرضية أن تحسن الميزان التجاري نتيجة لتحرير التجارة من شأنه أن يساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية، وأن تدهور الميزان التجاري نتيجة لتحرير التجارة يتسبب في تناقص معدلات النمو الاقتصادي كون أن هناك حدًا يمكن للدول أن تتحمل عجزها التجاري وتراكم الديون الخارجي، تم تحليل

[1] **Penelope Pacheco Lopez**. (2009). Efectos de la liberación comercial en el crecimiento económico y la balanza de pagos en América Latina, investigación económica, vol. 28, P 13-49.

البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي ورصيد ميزان المدفوعات في السنوات التي سبقت التحرير التجاري والسنوات التي بعد التحرير لكل دولة والمقارنة بينهما.

بينت نتائج هذه الدراسة أن تحرير التجارة الخارجية أدى إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وتدهور الميزان التجاري، حيث نتج عن عملية التحرير الزيادة بشكل كبير من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونمو الواردات بشكل أسرع من الصادرات ، كما أظهرت نتائج الدراسة العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي وحالة ميزان المدفوعات في كل دول العينة باستثناء دولتين هما تشيلي وفنزويلا اللتان حققتا زيادة في معدل النمو الاقتصادي مصحوبة بتحسن حالة ميزان المدفوعات.

15- دراسة ***Ashok Parikh*** (2006)[1]، بعنوان:

« Relationship Between Trade Liberalization, Growth, and Balance of Payments in Developing Countries »

تهدف هذه الدراسة إلى التأكد من فرضية أن تحرير التجارية الخارجية يغير من العلاقة بين النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات للدول النامية، حيث تقوم هذه الورقة العلمية بدراسة تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي وتأثير النمو على ميزان المدفوعات ل42 دولة نامية مختلفة اقتصاديا وجغرافيا خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2000، تم تحليل بيانات الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري والحسابات الجارية للبلدان محل الدراسة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن التحرير التجاري أدى إلى زيادة الواردات في العديد من البلدان النامية، وانتعشت الصادرات نسبيا إلا أنها بقيت هذه الأخيرة بشكل عام غير كافية لتحقيق التوازن وتغطية العجز السائد في الميزان التجاري، وأن التحرير التجاري والنمو الاقتصادي يؤثران سلبا على الميزان التجاري للبلدان النامية مما يجعل زيادة متطلبات تمويل رأس المال في ظل وجود عجز تجاري على المدى القصير والمتوسط، في حين التحرير التجاري يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي إذا تم تنفيذ إصلاحات تجارية وساد الاستقرار السياسي.

[1] **Ashok Parikh** (2006). Relationship Between Trade Liberalization, Growth, and Balance of Payments in Developing Countries: An Econometric Study, The International Trade Journal, Vol 20, N 4, P 429-467.

16- دراسة ***Penélope Pacheco-López & A.P. Thirlwall*** (2005)[1]

بعنوان:

« Trade Liberalisation, the Balance of Payments and Growth in Latin America »

تسعى هذه الدراسة إلى التأكد من أن تحرير التجارية الخارجية يؤدي إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي ورصيد ميزان المدفوعات، من خلال دراسة اقتصاديات سبعة عشر 17 دولة من أمريكا اللاتينية، بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي ورصيد الميزان التجاري والحساب الجاري كمتغيرات الدراسة وتحليلها قبل وبعد عملية التحرير.

خلصت هذه الدراسة إلى أن غالبية الدول شهدت نموا اقتصاديا بشكل سريع وهذا ما يُفسر بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بها، وفي المقابل شهد تدهور الميزان التجاري، باستثناء دولتين هما تشيلي وفنزويلا فقد شهدا تحسن الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات معا وظهر ذلك في انتعاش الميزان التجاري والحساب الجاري، كما تشير الدراسة أن تسعة دول من أصل سبعة عشر دولة نمت بشكل أسرع بعد التحرير مقارنة بما قبل التحرير.

17- دراسة ***Amelia U. Santos-Paulino*** (2004)[2] بعنوان:

« Trade liberalization and the balance of payments in selected developing countries »

تحققت هذه الدراسة من فرضية تأثير تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على ميزان المدفوعات، من خلال تحليل أثر تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية المطبقة عند التصدير والاستيراد على الميزان التجاري والحساب الجاري ل 22 دولة نامية التي أجرت إصلاحات واسعة النطاق على السياسات التجارية

[1] **enelope Pacheco-Lopez & A.P. Thirlwall**. (2005). "**Trade Liberalisation, the Balance of Payments and Growth in Latin America**," Studies in Economics 0505, School of Economics, University of Kent.

[2] **Amelia u and Santos-Paulino.** (2004). «Trade liberalization and the balance of payments in selected developing countries». *The Manchester School*,vol *72*,*n*1, 100-118.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، شملت العينة دول إفريقية ودول من أمريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب آسيوية، تم تحليل السلاسل الزمنية لكل الدول على حدة.

خلصت هذه الدراسة أنه يختلف تأثير التحرير التجاري على ميزان المدفوعات حسب كل منطقة وطبيعة سياساتها التجارية، حيث أدى التحرير التجاري إلى تدهور الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة في المتوسط ب2%، وهذا راجع إلى ارتفاع الواردات بشكل أكبر مقارنة بالصادرات، كما نجد أن الدول الإفريقية (المغرب، تونس، ملاوي، الكاميرون)كانت أكثر تأثرا بعملية التحرير.

تعتبر هذه الدراسة أوسع حيث تشمل عدة دول مختلفة جغرافيا واقتصاديا ومزعة على القارات الأربع.

18- دراسة ***Penelope Pacheco-Lopez*** (2003)[1]، بعنوان:

« The Impact of Trade Liberalisation on the Trade Balance, the Balance of Payments and Economic Growth: the Case of Mexico »

تبحث هذه الورقة في تأثير تحرير التجارة الخارجية في المكسيك على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، تم تقسيم الدراسة إلى فترتين أساسيتين، المرحلة الأولى بعد تحرير التجارة الخارجية وانضمام المكسيك إلى اتفاقية الجات (GATT) سنة 1986، أما المرحلة الثانية فبعد انضمام المكسيك إلى اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) سنة 1994، من خلال تحليل البيانات السنوية لمؤشرات التحرير التجاري، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، والحساب الجاري للمكسيك.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تحرير التجارة الناتج عن انضمام المكسيك إلى اتفاقية الجات منتصف الثمانينيات أدى إلى تدهور وضع الميزان التجاري بمقدار يتراوح بين 14% و18%، بينما التحرير

[1] **Penelope Pacheco-Lopez**.(2003). The Impact of Trade Liberalisation on the Trade Balance, the Balance of Payments and Economic Growth: the Case of Mexico, European Trade Study Group Fifth Annual Conference, 11-13 September 2003 Madrid, Spain

التجاري المرتبط بانضمام المكسيك إلى اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) منتصف التسعينيات كان له أثر سلبي خلال العامين الأولين مباشرة على الميزان التجاري، وآثار ضئيلة على رصيد ميزان المدفوعات تكاد تكون معدومة.

المبحث الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات سواء في الجزائر أو في بعض الدول النامية، تظهر لنا الفجوة العلمية التي نحاول تداركها في دراستنا الحالية وبها نتميز عن الدراسات السابقة في عدة جوانب أهمها: فترة الدراسة، العينة ويقصد بها البلد الذي أنجزت عليه الدراسة، والمتغيرات كما يلي:

1- من حيث حداثة الفترة:

شملت الدراسات السابقة فترات مختلفة إلا أن معظمها لم تتناول الفترة الحالية التي شهدت عدة تغيرات في السياسات التجارية المتبعة في الجزائر، فبعد صدمة النفط أواخر سنة 2014 وتأثر ميزان المدفوعات الجزائري، كانت الحكومة مجبرة على البحث عن سبل وتقنيات لتفادي زيادة العجز في موازينها من خلال الحد من زيادة الواردات التي يترتب عنها خروج النقد الأجنبي والاقتصار على استيراد المواد الضرورية فقط، لذا اتخذت الجزائر في تلك الفترة عدة إجراءات من شأنها تقييد استيراد بعض المواد وخير مثال لذلك ما نشاهده حاليا من تقييد استيراد السيارات، فجاءت هذه الدراسة لتكون أشمل وأحدث بتناول الفترة الحالية (1990- 2021) بكل التغيرات التي طرأت على الاقتصاد المحلي.

2- من حيث العينة (مكان إجراء الدراسة):

في هذا الفصل تم عرض الدراسات السابقة على شكل مجموعتين، مجموعة أولى خصصت للدراسات المنجزة على الاقتصاد الجزائري حالها حال دراستنا الحالية والتي تختلف عنهم في نقاط أخرى، ومجوعة ثانية تشمل الدراسات التي أنجزت على اقتصاديات بعض الدول النامية وبالتالي تختلف عن دراستنا من حيث مكان إجراء الدراسة، ويمكن تلخيص الدراسات المنجزة عن اقتصاديات الدول النامية المذكورة سابقة مع تحديد عينة كل دراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2–1: عينة الدراسات السابقة المنجزة عن اقتصاديات الدول النامية.

الباحث	السنة	عنوان الدراسة	العينة
• **Manamba Epaphra** • **Jennifer Amin**	2022	The relationship between Trade Liberalization, Growth and Balance of Payments in Sub-Saharan Africa: Insights from Dynamic Panel Data Analysis	37 countries Sub-Saharan Africa
• **Bee- Hui Soh** • **Ghee- Thean Lim** • **Soo- Yzan Chua**	2022	Asymmetric Effects Of Trade Openness On Malaysian Fish Trade Balance	Malaysia
• **صبحي عبد الغفور المولي** • **سعد عبد الكريم حماد** • **عمار عبد الهادي شلال** • **وهيمن سلمان فجر**	2021	" أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية للمدة ARDLباستخدام نموذج 2004-2019"	**العراق**
• **بلقاسم طراد** • **حدة رايس**	2021	سياسة تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها دراسة مقارنة بين المغرب وتونس	**تونس** **الجزائر**
• **Abduraawf Hadili** • **Roman Raab** • **Jan Wenzelburger**	2020	Trade liberalisation, governance, and the balance of payments: evidence from the Arab Maghreb Union	**The Arab Maghreb Union**

• **Abdullahi Ibrahim Ahmad** • **Usman Saad**	2020	Trade Openness And Nigerian Balance Of Trade	**Nigeria**
• **أسماء عدائلة** • **السايح بوزيد**	2018	السياسة التجارية وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات- مجلس دول التعاون الخليجي نموذجا 2010-2016	**البحرين، الكويت، الإمارات المتحدة، السعودية، عمان، قطر**
• **Muhammad Arshad Khan** • **Atif Ali Jaffri** • **Faisal Abbas** • **Azad Haider**	2017	Does Trade Liberalization Improve Trade Balance in Pakistan?	**Pakistan**
• **ملال شرف الدين**	2016	التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000-2013	**الجزائر** **تونس** **المغرب**
• **Eriemo O. Nathanael**	2015	Globalization And Balance Of Payments In Nigeria	**Nigeria**
• **Muhammad Zakaria**	2014	Effects Of Trade Liberalization On Exports, Imports And Trade Balance In Pakistan: A Time Series Analysis	**Pakistan**

• **M. Aslam Chaudhary** • **Baber Amin**	2012	Impact of Trade Openness on Exports Growth, Imports Growth and Trade Balance of Pakistan	**Pakistan**
• **Hailegiorgis Biramo Allaro**	2012	The Impact of Trade Liberalization on the Ethiopia's Trade Balance	**Ethiopia**
• **Penelope Pacheco Lopez**	2009	Efectos de la liberación comercial en el crecimiento económico y la balanza de pagos en América Latina	**Argentina, Bolivia, Brasil, Chile, Colombia, Costa Rica, República, Dominicana, Ecuador, El Salvador, Guatemala, Honduras, México, Nicaragua, Paraguay, Perú, Uruguay, Venezuela**
• **Ashok Parikh**	2006	Relationship Between Trade Liberalization, Growth, and Balance of Payments in Developing Countries	**42 countries African- Asian- latin America**
• **Penélope Pacheco-López** • **A.P. Thirlwall**	2005	Trade Liberalisation, the Balance of Payments and Growth in Latin America	**Argentina, Bolivia, Brazil, Chile, Colombia, Costa Rica, DomRep, Ecuador, El Salvador, Guatemala, Honduras, Venezuela, Mexico, Peru, Nicaragua, Paraguay, Uruguay.**

• **Amelia U. Santos-Paulino**	2004	Trade liberalization and the balance of payments in selected developing countries	**Chile, Paraguay, Uruguay, Colombia, Costa Rica, Ecuador, Korea, Malaysia, Mexico, Philippines, Thailand, Sri Lanka, Venezuela, Zambia, Dominican, Republic Indonesia, Morocco, Cameroon, India, Malawi, Pakistan, Tunisia**
• **Penelope Pacheco-Lopez**	2003	The Impact of Trade Liberalisation on the Trade Balance, the Balance of Payments and Economic Growth: the Case of Mexico	**Mexico**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الجدول السابق قمنا بتحديد العينات التي أجريت عليها الدراسات السابقة حيث شملت مجموعة من الدول النامية موزعة على القارات الأربعة، فمنها دول تختلف اقتصاديا عن الجزائر ومنها من تتشابه معها في خصائص الصادرات والواردات.

3- من حيث المتغيرات:

اعتمدت الدراسات السابقة على عدة متغيرات مفسرة للتحرير التجاري حيث كان مؤشر الانفتاح التجاري أكثر استعمالا في الدراسات السابقة حيث يمثل نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشرات أخرى معبرة عن ميزان المدفوعات كالميزان التجاري، الصادرات، الواردات، وحساب رأس المال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 02-02: متغيرات الدراسات السابقة المتعلقة الاقتصاد الجزائري.

الباحث	السنة	عنوان الدراسة	المتغيرات		طبيعة الدراسة
			المستقلة	التابعة	
عنتر وكال	2022	أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2020)	الانفتاح التجاري سعر الصرف الاستثمار الأجنبي	رصيد ميزان المدفوعات	دراسة قياسية
ماحي زكرياء **ابنية صبرينة**	2022	أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020	التدابير والاجراءات التي قامت بها الجزائر في إطار التحرير التجاري	ميزان المدفوعات الميزان التجاري	دراسة تحليلية
Mellal Charaf Eddine	2021	The impact of trade openness on Algeria and Tunisia	مؤشر الانفتاح التجاري	ميزان المدفوعات	دراسة قياسية

نور الهدى بوحيتم مسعود جماني	2020	تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)	مؤشر الانفتاح التجاري	الصادرات الواردات ميزان المدفوعات	دراسة تحليلية
فاتحي رضوان دولي لخضر برباوي كمال	2020	أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر جلال الفترة 1990- 2018	مؤشر الانفتاح التجاري سعر الصرف	الميزان التجاري	دراسة قياسية
فؤاد مجناح النوري حاشي	2020	دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر جلال الفترة (1980- 2017)	سعر الصرف الناتج المحلي الإجمالي الصادرات	ميزان المدفوعات	دراسة قياسية
تمار خديجة مكي عمارية إجري خيرة	2018	أثر تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي (مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين 2000- 2017)،	الشراكة الأورو جزائرية	الصادرات الواردات	دراسة تحليلية

ملوك عثمان	2018	انعكاسات الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2005- 2016	صادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوربي سعر البترول مؤشر الانتاج الصناعي سعر الصرف أورو-دولار	الميزان التجاري	دراسة قياسية
موراد تهتان **رضوان بن عروس**	2017	الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (2013-1990)	الانفتاح التجاري سعر الصرف	ميزان المدفوعات الميزان التجاري حساب رأس المال	دراسة قياسية
شتاتحة عمر	2015	تأثير السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990- 2012	أدوات السياسة التجارية (الرسوم الجمركية- نظام الحصص- المعاهدات الدولية)	الميزان التجاري حساب رأس المال	دراسة قياسية
دريس رشيد	2014	انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000- 2012	مؤشر الانفتاح التجاري	ميزان المدفوعات الميزان التجاري حساب رأس المال	دراسة تحليلية

موسوس مغنية	2013	أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000- 2013 دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر	التحرير التجاري	الصادرات الواردات معدل التغطية	دراسة تحليلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن كل الدراسات السابقة أهملت مؤشر الصادرات خارج قطاع المحروقات، رغم أن كل جهود الحكومة وتوجهاتها تهدف إلى الرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، فبهذا تكون الدراسات السابقة لم تجب على تساؤل حول هل يساهم التحرير التجاري في الرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما فيما يخص المتغيرات المستقلة فسوف نستعين في دراستنا بمؤشرات أخرى لم تشملها الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين التحرير التجاري ومكونات ميزان المدفوعات سواء المنجزة على الاقتصاد المحلي أو على اقتصاديات الدول النامية، حيث حاولنا تنويعها قدر الإمكان لتعم الفائدة منها، فشملت مجموعة من الدول النامية إفريقية وأسيوية ومن أمريكا اللاتينية.

بالنظر إلى ما توصلت إليه هذه الدراسات نجد تضاربا في النتائج من حيث وجود العلاقة بين المتغيرات من عدمها ومن حيث نوع العلاقة ، حيث وجد كل من: **Bee– Hui Soh and all** (2022)، **عنتر وكال** (2022)، **ماحي زكرياء & ابنية صبرينة** (2022)، **Abduraawf Hadili and All (2020)**، **نور الهدى بوحيتم & مسعود جماني** (2020)، **فؤاد مجناح & النوري حاشي** (2020)، **شتاتحة عمر** (2015)، **Muhammad Zakaria (2014)**، **موسوس مغنية** (2013)، **M. Aslam Chaudhary & Baber Amin (2012)**، **Penelope Pacheco Lopez** ،**(2012) Hailegiorgis Biramo Allaro (2009)**، **Ashok Parikh** (2006)، **Penélope Pacheco–López and all** (2005)، **Amelia U. Santos–Paulino** (2004)، **Penelope Pacheco–Lopez (2003)**، أنه توجد علاقة عكسية بين التحرير التجاري وحسابات ميزان المدفوعات، وأن عملية التحرير زادت من الواردات بشكل أكبر من الصادرات في الدول النامية بما فيها الجزائر مما أدى إلى تفاقم العجز في موازينها الاقتصادية.

وعلى عكس ذلك وجد كل من : **Manamba Epaphra & Jennifer Amin (2022)**، **Mellal Charaf Eddine (2021)**، **صبحي عبد الغفور المولي وأخرون (2021)**، **بلقاسم طراد، حدة رايس (2021)**، **Abdullahi Ibrahim Ahmad & Usman Saad (2020)**، **دولي لخضر، برباوي كمال (2020)**، **فاتحي رضوان وأخرون (2018)**، **أسماء عدائلة & السايح بوزيد (2018)**، **موراد تهتان & رضوان بن عروس**

Eriemo O. ،(2017) **Muhammad Arshad Khan and all** ،(2017) **Nathanael** (**2015**)، أنه توجد علاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية ومكونات ميزان المدفوعات، وأن الانفتاح التجاري زاد من نمو التجارة الخارجية في الدول النامية بما فيها الجزائر، محققة فائضا في موازينها الاقتصادية، في حين وجد **دريس رشيد** (2014) أنه لم تأثر عملية التحرير التجاري على هيكل ميزان المدفوعات، وأن العلاقة بينهما طفيفة تكاد تكون منعدمة.

وفي ظل هذا التضارب في النتائج، وبعد الاستفادة من الدراسات السابقة سوف نقوم في الفصل الموالي بإسقاط الجانب النظري على دراسة تطبيقية تشمل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021، مع تحديد أين تقع دراستنا هذه من الدراسات السابقة ومع أي فئة من الدراسات تتوافق.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي.

العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

تمهيد:

من خلال التطرق للجانب النظري تظهر لنا عدة مزايا للتحرير التجاري بالنسبة للدول، حيث تشير الدراسات الاقتصادية أن الدول المنفتحة على العالم الخارجي حققت استقرارا في موازينها الخارجية ومستويات نمو اقتصادي أكبر مقارنة بالدول المقيدة للتجارة الخارجية، لذلك شهد العالم مؤخر توجها نحو الانفتاح التجاري والتخلي عن النظام الاشتراكي، وظهر ذلك في التخفيف التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الأسواق الداخلية أمام السلع الأجنبية، وظهور التكتلات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف بالإضافة إلى توصيات الهيئات الدولية واشتراطها ضرورة تحرير تام للتجارة الخارجية كشرط أساسي لتقديم القروض والمساعدات.

الجزائر وبعد استقلالها اتبعت النظام الاشتراكي الذي ينص على اتخاذ تدابير حمائية في مجال التجارة الخارجية، لكن سرعان ما تبين أن هذه السياسة المتبعة لم تنح في تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يظهر في رصيد ميزان المدفوعات، بل عرقلت عملية اندماجها في العالم الخارجي ووضعها في منعزل عنه، وبالتالي أصبح من الضروري التخلي عن هذا النظام والتوجه نحو اقتصاد مفتوح وفتح السوق الداخلي للسلع الأجنبية وتخفيض القيود على حركة السلع والخدمات، حيث عملت على سن قوانين وتشريعات في هذا الشأن والاتفاق مع الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وسعت إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجانب من خلال فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.

سنحاول في هذا الفصل تبين مسار التحرير التجاري في الجزائر وتحليل تطور المؤشرات الخاصة به وذكر أهم الإجراءات التي قامت بها في هذا المجال، وتحليل بيانات حسابات ميزان المدفوعات والمبادلات التجارية مع العالم الخارجي وتقييم أداء بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات من خلال دراسة قياسية نستخدم فيها أساليب القياس الحديثة، حيث لم يعد علم الاقتصاد مبنيا على الاستعراض الجانب النظري وتحليل البيانات فقط بل أصبح من الضروري دراسة العلاقات بين المتغيرات إحصائيا.

المبحث الأول: واقع تحرير التجارية الخارجية في الجزائر.

شهد قطاع التجارة الخارجية في الجزائر عدة إصلاحات وتغيرات منذ الاستقلال تأرجحت معها السياسات التجارية المتبعة من طرف الدولة حسب الظروف الاقتصادية السائدة باعتبار أن التجارة الخارجية هي المحرك للاقتصاد، وإن صح القول فإن التحرير التجاري في الجزائر لم يكن كخيار اقتصادي وإنما كحتمية بعد عدم نجاعة سياسة الحماية المطبقة خلال النظام الاشتراكي، وعليه سوف نعرض في هذا الجزء مسار السياسات التجارية التي مرت بها الجزائر وأهم الإصلاحات التي قامت بها في إطار سعيها لتحرير تجارتها الخارجية بالإضافة إلى تطور بعض مؤشرات التحرير التجاري.

المطلب الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

عرفت سياسات التجارة الخارجية في الجزائر عدة مراحل، فبعد استقلالها سنة 1962 تبنت الحكومة النظام الاشتراكي الذي يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أن بعد الأزمة العالمية سنة 1986 وما ترتب عنها من أضرار على الاقتصاد الجزائري، أدركت الجزائر ضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وإشراك الخواص في التجارة الخارجية، وسنعرج في السياق التالي أهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر.

أولا: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962–1970):

عرف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مرحلة صعبة تميزت بالعجز والركود الاقتصادي بالإضافة إلى عدم وجود كفاءات محلية قادرة على التغيير والنهوض بالاقتصاد الوطني وعدم توفر بنية تحتية ملائمة، وأمام هذه الظروف بادرت الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات تهدف من خلالها تنظيم ومراقبة تجارتها الخارجية وحماية ما تبقى من الصناعات المحلية، تجسدت هذه الإجراءات في إصدار جملة من القوانين والمراسيم مستندة في ذلك على المواثيق التشريعية المتمثلة في " **برنامج طرابلس 1962**" الذي نص على ضرورة قيام الدولة بتأمين كل من التجارة الخارجية وتجارة الجملة والإشراف على تنظيمهما، و"**ميثاق الجزائر 1964**"

الذي أكد على تحكم الدولة في التجارة الخارجية وتحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها والسلع التي يجب استيرادها[1].

في ظل عدم الاستقرار السياسي وغياب تشريع جزائري في تلك الفترة، واصلت الجزائر العمل بالقوانين الفرنسية في الأمور التي لا تتعارض مع سيادتها الوطنية بما فيها الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية وهذا ما تضمنه القانون رقم: 157/62 المؤرخ في: 1962/12/31، وبالتالي استمرت الرقابة على نشاط التجارة الخارجية دون فرض الاحتكار عليها[2]، اقتصرت الرقابة في هذه المرحلة على الاستيراد من خلال ثلاث أليات كالاتي:

1- **التعريفة الجمركية:**

تم وضع أول تعريفة جمركية في الجزائر بموجب الأمر رقم 414/63 المؤرخ في 1963/10/28، الذي تم بوجبه تصنيف السلع حسب معيارين أساسيين، الأول حسب النوع والثاني حسب المنشأ وتحديد ضريبة جمركية على كل صنف كما يلي:

- **التعريفة الجمركية حسب نوع المنتوج:**[3]

تميز هذه التعرفة بين ثلاثة أنواع من البضائع كما يلي:

- السلع التجهيزات والمواد الأولية تخضع لتعريفة جمركية بنسبة 10٪.
- المنتجات الشبه المصنعة تخضع لتعريفة جمركية بين 5٪ و20٪.
- المنتجات التامة الصنع تخضع لتعريفة جمركية بين 15٪ و20٪.

[1] **عابي وليد**، مرجع سابق، ص 236.

[2] **أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي**. (2017). سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث لاقتصادي. العدد 7. ص 94.

[3] **KACI Boualem**. (2008). Les impacts du commerce extérieur sur les performances de l'économie algérienne depuis l'indépendance à nos jours, Mémoire Magistère, Faculté de Droit et des Sciences Economiques, Université Bejaia, p 22.

- **التعريفة الجمركية حسب المنشأ (البلد):**[1]

تضمن الأمر 414/63 أربعة مناطق جغرافية مختلفة وكل منطقة لها تعريفة جمركية خاصة بمنتوجاتها وموزعة كما يلي:

- تعريفة تفضيلية منخفضة إلى الحد الأدنى تفرض على المنتوجات ذات المنشأ الفرنسي.
- تعريفة تفضيلية أعلى من الأولى بالثلث تفرض على المنتجات القادمة من دول المجموعة الاقتصادية الأوربية باستثناء فرنسا.
- تعريفة الحق العام تطبق على المنتجات المستوردة من طرف الدول التي تقدم امتيازات تعريفية للجزائر في إطار نطاق الدولة الأكثر رعاية.
- تعريفة عامة على منتجات باقي الدول وتقدر بثلاثة أضعاف تعريفة الحق العام.

غير أن تعريفة 1963 سرعان ما فقدت دورها الاقتصادي وفعاليتها الجمركية، ومن أجل تدارك ذلك أصدرت السلطات الجزائرية في 02 فيفري 1968 الأمر رقم 35/68[2] الذي تم من خلاله استحداث تعريفة جمركية جديدة تم تقسيم المنتجات إلى ثلاثة أصناف كما يلي:

- السلع الضرورية خصصت لها تعريفة جمركية من 30% إلى 50% إذا كانت سلع محولة وتعريفة جمركية من 20% إلى 40% إذا كنت سلع غير محولة.
- سلع الكمالية بتعريفة جمركية من 100% إلى 150% إذا كانت سلع محولة و من 20% إلى 30% إذا كانت سلع غير محولة.
- سلع معدة للتجهيز تفرض عليها تعريفة جمركية بنسبة 30% إذا كانت سلع محولة ونسبة 20% إذا كانت غير محولة.

[1] **دحماني خالد**. (2012). الأثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 113-114.

[2] **الجريدة الرسمية** العدد 11 المؤرخة في 1968/02/02.

2- الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل بالنقد الأجنبي من أجل تقليص الطلب المتزايد على العملات الأجنبية، بحيث لا يزيد هذا الطلب عن ما تسمح به العناصر الدائنة لميزان المدفوعات، كما تسعى الدولة إلى الاستخدام الأمثل لما هو متوفر من نقد أجنبي وفقا للمصالح الوطنية.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر بعد استقلالها كانت تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي حيث كانت رؤوس الأموال تتداول بكل حرية، إلا أنه بعد التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد الوطني أصبح من الضروري التخلص من هذه التبعية، وبالفعل انسحبت الجزائر رسميا من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 لتنظم في 26 سبتمبر 1963 إلى صندوق النقد الدولي، وبمقتضى القانون رقم:144/63 المؤرخ في 1963/12/13 تم إنشاء بنك مركزي وتحديد قانونه الأساسي، إلا أن هذه السياسة سرعان ما اظهرت محدوديتها وعدم فعاليتها خصوصا في ظل غياب برنامج اقتصادي واضح[1].

وفي سنة 1964 أنشأت الجزائر العملة النقدية الوطنية بموجب القانون رقم: 11/64 المؤرخ في 10 أفريل 1964، سمية بالدينار الجزائري ليحل محل الفرنك الفرنسي ويوقف تداوله وحددت قيمته ب180 ميليغرام من الذهب وهي نفس قيمة الفرنك الفرنسي[2].

3- نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص هو فرض قيود كمية على التجارة الخارجية، حيث تحدد الدولة الحد الأقصى للاستيراد أو التصدير على شكل حصص خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، قد تكون هذه الحصص كمية أو قيمية وتشمل غالبا الواردات، الهدف من هذه الاجراءات هو الحد من واردات السلع الكمالية والاقتصاد في العملة الصعبة بالإضافة إلى حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية والمحافظة على توازن الميزان التجاري.

---

[1] **آية الله موالحسان**. (2011). المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر ومصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ص 127.

[2] **Kaci Boualem**, op cit, p 21.

لترسيم هذه الإجراءات وضعت الجزائر المرسوم رقم: 188/63 المؤرخ في 1963/05/16 المتضمن تحديد السلع الخاضعة لنظام الحصص، وحسب المادة الأولى من هذا المرسوم يتضح وجود ثلاثة معايير اعتمدت عليها الجزائر في تنظيم الاستيراد وهي[1]:

- المنع أو الحظر سواء كان كلي أو جزئي لاستيراد سلعة ما إذا كانت تشكل خطرا على المصلحة العامة والصحة العمومية.
- حرية الاستيراد للمنتجات في إطار قائمة محددة ومسجلة في البرنامج العام للاستيراد.
- نظام الحصص على السلع النهائية والوسيطة.

في إطار فرض الجزائر رقابتها على تجارتها الخارجية، انشأت سنة 1963 الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO) ليقوم بمهمة تمويل السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع كالقهوة والزيت والسكر واستيراد بعض المواد لصالح المؤسسات العمومية الصناعية، وقد بلغت مشترياته نسبة 40% من إجمالي واردات السلع الغذائية، وفي سنة 1964 قامت الدولة بإنشاء لجنة مراقبة سميت بالتجمعات المهنية للشراء (GPA) وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة ذات رأس مال موزع بين الدولة والخواص حيث تضم ممثلين عن الدولة والمستوردين الخواص، تعمل على إعداد برامج للاستيراد وتوزيع الواردات على الأعضاء الذين ينتمون إليها، ويشمل نشاطها خمسة فروع هي: الخشب ومشتقاته، النسيج الصناعي والقطن، الحليب ومشتقاته، الجلود ومشتقاتها، والمنتوجات الأخرى[2].

ثانيا: مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1970-1989:

تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية في مجال التجارة الخارجية الجزائرية، فبعد فشل سياسة الرقابة على التجارة الخارجية المتبعة في الستينيات جاء المخطط الرباعي ليفصح عن نوايا السلطة الجزائرية في ما يتعلق بتجارتها الخارجية، فخلال سنة 1971 اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار المؤسسات العمومية للتجارة الخارجية كل واحدة حسب تخصصها، تهدف هذه الاجراءات إلى التحكم

[1] **بلعة جويدة**. (2015). دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 245.

[2] **آية الله مولحسان**، مرجع سابق، ص 131.

وضبط التدفقات التجارية وإدماجها في التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث فرضت المؤسسات العمومية سيطرتها واحتكارها على ما يزيد عن 80% من إجمالي الواردات[1].

ما يعاب عن هذه الطريقة هو أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات المتمثلة في الإنتاج والتوزيع والوظيفة الجديدة المتمثلة في الاستيراد مما شكل خللا في التنسيق بين هذه الوظائف بالإضافة إلى عدم التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالاستيراد والأجانب وهذا ما نتج عنه اختلاف الأسعار في السوق المحلية وانعدام الجودة في بعض السلع المستوردة، تم حصر السلع الخاضعة لاحتكار المؤسسات العمومية في مجموعتين هما:

- المجموعة الأولى: المنتجات التي تمارس عليها المؤسسات العمومية احتكارا فعليا بصفة الاحتكار العملي دون تدخل أي مؤسسة أخرى سواء كانت عمومية أو خاصة.
- المجموعة الثانية: المنتجات التي تحتكرها المؤسسة مع إمكانية استيرادها من قبل المستوردين العموميين شرط أن توجه هذه المنتجات للاحتياجات الداخلية[2].

أمام عدم نجاعة هذه السياسة وتأثر الاقتصاد الوطني قامت الجزائر باتخاذ اجراءات جديدة من شأنها تدارك الوضع، حيث تم سنة 1974 إنشاء التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) بموجب الأمر رقم: 74/ 12 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بشروط استيراد السلع، وهي تعتبر وسيطا لبسط احتكار الدولة على التجارة الخارجية، يتم اقتراح برنامج كلي للاستيراد من طرف لجنة وزارية مشتركة ليعرض على الحكومة من أجل تحديده، وينشر في 15 سبتمبر من كل سنة لدى وزارة التجارة، وتظهر التراخيص الاجمالية للاستيراد في ثلاثة أشكال هي:

- التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية وتمنح للمؤسسات التي لها الحق في استيراد السلع سواء الموجهة للاستهلاك النهائي أو الإنتاجي والاستثماري.

[1] **تومي صالح، عيسى شقبقب**. (2006). النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2002)، مجلة الباحث، العدد 4، ص 32.

[2] **بلعة جويدة**، مرجع سابق، ص 248.

- التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط وهي موجهة للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية بهدف تموين عملياتها الإنتاجية والمحافظة على استمراريتها، بحيث لا يمكنها تحويل هذه المواد المستوردة إلى السوق وبيعها على حالتها.
- التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة وهي موجهة لتموين المشاريع الاستثمارية المخططة من قبل المؤسسات[1].

مع حلول فترة الثمانينات شهد الاقتصاد الجزائري عهدا جديدا، فخلال سعي الحكومة إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية قامت بإعادة النظر في احتكار الدولة للتجارة الخارجية ووصل الحد إلى التفكير في إمكانية إلغائه نهائيا غير أن طابعه الدستوري كان كافيا لإبقائه ووضع حد للجدل، لكن بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 وما صاحبه من أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، أصبح من الضروري تغيير السياسة الاقتصادية للبلد والبحث عن بديل للصادرات البترولية والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، فاتخذت الجزائر عدة إجراءات من أجل تحفيز وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات كإعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف القطاع العام أو الخاص، إلى جانب صدور المرسوم رقم 46/86 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986[2] المتعلق بدعم وترقية الصادرات خارج المحروقات الذي أقر إعانات فيما يتعلق بالأسعار[3].

استمرت مرحلة الاحتكار إلى نهاية الثمانينات، فعلى الرغم من إتباع السلطات الجزائرية عدة إجراءات إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة في مخطط التنمية، بل تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات إدارية عطلت برامج النهوض بالاقتصاد الوطني، كما شكلت عائقا كبيرا أمام نشاط الخواص نتيجة لسيطرة الدولة على الواردات، الأمر الذي أدى إلى التفكير في استراتيجية جديدة والبحث عن سياسة تجارية جديدة تتماشى مع الاقتصاد المحلي.

[1] **دحماني خالد**، مرجع سابق، ص 119.
[2] **الجريدة الرسمية العدد 53**، الصادر في 1986/12/24.
[3] **آية الله مولحسان**، مرجع سابق، ص 138.

ثالثا: مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية 1990-1993:

تمثل هذه الفترة مرحلة تمهيدية للتحرير التجاري التام، حيث تجسد الانطلاق الفعلي لتحرير التجارة الخارجية ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين كما يلي:

- **مرحلة التحرير المقيد (1990-1991)**: بصدور قانون المالية سنة 1990 تبين اتجاه الدولة نحو تحرير تجارتها الخارجية حيث نصت المادتين 40 و41 من هذا القانون على التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، وهذا ما تم تدعيمه بصدور الأمر رقم 10/90 المؤرخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي كرس مبدأ الاستثمار الأجنبي وإلغاء التنظيمات الاستثنائية المعمول بها سابقا، حيث تم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة في نشاط التجارة الخارجية وتمكينهم من الحصول على العملة الصعبة لتغطية نشاطهم وإلغاء تراخيص الاستيراد بشكل جزئي ابتداء من أفريل 1991، كما تضمن هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية نذكر منها:
  - استقلالية البنك المركزي في تسيير الأنظمة النقدية والتدخل في التجارة الخارجية.
  - تحرير البنوك التجارية في منح القروض للمؤسسات والأشخاص.
  - التقليل من تمويل المؤسسات العمومية من طرف الخزينة العمومية[1].
- **مرحلة العودة إلى التقييد (1992-1993)** :نظرا للعديد من الصعوبات التي واجهت عملية التحرير الجزئي للتجارة الخارجية خاصة بعد صدور المرسوم رقم: 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1993 الذي نص على إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية فكانت كل المؤشرات الاقتصادية توحي بتأزم الاقتصاد المحلي، هذا ما استلزم تدخل الدولة من جديد واعادة مراقبة التجارة الخارجية، وتجسد ذلك من خلال إصدار التعليمة رقم: 625 الصادرة عن رئيس الحكومة في 18 أوت 1992 مفادها إرجاع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى التحرير[2].

[1] **مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة**.(2018). السياسات التجارية الخارجية وأثرها على قطاع المحروقات في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة. العدد 7. ص 87.

[2] **غطاس عبد الغفور، زوزي محمد، عبد الوهاب ديدان** .(2015).« أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 ». مجلة الباحث .العدد 15،ص 285.

رابعا: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1994– 2014:

أدت أزمت المديونية التي شهدتها الجزائر إلى التفكير في ضرورة التخلي عن الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي والدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والسعي إلى الدخول في منظمة التجارة العالمية، ففي سنة 1994 تم إبرام اتفاقية "**Stand by**" التي جمعت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي مفادها إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر، حيث اشترط صندوق النقد الدولي على الجزائر عدة اصلاحات اقتصادية واجراءات واسعة تهدف لتحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام دخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية[1].

استجابة لتوجيهات صندوق النقد الدولي في ما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية قامت الجزائر برفع القيود على عملية التصدير والاستيراد، حيث تم السماح بتصدير كل السلع باستثناء السلع التي نص عليها القرار الوزاري المشترك الصادر في 09 أفريل 1994 الذي يحدد قائمة البضائع الممنوعة من التصدير وتشمل أشجار النخيل والأغنام والأبقار وغيرها من السلع التي تمثل منفعة وطنية، أما فيما يخص الاستيراد فواصلت الحكومة العمل بقائمة السلع المدونة في القرار الوزاري المؤرخ في 10 أفريل 1994 المتضمن وقف استيراد بعض السلع، إضافة إلى التعليمة رقم 20/94 المؤرخة في 12 أفريل 1994 الخاصة بتمويل الواردات حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة المكلفة بتمويل الواردات، فأصبح البنك المركزي الممول الوحيد للتجارة الخارجية، إلى جانب ذلك تم السماح لكل من يحوز سجلا تجاريا بممارسة نشاط الاستيراد والتصدير مع رفع الحضر عن الواردات، وعليه فإن نظام التجارة الخارجية أصبح حرا خاليا من القيود والعراقيل ابتداء من جوان 1996[2].

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الاقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية وكذا الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات، فبعد أن كانت سنة 1996 تبلغ نسبة 60% انخفضت إلى حد 45% خلال

[1] **السبتي وسيلة، زعرور نعيمة.** (2018). مراجل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 1، العدد 1، ص 128.

[2] **بن يحي إبتسام.** (2013). محددات التدفق التجاري في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية – دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص92.

سنة 1997، وفي نفس السياق تم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بإنشاء تعريفة جمركية منخفضة من حيث الحد الأقصى حيث أصبحت تحتوي على ثلاث نسب هي 5%، 15% و 30% كحد أقصى هذا بالإضافة إلى الاعفاءات[1]، كما أسفرت هذه التعديلات عن انخفاض معدل المتوسط النسبي للحقوق الجمركية من 11% سنة 2000 إلى 10% سنة 2001 ثم 9.1% سنة 2004 لأتبلغ نسبة 8.9% سنة2005 [2].

خامسا: مرحلة العودة إلى تقيد استيراد بعض السلع ابتداء من 2015.

بعد التراجع الرهيب لأسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 كان لزاما على الجزائر البحث عن بديل للصادرات النفطية من جهة ومن جهة أخرى ترشيد الواردات من أجل تقليص العجز في ميزان المدفوعات، وكان ذلك باتخاذ جملة من التدابر والإجراءات من شأنها التقييد من فاتورة الواردات التي كانت تشهد تناميا مستمرا، ونبين هذه الإجراءات في السياق التالي:

- **الإجراءات الكمية:**

في أواخر سنة 2015 تم استحداث رخص الاستيراد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06ديسمبر 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع[3]، وشملت هذه الرخص بعض المواد الأساسية كالسيارات، مواد البناء، بعض الفواكه والمواد الزراعية، بالإضافة إلى بعض المواد الغذائية ومواد التجميل وحتى بعض المواد الأولية، تمنح هذه الرخص من طرف وزير التجارة بناء على اقتراح من اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة والتي تكلف بدراسة طلبات رخص الاستيراد أو التصدير، باستثناء منتجات الاتحاد الأوربي التي تستفيد من رخص الاستيراد بشكل تلقائي من أجل عدم المساس ببنود الشراكة مع الاتحاد الأوربي[4]، إضافة إلى تعليق استيراد 851

[1] **مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة.** (2019). دور إعادة تأطير وإصلاح التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الجزائري (التجارة الخارجية من التحرير إلى التقييد)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 3، ص 390.

[2] **بلعة جويدة،** مرجع سابق، ص 255.

[3] **الجريدة الرسمية العدد66،** الصادرة في 27 صفر 1437 الموافق 9 ديسمبر 2015.

[4] **ملوك عثمان.** (2018). انعكاسات الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2005- 2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، ص 159.

منتوجا مؤقتا إلى غاية ضبط توازن ميزان المدفوعات، وكان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1439 الموافق 07 يناير 2018[1].

إلا أن هذه الإجراءات أثبتت محدوديتها وترتب عنها ارتفاع أسعار بعض السلع على غرار السيارات ومواد البناء، هذا ما دفع الحكومة إلى إلغاء هذا القرار ابتداء من سنة 2018 على جميع السلع باستثناء السيارات التي بقيت مقيدة.

- **الإجراءات الضريبية:**

تماشيا مع الإجراءات الكمية المتخذة لتقليص فاتورة الاستيراد، اتخذت السلطة إجراءات ضريبية تمثلت في رفع الحقوق والرسوم الجمركية ل 32 عائلة من المنتجات النهائية، بالإضافة إلى الرفع من نسبة الرسم على القيمة المضافة TVA (القيمة المخفضة تم رفعها من 7% الى 9%، والقيمة المرتفعة تم رفعها من 17% إلى 19%)[2]، وتوسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك الداخلي (TIC) المقدرة بنسبة 30%[3]، الغرض منها زيادة تكلفة المنتوج الأجنبي وتوجيه المستهلك إلى المنتوج المحلي وبالتالي التقليل من الاستيراد، وتواصل تضييق مجال الاستيراد حيث تم استحداث رسم إضافي مؤقت (DABS) يمس 1095 منتوج بموجب نص المادة 115 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018 أين تتراوح نسبته بين 30 و120%، وقد تم إعادة النظر في قائمة السلع المعنية لتصبح 982 منتوج في أفريل 2019 [4].

- **الإجراءات المصرفية:**

وفي نفس السياق اتخذت الحكومة إجراءات مصرفية، حيث قام بنك الجزائر باتخاذ جملة من التدابير في مجال التجارة الخارجية والرامية إلى تقليص فاتورة الاستيراد، حيث قام البنك المركزي بإصدار تعليمة للبنوك التجارية تقضي بمنع كل توطين بنكي لعملية الاستيراد المتعلقة بالسيارات الخاصة بالشركات لصالحها

[1] **الجريدة الرسمية العدد 1**، الصادرة في 19 ربيع الثاني 1439 الموافق ل07 يناير 2018.

[2] **قانون المالية لسنة 2017** الصادر في 29 ربيع الأول 1438 الموافق ل 29 ديسمبر 2016

[3] **قانون المالية لسنة 2018**، المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 28 ديسمبر سنة 2017 ، المادة 32.

[4] **ماحي زكرياء، ابنية صبرينة**. (2022). : أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، ص 362.

الخاص، والتوطين البنكي لعمليات الاستيراد المتعلقة بالحوامض واللحوم الطازجة، كما تم فرض إلزامية توطين كل عمليات الاستيراد الخاصة بالسلع الموجهة للبيع على حالتها بشكل مسبق قبل نقل البضاعة إلى التراب الوطني، مع ضمان احتياطي مسبق يقدر ب 120% من قيمة السلعة المستوردة لدى التوطين في مدة لا تتجاوز الشهر الواحد قبل شحن البضاعة لتفادي أخطار تقلبات أسعار الصرف[1].

زيادة على هذه الإجراءات التي تسعى من خلالها الجزائر إلى تقييد الاستيراد، قامت في نفس السياق بإعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2020 بعد تسجيل عجز في ميزان المدفوعات بعد صدمة النفط دامت من سنة 2015 إلى غاية 2020، حيث بلغ العجز لأدنى قيمة له سنة 2015 بقيمة 27.54 – مليون دولار، مما دفع الحكومة إلى مراجعة وتقييم الاتفاقية نظرا لحجم التبادل التجاري المتعلق بها[2].

المطلب الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ظل التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية.

وضعت أزمة 1986 الاقتصاد الجزائري أمام أمر الواقع وأثبتت مدى هشاشته بسبب ضعف الإنتاج وعدم القدرة على المنافسة الأجنبية نتيجة للتأخر التكنولوجي، فبعد الأزمة انخفض سعر المتوسط السنوي للبترول لدول الأوبيك إلى 13.53 دولار أمريكي بعد أن كان سنة 1980 بسعر 35.52 دولار أمريكي، مما نتج عنه ارتفاع الدين الخارجي ونسبة البطالة أين بلغت 23% سنة 1993، بالإضافة إلى تدهور معدل النمو إلى 0.9 % سنة 1994 وارتفاع نسبة التضخم سنة 1990 إلى 31.8%[3]، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق والتوجه نحو المؤسسات المالية الدولية من أجل مساعدتها، والقيام بعدة إصلاحات اقتصادية نبين أهمها فيما يلي:

[1] **ملوك عثمان**. (2018). مرجع سابق، ص 160.

[2] **ماحي زكرياء، ابنية صبرينة**. (2022). مرجع سابق، ص 361.

[3] **سداوي نورة**، مرجع سابق، ص 120.

أولا: الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مباشرة بعد استقلالها وبالضبط في 26 سبتمبر 1963، حيث قدرت حصتها ب 623.1 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة لترتفع بعدها إلى 941.1 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة سنة 1994، كما تعتبر الجزائر أخر بلد مغاربي لجأ إلى صندوق النقد الدولي، حيث حاولت تطبيق برامج التسوية الهيكلية ابتداء من سنة 1989 من دون تدخل صندوق النقد الدولي وبمرافقة البنك الدولي، إلا أنها لم تنجح في الخروج من الأزمة، فاضطرت إلى اللجوء إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، حيث طلبت الجزائر رسميا من الصندوق جدولة ديونها في أفريل سنة 1994 بعد أن توقفت عن الدفع منذ ديسمبر 1993[1]، وعليه وقعت الجزائر أربع اتفاقيات مع الصندوق كما يلي:

1- **برنامج الائتمان الاستعدادي الأول** (ماي 1989 – ماي 1990):

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لأول مرة بتاريخ 30ماي 1989 من أجل الحصول على مساعدات في إطار البرامج المسطرة، حيث وافق هذا الأخير على منحها قروضا ومساعدات قدرت ب: 155.7 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، كما استفادت أيضا من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض سعر البترول وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، وكان ذلك مقرونا بعدة شروط أبرزها:[2]

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.
- خفض قيمة الدينار الجزائري مع تعديل نظام سعر الصرف.
- مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة وعجز الميزانية.

[1] **زيرمي نعيمة** .(2016). تجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأواق، المجلد 3، العدد 2، ص 268.

[2] **بوخاري أمنة، يوسفي رشيد**. (2018). برامج الاصلاح الاقتصادي و أثرها على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين (1989-2015)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 9، ص 88.

- تجميد الأجور وتطبيق أسعار الفائدة موجبة.
- الحد من التضخم.

تجسدت أول الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في تحرير التجارية الخارجية باعتبارها القطاع الحساس الذي يجلب العملة الصعبة، في إلغاء التخصص المركزي للنقد الأجنبي حيث منحت استقلالية خمسة بنوك تجارية، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية واعتماد أليات العرض والطلب في تحديد أسعار الصرف والفائدة، ولمواكبة هذه الإصلاحات قامت الجزائر بإصدار القانون رقم 89-12 والمتعلق بالأسعار، وإصدار القانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد الذي يعتبر نقطة بداية التحرير الجزئي للتجارة الخارجية في الجزائر، يتضمن إصلاحات جديدة في مجال التسيير والاستثمار، وإعطاء فرصة لرأس المال الأجنبي للمساهمة في التنمية، وزيادة على ذلك تم السماح لتجار الجملة والوكلاء بالقيام بعمليات الاستيراد وفتح حسابات بالعملة الأجنبية لتسهيل عملهم بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر في: 1990/08/07.[1]

2- **برنامج الائتمان الاستعدادي الثاني** (جوان 1991 – مارس 1992):

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية وتم الاتفاق على استعداد الائتمان الثاني بتاريخ: 30 جوان 1991، أين منح الصندوق الجزائر 300 وحدة سحب خاصة على أربع أقساط في كل قسط 75 وحدة سحب خاصة، سحبت الجزائر الأقساط الثلاثة الأولى إلا أن القسط الرابع لم تتمكن من سحبه بسبب عدم احترامها لمحتوى الاتفاقية حيث قامت بتوجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير المتفق عليها، وكانت تلك الأقساط مقسمة كما لي[2]:

- القسط الأول في جوان 1991.
- القسط الثاني في سبتمبر 1991.
- القسط الثالث في ديسمبر 1991.

[1] **زيرمي نعيمة** (2016). مرجع سابق، ص 269.

[2] **برباص الطاهر**. (2009). أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد –دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص 135.

- القسط الرابع في مارس 1992.

تضمن هذا الاتفاق مجموعة من الأهداف أهمها إصلاح المنظومة المالية خاصة النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي، وترشيد الاستهلاك وتشجيع الادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتخفيض قيمة سعر الصرف، وجاءت نتائج تلك الإصلاحات كما يلي:[1]

- شهدت فائضا في الميزان التجاري بقيمة 4.7 مليار دولار أمريكي حيث قدرت الواردات ب: 8.03 مليار دولار في حين الصادرات قدرت ب: 12.73 مليار دولار.
- نتيجة لترشيد النفقات العامة ورفع الايرادات حققت فائضا في رصيد الخزينة قدر 14 مليار دج.
- انخفضت المديونية الخارجية من 28.37 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991، ثم إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992.

على الرغم من هذه النتائج إلا أنه عاد التدهور من جديد حيث شهدت سنة 1993 عجزا في الميزانية ب: 100 مليار دينار جزائري، وانخفاض قيمة الصادرات بسبب تدهور أسعار النفط الذي بلغ 17.65 دولار أمريكي للبرميل، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الدولار حيث بلغت قيمة 1 دولار في نفس السنة 23.25 دينار بعد أن كانت 21.82 دينار سنة 1992، وبالتالي كانت الجزائر مجبرة على التوجه نحو الصندوق من جديد.

3- **برنامج الاستقرار الاقتصادي (التثبيت)** أفريل 1994 – مارس 1995:

في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية والظروف الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة، لم تنجح البرامج السابقة في إعادة التوازن الاقتصادي، مما دفع بالجزائر مرة ثالثة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والحصول على قروض ومساعدات مشروطة وإعادة جدولة ديونها الخارجية وإبرام اتفاقية مع الصندوق عرفت باتفاقية "**Stand by** "، تضمن هذه الاتفاقية استخدام الأدوات المالية والنقدية وأسعار الصرف وتخفيض الإنفاق الحكومي.

[1] **بوخاري أمينة، يوسفي رشيد**، مرجع سابق، ص 89.

يهدف الاتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى تحقيق النقاط التالية:[1]

- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال الرفع من حجم الإنتاج والتخفيض من معدلات التضخم وتحرير الأسعر ورفع الدعم عليها.
- التخلص من الضغوطات الناتجة عن ارتفاع الدين الخارجي من خلال إعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار .
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى أقل من 50%.
- تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية بنسبة 40.17% في أفريل 1994.
- إلغاء الدعم لمعظم السلع بما فيها المواد الأساسية، وتثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي مع إصلاح شبكات الضمان الاجتماعي.
- ضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وفتح المجال أمام تمويلات البنوك.

بعد تطبيق البرنامج تجسدت ثماره في النتائج التالية:[2]

- بلغت نسبة تحرير الأسعار حوالي 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية.
- رفع أسعار الخدمات في مجال النقل والخدمات البريدية بنسبة تتراوح بين 20% و 30%.
- انخفاض معدل التضخم وكبحه عند نسبة 29.05%.
- انخفاض عجز الميزانية ليصل سنة 1994 ما يقارب 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تحرير سعر الصرف وتحديده من خلال جلسات التسعير وتخفيض قيمة العملة بما يعادل 50.2%.
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بقيمة 1.5 مليار دولار حيث بلغ في نهاية سنة 1994 قيمة 1.6 مليار دولار.
- إقامة سوق الصرف ما بين البنوك.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 40% وهذا ناتج عن تقليص الدعم المفروض من طرف الصندوق.
- تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار مما نتج عنه تقليص العجز في الميزانية.

[1] **إلياس ميدون**. (2016). تقييم التجربة الجزائرية في الاصلاح الاقتصادي الهيكلي، مجلة إليزا للبحوث، العدد 01، ص 26.

[2] **بوخاري أمينة، يوسفي رشيد** ، مرجع سابق، ص 91.

4- **برنامج التصحيح الهيكلي** (ماي 1995- ماي 1998):

يقصد ببرنامج التصحيح الهيكلي " مجموعة السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الإصلاحات الاقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي"، فالجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بتصحيح هيكلي في إطار البرامج المسطرة مع صندوق النقد الدولي كحتمية لظروفها الاقتصادية والسياسية ومن أجل تطوير اقتصادها والانفتاح على الاقتصاد العالمي، يهدف هذا البرنامج إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني والتوجه نحو اقتصاد السوق، ومواصلة الاصلاحات الهيكلية للمؤسسات الناشئة وخوصصة جزء من المؤسسات العمومية، والعمل على حماية الفئات المتضررة والمحافظة على مستوى التشغيل الدائم[1].

وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر قرضا بقيمة 1.169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9% من حصة الجزائر، ويندرج هذا في إطار الاتفاقيات الموسعة للقروض الذي يمتد إلى ثلاث سنوات (من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998)، جاءت موافقة الصندوق بعد تقديم الحكومة الجزائرية خطاب النوايا يتضمن محتوى التصحيح الهيكلي الذي تنوي تنفيذه خلال السنوات الثلاث الآتية.

قامت الجزائر بسحب القسط الأول بقيمة 325.28 مليون وحدة سحب خاصة إلى أن يتم سحب الأقساط المتبقية قبل تاريخ 1998/05/21، وتمثلت المحاور الكبرى لهذا البرنامج في ما يلي:[2]

- إنشاء سوق بالعملة الصعبة بين البنوك واستحداث مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996.
- تخفيض الضريبة الجمركية على المنتجات إلى نسبة 50% كحد أقصى.
- ترشيد النفقات وتقليص الأجور.
- إنشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- تحرير الأسعار ورفع الدعم نهائيا على أسعار الحبوب والحليب وإصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.
- التحرير التام لقطاع التجارة الخارجية.

[1] **إلياس ميدون**، مرجع سابق، ص 26.

[2] **برباص الطاهر**، مرجع سابق، ص 140.

نتج عن هذا الاتفاق نتائج مهمة أهمها:[1]

- انخفاض معدل التضخم من 39% سنة 1994 إلى 15% في السنة الموالية بفضل تخفيض قيمة الدينار حيث وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى 54.749 دينار جزائري.
- ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الرسمية إلى 8.05 مليار دولار أمريكي سنة 1998 بعد أن كانت 2.5 مليار دولار سنة 1996.
- انخفاض معدل السيولة إلى حدود 36.30% سنة 1996 بعد أن كان 49% سنة 1993، وجاء هذا بفضل تطبيق معدلات فائدة موجبة في إطار سياسة نقدية موجبة.
- نمو معدل الناتج الداخلي الخام أين وصل قيمة 4.3% سنة 1996 بعد أن كان قيمة 1% سنة 1994.
- انخفاض نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي لتصل 3.8%.

ويمكن توضيح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بدعم من صندوق النقد الدولي من خلال الشكل التالي:

الشكل 3-1: برامج التصحيح الهيكلية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي.

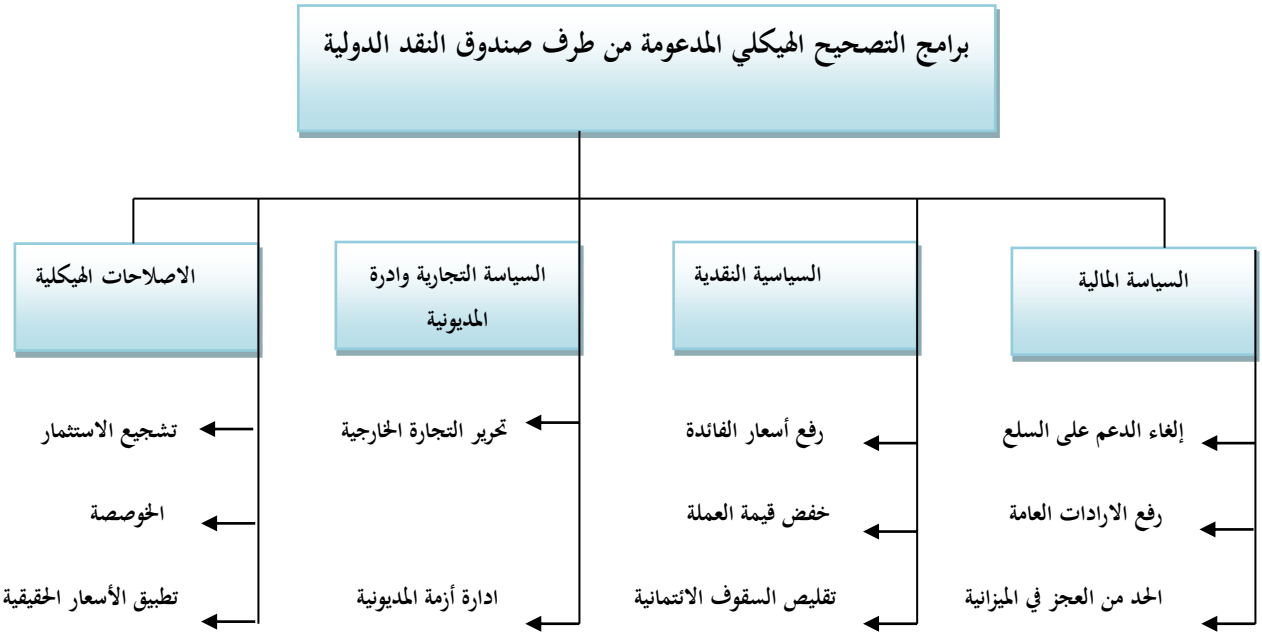

المصدر: بن يحي إبتسام، مرجع سابق، ص 89.

[1] **زيرمي نعيمة**، مرجع سابق، ص 274.

إضافة إلى الاتفاق مع صندق النقد الدولي لجأت الجزائر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو الآخر من أجل الحصول على موارد مالية، بهدف استخدامها في تمويل برامج الاصلاحات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث مول البنك الدولي عدة مشاريع تنموية مختلفة ومتنوعة المجال في الجزائر على شكل قروض، شملت هذه القروض كل القطاعات تقريبا خاصة قطاعات الزراعة، الصناعة، النقل كما يلي:[1]

- ✓ **القطاع الزراعي**: نظرا لأهمية القطاع الزراعي كان له حصة الأسد من مشاريع البنك الدولي، أين مول هذا الأخير 13 مشروعا زراعيا في الجزائر بمبلغ إجمالي قدر ب: 647 مليون دولار أمريكي.
- ✓ **القطاع الصناعي**: رغم أهمية هذا القطاع إلا أنه لم يحظ باهتمام البنك الدولي حيث مول ثلاثة مشاريع فقط، تمثلت في مشروع لإنتاج الغاز المميع بقيمة 20.5 مليون دولار، ومشروع لتوسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء بقيمة 46 مليون دولار، بالإضافة إلى مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي بقيمة 99.5 مليون دولار.
- ✓ **قطاع النقل**: كان لقطاع النقل نصيبه من القروض في مجالاته المختلفة على رأسها إنجار الطرقات بستة مشارع، السكة الحديدة بمشروعين وإنشاء الموانئ بثلاثة مشاريع.

كما استفادت قطاعات أخرى من قروض البنك الدولي كقطاع التربية، الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع المناجم، وبعد انتعاش الاقتصاد الجزائري بسبب ارتفاع أسعار النفط قررت الحكومة تقليص الاقتراض الخارجي، حيث طلبت من البنك الدولي أن تنحصر مساعداته بشكل أساسي على الأنشطة التحليلية والاستشارية والمساعدات الفنية.

وفي نفس السياق توجهت الجزائر نحو ناديي لندن وباريس، فبعد اعتماد خطاب النوايا المقدم من طرف الجزائر، توجهت هذه الأخيرة إلى نادي باريس المختص في إعادة جدولة الديون العمومية، حيث

[1] **برباص طاهر**، مرجع سابق، ص 142.

اتقف ممثلو الدول الدائمة على منحها مساعدات وإعادة جدولة ديونها نظرا للإصلاحات التي تعهدت بها ومحاولاتها المستمرة لتطوير سياساتها الاقتصادية[1].

فإذا كانت إعادة جدولة الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس فإن الديون الخاصة تتم معالجتها في نادي لندن، وعليه تقدمت الجزائر بصفة رسمية لدى نادي لندن في أكتوبر 1994 بطلب يتضمن إعادة جدولة ديونها الخاصة، وبعد مفاوضات شاقة وافق ممثلو البنوك الخاصة على إعادة جدولة 3 مليار دولار من الديون الخاصة سنة 1996[2].

ثانيا: توقيع اتفاقيات دولية وإقليمية.

بعد تبني الجزائر فكرة التوجه نحو اقتصاد السوق ومواكبة التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم خاصة بعد ظهور أقطاب اقتصادية عالمية على رأسها أمريكا والصين ودول الاتحاد الأوربي، سعت الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي كحتمية للاستفادة من الفرص المتاحة، خاصة في ظل عدم استقرار أسعار النفط فلا بد لها من البحث عن سبل وأليات لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال الاندماج في تكتلات اقتصادية وإبرام اتفاقات تمنح امتيازات ومعاملة تفضيلية للمنتوجات المحلية في الأسواق العالمية، وسوف نستعرض أهم الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر في هذا الجزء.

1- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

1-1 المصادقة على الاتفاقية:

أبرمت الجزائر أول اتفاق تعاون مع مجموعة الدول الأوربية (قبل تشكل الاتحاد الأوربي) في 1976/07/01، تميز بالطابع التجاري وكان مدعوما ببروتوكولات مالية تجدد كل خمس سنوات، مصحوبة بقروض يمنحها البنك الأوربي للاستثمار بغرض تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية موضوع الاتفاقية، تهدف هذه المساعدات إلى ترقية المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوربية وتحسين شروط

[1] **بطاهر علي**. (2016). سياسة التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، ص 185.

[2] **بطاهر علي**، نفس المرجع، ص 186.

دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأوربية[1]، وبعد التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي خاصة بعد نشأة منظمة التجارة العالمية دفع بالاتحاد الأوربي إلى تعزيز علاقته الاقتصادية بالدول المتوسطية، وهو ما تجسد في مؤتمر برشلونة بتاريخ: 27 و 28 نوفمبر 1995 الذي توج بميلاد الشراكة الأورو متوسطية تقوم على تبادل المنافع بين الطرفين.

الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية أبدت استعدادها لتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي، حيث دخلت في مفاوضات مع هذا الأخير ابتداء من 14 مارس 1997 ، لكن نظرا لتباين مواقف الطرفين أوقفت الجزائر هذه المفاوضات في ماي 1997، حيث رأت أن الطرف الأوربي أهمل العديد من النقاط مهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري على غرار المديونية وحرية انتقال الأشخاص وعدم الأخذ بخصوصيات الاقتصاد الجزائري إضافة إلى الأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، تم استئناف المفاوضات من جديد سنة 2000 وبشكل مستمر حيث تناول جميع المسائل المطروحة، وبعد 17 جولة توصل الطرفان إلى اتفاق تعاون مبدئي تم التوقيع عليه بتاريخ: 19 ديسمبر 2001 ببروكسل ، ثم جاء التوقيع الرسمي على الاتفاقية بتاريخ: 22 أفريل 2002 بفالنسيا الاسبانية ، لتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ: 01 سبتمبر 2005[2].

من أجل ضمان تنفيذ الاتفاقية في أحسن الظروف، قامت الجزائر بإنشاء لجنة دائمة مكلفة بإعداد وتتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي تحت إشراف السيد وزير الشؤون الخارجية، وفي نفس السياق تم إنشاء اللجنة التقنية لمتابعة تنفيذ منطقة التبادل الحر بقرار من وزير التجارة ويترأسها المدير العام للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة[3].

[1] **بضياف صالح**. (2020). اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005م- 2019م) بين الواقع والمأمول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، ص 1116.

[2] **محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة**. (2016). تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية لاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، ص 36.

[3] **صبحي محمد الأمين**. (2020). مستقبل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 11، العدد 01، ص 319.

1-2 مضمون الاتفاقية:

لم يختلف مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية عن الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية على غرار تونس والمغرب ومصر وفلسطين، حيث تمحورت حول النقاط الهامة التي تناولها مؤتمر برشلونة لتشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكن التركيز الأكبر كان على الجانب الاقتصادي، أين اهتم بتعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية والاهتمام بالنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية والتي تتأثر بتحرير الاقتصاد، ويتضمن هذا التعاون إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي على مدى 12 سنة[1]، احتوت الاتفاقية على 110 مادة موزعة على تسعة جوانب أساسية شملت مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية إضافة إلى المجال الاقتصادي الذي أخذ حصة الأسد من الاتفاق وخصصت له خمسة أبواب كاملة.

كما تناولت الاتفاقية فيما يخص مجال التجارة الخارجية حرية تنقل السلع خاصة الصناعية والزراعية منها على أن يكون تفكيك تدريجي للرسوم الجمركية على مدار 12 سنة، وبعد مراجعة بنود الاتفاق سنة 2010 وأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المحلية تم تمديد مدة التفكيك لتصبح 15 سنة[2]، ويتم هذا التفكيك على أساس ثلاث قوائم أساسية تشمل السلع الصناعية كما يلي:

- **القائمة الأولى**: تضم السلع النصف مصنعة والسلع الوسيطة التي تستعمل في الصناعات الكيماوية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء، حيث تخضع لتفكيك جمركي كلي ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتمثل هذه المنتجات نسبة 25 % من حجم الواردات الكلي من الاتحاد الأوربي.
- **القائمة الثانية**: تضم المنتجات الصيدلانية والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية ومعدات النقل وقطاع الغيار والمنتجات الغازية، على أن يتم التفكيك الجمركي الخاص بها على مدى 5 سنوات

[1] **شهرة عديسة** .(2016). دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل الاتفاقات الشراكة الأورو متوسطية- الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 10، ص 24.

[2] **قشرو فتيحة** .(2017). تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأرو- جزائرية على الارادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، ص 77.

ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ بمعدل تخفيض 20 % في كل سنة، وتمثل هذه المنتجات 35% من حجم الواردات الكلي من الاتحاد الأوربي.

- **القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة سلع الاستهلاك (المنتجات الجاهزة)، وتتم عملية التفكيك الجمركي من السنة الثالثة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات أي بمعدل تخفيض 10% لكل سنة، وتمثل هذه المنتوجات 40% من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوربي[1].

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالي:

الجدول 3– 1: التفكيك الجمركي للسلع الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية.

قائمة المنتجات	تاريخ بداية التفكيك الجمركي	طبيعة التفكيك الجمركي	معدل التفكيك الجمركي لكل سنة	نسبة المنتجات من الاستيراد الكلي
السلع الوسيطة والسلع النصف مصنعة	منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	تفكيك فوري	100%	25%
المنتجات الصيدلانية والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية ومعدات النقل وقطاع الغيار والمنتجات الغازية	ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ	تفكيك تدريجي على مدى 5 سنوات	20%	35%
المنتجات الجاهزة	ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ	تفكيك تدريجي على مدى 5 سنوات	10%	40%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

[1] **عبد الله ياسين**. (2017). تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كاستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري (مقاربة وصفية تحليلية)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، ص 52.

من خلال الجدول يتضح لنا أن التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي أخذ بعين الاعتبار طبيعة البضائع، حيث نصت على تفكيك فوري فيما يتعلق بالبضائع النصف مصنعة والسلع الوسيطة، أما السلع الأخرى فشهدت تفكيكا تدريجيا.

أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المحولة فنصت الاتفاقية على تحرير وتفكيك جمركي تدريجي على مدى 5 سنوات منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث تضمنت نسب إعفاءات كلية بنسبة 100% وإعفاءات جزئية حسب طبيعة المنتوج[1].

3-1 أهداف الشراكة الأورو جزائرية:

يسعى الطرفان إلى تحقيق عدة أهداف كلٌ حسب موقعه من الاتفاق نذكر منها:

أ- أهداف الشراكة بالنسبة للجزائر: تسعى الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وراء توقيعها الاتفاقية مع الاتحاد الأوربي نذكر أهمها في ما يلي:[2]

- جلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال من الاتحاد الأوربي لأغراض تنموية.
- تسهيل وصول المنتجات المحلية للسوق الأوربي.
- استفادة المنتوج الوطني من معاملة تفضيلية وإعفاءات جمركية في الأسواق الأوربية نتيجة لمبدأ المعاملة بالمثل.
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا المتطورة من أوربا إلى الجزائر.
- الحصول على مساعدات مالية وتقنية لتحديث الاقتصاد الوطني وتأهيل المؤسسات الوطنية.
- تحرير اقتصادي وتجاري.

ب- أهداف بالنسبة للاتحاد الأوربي: تسعى دول الاتحاد الأوربي من خلال اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية تحقيق جملة من الأهداف، وهي نفسها الأهداف المرجوة من اتفاقية الشركة الأورو جزائرية، ويمكن حصرها في السياق التالي:

- دعم وتشجيع الاصلاحات السياسية واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير.

---

[1] **عبد الجبار مختار**. (2018). تأثير اتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005-2016. مجلة دراسات، المجلد 15 العدد 01، ص 152.

[2] **حنان خداش، بختة حداد**. (2020). أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 01، ص 384.

- دعم سبل التعاون في مجالات البيئة والطاقة والاستثمار بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية بما فيها الجزائر.
- العمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة المتوسطية.
- توسيع منطقة نفوذ الاتحاد الأوربي لتشمل الدول المتوسطية.
- الحد من الهجرة الغير الشرعية باتجاه الاتحاد الأوربي.

ت- أهداف أساسية مشتركة: وتتمثل في ما يلي:[1]

- توفير اطار عمل للحوار السياسي بين الطرفين.
- إنشاء منطقة حرة للتجارة.
- دعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- توطيد العلاقة بين الطرفين والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية

1-4 تقييم نتائج الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري:

عادت الشراكة الأورو جزائرية على الطرفين بنتائج متباينة، فعلى الرغم من أن معظم المزايا استفادت منها دول الاتحاد الأوربي، إلا أن الاقتصاد الجزائري تأثر سلبا في نقاط معينة وإيجابا في نقاط أخرى نبينها في السياق التالي:

أ- **الآثار الإيجابية:**[2]

استفادت الجزائر من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في عدة مجالات نبينها فيما يلي:

- خروج الجزائر من العزلة التي كانت تعيشها وأصبحت تلعب دورا مهما على الساحة القارية والدولية.
- خلق مناخ مناسب للاستثمار وجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر التي يمكن أن تتخذ من الجزائر قاعدة للإنتاج والتصدير.

[1] **حنان خداش، بختة حداد**، مرجع سابق، ص 385.

[2] **نوري منير**. (2017). أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح، مجلة المعيار، العدد 12، ص 391.

- انتعاش الاقتصاد المحلي وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتشجيع المؤسسات وتزويدها بأحدث التكنولوجيا.
- استفادت الشركات الجزائرية من الفرص الموجودة في الأسواق الأوربية التي تتميز بمعدل دخل فردي مرتفع.
- تسهيل دخول المنتجات المحلية الأسواق الأوربية من خلال المنطقة الحرة ومنحها معاملة تفضيلية في إطار المعاملة بالمثل.
- استفادت الجزائر من مساعدات مالية مقدمة من الاتحاد الأوربي بغرض تحسين مختلف القطاعات وهو ما تجسد في برامج ميد1 وميد2.

ب- **الأثار السلبية:**[1]

رغم الأثار الإيجابية التي تركتها الاتفاقية على الاقتصاد الوطني، إلا أنها تركت عدة أثار سلبية نظرا لعدم توافق الأهداف بين الطرفين، ويمكن ذكر أهم هذه الأثار في النقاط التالية:

- تحقيق خسارة فادحة في الميزانية العامة ناتجة عن التفكيك الجمركي الذي أدى إلى تقليص الايرادات العامة وإلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات الأوربية.
- تدهور الميزان التجاري نتيجة لزيادة الواردات من دول الاتحاد الأوربي بسبب تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية، بينما الصادرات المحلية باتجاه الاتحاد الأوربي لم ترتفع كون أن الرسوم الجمركية في دول الاتحاد متدنية.
- الإضرار بالقطاع الصناعي خاصة الصناعات الغير المؤهلة التي لا تقوى على المنافسة الأجنبية سواء من ناحية السعر أو الجودة، مما يؤدي إلى غلق وإفلاس العديد من المؤسسات وما يترتب عنه من تسريح العمال وارتفاع نسبة البطالة وتراجع الإنتاج الوطني وانخفاض الأجور وبالتالي تدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

يوضح لنا الجدول (الملحق رقم 3) تطور الصادرات والواردات الجزائرية من وإلى دول الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأورو جزائرية بعد دخولها حيز التنفيذ سنة 2005، يظهر لنا أن كلا من الصادرات

[1] **محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة** ، مرجع سابق، ص 4.

والواردات الجزائرية باتجاه الاتحاد الأوربي بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عرفت تذبذبا، فارتفعت في سنوات وانخفضت في أخرى، فالصادرات بعد أن كانت قيمتها 23.593 مليار أورو سنة 2005 أي في السنة الأولى لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ ارتفعت لتصل أعلى قيمة لها في سنة 2012 بقيمة 32.764 مليار أورو ثم انخفضت بعدها، أما الواردات فارتفعت بشكل أسرع من الصادرات بعد أن كانت قيمتها 36.848 مليار دولار سنة 2005 زادت مباشرة بعد توقيع الاتفاقية لتصل ذروتها سنة 2013 بقيمة 54.306 مليار أورو.

2- الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZAL.

تعزيزا للإجراءات المتخذة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق الاندماج في الاقتصاد العالمي، قامت الجزائر بالانضمام إلى المنطقة العربية الحرة للتجارة للاستفادة من التجارة البينية العربية والمساهمة في تشكل تكتل جهوي عربي.

2-1 نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجزائر:

في إطار إحياء التكامل الاقتصادي الاقليمي قامت جامعة الدول العربية بإطلاق مبادرة مهمة تتمثل في إنشاء منطقة عربية حرة للتجارة تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول العربية، فخلال مؤتمر القمة العربية المنعقدة بالقاهرة سنة 1996 تم الإعلان عن تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، وقد تزامن ذلك مع عصر العولة وقيام المنظمة العالمية للتجارة، ليتم العمل وفقا لبرنامج مسطر يستند على أحكام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، ومع بداية سنة 1998 دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بشكل نهائي، حيث أصبحت السلع ذات المنشأ العربي تعامل معاملة السلع الوطنية، يتضمن البرنامج التنفيذي تحرير تدريجي للرسوم الجمركية والضرائب على مدار 10 سنوات وبنسبة 10% لكل سنة ليكون التفكيك كليا سنة 2007، غير أنه تم تقليص المدة لتصبح 8 سنوات[1].

[1] **حساني عمر**. (2019). انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية " التطورات، المشاكل والحلول"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 01، ص 131.

تعتبر الجزائر أخر بلد عربي يعلن انضمامه إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث قامت الجزائر في أوت 2004 بالمصادقة على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وخلال القمة الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة بالرياض سنة 2007 تم الإعلان عن رغبة الجزائر الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعزيزا للوحدة الاقتصادية العربية والتنمية العربية المشتركة، وقدمت الجزائر ملف الانضمام بشكل رسمي لدى أمانة جامعة الدول العربية لتنضم رسميا في 01 جانفي 2009، وبعد إلتزام الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة بدأت المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأعضاء تستفيد من معاملة تفضيلية وإعفاءات جمركية[1].

2-2 محاور برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

جاء إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تعزيز العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة بينها والمحافظة على مصالحها الاقتصادية، ووضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة العالمية[2]، وهذا ما يتضح من المحاور الأساسية التي شملها البرنامج التنفيذي للاتفاقية ونبينها في النقاط التالية:[3]

- ✓ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية ابتداء من سنة 1998 وصولا إلى منطقة تجارية حرة في أواخر سنة 2007، ويمكن اتفاق الدول الأعضاء أثناء تنفيذ البرنامج على التحرير الفوري لأي سلع، كما تم تحديد مجموعتين من السلع التي ينطبق عليها التحرير التدريجي، مجموعة السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، السلع العربية التي أقر إعفاؤها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ الاتفاقية[4].

---

[1] **زرار سمية، موساوي محمد**. (2020)، تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (200.-2017)، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 18،العدد 2، ص 31.

[2] **ابتسام عليوش قربوع، سعيدة حرفوش**. (2020). دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية – دراسة حالة المنطقة العربية، مجلة التحليل والاشراف الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، ص 66.

[3] **فاضل عبد القادر، شليحي طاهر**. (2012). واقع التجارة البينية الجزائرية – العربية في ظل منطقة التجارة العربية الكبرى GZALE، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 12، ص 425.

[4] **تواتي بن علي فاطمة**. (2008). مستقبل منطقة التبادل الحر العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد 06، ص 188.

- ✓ منح معاملة تفضيلية للسلع ذات المنشأ العربي وتعامل معاملة السلع المحلية فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات واشتراطات الوقاية الصحية والضرائب المحلية.
- ✓ الرسوم الجمركية والضرائب التي تكون سارية المفعول يوم 1998/01/01 تعتمد كقاعدة لحساب التخفيضات الجمركية.
- ✓ لا يمكن للدول الأعضاء فرض أي قيود غير جمركية على السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تنفيذ ذلك.
- ✓ يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أعضاء الاتفاقية الاتفاق فيما بينهم على تبادل الإعفاءات الضريبة على منتجاتها.
- ✓ لا تدخل ضمن هذا البرنامج المنتجات المحظورة من الاستيراد أو التداول في أي دولة لأسباب دينية أو أمنية أو صحية، وتلتزم الدول الأعضاء بتقديم بيانات حول هذه المنتوجات.
- ✓ تعتمد الدول الأعضاء على مدونة النظام المنسق في تصنيف البضائع، ويشترط لاعتبار منتوج معين سلعة عربية تدخل ضمن هذا البرنامج أن تتوفر فيه قواعد المنشأ التي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة الخارجية.
- ✓ تشكيل لجنة لتسوية النزاعات المتعلقة بأي خلاف في تنفيذ هذا البرنامج وكافة القضايا الخاصة بنفيذ اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- ✓ منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا في إطار هذا البرنامج بناء على طلبها وموافقة المجلس عليها، والدول العربية الأقل نموا هي الدول المحدد في تصنيف الأمم المتحدة.
- ✓ حرية التشاور بين الأطراف على تحرير الخدمات خاصة المتعلقة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات السياسية والتجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية[1].

[1] **تواتي بن علي فاطمة**، مرجع سابق، ص 189.

3-2 واقع التجارة الخارجية مع الدول العربية في إطار GZALE:

بمجرد الانضمام الرسمي إلى المنطقة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في الفاتح من جانفي سنة 2009، شرعت الجزائر بتطبيق تخفيضات جمركية على المنتوجات العربية، مما كلفها خسارة ما يقارب 135 مليون دولار كعوائد جمركية جزائرية من المنطقة أي ما يقارب 4.10 مليار دينار جزائري[1]، أما فيما يخص حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة فخلال سنة 2009 مثلت الصادرات الجزائرية باتجاه دول المنطقة نسبة 3% من إجمالي صادرات الجزائر ونسبة 18% من إجمالي الصادرات البينية العربية، في حين مثلت الواردات الجزائرية من دول المنطقة 3.88 % من إجمالي واردات الجزائر ونسبة 2.1% من إجمالي الواردات البينية العربية[2]،.

ومن خلال الجدول (الملحق رقم 4) الذي يبين تطور صادرات وواردات الجزائر باتجاه دول المنطقة العربية، حيث يظهر لنا تزايد قيمة الصادرات الجزائرية باتجاه دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ انضمام الجزائر سنة 2009، فبلغت في تلك السنة ما يعادل 1.35 مليار دولار أمريكي ثم ارتفعت إلى أن بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بما يعادل 3.33 مليار دولار أمريكي، أما الواردات فتزايدت بدورها بعد أن كانت سنة 2009 بقيمة 1.52 مليار دولار أمريكي فبلغت سنة 2013 أعلى قيمة لها بحوالي 3.26 مليار دولار أميركي، وبالتالي شهد الميزان التجاري مع دول المنطقة تذبذبا بين الفائض والعجز حيث شهدت سنوات (2009، 2011، 2013) عجزا مقدرا ب: (-0.17، -0.02، -0.29) على التوالي، كما شهدت سنوات (2010، 2012، 2014، 2015) فائضا بقيمة (0.27، 0.82، 0.57، 0.42) على التوالي.

3- الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي.

في الوقت الذي كان فيه العالم يتوجه نحو تكتلات اقتصادية متعددة الأطراف، ظلت بلدان المغرب العربي بعيدة عن كل التكتلات الاقتصادية حيث لم تستطع أن تتجاوز خلافاتها السياسية، فوجدت نفسها

[1] **بورحلة ميلود**. (2011). إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- التقييم والأفاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة تلمسان، ص 202.

[2] **فاضل عبد القادر، شليحي طاهر**، مرجع سابق، ص 427.

في اطار معاملاتها الاقتصادية الخارجية في مواجهة تكتلات عملاقة، الأمر الذي دفع بها إلى إنشاء اتحاد مغاربي عربي.

3-1 نشأة اتحاد المغرب العربي:

في إطار رغبة دول المغرب العربي الوصل إلى تعاون اقتصادي بينهم لمواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية، وتكملة للجهود السابقة تم انعقاد أول مؤتمر مغاربي سنة 1964 بحضور وزراء اقتصاد كل من الجزائر، المغرب، تونس، وليبيا، توج هذا المؤتمر بميلاد مرحلة جديدة للعلاقات المغاربية حيث تم إنشاء لجنة استشارية مغاربية دائمة مكلفة بتحقيق التنمية وتطوير التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وضبط المحاور الرئيسية للتعاون، وفي العاشر من شهر جوان سنة 1988 وبمدينة زرالدة بالجزائر العاصمة تم انعقاد مؤتمر القمة المغاربية كأول لقاء جمع بين رؤساء الدول المغاربية الخمس، أين أبدت الدول رغبتها في إنشاء اتحاد مغاربي وهذا ما تجسد في صدور بيان زرالدة التاريخي الذي نص على تشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية، كلفت هذه اللجان بمهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء اتحاد المغرب العربي، ومع تطور الأحداث السياسية بالمنطقة وتوفر جو مناسب تم بتاريخ 17 فيفري 1989 بمراكش المغربية إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي يضم الدول الخمس (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا)[1].

3-2 مضمون الاتفاقية:

من خلال الاتفاق بين الدول الخمس تم رسم معالم استراتيجية تهدف إلى تجسيد الوحدة الاقتصادية المغاربية وضمان المصالح المشتركة بين الأعضاء، حيث تم تحديد أربع مراحل أساسية لكل مرحلة مدة زمنية محددة كما يلي:[2]

[1] **فاطمة الزهراء مغبر، نسيمة لعرج مجاهد.** (2015)، واقع وأفق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، ص 285.

[2] **ناجي حريرش، منصف بن خديجة.** (2018). التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل، مجلة ملاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، ص 481.

- ✓ **المرحلة الأولى:** تأسيس منطقة للتبادل الحر من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على المنتجات ذات المنشأ المغاربي، على أن يكون ذلك قبل نهاية سنة 1992.
- ✓ **المرحلة الثانية:** إنشاء اتحاد جمركي مغاربي من خلال وضع نظام موحد للتعريفة الجمركية تجاه منتجات العالم الخارجي، وتمتد هذه المرحلة إلى ما قبل نهاية سنة 1995.
- ✓ **المرحلة الثالثة:** إنشاء سوق مغاربي مشترك من خلال وضع نظام موحد للأسواق المحلية وتشكيل سوق داخلية كبرى، وذلك قبل نهاية سنة 2000.
- ✓ **المرحلة الرابعة:** الوصول إلى الوحدة الاقتصادية المغاربية من خلال توحيد السياسات والبرامج الاقتصادية حسب الأهداف المشتركة.

3-3 واقع اتحاد المغرب العربي:

تميز مشروع الاتحاد المغاربي خاصة في الخمس سنوات الأولى من سنة 1989 إلى غاية سنة 1994بإطلاق عدة مبادرات، فقد تم الإعلان عن منطقة التبادل الحر وإنشاء المصرف المغاربي المشترك للاستثمار خلال قمة تونس سنة 1994، إلا أنه بعد خمس سنوات من تأسيسه عرف الاتحاد ركودا وجمودا بسبب الأزمة السياسية بين الجزائر والمغرب حيث تم تجميد مؤسسات الاتحاد بناء على طلب المغرب، ليعود الاتحاد إلى نقطة البداية وبتوتر أكبر في العلاقات حيث أظهرت هذه الأزمات هشاشة العلاقات المغاربية، ورغم انعقاد عدة دورات من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه إلا أن الاقتصاديات المغاربية ظلت تتسم بالتشتت والاختلاف، حيث ظل إنشاء منطقة التبادل الحر لاتحاد المغرب العربي وإنشاء السوق المغاربي المشترك المتفق عليهم في مؤتمر مراكش مجرد مشروع إلى يومنا هذا[1].

إن اختلاف اقتصاديات الدول المغاربية يؤكد حاجة كل دولة إلى أخرى ويزيد من فرص نجاح التعاون بينها وتكملة بعضهما البعض، بالإضافة إلى التقارب الجغرافي الذي من شأنه أن يسهل تنقل المنتجات والأشخاص، إلا أن التبادل التجاري والتعاون الاقتصاد بينها بقي دون المستوى المطلوب بسبب الخلافات السياسية في المنطقة، الأمر الذي دفع بالهيئات الدولية بوصف سوق المنطقة المغاربية بالسوق الأقل ديناميكية في العالم رغم توفرها على كل مقومات النجاح، حيث لم تتجاوز قيمة المبادلات التجارية بين

[1] **ناجي حريرش، منصف بن خديجة**، نفس المرجع، ص 482.

الدول المغاربية قيمة 2 مليار دولار خلال سنة 2015 بنسبة 4.8% من إجمالي المبادلات العالمية، في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين دول جنوب شرق أسيا 21% وفي الاتحاد الأوربي 66% وبين دول أمريكا الجنوبية 14.8% وهذا ما يبين قلة حجم التبادل بين دول المغرب العربي[1].

4- الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA).

نظرا لأهمية السوق الإفريقي سعت الدول الافريقية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتي تعتبر أكبر منطقة تجارية في العالم من حيث عدد الدول الأعضاء.

4-1 نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

أخذت فكرة التعاون الاقتصادي لدول إفريقيا أهمية كبيرة منذ القدم باعتباره من أهم السبل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، حيث سبقت هذه الاتفاقية عدة خطوات تمثلت في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 الذي نص على بناء كتلة تجارية كتجربة للتكامل الاقتصادي، وجاءت خطة لاوس سنة 1980 كسياسة إلزامية للتكامل الاقتصادي وتم دعمها من خلال معاهدة أبوجا سنة 1991 التي تم بموجبها إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية تنص على حرية تنقل رأس المال وإزالة القيود المفروضة عليه[2].

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية من أهم المشاريع الرئيسة التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، حيث تمثل فضاء يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات من شأنها دعم التجارة البينية في إفريقيا، من خلال وضع خطة عمل تشمل السياسات التجارية والاقتصادية، فخلال الدورة العادية لرؤساء دول الاتحاد الإفريقي الثامن عشر المنعقد بأديس بابا في أثيوبيا بتاريخ: من 23 إلى 27 جانفي 2012، توّج بالاتفاق على إنشاء

[1] **أوضايفية حدة، ضياف علية.** (2019). فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 02، ص 21.

[2] **دلال عرامة، لطرش ذهبية.** (2021). دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد 01، ص 214.

منطقة تجارة حرة قارية إفريقية مطلع سنة 2017[1]، وتعتبر هذه المنطقة أكبر منطقة تجارية في العالم من حيث عدد الدول الأعضاء الذي بلغ 55 دولة تضم 1.3 مليار شخص بناتج محلي إجمالي قدر 3.4 تريليون دولار أمريكي[2]، وبتاريخ 21 مارس 2018 تم التوصل إلى مصادقة 44 دولة على الاتفاقي من أصل 55 بكيغالي عاصمة روندا[3].

4-2 انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

نظرا للأهمية البليغة التي تحظى بها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كانت الجزائر من بين الدول السباقة للتوقيع على الاتفاقية، فبعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 30 ماي 2019، صادقت الجزائر على الانضمام بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بموجب القانون رقم 20-10[4]، حيث تتيح لها فرصة هامة لتنويع صادراتها خارج المحروقات وإنعاش اقتصادها المحلي من خلال حرية دخول منتجاتها إلى الأسواق الإفريقية من دون قيود، خاصة في ظل تراجع المبادلات التجارية البينية مع الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة، فالجزائر تتوفر على العديد من الإمكانيات والمؤهلات لتحقيق ذلك زيادة على موقعها الجغرافي الاستراتيجي[5].

4-3 أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تحقيق جملة من الأهداف تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة أجندة 2063، تظهر هذه الأهداف في المادة الثالثة من اتفاقية تأسيس المنطقة نبينها فيما يلي:

---

[1] **هندة خذيري، بلقاسم تويزة.** (2022). منطقة التجارة الحرة الافريقية (AFCFTA) كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وأفاقها في ظل جائحة كوفيد -19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، ص 440.

[2] **دريدي سارة، بن مُحَّد هدى.** (2022). آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية – إفريقيا جنوب الصحراء- في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة لإفريقية، المجلد 26، العدد 04، ص 655.

[3] **هشام عبد الكريم.** (2020). منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة، مجلة قضايا معرفية، مجلد 05، العدد 05، ص 19.

[4] **الجريدة الرسمية العدد:** 80 الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 2020.

[5] **هندة خذيري، بلقاسم تويزة، مرجع سابق، ص** 448.

- ✓ الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق التبادل التجاري السلعي.
- ✓ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات.
- ✓ التعاون في مجال الاستثمارات وحماية الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.
- ✓ التعاون في المجال الجمركي وتنفيذ تدابير تسيير التجارة الخارجية.
- ✓ إنشاء جهة لتصفية النزاعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.
- ✓ وضع إطار مؤسساتي لإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها[1].

زيادة على هذه الأهداف المحددة تسعى المنطقة إلى تحقيق أهداف عامة أخرى تتمثل فيما يلي:

- ✓ تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية من خلال إنشاء سوق موحد للسلع والخدمات وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في "إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما ورد في أجندة 2063.
- ✓ إقامة سوق حر بتحرير التجارة بين الدول الإفريقية وحركة روس الأموال للأشخاص الطبيعيين.
- ✓ إنشاء اتحاد جمركي قاري وسوق مشترك قاري كمرحلة لاحقة.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتحول الهيكلي للدول الأعضاء.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الإفريقية في الأسواق المحلية والعالمية.
- ✓ تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي[2].

5- التفاوض من أجل الانضمام إلى OMC و BRICS.

لم تتوقف الجزائر في القيام بالإصلاحات الاقتصادية وإتباع إجراءات من شأنها تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزاياه، بل واصلت السعي نحو تحرير تجارتها ويتضح ذلك من خلال تقديمها طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودراسة إمكانية الانضمام إلى مجموعة دول البريكس (BRICS).

[1] **وليد حفاف**. (2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وتسيير العلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، ص 603.

[2] **دلال عرامة، لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص** 215.

5-1 مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر الجزائر انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من بين أولوياتها الاقتصادية خاصة بعد التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، حيث قامت بعدة إصلاحات جوهرية مست جميع محددات الاقتصاد الوطني بغرض التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فانضمامها إلى المنظمة العالمية يسمح لها باقتناص الفرص المتوفرة في الأسواق العالمية وانعاش الاقتصاد الوطني من خلال تحرير التجارة الخارجية.

5-1-1 تقديم طلب:

سارعت معظم الدول منذ ميلاد منظمة التجارة العالمية بتقديم طلبات الانضمام إليها، فانضمام أي دولة إلى المنظمة العالمية للتجارة والحصول على عضويتها يستلزم عليها القيام بعدة مفاوضات مع الدول الأعضاء نظرا لعدم وجود شروط محددة لذلك واختلاف كل دولة عن الأخرى، فعادة ما يتم الحصول على عضوية المنظمة بعد عدة جولات الغرض منها معرفة مدى مطابقة قوانين الدولة مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، ويجب أن تقدم الدول الراغبة في العضوية جدولا للسلع والخدمات محل التخفيضات الجمركية، وبعد انتهاء مرحلة العروض تتوجه الدول إلى مجلس المنظمة وبمجرد حصولها على ثلثي (3/2) من الأصوات تصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية[1].

كغيرها من الدول قدمت الجزائر أول طلب في 30 أفريل 1987 في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)، ولكن الطلب الفعلي لم يتم إلى بعد دخول منظمة التجارة العالمية حيز العمل سنة 1995، حيث قدمت الجزائر بصفة رسمية مذكرة الانضمام بتاريخ 05 جوان 1996 تقدم فيها المعلومات الشاملة حول كل الجوانب الاقتصادية والسياسات التجارية الخارجية، وتضمنت هذه المذكرة النقاط التالية[2]:

- المبادئ الأساسية للنظام الجزائري الذي أنتقل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

[1] **عياش قويدر، ابراهيم عبد الله**.(2005). آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 02، ص 62.

[2] **جميلة الجوزي**. (2012). ميزان مدفوعات الجزائر في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، ص 228.

- المعلومات اللازمة من المعلومات حول المؤسسة الجزائرية وتنظيمها.
- تقديم توضيحات حول تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في المجال الصناعي.
- تقديم عرض عن تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

5-1-2 مسار المفاوضات:

بعد قيام الجزائر ببعض الاصلاحات والخطوات التي من شأنها أن تدعم مسارها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، دخلت في مفاوضات مع المنظمة منذ تقديم طلب الانضمام بصفة رسمية، حيث امتدت هذه المفاوضات لتشمل 13 جولة نبينها في السياق التالي:

- **الجولة الأولى**: انطلقت أولى الجوالات بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية سنة 1996، تم تأسيس لجنة دائمة برئاسة وزير الخارجية وتضم ممثلي الدوائر الوزارية، تلقت الجزائر العديد من الأسئلة موجهة من طرف الدول الأعضاء أغلبها متعلقة بالنشاطات الاقتصادية والتجارية والأنظمة الجمركية والجبائية المعمول بها، بالإضافة إلى نشاطات البنوك والتأمينات وحركة رؤوس الأموال وحقوق الملكية الفكرية، تم مناقشة المذكرة المقدمة لطلب الانضمام إلى المنظمة ثم تقديم الإجابات على أسئلة الدول الأعضاء[1].

- **الجولة الثانية**: انطلقت مفاوضات الجولة الثانية سنة 1999 وشملت مختلف القطاعات، فبعد توجيه خبراء منظمة التجارة العالمية عدة انتقادات لملف طلب العضوية المقدم من الجزائر، قامت المنظمة بتقديم دورات تكوينية للوفد الجزائري حول السياسات التجارية وكان هذا بمقر المنظمة، وعليه قامت الجزائر سنة 2001 بتقديم مذكرة جديدة معدلة وإعادة صياغة ملف طلب العضوية.

- **الجولة الثالثة**: انطلقت مفاوضات الجولة الثالثة في شهر فيفري سنة 2002، أين أكدت الجزائر استعدادها لإتباع مبادئ منظمة التجارة العالمية ورغبتها الانضمام إلى المنظمة، حيث قام وزير التجارة آنذاك السيد عبد الحميد تمار في اجتماعه مع أعضاء المنظمة بتقديم توضيحات تمحورت حول مراحل الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وإبراز الدور الكبير للمؤسسات الاقتصادية في تلك المرحلة،

[1] **حاشي نوري، يحياوي عبد الحفيظ** . (2016). الأثار المترتبة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 06، ص 290.

والإصلاحات التي مست القوانين التشريعية في مختلف المجالات بما يتماشى مع مبادئ المنظمة، بالإضافة إلى ذكر أهم القطاعات التي عملت الحكومة على تحريرها مثل قطاعات السياحة، الاتصال، والطاقة والمناجم، كما تناولت المفاوضات موضوع الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومدى قدرة الجزائر مواكبة الانفتاح التجاري والمنافسة القوية.

- **الجولة الرابعة:** انطلقت مفاوضات الجولة الرابعة في جنيف شهر نوفمبر من سنة 2002، ومن أبرز نقاط التفاوض تم إثارة موضوع حماية الملكية الفكرية وكيفية مواجهة التزييف وسرقة الاختراعات، وإثارة موضوع التسعيرة الجمركية أين تم الإبقاء على نظام نسب (5%، 15%، 30%) والتساهل مع السعر الثابت الأعلى 30%، وتم إخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات إلى القانون الجزائري الذي أصبح متماثل مع مبادئ المنظمة[1].

- **الجولة الخامسة:** أنعقدت هذه الجولة في مارس 2003، عرفت هذه المفاوضات حضور وفد جزائري مكون من ممثلي 23 وزارة من أجل حماية مصالح كل قطاع، حيث صرح وزير التجارة آنذاك السيد نور الدين بوكروح أن الجزائر تسعى إلى القيام بإصلاحات في تشريعاتها والتأقلم مع التشريعات المعمول بها في مختلف دول العالم من خلال المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وتكييف نظامها الجمركي مع النظام المعمول به عالميا.

- **الجولة السادسة:** انعقدت مفاوضات هذه الجولة بالجزائر في شهر جانفي سنة 2004، حيث طلبت منظمة التجارة العالمية من الجزائر مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع مبادئ المنظمة، فكان لزاما على الجزائر من أجل تسريع انضمامها ضرورة تكييف تشريعاتها مع القوانين المعمول بها عالميا، الأمر الذي دفع برئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بتعديل بعض القوانين دون انتظار دورة البرلمان للمصادقة، وقد قاد وزير التجارة نور الدين بوكروح الوفد الجزائري في المفاوضات مع أعضاء المنظمة بالمكسيك، أين عرض الوفد الجزائري أهم الاصلاحات التشريعية والتنظيمية التي قامت بها الجزائر والتي مست قطاع التجارة الخارجية[2].

---

[1] **حاشي نوري، يحياوي عبد الحفيظ**، نفس المرجع، ص 290.

[2] **بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح**. (2020). التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الانضمام إلى للمنظمة العالمية للتجارة OMC، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، ص 75.

- **الجولة السابعة:** انطلقت مفاوضات هذه الجولة في شهر نوفمبر 2004، ترأس وزير التجارة نور الدين بوكروح الوفد الجزائري المكون من 36 خبيرا يمثلون مختلف الوزارات، تمحورت هذه المفاوضات حول كيفية الدخول إلى الأسواق العالمية ومدى تقدم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر تماشيها مع قوانين المنظمة، وخلال المفاوضات طلب الوفد الأمريكي رفع الدعم عن المنتجات الزراعية الأمر الذي لم يُرض الطرف الجزائري كون أن المنتجات الزراعية الأمريكية تتلقى دعما من الحكومة الأمريكية، كما تجدر الإشارة إلى أنه إلى حد نهاية هذه الجولة أجابت الجزائر على أكثر من 3000 سؤال كتابي من أعضاء المنظمة[1].

- **الجولة الثامنة:** انعقدت هذه الجولة في فيفري سنة 2005 أين ردت الجزائر على معظم الأسئلة المطروحة خلال الجولات السابقة المتعلقة بالنصوص القانونية والتعريفة الجمركية، كما تم على إثر هذه الجولة التوصل إلى حل عدد كبير من القضايا، إلا أنه رغم مرور سبع جولات من المفاوضات لا تزال هناك بعض المسائل العالقة كسياسة الخوصصة والمعايير الدولية الخاصة بالاستثمار، ومن أبرز النقاط التي تناولتها مفاوضات هذه الجولة مناقشة الاقتراح الجزائري الجديد الذي قدمه الوفد الجزائري في 15 جانفي 2005، والذي تضمن التعديلات المتعلقة بمجالات الاتصالات السلكية والفندقة والمياه[2].

-**الجولة التاسعة:** تم انعقادها بجنيف في شهر جويلية سنة 2005، حيث تزامنت مع إبرام الشراكة الأورو جزائرية وتحرير التبادل التجاري بين الطرفين، تلقت الجزائر خلال هذه الفترة مجموعة من الأسئلة حول عدة مواضيع مختلفة، واستمرت المفاوضات خلال هذه الجولة وبعد رد الجزائر على أسئلة الأعضاء تلقت الضوء الأخضر للموافقة الرسمية من المنظمة لإعداد محضر الانضمام.

- **الجولة العاشرة:** تم انعقادها في 10 جوان سنة 2006، فبعد النتائج الإيجابية للجولة السابقة والموافقة المبدئية من المنظمة العالمية للتجارة بانضمام الجزائر إليها، كان من المرتقب أن يتم الاعلان الرسمي عن انضمام الجزائر إلى المنظمة سنة 2006، وقد طلب المدير العام للمنظمة من الأعضاء العمل على الوصول إلى اتفاق قبل نهاية سنة 2006، تم خلال هذه الجولة الإجابة عن اسئلة إضافية ودراسة بعض

[1] **حاشي نوري، يحياوي عبد الحفيظ**، مرجع سابق، ص 291.

[2] **عبد اللاوي الزهرة، كاكي عبد الكريم**. (2022). الجزائر والانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة (المعيقات – الفرص المتاحة)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ص 461.

القرارات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية كقرار منع استيراد الخمور، إلا أنه لم يكن من السهل الوصول إلى اتفاق انضمام الجزائر وبذلك تستمر المفاوضات[1].

-الجولة الحادية عشرة: تلقت الجزائر مرة أخرى مجموعة من الأسئلة بتاريخ 15 فيفري 2008 على أن تجيب عليها قبل جوان من نفس السنة، وخلال المفاوضات أبدت 31 دولة من أعضاء المنظمة مساندتها ودعمها لانضمام الجزائر على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي، في حين تحفظت الدول الأخرى إلى حين رد الجزائر على الأسئلة المطروحة عليها، خاصة ما يتعلق منها بتحرير بعض القطاعات ومسألة ازدواجية أسعار الغاز بين الداخل والخارج، وكيفية عمل وتمويل المؤسسات العمومية.

-الجولة الثانية عشرة: انعقدت الجولة الثانية عشرة بجنيف في شهر أفريل من سنة 2013 لمناقشة ما توصلت إليه الجولة السابقة، خاصة فيما يتعلق بنظام رخص الاستيراد والعراقيل التقنية التي تواجهها التجارة الخارجية وتطبيق الرسوم الداخلية والمؤسسات العمومية والخوصصة، بالإضافة إلى بعض المسائل المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وتنفيذ الاجراءات الصحية، مع استمرار الدخول في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف.

-الجولة الثالثة عشرة: انعقدت خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، حيث كان ينتظر من هذه الجولة أن تكون الجولة الأخير والحاسمة في مسار المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، وأنه بموجبها سوف يتم تحديد تاريخ انضمام الجزائر رسميا إلى المنظمة، وذلك بعد المؤشرات الإيجابية التي تركها مسار المفاوضات، حيث قامت الجزائر بالتعريف بمنتجاتها من خلال المشاركة بصفة منظمة في المعارض بالخارج، والتعريف أيضا بالإمكانيات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح لنا من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وترقية المبادلات التجارية خصوصا الصادرات[2].

رغم المفاوضات التي قامت بها الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة مصحوبة بعدة إصلاحات اقتصادية، لم يتحقق بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة لتستمر بذلك المفاوضات بن الطرفين.

---

[1] **بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح**، مرجع سابق، ص 76.

[2] **عبد اللاوي الزهرة، كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص** 462.

5-1-3 الأثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها ملزمة بتطبيق مبادئ وتشريعات المنظمة، فلا تكون حرة في اتخاذ قراراتها خاصة في المجال الاقتصادي، لذلك لن يخلو إقبال الجزائر على هذه الخطوة المصيرية من المخاطر خاصة في ظل ضعف الاقتصاد المحلي، وبالتالي يترتب عن عملية الانضمام أثار متباينة على الاقتصاد الوطني منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي نبينها في السياق التالي:

- **الأثار الايجابية:**

يترتب عن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية عدة أثار إيجابية نبين أهمها في السياق التالي:[1]

- الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي تمنحها المنظمة للدول النامية من أجل حماية صناعاتها الناشئة حيث تتمتع بفترة زمنية طويلة لتنفيذ الالتزامات، وحصولها على تفضيلات جمركية لصادراتها المصنعة وشبه المصنعة مما يمنح فرصة للمؤسسات المحلية بالدخول إلى الأسواق العالمية.
- توفير جو مناسب للاستثمارات الأجنبية في الجزائر مما يمكنها من استقطاب المؤسسات الصناعية الأجنبية للاستثمار في الجزائر، واحتكاك المؤسسات الوطنية بالمؤسسات العالمية من خلال الشراكة مما يساعد في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات المحلية.

النهوض بالقطاع الزراعي من خلال الاستفادة من ميزة الدول النامية، حيث تسمح المنظمة بتقديم الدعم الداخلي المسموح به في الدول النامية المتمثل في الدعم الموجه للاستثمار في المجال الفلاحي وهو غير مسموح به في الدول المتقدمة، وهذا يعتبر حافزا للنهوض بالقطاع الزراعي

- انتعاش الاقتصاد المحلي وخروج البلد من حالة الكساد الذي تعاني منه، من خلال الاحتكاك بالدول المتطورة مما يساهم في نقل التكنولوجيا وبالتالي الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة.

[1] **سلامي ميلود، بوستة جمال.** (2017). المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 07، ص 253.

- الاستفادة من التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية مما يمنح الصادرات المحلية القدرة على المنافسة وزيادة المنافذ بإتجاه الأسواق العالمية، مع الاهتمام بالمواصفات القياسية والقيود البيئية[1].

- **الأثار السلبية:**

رغم ايجابيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، إلا أنه لا تخلو هذه الخطوة من سلبيات نبينها في ما يلي:[2]

- إن عملية تحرير التجارة الخارجية والتفكيك التدريجي للرسوم الجمركية يفتح السوق الداخلي للمنتوج الأوربي الذي يتميز بالجودة العالية والسعر المناسب، وبالتالي يلقى ترحيبا من طرف المستهلك المحلي وعدم قدرة المنتوج المحلي على منافسته، الأمر الذي يؤدي إلى غلق الكثير من المؤسسات وما يتبعها من أثار اقتصادية وتسريح العمال.
- سهولة دخول المنتوج الأجنبي إلى السوق المحلية سيدفع إلى كثرة الشركات المستوردة مما يزيد من معاناة المؤسسات المحلية، وبالتالي سوف يكون هناك التخلي عن النشاط الانتاجي الذي من شأنه أن يبني اقتصادا قويا والتوجه نحو النشاطات الهامشية الغير الانتاجية.
- إن رفع الدعم عن المنتوجات الزراعية بموجب الاتفاقية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يزيد من فاتورة استيراد المواد الغذائية كالقمح والسكر وبعض المواد الأساسية، خاصة في ظل التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرض عليها تحرير تجارة الخدمات كالسياحة والاتصالات، الصحة، التأمين والتعليم، حتى وإن كان هذا التحرير تدريجي سينتج عنه أثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى الامكانيات المحدودة للمؤسسات الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية التي تتمتع بأحدث التكنولوجيا وخدمات عالية الجودة.

[1] **بوخاري أمينة، براهيمي بن حراث حياة.** (2018). جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية حول الأثار المحتملة عن الانضمام، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 12، ص 153.

[2] **لعرابي نسيمة.** (2014). انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، مجلة الاقتصاد والاحصائيات التطبيقية، العدد 21، ص 22.

- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عنه من التزامات يؤدي إلى انخفاض إيرادات الخزينة العمومية نتيجة تفكيك الرسوم الجمركية وارتفاع التكاليف المتعلقة بالدعم والتحويلات الاجتماعية كالبطالة ومواجهة ظاهرة الفقر.
- يؤدي تفكيك التعريفة الجمركية إلى اختلال ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات مقارنة بالصادرات.
- إن استبعاد اتفاقية الجات (GATT) المنتوجات النفطية من سريان أحكامها وبالتالي استبعادها من دائرة السلع التي يشملها التفكيك الجمركي، مع ترك الحرية للدول الصناعية في فرض الضرائب أو اتخاذ إجراءات حمائية لمنع تدفق هذه المنتجات إليها، وبالتالي عدم استفادة الجزائر من هذا القرار خاصة إذا ما علمنا أن صادراتها تتكون من ما يقارب 97% منتوجات نفطية.[1]
- إن اعتماد الدول المتطورة على المعايير الصحية والتكنولوجيا كقيود لدخول المنتجات إلى أسواقها، سوف يشكل تحديا كبيرا يواجه المنتوج المحلي في التكيف معها[2].

5-2 مشروع الانضمام إلى مجموعة دول البريكس (BRICS).

البريكس " BRICS " عبارة عن تكتل اقتصادي برز مؤخرا يضم كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، حيث ظهرت تسمية "بريك BRIC" أول مرة سنة 2001، أُستعمل هذا المصطلح لأول مرة من طرف الخبير الاقتصادي للبنك الاستثماري الأمريكي "جيم أونيل" حين صرح أن الاقتصاد العالمي انتقل إلى الدول الصاعدة بزعامة الصين والهند والبرازيل وروسيا نظرا لسرعة نموها، وأن اقتصاداتها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية القرن الواحد والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى مع منتصف القرن، وفي سنة 2011، وانضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة حيث تم إضافة الحرف "S" لتصبح التسمية مجموعة دول "البريكس BRICS"[3].

---

[1] **سلامي ميلود، بوستة جمال**، مرجع سابق، ص 254.

[2] **بوخاري أمينة، براهيمي بن حراث حياة، ص** 152.

[3] **أم البنين معلم، لزهر وناسي**. (2021). دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 04، ص 736.

تجمع مجوعة البريكس « BRICS » دول توصف اقتصاداتها بالصاعدة، فهي تسعى إلى احتلال مكانة اقتصادية بارزة وإنهاء هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، حيث اتفقت الدول على أربع نقاط تتمثل فيما يلي:[1]

- الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.
- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين الدول.
- تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وتطويره.
- الالتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية.

تلعب دول BRICS دورا هاما في التجارة العالمية حيث تضاعفت مساهمتها حجم التبادل الدولي إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف خلال العقدين الماضين، وارتفعت قيمة واردات البريكس إلى أكثر من 2.339 مليار دولار أمريكي سنة 2016 في حين بلغت صادراتها خلال نفس السنة ما يقارب 2.902 مليار دولار امريكي، وبلغت مساهمة التكتل في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة ما يقارب 16.8 تريليون دولار أمريكي بنسبة 22.3% من الناتج العالمي[2].

استقطبت مجموعة البريكس اهتمام العديد من الدول في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط على غرار إيران والسعودية والجزائر، حيث عبرت هذه الأخيرة عن رغبتها في الانضمام إلى المجموعة على لسان رئيس البلاد السيد عبد المجيد تبون من خلال تصريح له أما الصحافة الجزائرية الذي تم بثه على القنوات الرسمية الجزائرية في 31 جويلية 2022، أكد من خلاله أن الجزائر تستوفي الشروط الاقتصادية التي تسمح لها بالانضمام إلى مجوعة البريكس، وأن هذا الأخير يحظى باهتمام بليغ من طرف الجزائر، وفي المقابل رحبت كل من بكين وموسكو بهذه الخطوة في انتظار الانضمام الرسمي في السنوات القادمة[3].

---

[1] **أم البنين معلم، لزهر وناسي، مرجع سابق، ص** 740.

[2] **سميرة ناصري**. (2022). مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11،العدد 02، ص 225.

[3] ما هي مجموعة "بريكس "ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟(france24.com) (تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2023/07/13 على الساعة 15:55)

غير أن بعد مشاورات بين أعضاء مجموعة البريكس حول تقييم طلبات الانضمام من طرف الدول، وافقة الدول الأعضاء على قبول ملفات الانضمام لستة دول هي كل من السعودية، الأرجنتين، إيران، إثيوبيا، مصر والإمارات، على أن يكون الانضمام الرسمي ابتداء من الفاتح جانفي سنة 2024، ورفض طلب انضمام الجزائر لأسباب يراها الاقتصاديون راجعة غياب الشروط اللازمة من الناحية الاقتصادية[1].

المطلب الثالث: تطور مؤشرات التحرير التجاري.

بعد تبني الجزائر فكرة التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه، قامت بعدة اصلاحات لمواكبة هذا القرار بالاندماج في الاقتصاد العالمي، ما نتج عنها عدة تطورات في الاقتصاد الجزائري، وسوف نقوم في هذا الجزء بتحليل أهم متغيرات التحرير التجاري خلال فترة الدراسة.

1- تطور مؤشر درجة الانفتاح التجاري.

كما أشرنا سابقا من خلال الجانب النظري لمؤشرات قياس التحرير التجاري، إذ يعتبر مؤشر درجة الانفتاح التجاري من أكثر المؤشرات استخداما في الدراسات الاقتصادية، نظرا لبساطته وتوفر البيانات التي تسمح بحسابه، حيث تكمن أهميته في تبيين مدى انكشاف الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي ودرجة الارتباط به ومدى مساهمته في التجارة الدولية، فيعتبر اقتصادا منفتحا إذا تجاوزت نسبة هذا المؤشر حاجز 40% والعكس صحيح فيعتبر اقتصادا منغلقا إذا جاءت نسبته أقل من 40%، ويتم حسابه بقسمة مجموع الصادرات والواردات الوطنية على الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عنه رياضيا على النحو التالي:

$$Open=(X+M)/PIB$$

Open: نسبة الانفتاح التجاري.

X: الصادرات.

M : الواردات.

PIB : الناتج المحلي الاجمالي.

[1] مجموعة "بريكس" ترفض طلب الجزائر للانضمام إليها وتوافق على 6 دول جديدة من بينها 3 عربية – الصحيفة (assahifa.com)
تم الاطلاع بتاريخ 2023/10/11 على الساعة 17:30

عرف مؤشر درجة الانفتاح التجاري تغيرات كثيرة خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021، ويمكن توضيح هذه التطورات في الجدول التالي:

الجدول رقم 3– 2: تطور مؤشر درجة الانفتاح التجاري **الوحدة:** نسبة مئوية.

السنوات	درجة الانفتاح التجاري	السنوات	درجة الانفتاح التجاري
1990	48,38	**2006**	70,73
1991	52,717	**2007**	71,938
1992	49,189	**2008**	76,684
1993	44,922	**2009**	71,324
1994	48,584	**2010**	69,866
1995	55,191	**2011**	67,474
1996	53,705	**2012**	65,404
1997	52,243	**2013**	63,61
1998	45,094	**2014**	62,41
1999	50,929	**2015**	59,695
2000	62,858	**2016**	55,925
2001	58,706	**2017**	55,321
2002	61,134	**2018**	58,065
2003	62,124	**2019**	51,808
2004	65,701	**2020**	45,311
2005	71,278	**2021**	52,97

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق تتضح لنا ملامح الانفتاح التجاري في الجزائر حيث ظهر مستقر، وتذبذب بين التزايد والتناقص في كثير من الحالات، ولتوضيح ذلك أكثر سوف نقوم بإنشاء رسم بياني بالاعتماد على بيانات الجدول كما يلي:

الشكل3– 1 : تطور مؤشر درجة الانفتاح التجاري.

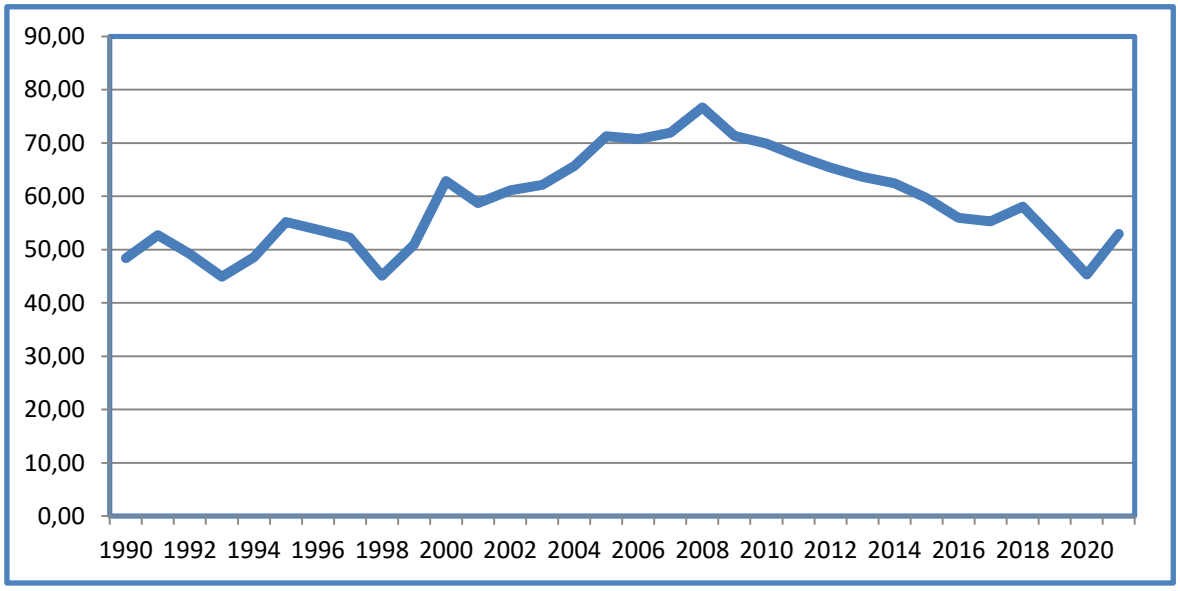

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

بالرجوع إلى بيانات الجدول والشكل البياني أعلاه يظهر لنا تذبذب مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة ناتج عن التطورات والتغيرات في الاقتصاد المحلي خاصة بعد تبني الجزائر خطوة التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي نهائيا عن الاقتصاد الموجه والقيام بعدة إصلاحات في هذا الشأن، ويمكن تقسيم الفترة إلى مرحلتين أساسيتين كما يلي:

الفترة الأولى الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2008: أين تميزت هذه المرحلة بارتفاع مؤشر درجة الانفتاح التجاري على طول الفترة مما يدل على زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي وارتفاع حجم المبادلات التجارية مع الخارج، حيث بلغ هذا المؤشر في نهاية هذه المرحلة سنة 2008 ما يعادل 76.68% بعد أن كان سنة 1990 ما يعادل 48.38%، ويرجع ذلك إلى الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في مجال تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجم الواردات خلال مرحلة ما بعد التحرير مباشرة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا، غير أنه تخلل هذه المرحلة انخفاض طفيف خلال بعض السنوات، وتعتبر سنة 2008 وهي أعلى قيمة شهدها هذا المؤشر خلال فترة الدراسة.

أما الفترة الثانية الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2021: فعرف الانفتاح التجاري انخفاضا خلال هذه المرحلة، حيث تزامنت مع الأزمة العالمية سنة 2008 وصدمة النفط أواخر سنة 2014 وما انجر عنهما من أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري مما استلزم على الحكومة فرض قيود على التجارة الخارجية التي أثرت بدورها على التبادل التجاري مع الخارج وبالتالي الانفتاح التجاري، فبعد أن بلغ قيمة الذروة سنة 2008 انخفضت نسبته بشكل مستمر وتدريجيا ليصل سنة 2020 أدنى قيمة له ب: 45.311% ثم ينتعش ويرتفع لقيمة 52.97% سنة 2021، وهذا ما يدل على سرعة تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمات الخارجية.

2- تطور التعريفة الجمركية:

شهدت معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر عدة تغيرات منذ الاستقلال، خاصة بعد الدخول الفعلي في عملية التحرير التجاري سنة 1994 التي تميزت بتفكيك جمركية، فكانت الحكومة الجزائرية في كل مرة تعمل على التكيف مع الظروف السائدة من خلال تعديل التعريفة الجمركية لما يتماشى مع تلك الظروف مع مراعات الاتفاقيات والالتزامات المبرمة مع المؤسسات النقدية على رأسها صندوق النقد الدولي، ونبين مراحل تطور هذه التعريفات في السياق التالي:

- **التعريفة الجمركية لسنة 1963**: خلال سنة 1963 أصدرت الحكومة الجزائرية أول تعريفة جمركية في الجزائر بموجب الأمر 63/ 414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963، من خلالها تم تقسيم المنتجات حسب طبيعة المنتوج وحسب المنشأ، وتم تخصيص تعريفة جمركية لكل صنف كما يلي:
  - **حسب منشأ البضاعة:**

تم تقسيم المنتجات حسب منشئها إلى أربع مجموعات لكل مجموعة تعريفاتها الخاصة كما يلي:[1]

- تعريفة تفضيلية منخفضة إلى الحد الأدنى ويرمز لها (T F) تفرض على المنتوجات ذات المنشأ الفرنسي.
- تعريفة تفضيلية أعلى من الأولى رمز لها بالرمز (TCEE) في الغالب تزيد عن الأولى بالثلث تفرض على المنتجات القادمة من دول المجموعة الاقتصادية الأوربية (CEE) باستثناء فرنسا.

[1] **دحماني خالد**، مرجع سابق، ص 113.

- تعريفة الحق العام (le tarif de droit commun) تطبق على المنتجات المستوردة من طرف الدول التي تقدم امتيازات تعريفية للجزائر في إطار الدولة الأكثر رعاية.
- تعريفة عامة على منتجات باقي الدول وتقدر بثلاثة أضعاف تعريفة الحق العام.

من خلال ما سبق يظهر لنا أن الجزائر كانت تولي أهمية كبيرة للمنتجات الفرنسية ودول المجموعة الاقتصادية الأوربية بمعاملتها التفضيلية على حساب منتجات باقي الدول، مما يؤكد أن النظام الجمركي المعمول به هو امتداد للنظام الفرنسي.

- **حسب طبيعة المنتوج:**

تم تقسيم المنتجات حسب طبيعتها إلى ثلاثة أصناف وثلاث معدلات ضريبية كما يلي:[1]

الجدول رقم 03-03: الرسوم الجمركية حسب نوع المنتوج (تعريفة 1963)

المنتجات	التعريفة المطبقة
وسائل التجهيز والمواد الأولية	10 %
المنتجات النصف مصنعة	5% - 20%
المنتجات التامة الصنع	15% - 25%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجريدة الرسمية.

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن الجزائر كانت تمنح معاملة تفضيلية لاستيراد المواد الأولية من أجل تشجيع عملية الصناعات المحلية، وفي المقابل تفرض تعريفة جمركية مرتفعة على المنتوجات التامة الصنع الغرض منها حماية المنتوج الوطني.

[1] **KACI Boualem**. Op cit, p 22.

➢ **التعريفة الجمركية لسنة 1968**: نظرا لبعض النقائص في التعريفة السابقة وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الاقتصادية، أصدرت الجزائر سنة 1968 تعريفة جمركية جديدة كتعديل لتعريفة 1963، وكان ذلك بموجب الأمر رقم: 35/68 المؤرخ في 1968/02/02[1]، والتي تم بوجبها إلغاء المعاملة التفضيلية للمنتجات الفرنسية، وتم تقسيم المنتجات كما يلي:

الجدول رقم 03-04: الرسوم الجمركية حسب تعريفة 1968.

طبيعة المنتوج	منتجات محولة	منتجات غير محولة
سلع ضرورية (واسعة الاستهلاك)	من 30% إلى 50%	من 20% إلى 40%
سلع كمالية	من 100% إلى 150%	من 20% إلى 30%
تجهيزات	%30	%20

Source: Kaci Boualem, op cit, p 23

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن السلطة الجزائرية كانت تميز بين السلع المحولة وغير المحملة بفرض تعريفة على هذه الأخيرة منخفضة على سابقتها نظرا لحاجة الاقتصاد الجزائري لهذه المواد، بالإضافة إلى تفضيل سلع التجهيزات والسلع الضرورية على السلع الكمالية.

➢ **التعريفة الجمركية لسنة 1973**: في سنة 1973 تم إصدار تعريفة جديدة بموجب قانون المالية لسنة 1973[2]، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى توسيع التبادل التجاري مع دول الجوار وإقامة علاقة اقتصادية متنوعة جغرافيا، أين تم خلالها إلغاء تصنيف السلع حسب المنطقة الجغرافية وتعديل نسبة الرسوم الجمركية لتشمل سبعة نسب تراوحت بين 3% و100% حسب طبيعة المنتوج نبينها من خلال الجدول التالي:

[1] **الجريدة الرسمية العدد 11** الصادرة في 1968/02/02.

[2] **الجريدة الرسمية العدد 104** الصادرة في 29 ديسمبر 1972.

الجدول رقم 03-05: التعريفة الجمركية لسنة 1973.

طبيع المنتوج	النسبة
سلع وتجهيزات ذات أولوية رئيسية	3%
سلع ذات أهمية ثانوية وسلع وسيطة	10%
سلع أخرى	25%
المعدل المزاد	40%
المعدل الإضافي الخاص	70%
المعدل العالي	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قانون المالية لسنة 1973.

- **التعريفة الجمركية لسنة 1986**: خلال سنة 1986 وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1986 [1]، أضافت الجزائر معدلات أخرى على التعريفة الجمركية تماشيا مع انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة، تميزت هذه التعريفة الجديدة بالارتفاع نوعا ما مقارنة بسابقتها من أجل تدارك نقص الإرادات البترولية، وتم استحداث معدلات جديدة ليصل عددها إلى 20 نسبة (0%، 3%، 5%، 10%، 15%، 20%، 25%، 30%، 35%، 40%، 45%، 50%، 55%، 60%، 70%، 80%، 90%، 100%، 110%، 120%)[2]، فمن خلال النسب الجديدة يظهر لنا أن الحكومة رفعت من معدلات التعريفة الجمركية بإضافة معدلات مرتفعة جدا يصل الحد الأعلى إلى 120% وهي غير مسبوقة حيث كان بقيمة 100%.

- **التعريفة الجمركية لسنة 1992**: تواصلت التعديلات على التعريفة الجمركية، فبموجب قانون المالية لسنة 1992 [3]، أين تم خفض عدد معدلات التعريفة لتصبح 6 نسب بلا من 20 نسبة، لتفرض معدلات منخفضة على المنتجات في صورة المواد الأولية قدرت ب:0%، 3% و7%، ومعدلات

[1] **الجريدة لرسمية** العدد 26 الصادرة في 25 يونيو 1986.

[2] **مكاوي الحبيب**، مرجع سابق، ص 134.

[3] **الجريدة الرسمية** العدد 65 الصادرة في 18 ديسمبر 1991.

متوسطة على المنتجات النصف المصنعة قدرت ب: 15% و25%، بالإضافة إلى معدلات مرتفعة على المنتجات النهائية تتراوح قدرة ب: 40% و 60%، نبينها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-6: التعريفة الجمركية لسنة 1991

طبيعة المنتوج	التعريفة الجمركية
المواد الأولية	0%، 3% و7%
المنتجات النصف المصنعة	15% و25%
المنتجات النهائية	40% و 60%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

من خلال بيانات الجدول السابق يمكن القول أن الجزائر كانت تشجع الصناعات المحلية من خلال تخصيص تعريفة جمركية على المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج المحلي، ثم تعريفة أكبر من سابقتها بقليل على المنتجات النصف المصنعة تعتمد على تعريفة جمركية مرتفعة على المواد النهائية الغرض منها رفع سعرها من أجل حماية المنتوج المحلي.

- **التعريفة الجمركية لسنة 1996**: خلال سنة 1996 تم تعديل التعريفة السابقة بموجب قانون المالية لسنة 1996[1]، حيث تم تخفيض المعدل المرتفع على المنتجات النهائية المقدر ب: 60% ليصبح 50%. لتصبح كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-7: التعريفة الجمركية لسنة 1996

طبيعة المتوج	التعريفة الجمركية
المواد الأولية	0%، 3% و7%
المنتجات النصف المصنعة	15% و25%
المنتجات النهائية	40% و 50%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

[1] **الجريدة الرسمية** العدد 82 الصادرة في 31 ديسمبر 1995.

- **التعريفة الجمركية لسنة 1997**: تم خلال سنة 1997 اعتماد تعريفة جمركية جديدة مرة أخرى نصت عليها أحكام قانون المالية لسنة 1997[1]، حيث تم خفض معدلات التعريفة الجمركية لتصبح 4 معدلات بدلا من 6 معدلات، فتم التخلي على نسبتي 3% و7% وتعويضهما بنسبة 5%، والتخلي على نسبتي 40% و50% وتعويضهما بنسبة 45%، لتصبح نسب التعريفة الجمركية المعتمدة هي: 5%، 15%، 25%، 45%.

- **التعريفة الجمركية لسنة 1998**: نصت المادة 49 من قانون المالية لسنة 1998[2] على تأسيس تعريفة جمركية جديدة يتم من خلالها الحفاظ على أربع معدلات وإلغاء نسبة 5% وتعويضها بنسبة 3% مع بقاء النسب الأخرى على حالها وبدون تغيير، لتصبح نسب التعريفة الجمركية المعتمدة هي: 3%، 15%، 25%، 45%.

- **التعريفة الجمركية لسنة 1999**: بعد تراجع مداخيل الجباية الجمركية بسبب تراجع أسعار النفط عالميا، وفي ضل الظروف التي كانت تمر بها الجزائر في تلك الفترة وتدهور الصادرات الوطنية، قررت الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1999[3] العودة إلى النسب التعريفة الجمركية لسنة 1997، أي تصبح النسب المعتمدة هي: 5%، 15%، 25%، 45%.

- **التعريفة الجمركية لسنة 2001**: استمر التفكيك الجمركي بتعديل التعريفة الجمركية والتخفيض من الحد الأعلى لتعريفة الجمركية، لتأتي تعريفة 2001 التي أقترها المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 [4] وتلغي بذلك نسبة 45% وتم استبدالها بنسبة 40% كحد أقصى، لتصبح التعريفة المعتمدة هي: 5%، 15%، 25%، 40%.

- **التعريفة الجمركية لسنة 2002**: لم تتوقف الجزائر عند هذا الحد من التفكيك الجمركي، بل واصلت العمل في نفس السياق حيث أقرت بموجب نص المادة 03 من الأمر 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، عن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية إلى ثلاث معدلات فقط بالإضافة إلى الإعفاء، لتصبح التعريفة المعتمدة هي: 5%، 15%، 30%.

---

[1] **الجريدة الرسمية** العدد 85 الصادرة في 31 ديسمبر 1996.

[2] **الجريدة الرسمية** العدد 89 الصادرة في 31 ديسمبر 1997.

3 **الجريدة الرسمية** العدد 98 الصادرة في 31 ديسمبر 1998.

[4] **الجريدة الرسمية** العدد 38 الصادر في 21 جويلية 2001.

➢ **التعريفة الجمركية لسنة 2018**: بعد صدمة النفط أواخر سنة 2014 وتماشيا مع الظروف الراهنة، سعت الحكومة من خفض فاتورة الواردات من خلال تعديل معدلات التعريفة الجمركية لسنة 2002، حيث أصدرت بموجب قانون المالية لسنة 2018[1] عن زيادة معدل مرتفع قدر ب: 60%، لتصبح التعريفة الجمركية الحالية كم يلي:

الجدول 3-8: التعريفة الجمركية لسنة 2018.

طبيعة الرسم	النسبة
الإعفاء	0%
المنخفضة	5%
المتوسطة	15%
المرتفعة 1	30%
المرتفعة 2	60%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قانون المالية لسنة 2018.

من خلال ما سبق يظهر لنا أن معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر شهدت عدة تعديلات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فقامت الجزائر بتخفيض الضرائب الجمركية في كل مرة تماشيا مع سياساتها الاقتصادية في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتركيز عل الحد الأعلى لكل تعريفة يمكننا معرفة توجه الحكومة من وراء هذه التعديلات،

ومن خلال ما سبق نستنتج الجدول (الملحق رقم 5) الذي يبين لنا تطور الحد الأعلى للتعريفة الجمركية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال، ولتوضيح هذا بشكل جيد، نقوم بصياغة الشكل البياني بالاعتماد على بيانات الجدول الملحق كما يلي:

[1] **الجريدة الرسمية** العدد 76 الصادرة في 28 ديسمبر 2017.

الشكل 3-2: تطور الحد الأعلى للتعريفة الجمركية.

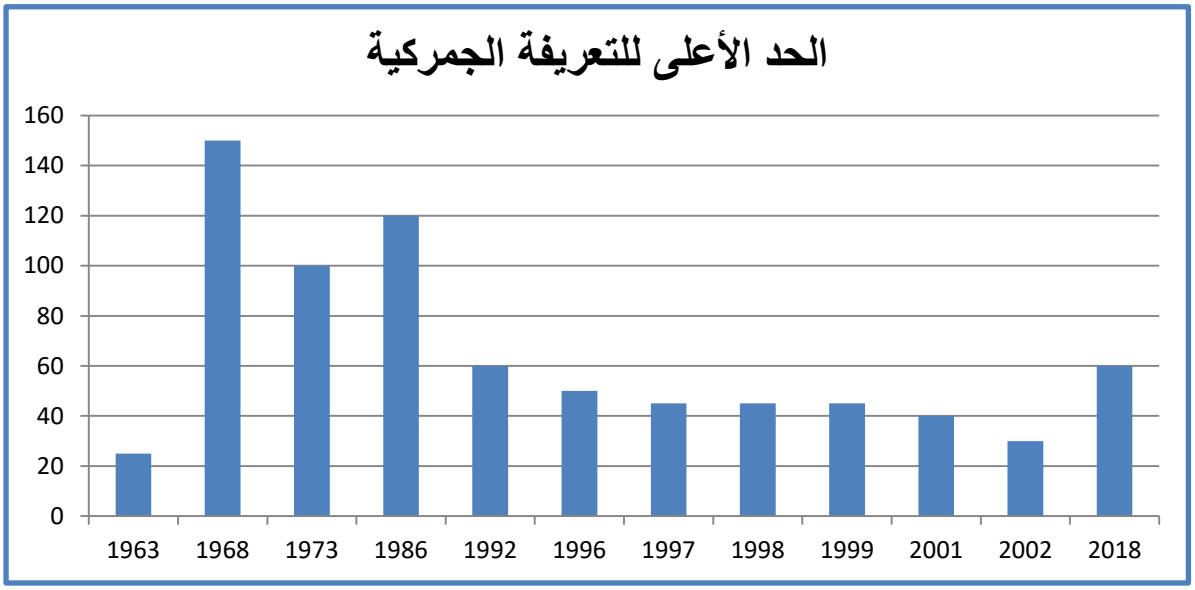

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

من خلال بينات الجدول رقم 2-5 والشكل البياني السابق يتضح لنا توجه الحكومة الجزائرية نحو تحرير تجارتها الخارجية من خلال تفكيك تدريجي للرسوم الجمركية، ويظهر ذلك في التخفيض من الحد الأعلى للتعريفة الجمركية الذي شرعت في تخفيضه في كل تعديل للتعريفة الجمركية خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد مفتوح، فبعد أن كانت قيمة الحد الألى من خلال تعريفة سنة 1968 ما يعادل 150% خفضت الحكومة من قيمتها تدريجيا لتصل من خلال تعريفة 2002 إلى حد 30%، واستمر الوضع إلى غاية سنة 2018 أين رفعت الحكومة من قيمته كاستثناء إلى حد 60% سعيا منها للتقليل من فاتورة الواردات والتكيف مع الظروف السائدة في تلك الفترة بسبب انخفاض أسعار النفط.

المبحث الثاني: واقع ميزان المدفوعات الجزائري.

بعد التطرق إلى مسار السياسات التجارية في الجزائر والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها في إطار اندماجها في الاقتصاد العالمي وتحليل مؤشرات الانفتاح التجاري، سوف نتطرق في هذا الجزء إلى دراسة وتحليل بيانات ميزان المدفوعات وحساباته خلال الفترة من 1990 إلى 2021، بالإضافة إلى دراسة الصادرات والواردات الجزائرية وتحليل التركيز السلعي والجغرافي للمبادلات التجارية من أجل لوقوف على واقع التجارة الخارجية في ظل تلك الاصلاحات.

المطلب الأول: تحليل حسابات ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة التي تعكس حال الاقتصاد الوطني، فهو سجل لإحصاء التعاملات الاقتصادية مع الخارج، وكما أشرنا سابقا أن ميزان المدفوعات يتكون من عدة حسابات، وعلى هذا الأساس اقتضت الدراسة تحليل بيانات كل حساب كما في السياق التالي.

أولا: تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

يُعبر الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائري عن الوضعية الاقتصادية للبلد، حيث شهدت سنوات التسعينات عدة إصلاحات مست السياسات المالية والتجارية للبلد تحت توجيهات المنظمات العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تهدف هذه الاصلاحات إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي والتخلص من سيطرت قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية، إلا أنها لم تنجح في ذلك ولا تزال الجزائر تعاني من عدم تنوع صادراتها واعتمادها على قطاع المحروقات[1]، لذلك عرف الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر عدة تغيرات عرفت بعدم الاستقرار نبينها في الجدول التالي:

[1] **لباح محيد، منصوري عبد الكريم**. (2022). العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري – دراسة اقتصادية قياسية للفترة الممتدة ما بين (1990- 2020)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، ص 233.

الجدول رقم 3– 9: تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر. **الوحدة**: مليار دولار أمريكي

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
1990	0.7	**2006**	17,73
1991	1.6	**2007**	29,53
1992	0,23	**2008**	36,99
1993	-0,01	**2009**	3,86
1994	-4,38	**2010**	15,58
1995	-6,32	**2011**	20,14
1996	-2,09	**2012**	12,06
1997	1,16	**2013**	0,13
1998	-1,74	**2014**	-5,88
1999	-2,38	**2015**	-27,54
2000	7,57	**2016**	-26,03
2001	6,19	**2017**	-21,76
2002	3,66	**2018**	-15,82
2003	7,47	**2019**	-16,93
2004	9,25	**2020**	16,37-
2005	16,94	**2021**	-1,67

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر[1].

يعبر الجدول السابق عن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، حيث يتضح لنا من خلاله تذبذب الرصيد الكلي للميزان، ولتوضيح مراحل تطوره أكثر استلزم علينا التعبير عنه عن طريق الرسم البياني التالي:

[1] https://www.bank-of-algeria.dz/balance-des-paiements/ (15/03/2023 10.20)

الشكل رقم 3-3: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر.

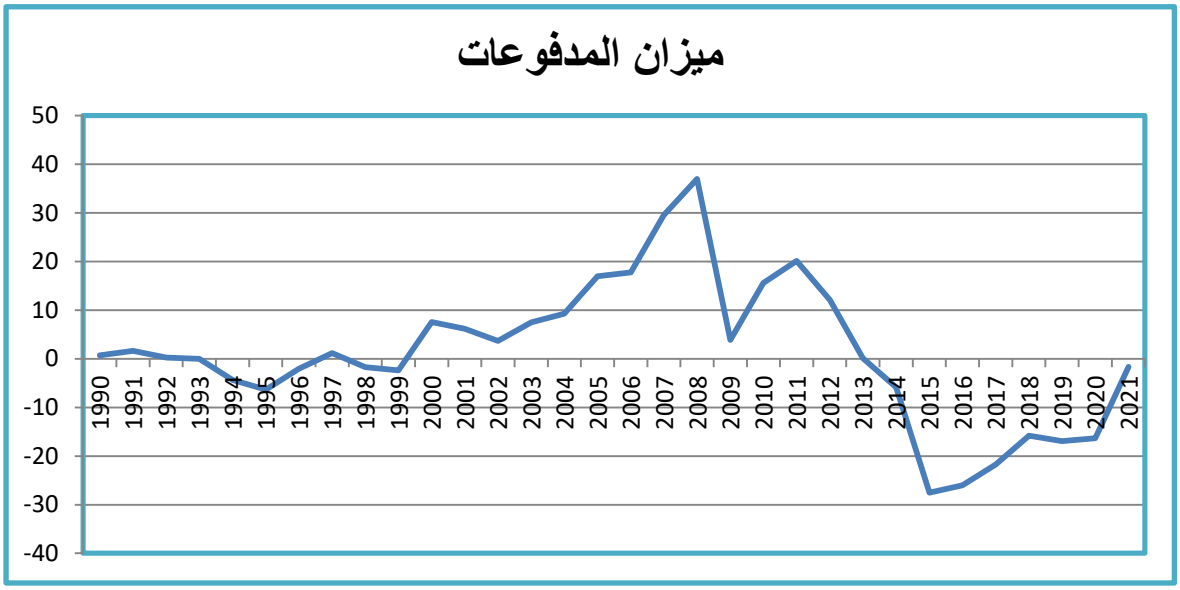

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق قمنا بإنشاء الشكل البياني السابق الذي يظهر لنا أن رصيد ميزان المدفوعات غير مستقر ومتأرجح بين الفائض والعجز على طول فترة الدراسة، حيث نلاحظ ثلاثة مراحل أساسية مرة بها، فخلال الفترة من 1990 الى 2002 عرف تذبذبا وانخفاضا في قيمه وتأرجح بين العجز تارة والفائض تارة أخرى وهذا راجع إلى التوجه نحو اقتصاد السوق وما صاحبه من إصلاحات مسطرة من الهيئات الدولية، وأما المرحلة الممتدة من سنة 2002 إلى 2012 فشهدت تسجيل فائضا في ميزان المدفوعات مع تزايد في الرصيد بشكل مستمر وملحوظ، فبعد أن بلغ سنة 2002 قيمة: 3,66 مليار دولار أمريكي تزايد وبشكل سريع إلى أن بلغ سنة 2008 أعلى قيمة له قدرت ب: 36,99 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع إلى زيادة عوائد النفط بسبب ارتفاع أسعاره عالميا، إلا أن تأثير الأزمة العالمية سنة 2008 كان واضحا فبالرغم من المحافظ على رصيده الموجب إلا أنه انخفض سنة 2009 الى قيمة 3.86 مليار دولار أمريكي مع انتعاش طفيف في السنوات التي تلتها ليصل في أخر المرحلة سنة 2012 قيمة 12.06 مليار دولار أمريكي، أما الفترة الأخيرة انطلاقا من سنة 2014 فتميزت بالرصيد السالب، حيث سجل الميزان في تلك السنة رصيدا سالبا بقيمة: -5.88 مليار دولار أمريكي وكانت أول مرة يسجل رصيدا سالبا منذ سنة 1999، كما بلغ سنة 2015 أضعف قيمة له ب: -27.54 مليار دولار أمريكي، وكان هذا التذبذب نتيجة لانخفاض

أسعار النفط العالمية، ورغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة وسعيها في تدارك هذا العجز من خلال التقليل من فاتورة الاستيراد، إلا أنها لم تنجح في ذلك وبقي الرصيد سالبا إلى غاية نهاية سنة 2021 أين بلغ قيمة:-1.67 مليار دولار أمريكي، وعليه يظهر ارتباط رصيد ميزان المدفوعات بأسعار النفط.

ثانيا: تطور الميزان التجاري والحساب الجاري.

يعتبر الميزان التجاري من أهم أرصدة ميزان المدفوعات نظرا لمكوناته، حيث يسجل كل المبادلات التجارية للسلع والخدمات من وإلى الخارج، شهد الميزان التجاري الجزائري بعد الاستقلال عدة تطورات وعدم الاستقرار متأرجحا بين الفائض والعجز، غير أنه تميز بسيطرة المنتوجات النفطية وارتفاع حجم الواردات، وسوف نبين مراحل تطوره من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم3-10: تطور الميزان التجاري والحساب الجاري في الجزائر. **الوحدة:** مليار دولار أمريكي

السنوات	الميزان التجاري	الحساب الجاري	السنوات	الميزان التجاري	الحساب الجاري
1990	1,42	-	**2006**	34,06	28,95
1991	2,37	-	**2007**	34,23	30,59
1992	-1,84	1,3	**2008**	40,52	34,45
1993	-2,24	0,8	**2009**	7,78	0,41
1994	4,13	-1,84	**2010**	18,2	12,16
1995	3,45	-2,24	**2011**	25,96	17,77
1996	0,91	4,13	**2012**	20,17	12,3
1997	0,02	3,45	**2013**	9,88	1,15
1998	8,93	0,91	**2014**	0,46	-9,28
1999	7,06	0,02	**2015**	-18,08	-27,48
2000	4,36	8,93	**2016**	-20,13	-26,22
2001	8,84	7,06	**2017**	-14,41	-22,07
2002	11,12	4,36	**2018**	-7,46	-16,71
2003	21,72	8,84	**2019**	-9,64	-17,11
2004	1,3	11,12	**2020**	-13,62	-18,71
2005	0,8	21,72	**2021**	1,09	-4,79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يلاحظ عدم استقرار الميزان التجاري، وعليه سوف نقوم بإنشاء الشكل البياني التالي للتوشح أكثر:

الشكل رقم 3- 4: تطور الميزان التجاري والحساب الجاري.

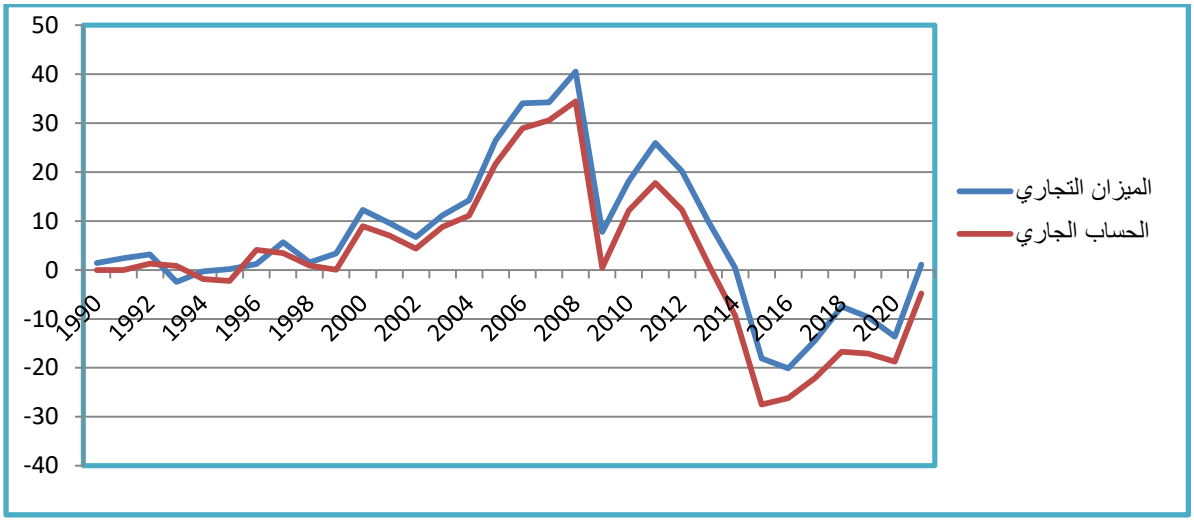

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه يمكننا ملاحظة تذبذب الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة غير أنه تميز بالرصيد الموجب في كل السنوات قبل سنة 2015 باستثناء سنتي 1993 و1994، فابتداء من سنة 2003 شرع في الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد للدولة، إلى أن بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 40.52 مليار دولار أمريكي، كما يظهر لنا الانخفاض المفاجئ في رصيد الميزان التجاري سنة 2009 إلى قيمة 7.78 مليار دولار أمريكي نتيجة الانخفاض الحاد للصادرات الجزائرية بسبب الكساد الاقتصادي الذي ساد العالم بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية التدخل من أجل تدارك هذا الخلل، وخلال سنة 2015 سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا لأول مرة منذ 1994 بقيمة – 18.08 مليار دولار أمريكي، ثم بلغ سنة 2016 بأضعف قيمة له بقيمة -20.13 مليار دولار أمريكي ليواصل بعدها في السنوات الموالية تسجيل الرصيد السالب مع انتعاش طفيف، وكان ذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالميا أواخر سنة 2014، غير أنه في سنة 2021 عاد الرصيد الموجب وبنسبة ضئيلة قدرت ب: 1.09 مليار دولار أمريكي تزامنا مع عودة أسعار النفط للارتفاع.

أما الحساب الجاري فلا يمكن إهماله كونه يشمل الميزان التجاري للسلع والخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد، كان له تقريبا نفس مسار الميزان التجاري، فباستثناء سنتي 1994 و1995 التي سجل فيهما رصيدا سالبا، حيث شهد حالة فائض انطلاقا من سنة 1996 وإلى غاية سنة 2013 أين بلغت قيمة في تلك السنة 1.15 مليار دولار أمريكي، غير أنه لم يحافظ على الرصيد الموجب وسجل سنة 2014 أول مرة رصيدا سالبا بقيمة -9.28 مليار دولار أمريكي ثم في سنة 2015 سجل أدنى قيمة له بقيمة -27.28 مليار دولار أمريكي وبقي الوضع على حاله مع انتعاش طفيف سنة 2021 ليبلغ قيمة – 4.79 مليار دولار أمريكي.

ثالثا: تطور رصيد حساب رأس المال.

تعطي الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لحساب رأس المال لأنه يعبر عن حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وهذه التحركات لرؤوس الأموال تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد المحلي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وعليه نستعرض مراحل تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021 من خلال الجدول (الملحق رقم 6) والشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3–5: تطور حساب رأس المال.

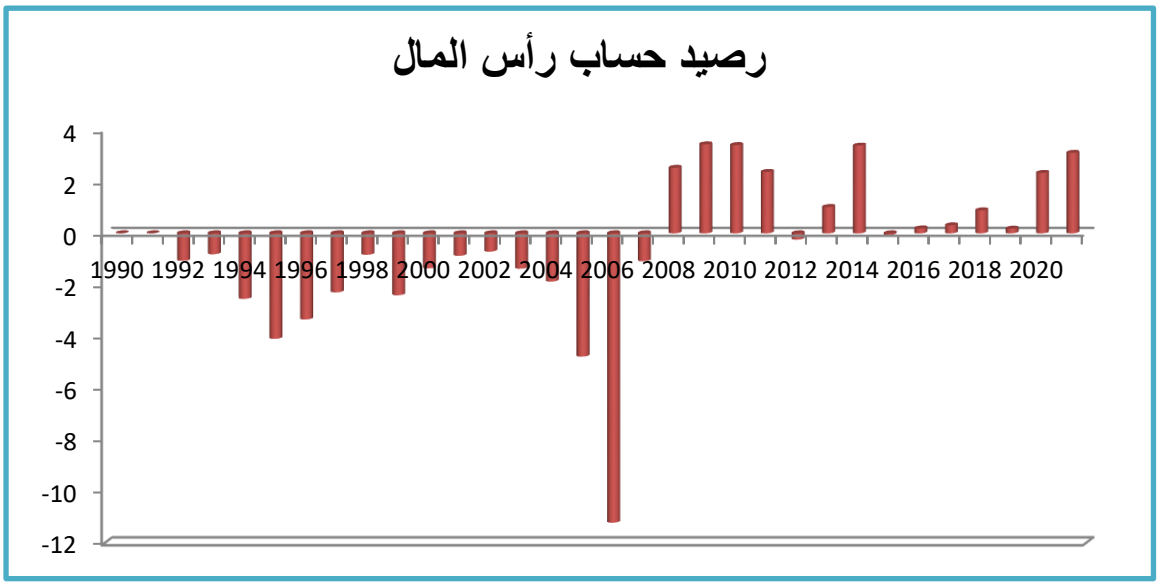

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الشكل البياني أعلاه الذي يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال فترة الدراسة يمكننا ملاحظة مرحلتين أساسيتين مر بهما الحساب، تميزت المرحلة الأولى بالرصيد السالب ابتداء من سنة 1992 إلى غاية نهاية سنة 2008، هذا ما يدل عن خروج الأموال من الجزائر بقدر أكثر من دخولها، وهو ما شكل مشكل بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث سجل الحساب سنة 2006 أضعف قيمة برصيد – 11.22 مليار دولار أمريكي، أما المرحلة الثانية الممتدة من سنة 2009 وإلى غاية سنة 2021 فتميزت بالرصيد الموجب أي دخول الأموال من الخارج بمقدار أكبر من خروجها وبنسب متفاوتة ليبلغ سنة 2021 قيمة 3.12 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثاني: تحليل المبادلات التجارية.

تسعى الحكومة الجزائرية إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي من خلال اتخاذ عدة تدابير وإصلاحات اقتصادية، وسوف نتطرق في هذا الجزء إلى تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية بالإضافة إلى تحليل التركيز السلعي والجغرافي لهما خلال سنة 2020 ومقارنتها بالسنة التي سبقتها مع التركيز على أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر [1] .

أولا: تحليل الواردات.

بعد تحليل الميزان التجاري يستوجب علينا تحليل كل من الصادرات والواردات على حدة، حيث يمكننا تحليل تطور الواردات من معرفة مدى اعتماد البلد على العالم الخارجي في سد حاجياتها، بالإضافة إلى معرفة التركيز السلعي والجغرافي للواردات المحلية.

1- تطور حجم الواردات الجزائرية:

يُسجل في حساب الواردات كل العمليات التجارية التي يترتب عليها دخول السلع والخدمات من الخارج إلى الجزائر، فكلما كانت قيمة الواردات مرتفعة دلّ ذلك على اعتماد البلد على العالم الخارجي

[1] الحصيلة السنوية لسنة 2020 وهي أخر إحصائيات المديرية العامة للجمارك المتوفرة.

بشكل كبير في سد حاجياتها مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، وكلما كانت القيمة صغيرة دلّ ذلك على تحرر الاقتصاد المحلي من التبعية الخارجية وتحقيقيه اكتفاء ذاتي، ومن خلال الجدول التالي نبين تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 كما يلي:

الجدول رقم 3– 11: تطور الواردات الجزائرية **الوحدة**: مليار دولار أمريكي

السنوات	الواردات	قيمة التغيير	السنوات	الواردات	قيمة التغيير
1990	10,11	**–**	**2006**	20,68	0,82+
1991	8,02	2,09 -	**2007**	26,35	5,67+
1992	8,3	0,28+	**2008**	37,99	11,64+
1993	7,99	0,31 -	**2009**	37,4	-0,59
1994	9,15	1,16+	**2010**	38,89	1,49+
1995	10,1	0,95+	**2011**	44,94	6,05+
1996	9,09	-1,01	**2012**	51,57	6,63+
1997	8,13	0,96-	**2013**	54,99	3,42+
1998	8,63	0,5+	**2014**	59,44	4,45+
1999	8,96	0,33+	**2015**	52,65	-6,79
2000	9,35	0,39+	**2016**	49,44	-3,21
2001	9,48	0,13+	**2017**	48,98	-0,46
2002	12,01	2,53+	**2018**	48,57	-0,41
2003	13,32	1,31+	**2019**	44,63	-3,94
2004	17,95	4,63+	**2020**	20,02	-24,61
2005	19,86	1,91+	**2021**	34,06	14,04+

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

تميزت الواردات الوطنية بالارتفاع في السنوات الأخيرة، ومن خلال الجدول السابق يمكننا صياغة الرسم البياني الذي يوضح ذلك كما يلي:

الشكل رقم 3-6: تطور واردات الجزائر.

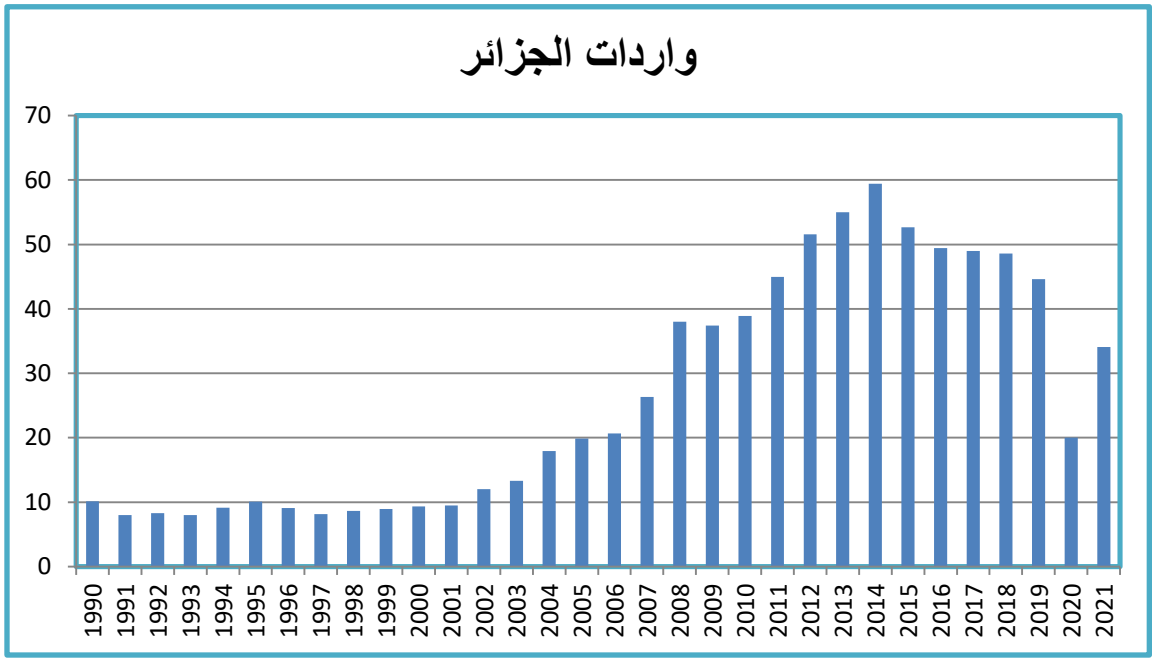

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

تعبر بيانات الملحق رقم 5 والشكل البياني السابق على تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى 2021، حيث+ يمكننا ملاحظة ثلاث مراحل مرت بها الواردات الجزائرية، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2001 شهدة الواردات الجزائرية تذبذبا على طول الفترة مع قيم تكاد تكون متساوية وقلية تراوحت بين تقريبا بين 8 و10 مليار دولار أمريكي، أما الفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و2014 تميزت بتصاعد مستمر وبنسب معتبرة حيث قدرة واردات الجزائر خلال سنة 2002 ب 12.01 مليار دولار أمريكي لترتفع بعدها أين وصلت ما يقارب 59.44 مليار دولار كأعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة، لتدخل بعدها في مرحلة التدهور من سنة 2015 إلى 2020 بسبب تأثير تراجع أسعار النفط وما صاحبها من تدابير اقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية للتخفيف من فاتورة الاستيراد لمواجهة الأزمة، وكان ذلك ابتداء من سنة 2015 أين بلغت قيمة الواردات 52.65 مليار دولار أمريكي وتواصل التراجع المستمر لتصل سنة 2020 قيمة 20.02 مليار دولار أمريكي، أما سنة 2021 فشهدت ارتفاعا نسبية بقيمة 14.04 مليار دولار أمريك لتبلغ الواردات في تلك السنة 34.06 مليار دولار أمريكي.

2- التوزيع الجغرافي للواردات الوطنية.

تستورد الجزائر كل المنتجات التي تعجز عن إنتاجها محليا من شركائها التجاريين عبر العالم خاصة الدول الأوربية والصين اللذان يعتبران الممول الأول للسوق الجزائري، ومن خلال الجدول التالي نبين توزيع الواردات الجزائرية لسنة 2020 حسب المناطق الجغرافية.

الجدول رقم 3- 12:توزيع الواردات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية **الوحدة**: مليون دولار أمريكي

المنطقة	2019		2020		نسبة التغيير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
أوروبا	20.246,74	%48.28	16.663,65	%48.45	%17.70 -
أسيا وأوقيانوسيا	14.712,47	%35.08	11.255,27	%32.73	%23.50 -
أمريكا	5.635,35	%13.44	5.348,33	%15.55	%5.09 -
إفريقيا	1.339,57	%3.19	1.124,39	%3.27	%16.06 -
المجموع	**41.934,12**	**%100**	**34.391,64**	**%100**	**%17.99-**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول السابق قمنا بإنشاء الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3-7: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال سنة 2020

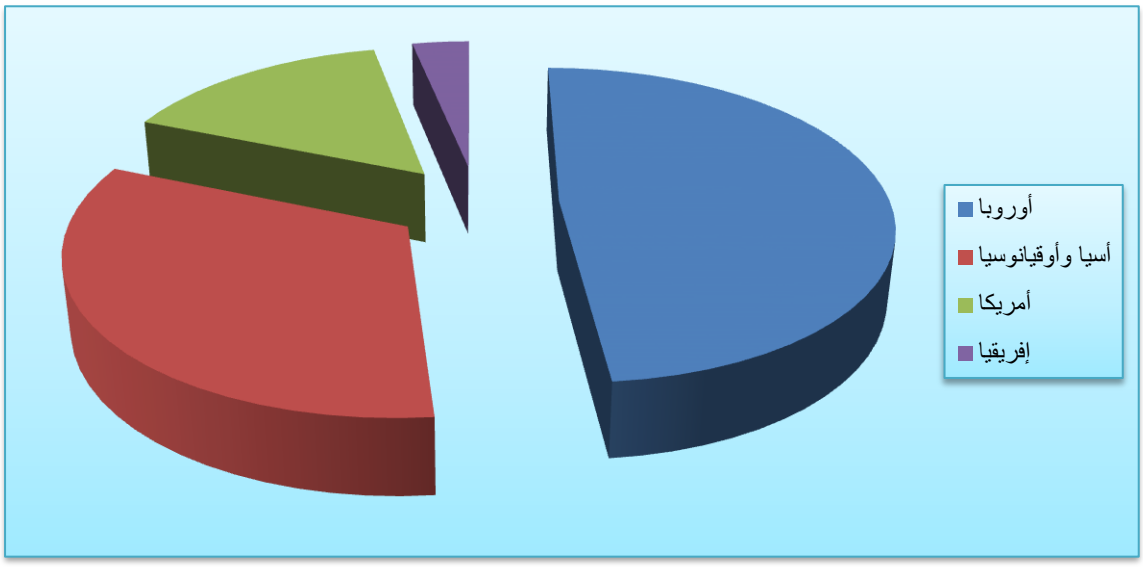

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العام للجمارك الجزائرية.

من خلال بيانات الجدول السابق والمعبر عنها من بالرسم البياني أعلاه يمكننا ملاحظة الاتجاه العام لمصدر الواردات الجزائرية، حيث تلبي الجزائر 48.45% من حاجياتها من الدول الأوربية بقيمة 16.66مليار دولار أمريكي منها 14.81 مليار دولار أمريكي من دول الاتحاد الأوربي، ويمكن تفسير ذلك كون أن القارة الأوربية تضم أهم الدول الصناعية على مستوى العالم بالإضافة إلى التقارب الجغرافي الذي سهل من زيادة التبادل التجاري بينهم، والعلاقات التاريخية التي تربط الجزائر بالدول الأوربية خاصة فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، في حين جاءت دول أسيا وأوقيانوسيا على رأسها الصين والهند في المركز الثاني بنسبة 32.73% من واردات الجزائر، أما الدول الأمريكية فتصدر للجزائر حوالي 15.55% من إجمالي وارداتها بقيمة تعادل 5.34 مليار دولار أمريكي، في حين تبقى التجارة البينية مع الدول الإفريقية ضعيفة جدا حيت تستورد الجزائر من الدول الإفريقية حوالي 1.12 مليار دولار أمريكي ولم تشكل إلا 3.27% من إجمالي الواردات الجزائرية منها 0.56 مليار دولار أمريكي من دولة مصر.

3- التركيز السلعي للواردات الوطنية.

تعاني الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تعاني من تبعية غذائية للدول المتقدمة، فعدم تحقيقها اكتفاء ذاتيا يجعل حصة كبية من واردتها متمثلة في المواد الاستهلاكية بصفة عامة، ومن خلال الجدول التالي نوضح التركيز السلعي للواردات الجزائرية لسنة 2020 كما يلي:

الجدول 3-13: التركيز السلعي للواردات الجزائرية. **الوحدة:** مليون دولار أمريكي

المادة	2019		2020		نسبة التغيير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المواد الغذائية	8.072.27	%19.25	8.094.91	%23.54	0.28 +
الطاقة وزيوت التشحيم	1.436.23	%3.42	915.55	%2.66	36.27 -
المواد الخام	2.012.23	%4.80	2.299.42	%6.69	14.27 +
المواد نصف مصنعة	10.297.52	%24.56	7.967.61	%23.17	22.63 -
سلع التجهيزات الزراعية	457.70	%1.09	205.94	%0.60	55.00 -
سلع التجهيزات الصناعية	13.202.40	%31.48	9.157.73	%26.63	30.64 -
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	6.455.77	%15.40	5.750.68	%16.72	10.92 -
المجموع	41.934.12	%100	34.391.64	%100	17.99-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيات المديرية العامة للجمارك.

ونُعبر عن بيانات الجدول السابق بيانيا من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 3-8: التركيز السلعي للصادرات الجزائرية لسنة 2020.

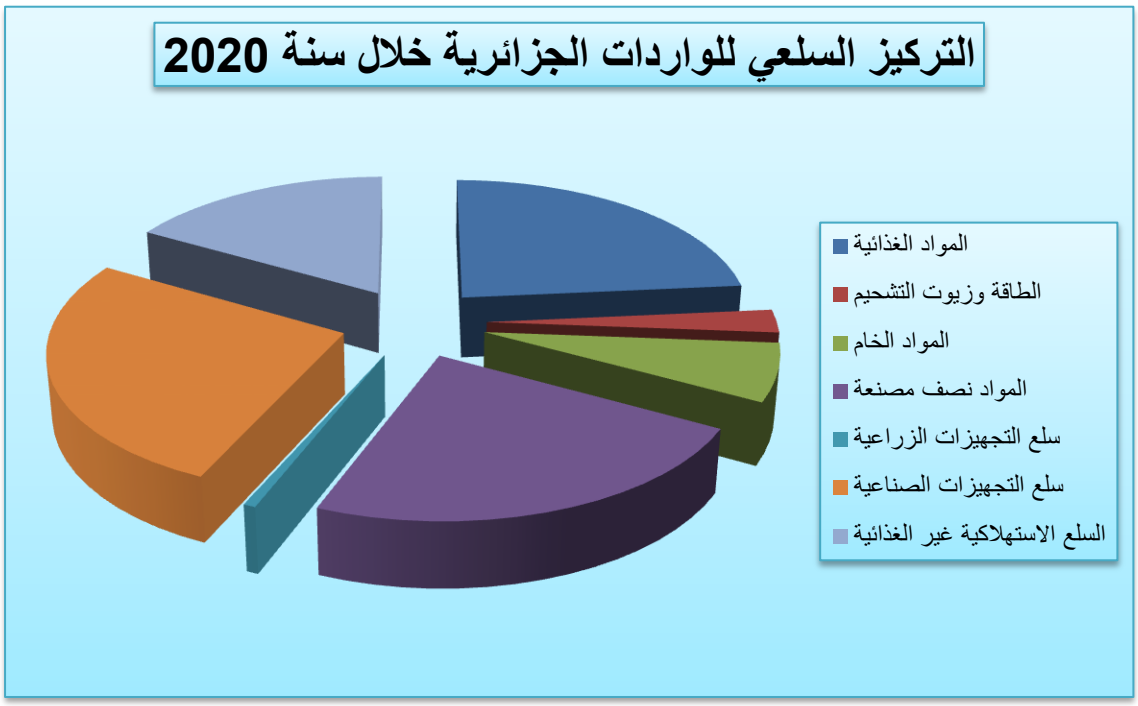

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للجمارك.

يبين الرسم البياني السابق أن الواردات الجزائرية خلال سنة 2020 متنوعة نسبيا، على الرغم من ارتكاز أكثر من 80% منها على أربع أصناف أساسية تتمثل في المواد الغذائية والمواد النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية غير الغذائية، فالجزائر لم تحقق اكتفاء ذاتيا بعد حيث تستورد 8.09 مليار دولار أمريكي من المواد الغذائية بنسبة 23.54% من إجمالي الواردات الجزائرية بالإضافة إلى 5.75 مليار دولار أمريكي من مواد استهلاكية غير غذائية بنسبة 16.72%، كما يظهر لنا توجه الدولة نحول الإنتاج والصناعات المحلية حيث تستورد 9.16 مليار دولار أمريكي من تجهيزات التصنيع بنسبة 26.63% بالإضافة إلى 7.98 مليار دولار أمريكي من المواد النصف المصنعة التي تدخل في عملية الانتاج، ويبقى استيراد الجزائر لمواد الطاقة والمواد الخام والتجهيزات الزراعية ضئيل جدا مقارنة بحجم الاستيراد الإجمالي.

ثانيا: تطور الصادرات الوطنية.

تعطي الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لعملية التصدير، حيث يعتبر مشروع تنويع الصادرات الجزائرية وترقيتها خارج قطاع المحروقات من أهم التحديات التي تواجهها الحكومة من أجل الاستقرار الاقتصادي وتجنب صدمات انخفاض أسعار النفط مستقبلا، كما تعتبر واحدة من أهم السياسات المتبعة في إطار تدارك العجز ميزان المدفوعات.

1- تطور حجم الصادرات الجزائري:

يُعبر حجم الصادرات عن القوة الإنتاجية للاقتصاد المحلي ويعطي للدولة مكانة مرموقة بين اقتصاديات الدول، غير أن الجزائر بقيت تعاني صادراتها من تبعية شبه تامة لقطاع المحروقات وضعف حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات واقتصار التصدير على المواد الأولية بصفة أساسية، وسوف نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم3-13: تطور الصادرات الجزائرية. **الوحدة**: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	قطاع المحروقات		خارج المحروقات		السنوات	الصادرات	قطاع المحروقات		خارج قطاع المحروقات	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة			القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1990	34,34	-	-	-	-	**2006**	54,74	53,61	%97,94	1,13	%2,06
1991	34,59	-	-	-	-	**2007**	60,59	59,61	%98,38	0,98	%1,62
1992	11,51	10,98	%95,40	0,53	%4,60	**2008**	78,59	77,19	%98,22	1,4	%1,78
1993	10,41	9,88	%94,91	0,53	%5,09	**2009**	45,19	44,41	%98,30	0,77	%1,70
1994	8,89	6,61	%96,85	0,28	%3,15	**2010**	57,09	56,12	%98,30	0,97	%1,70
1995	10,26	9,73	%94,83	0,53	%5,17	**2011**	72,88	71,66	%98,33	1,22	%1,67
1996	13,22	12,65	%95,69	0,57	%4,31	**2012**	71,74	70,58	%98,40	1,15	%1,60
1997	13,82	13,18	%95,37	0,64	%4,63	**2013**	64,38	63,33	%98,37	1,05	%1,63
1998	10,14	9,77	%96,35	0,37	%3,65	**2014**	60,04	58,46	%97,19	1,69	%2,81
1999	12,32	11,91	%96,67	0,41	%3,33	**2015**	34,57	33,08	%95,72	1,48	%4,28
2000	21,65	21,06	%97,27	0,59	%2,73	**2016**	29,31	27,92	%95,26	1,39	%4,74
2001	19,09	18,53	%97,07	0,56	%2,93	**2017**	34,57	33,2	%96,04	1,37	%3,96
2002	18,71	18,11	%96,74	0,61	%3,26	**2018**	41,11	38,9	%94,60	2,22	%5,40
2003	24,47	23,99	%98,08	0,47	%1,92	**2019**	34,99	32,93	%94,08	2,07	%5,92
2004	32,22	31,55	%97,92	0,67	%2,08	**2020**	21,93	20,02	%91,29	1,91	%8,71
2005	46,38	45,59	%98,30	0,79	%1,70	**2021**	38,56	34,06	%88,33	4,5	%11,67

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق سيطرت قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية ولتوضيح ذلك نستعين بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم 3-9: تطور الصادرات الجزائرية.

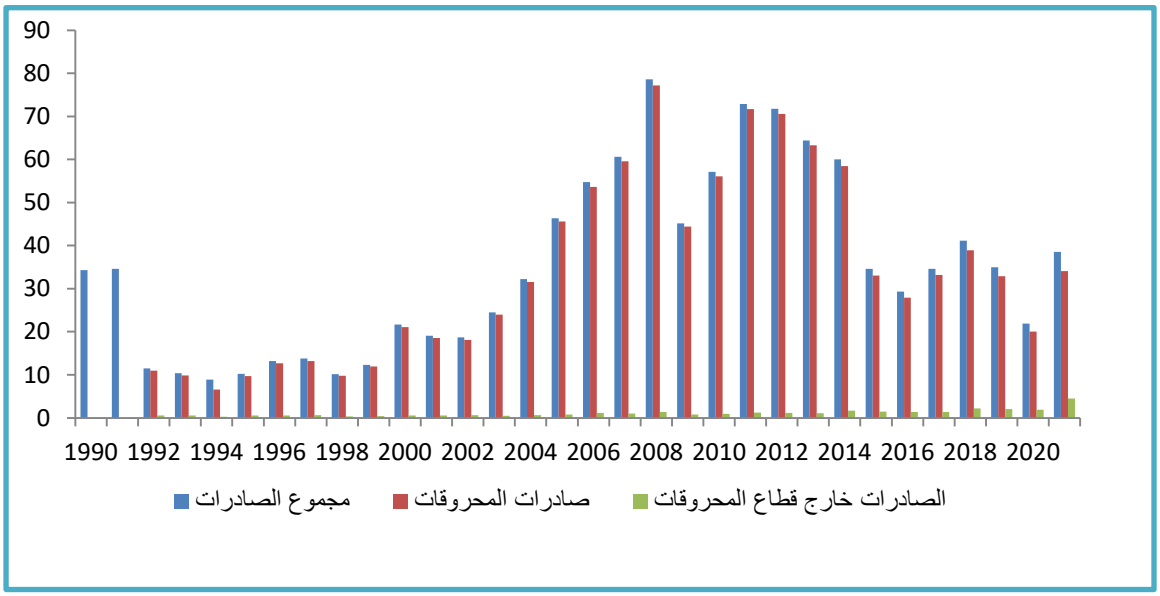

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال الشكل البياني السابق الذي يمثل تطور كل من إجمالي الصادرات والصادرات النفطية بالإضافة إلى الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث يظهر لنا أن إجمالي الصادرات الوطنية شهد تزايد مستمر ابتداء من سنة 1992 إلى غاية سنة 2008 أين بلغ قمة الذروة بقيمة 78.59 مليار دولار أمريكي، لكن سرعان ما تدهورت قيمتها مباشرة سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية أين بلغت قيمة 45.19 مليار دولار أمريكي، لتأتي بعدها مرحلة عادت فيها الصادرات إلى الازدهار امتدت لخمس سنوات ابتداء من سنة 2010، وبعد صدمة النفط أواخر سنة 2014 تأثرت الصادرات الوطنية بشكل كبير سلبيا لتنخفض سنة 2015 إلى قيمة 34.57 مليار دولار أمريكي، وبلغت سنة 2020 أضعف قيمة لها بما يعادل 21.93 مليار دولار أمريكي، غير أن سنة 2021 شهدة ازدهارا طفيفا حيث بلغت قيمة الصادرات فيها 38.56 مليار دولار أمريكي.

أما الصادرات النفطية فيبين الشكل البياني المكانة الكبيرة التي تحتلها وهيمنتها على إجمالي الصادرات الوطنية فهي تكاد تكون متساوية معها، حيث شكلت في معظم السنوات ما يفوق 97% من إجمالي الصادرات وبلغة أعلى قيمة سنة 2008 بقيمة 77.19 مليار دولار أمريكي بنسبة 98.22%، لذلك لا حظنا تأثر الصادرات الوطنية بالأزمات الخارجية سنتي 2008 و2014، غير أنها تراجعت خلال السنوات الأخيرة لتمثل سنة 2021 نسبة 88.33% بقيمة 34.06 مليار دولار أمريكي.

أما الصادرات خارج قطاع المحروقات والمتمثلة في المواد الغذائية والمواد النصف مصنعة وسلع التجهيزات فتكاد تكون غير مرئية في الشكل البياني نظرا لضآلة قيمتها، حيث لم تتجاوز نسبتها من إجمالي الصادرات نسبة 2% خلال بعض السنوات، ويرجع ذلك للمشاكل العديدة التي يعاني منها قطاع الصناعة في الجزائر وعدم قدرة المؤسسات الوطنية على اقتحام الأسواق العالمية مما أدى إلى فقدان المنتوج الجزائري للميزة التنافسية، وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل ترقيتها إلا أنها بقيت على حالها مع تحسن طفيف خلال السنتين الأخيرتين أين بلغت نسبتها سنة 2021 ما يعادل 11.67% كأحسن قيمة لها.

أما نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي التي هي مبينة في الجدول (الملحق رقم 7)، فبينه هي الأخرى ضعف الصادرات الوطنية حيث لم تتجاوز النسبة حاجز 50% من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى سيطرت المحروقات عليها وتذبذب أسعار النفط، أين سجلت في سنة 2006 أعلى قيمة لها بنسبة 48.81 % وبذلك تتواصل معاناة الحكومة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

إن دراسة التوزيع الجغرافي للصادات الوطنية يمكننا من معرفة الاتجاه العام للصادرات الوطنية وإبراز مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف فائض الإنتاج ، فكلما كثرت الأسواق الخارجية وتنوعت زاد ذلك من رغبة المؤسسات المحلية في الإنتاج، ومن خلال ما يلي نوضح توزيع الصادرات الوطنية حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2020 كما يلي:

الجدول رقم 3– 14:توزيع الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية **الوحدة**: مليون دولار أمريكي

المنطقة	2019		2020		نسبة التغيير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
أوروبا	20.484,55	%57.18	13.507,70	%56.76	%34.06 -
أسيا وأوقيانوسيا	9.217,32	%25.73	6.822,94	%28.67	%25.98 -
أمريكا	3.884,09	%10.84	1.537,39	%6.46	%60.42 -
إفريقيا	2.169,65	%6.06	1.928,57	%8.10	%11.11 -
المجموع	**35.823,53**	**%100**	**23.796,60**	**%100**	**%33.57–**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول السابق قمنا بإنشاء الرسم الباني التالي:

الشكل رقم 3– 10: توزيع الصادرات الوطنية حسب المنطقة الجغرافية لسنة 2020.

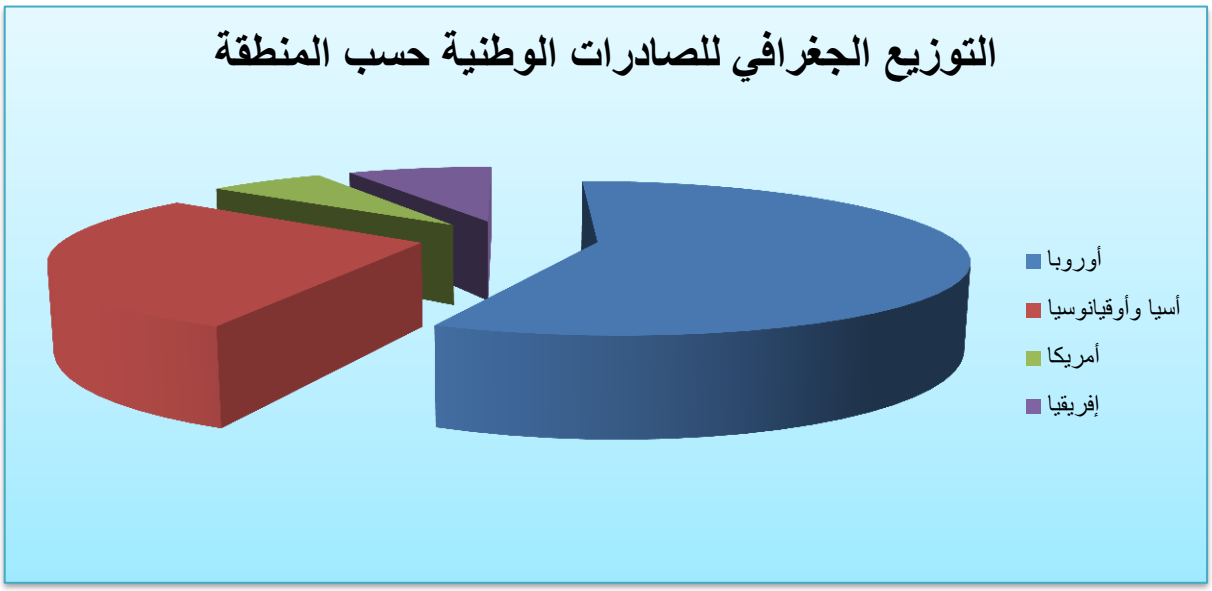

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيات المديرية العامة للجمارك.

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين يظهر لنا الاتجاه العام للصادرات الوطنية، حيث نلاحظ استحواذ الدول الأوربية على الصادرات الجزائرية ب 13.507,70 مليون دولار أمريكي ما يعادل 56.76% من صادرات الجزائر، وما يفسر استحواذها على نسبة كبيرة من الصادرات الوطنية كون قارة أوروبا تضم عدد كبير من الدول الصناعية التي تعتبر أكبر مستهلك للمواد الأولية بالإضافة إلى القرب الجغرافي، وبالتدقيق في هذه القيمة نجد أن دول الاتحاد الأوربي كان لها حصة الأسد من هذه الصادرات بقيمة 13.394,56 ملون دولار أمريكي بنسبة 99.16% من إجمالي صادرات الجزائر نحو أوربا، كما نلاحظ أن الصادرات الوطنية باتجاه الدول الأوربية منخفضة مقارنة بالسنة الماضية بمعدل – 34.06%، تتلوها دول أسيا وأوقيانوسيا بنسبة 28.67% على رأسها الصين وكوريا الجنوبية التي بدورها شهدت تراجعا مقارنة مع السنة الماضية بنسبة – 25.98%، ثم الدول الإفريقية بنسبة 8.10%، وفي الأخير جاءت الدول الأمريكية بنسبة 6.46% على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، وبصفة عامة فإن الصادرات الوطنية لسنة 2020 انخفضت مقارنة بالسنة الماضية بما يعادل: -33.57 % وهذا راجع إلى تداعيات جائحة كورونا.

3- التركيز السلعي للصادرات الوطنية.

تتميز صادرات الدول النامية بسيطرة سلعة أو سلعتين على الحصة الكبرى من حجم الصادرات الإجمالي، وغالبا ما تكون في صور مواد أولية أو مواد نصف مصنعة، والجزائر كغيرها من الدول النامية لا تخرج عن القاعدة، إذ تتميز صادراتها بتبعية مطلقة لقطاع المحروقات بنسبة تفوق في معظم السنوات نسبة 97%، ومن أجل توضيح ذلك سوف نقوم بتحليل التركيز السلعي للصادرات الجزائرية لسنة 2020 من خلال الجدول التالي:

الجدول 3-15: التركيز السلعي للصادرات الوطنية لسنة 2020 **الوحدة**: مليون دولار أمريكي

المادة	2019		2020		نسبة التغيير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المواد الغذائية	407.85	%1.14	442.59	%1.86	8.52 +
الطاقة وزيوت التشحيم	33.243.17	%92.83	21.541.11	%90.52	35.20 -
المواد الخام	95.95	%0.27	71.52	%0.30	25.46 -
المواد نصف مصنعة	1.956.92	%5.46	1.611.18	%6.77	17.67 -
سلع التجهيزات الزراعية	0.25	%0.001	40.63	%0.32	26.28
سلع التجهيزات الصناعية	82.97	%0.23	90.81	%0.83	9.46 +
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	36.42	%0.10	39.06	%0.16	7.25
المجموع	35.823.53	%100	23.796.60	%100	33.67-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيات المديرية العامة للجمارك.

ولتوضيح ذلك بشكل جيد نستعين بالرسمين البيانيين التاليين:

الشكل 03-11: التركيز السلعي للصادرات الجزائرية لسنة 2020.

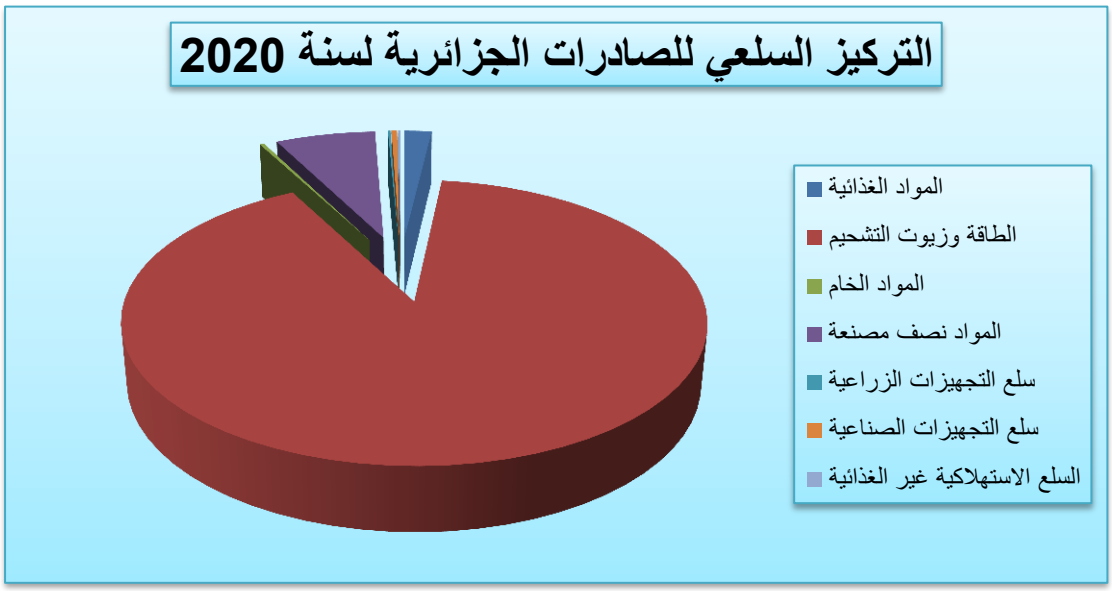

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للجمارك .

من خلال الشكل السابق نلاحظ سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية لسنة 2020، حيث بلغت في تلك السنة حوالي 90% من إجمالي الصادات الوطنية، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فكانت ضئيلة وموزعة كالآتي:

الشكل رقم 03-12: التركيز السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات لسنة 2020.

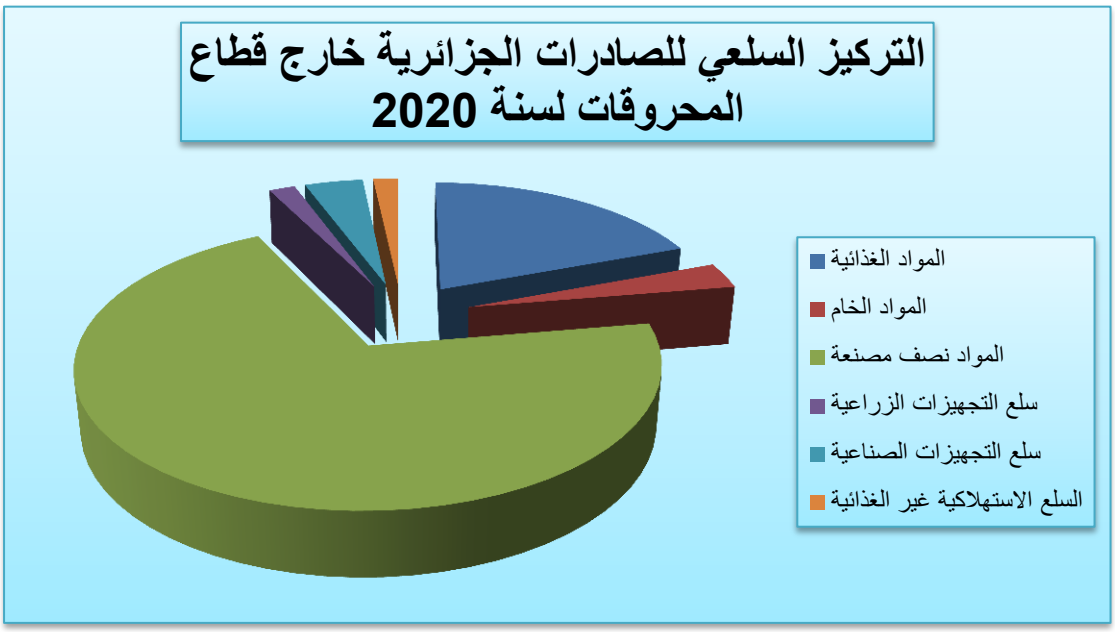

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للجمارك.

بعد الاطلاع على بيانات الجدول السابق تتضح السيطرة المطلق للمنتوجات النفطية على الصادرات الجزائرية بقيمة 21.54 مليار دولار أمريكي التي شكلت نسبة 90.52% من إجمالي الصادرات الوطنية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط، ومن خلال الشكل البياني السابق الذي تم فيه استبعاد الصادرات النفطية وتحليل الصادرات خارج قطاع المحروقات على الرغم من قلتها، حيث يتضح لنا ارتكاز الصادرات خارج قطاع المحروقات على المواد النصف المصنعة والمواد الخام بنسبة تفوق حاجز 70%، بالإضافة إلى بعض المواد الغذائية بقيمة 0.44 مليار دولار أمريكي، أما تصدير سلع التجهيزات الصناعية والزراعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية فكان ضئيلا جدا كغيرها من الدول النامية، وهذا ما يؤكد عدم تنوع الصادرات المحلية وارتكازها على مواد الطاقة والمواد الأولية.

4- معدل التغطية:

يعتبر مؤشر معدل التغطية من أهم المؤشرات الاقتصادية للبلد، حيث يعبر على مدى تغطية الصادرات المحلية للواردات، ويحسب رياضيا بقسمة قسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات مضروب في 100، والجدول التالي يبين تطور معدل التغطية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 3- 16: معدل التغطية **الوحدة**: مليار دولار أمريكي

	الصادرات	الواردات	معدل التغطية	السنوات	الصادرات	الواردات	معدل التغطية
1990	34,34	10,11	%339,66	**2006**	54,74	20,68	%264,70
1991	34,59	8,02	%431,30	**2007**	60,59	26,35	%229,94
1992	11,51	8,3	%138,67	**2008**	78,59	37,99	%206,87
1993	10,41	7,99	%130,29	**2009**	45,19	37,4	%120,83
1994	8,89	9,15	%97,16	**2010**	57,09	38,89	%146,80
1995	10,26	10,1	%101,58	**2011**	72,88	44,94	%162,17
1996	13,22	9,09	%145,43	**2012**	71,74	51,57	%139,11
1997	13,82	8,13	%169,99	**2013**	64,38	54,99	%117,08
1998	10,14	8,63	%117,50	**2014**	60,04	59,44	%101,01
1999	12,32	8,96	%137,50	**2015**	34,57	52,65	%65,66
2000	21,65	9,35	%231,55	**2016**	29,31	49,44	%59,28
2001	19,09	9,48	%201,37	**2017**	34,57	48,98	%70,58
2002	18,71	12,01	%155,79	**2018**	41,11	48,57	%84,64
2003	24,47	13,32	%183,71	**2019**	34,99	44,63	%78,40
2004	32,22	17,95	%179,50	**2020**	21,93	20,02	%109,54
2005	46,38	19,86	%233,53	**2021**	38,56	34,06	%113,21

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

انطلاقا من بيانات الجدول السابق ولتوضح تطور معدل التغطية بشكل مفصل، نستخلص الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3-13: تطور معدل التغطية.

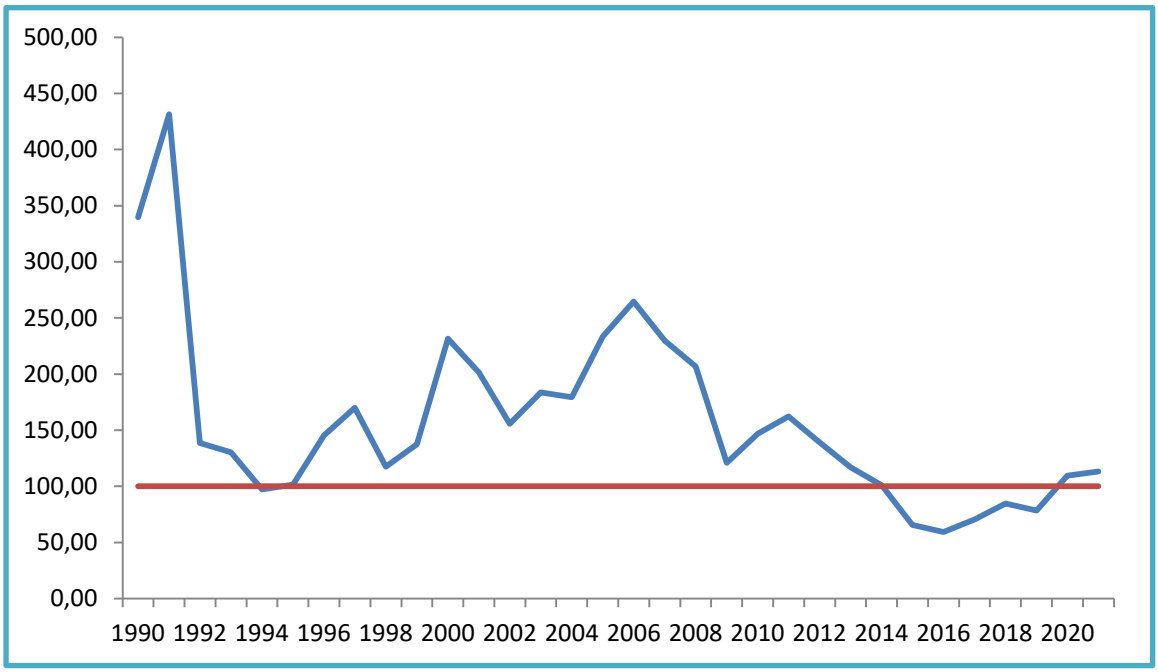

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بينات الجدول.

من خلال الاطلاع على بيانات الجدول السابق والشكل البياني نلاحظ تذبذب معدل التغطية خلال طول الفترة، كما نلاحظ أيضا أن الصادرات الوطنية استطاعت تغطية الواردات خلال طول الفترة باستثناء سنة 1994 بمعدل 97.16%، وسنوات 2015، 2016، 2017،2018 و2019 أين عجزت على تغطية الواردات بمعدل 65.66%، 59.28%، 70.58%، 84.64% و78.40% على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط عالميا، أما معدل التغطية خارج قطاع المحروقات فيبقى ضعيفا جدا نظرا لسيطرة قطاع المحروقات عل الصادرات الوطنية.

ثالثا: الشركاء التجاريين للجزائر.

1- أهم الشركاء الاقتصاديين (التبادل التجاري):

بعد انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي شكلت علاقات اقتصادية مع معظم دول العالم، وتحدد أهمية كل شريك اقتصادي بحجم المبادلات التجارية التي تجمعه مع الجزائر بشقيها الاستيراد والتصدير، وعليه نبين أهم الشركاء الاقتصاديين من خلال توزيع المبادلات التجارية للجزائر حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020 في الجدول والشكل البياني التالين:

الجدول 3-17: أهم الشركاء التجاريين لسنة 2020. **الوحدة:** مليون دولار الأمريكي

المنطقة		2019		2020		نسبة التغيير
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
أوروبا	كل الدول	40.731.29	%52.38	30.171.35	%51.85	%25.93 -
	دول الاتحاد الأوربي	38.992.63	%93.73	28.207.30	%93.49	%27.66 -
أسيا وأوقيانوسيا	كل الدول	23.993.65	%30.77	18.078.21	%21.07	%24.53 -
	الصين	9.294.21	%38.84	6.947.17	%38.43	%25.25 -
	تركيا	4.388.07	%18.34	3.599.87	%19.91	%17.96 -
	الهند	2.489.00	%10.40	1.388.30	%7.68	%44.22 -
باقي الدول		13.096.58	%16.04	9.938.69	%17.08	%24.11 -
المجموع		77.757.65	%100	58.188.24	%100	%25.17-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول السابق الذي يبين نسبة التعامل التجاري للجزائر مع الخارج حسب المنطقة الجغرافية، قمنا بإنشاء الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3-14: أهم الشركاء التجاريين للجزائر حسب المنطقة لسنة 2020.

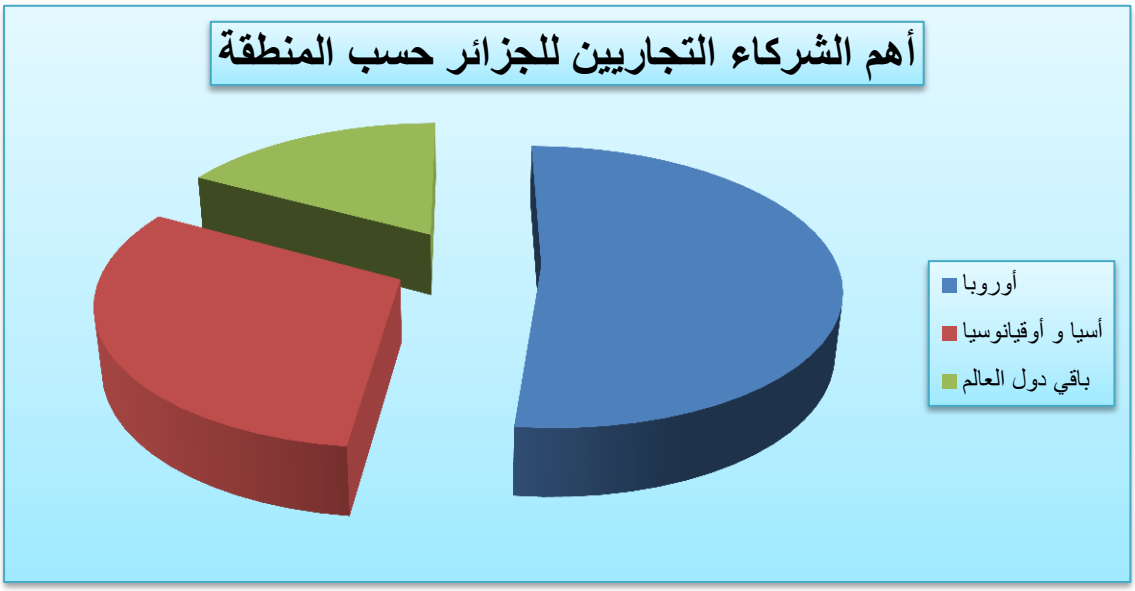

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للجمارك.

يتضح من خلال الجدول السابق والرسم البياني ارتباط الجزائر تجاريا بالدول الأوربية وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي، فعلى الرغم من انخفاض قيمتها بمقدار – 25.93% مقارنة بالسنة السابقة إلا أن نسبة التعامل مع الدول الأوربية خلال سنة 2020 بلغت 51.85% من إجمالي المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات بقيمة 30.17مليار دولار، أما دول أسيا وأوقيانوسيا وعلى رأسها الصين والهند فكانت لها حصة معتبرة من التبادلات التجارية مع الجزائر حيث شكل قيمة 21.07% من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر مع الخارج بقمة 18.08 مليار دولار أمريكي، في حين التبادل التجاري مع الدول الإفريقية والأمريكية فكان ضعيفا بنسبة 17.08% بقيمة 9.94 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يؤكد ضعف التجارة البينية للجزائر وتبعيتها للدول الغربية مما يجعلها عرضة للأزمات الخارجية.

2- أهم الدول المصدر لها (أهم الزبائن):

تحدد قيمة كل زبون اقتصادي بحجم السلع التي يطلبها من الجزائر، وبالاطلاع على توزيع الصادرات الجزائرية حسب البلد يمكننا من معرفة الأسواق الأكثر طلبا للمنتوج الجزائري، ومن خلال الجدول الموالي يتضح لنا أهم الزبائن للمنتوجات الجزائرية خلال سنة 2020 كما يلي:

الجدول رقم 3– 18:توزيع الصادرات الجزائرية حسب البلد **الوحدة**: مليون دولار أمريكي.

البلد	القيمة	النسبة	نسبة التغيير
إيطاليا	3.444,18	%14.47	%25.48 -
فرنسا	3.257,06	%13.69	%35.55 -
إسبانيا	2.341,37	%9.84	%41.40 -
تركيا	2.121,44	%8.91	%5.29 -
الصين	1.164,82	%4.89	%28.97 -
تونس	1.032,74	%4.34	%23.55 -
هولاندا	1.025,23	%4.31	%31.90 -
اليونان	821.34	%3.45	%173.55
ماليزيا	778.98	%3.2	%1043.59
البرازيل	726.98	%3.05	%41.49 -
بلجيكا	680.46	%2.86	%20.60 -
الهند	656.42	%2.7	%56.82 -
إنجلترا	636.78	%2.68	%72.31 -
مالطا	627.03	%2.63	%9.96
كوريا الجوبية	573.35	%2.41	%58.28 -
باقي دول العالم (115 دولة)	3.908.03	%16.42	-
المجموع	23.796,60	%100	-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيات المديرية العامة للجمارك.

ولتوضح أهم الدول المصدر لها ونسبة كل بلد من الصادرات الوطنية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3-15: توزيع الصادرات الجزائرية حسب البلد لسنة 2020.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيات المديرية العامة للجمارك.

تُظهر بيانات الجدول والشكل البياني السابقين عدم تنوع الصادرات الوطنية من حيث التوزيع الجغرافي أين سيطرت الخمس دول الأولى على أكثر من نصف الصادرات الوطنية، كما تعتبر إيطاليا الزبون رقم واحد بالنسبة للجزائر بقيمة 3.444,18 مليون دولار أمريكي بنسبة 14.47% من إجمالي الصادرات الوطنية، تليها كل من فرنسا بنسبة 13.69% ثم إسبانيا بنسبة 9.84% من بعدها تركيا بنسبة 8.91% ثم الصين بنسبة 4.89%، كما نلاحظ تراجع الصادرات الوطنية نحو كل الدول خلال سنة 2020 مقارنة بالسنة الماضية باستثناء اليونان وماليزيا ومالطا التي شهدت ارتفاعا نسبيا، أما عربيا فتعتبر تونس أول زبون عربي للجزائر 4.34% من إجمالي الصادرات الوطنية وبذلك يظهر لنا ضعف التجارة البينية للجزائر باتجاه الدول العربية والإفريقية.

3- أهم الدول المستورد منها (أهم الموردين):

الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من ارتفاع الواردات، فرغم أنها تربطها علاقات تجارية مع معظم دول العالم إلا أن وارداتها بقية محصورة بين الصين ودول الاتحاد الأوربي، و من خلال الجدول التالي نبين أهم الموردين للجزائر ومساهمة كل بلد في الواردات الجزائرية كما يلي:

الجدول رقم 3– 18: توزيع للواردات الجزائرية حسب البلد **الوحدة:** مليون دولار أمريكي.

البلد	القيمة	النسبة	نسبة التغيير
الصين	5.782.35	%16.81	%24.46 -
فرنسا	3.446.30	%10.60	%14.77 -
إيطاليا	2.424.79	%7.00	%28.85 -
ألمانيا	2.228.59	%6.48	%21.34 -
إسبانيا	2.139.20	%6.22	%24.48 -
تركيا	1.478.43	%4.30	%30.95 -
و. م. أ	1.400.98	%4.07	%1.25 -
الأرجنتين	1.384.04	%4.00	%23.64-
البرازيل	1.336.36	%3.89	%17.62+
روسيا	857.99	%2.49	%45.98 +
الهند	731.88	%2.13	%24.45 -
بولندا	579.55	%1.69	%4.23 -
مصر	559.55	%1.63	%4.23 -
السعودية	552.57	%1.61	%11.65-
كندا	494.52	%1.44	%13.01 -
باقي دول العالم (115 دولة)	8.794.24	%25.57	-
المجموع	34.391.64	%100	-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيات المديرية العامة للجمارك.

ولتوضيح أهم الدول المستورد منها بالنسبة للجزائر خلال سنة 2020 نستعين بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 3-16: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال سنة 2020 حسب البلد.

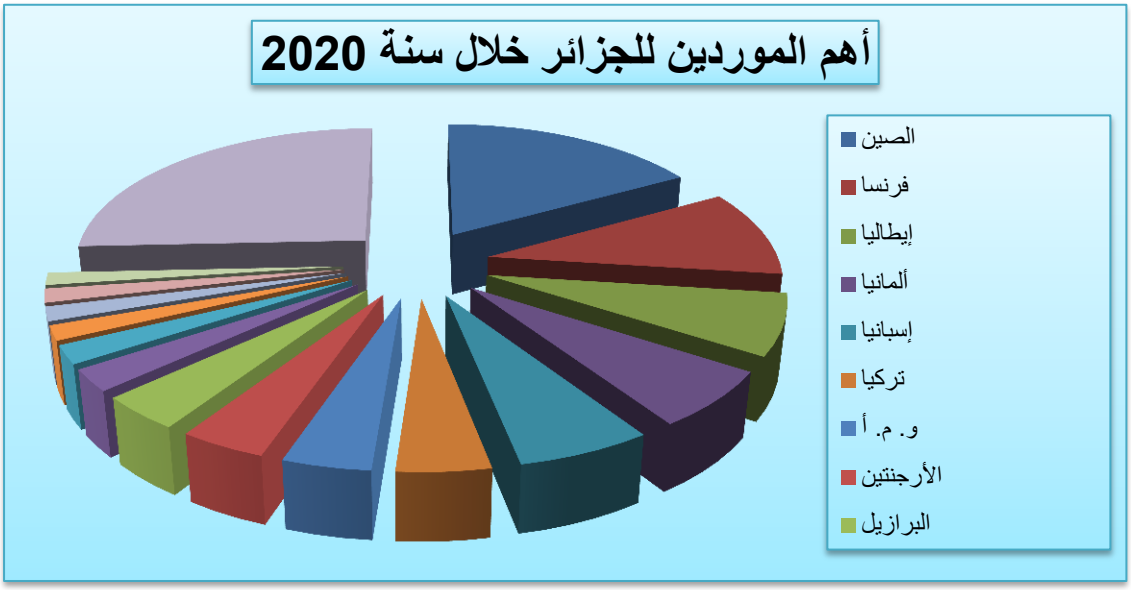

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للجمارك.

تعتبر الصين أول بلد مستورد منه من طرف الجزائر وهذا ما يتضح جليا من خلال الشكل البياني السابق، فعلى الرغم من انخفاض قيمة الواردات من الصين بحوالي 24.46% مقارنة مع نظيرتها في السنة الماضية إلا أنها برزت كمورد رئيسي للجزائر وسيطرت على حوالي 16.81% من واردات الجزائر بقيمة إجمالية بلغت 5.78 مليار دولار أمريكي، تليها فرنسا بنسبة 10.16% وبقيمة 3.46 مليار دولار أمريكي، ثم إيطاليا بنسبة 7% وبقيمة إجمالية فاقت 2.42 مليار دولار أمريكي ومن بعدها ألمانيا ثم إسبانيا، كما تظهر بيانات الجدول أن الدول الخمس الأولى تستحوذ مجتمعة على ما يفوق 47.17% من إجمالي واردات الجزائر خلال سنة 2020، كما يمكننا ملاحظة ارتفاع الواردات الجزائرية من البرازيل وروسيا مقارنة بالسنة الماضية بنسبة 17.62% و45.98% على التوالي.

المطلب الثالث: واقع مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

بعد التطرق من خلال ما سابق إلى مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتحليل مؤشراته خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل مكونات ميزان المدفوعات والتبادل التجاري مع الخارج بشقيه الصادرات والواردات، ومن أجل إثراء دراستنا سوف نقوم في هذا المطلب بتحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصادية التي

تأثرت بعملية التحرير ولها تأثير على ميزان المدفوعات، سواء كانت داخلية كمعدل النمو الاقتصادي والتضخم أو كانت خارجية كسعر الصرف وسعر البترول.

1- تطور سعر الصرف:

يمثل سعر الصرف المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات، ويعرف أنه عدد الوحدات اللازمة من عملة ما مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية[1]، ويعتبر من أهم العوامل المحددة لأسعار السلع المتبادلة دوليا، كما يمثل إحدى أدوات الحكومات في معالجة اختلالات الميزان التجاري وتحسين حالته من خلال السياسات المتبعة التي كانت لها دورا كبيرا في ذلك، ونظرا للتغيرات الاقتصادية والتوجهات الحديثة للاقتصاد العالمي برزت عدة أفكار نقدية وتطورات في أنظمة الصرف[2].

عرفت أنظمة الصرف العالمية عدة تطورات منذ القدم، حيث تتبع كل دولة نظام الصرف المناسب والذي الذي يتماشى مع خصائصها وهيكل اقتصادها، أما في الجزائر فتطور نظام الصرف منذ الاستقلال حيث عرف ثلاثة محطات رئيسية، انطلاقا من نظام الصرف الثابت وربط الدينار الجزائري بعد تأسيسه سنة 1664 كعملة وطنية بالفرنك الفرنسي، ثم ربطه بسلة من العملات مكونة من 14 عملة حسب أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر مع منح الدولار الأمريكي معاملة تفضيلية نظرا لأهميته في التسديدات الخارجية، وصولا إلى نظام التعويم المدار الذي لا يزال ساري إلى يومنا هذا[3].

عرف الدينار الجزائري تراجعا في القيمة مقابل العملات العالمية، ومن خلال الجدول التالي نبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (عدد الوحدات اللازمة من الدينار الجزائري للحصول على وحدة واحدة من الدولار الأمريكي):

---

[1] **جمال مساعدية، شريف غياط**. (2019). العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نضام التعويم " دراسة بيانية "، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، ص 19.

[2] **سليم حمو، الزهرة بن بريكة**. (2020). أثر تقلبات سعر الصرف الأورو دولار على رصيد الميزان التجاري- دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفترة 2000-2018. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 02، ص 1030.

[3] **إسماعيل صاري، رشيد سعيداني**. (2021). نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ضل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، ص 30.

الجدول رقم 3– 19: تطور سعر الصرف (دولار– دينار).

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1990	8,96	**2006**	72,65
1991	18,47	**2007**	69,29
1992	21,84	**2008**	64,58
1993	23,35	**2009**	72,65
1994	35,06	**2010**	74,39
1995	47,66	**2011**	72,94
1996	54,75	**2012**	77,54
1997	57,71	**2013**	79,37
1998	58,74	**2014**	80,58
1999	66,57	**2015**	100,69
2000	75,26	**2016**	109,47
2001	77,22	**2017**	110,96
2002	79,68	**2018**	118,62
2003	77,39	**2019**	119,36
2004	72,06	**2020**	126.78
2005	73,28	**2021**	135.06

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي[1].

ما يميز بيانات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أنه في تزايد مستمر باستثناء بعض التذبذبات الطفيفة، أي ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ولتوضيح ذلك نستعين بالرسم البياني التالي:

[1] https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators تم الاطلاع يوم 2023/03/02 على الساعة 14:50.

الشكل رقم 3- 17: تطور سعر الصرف.

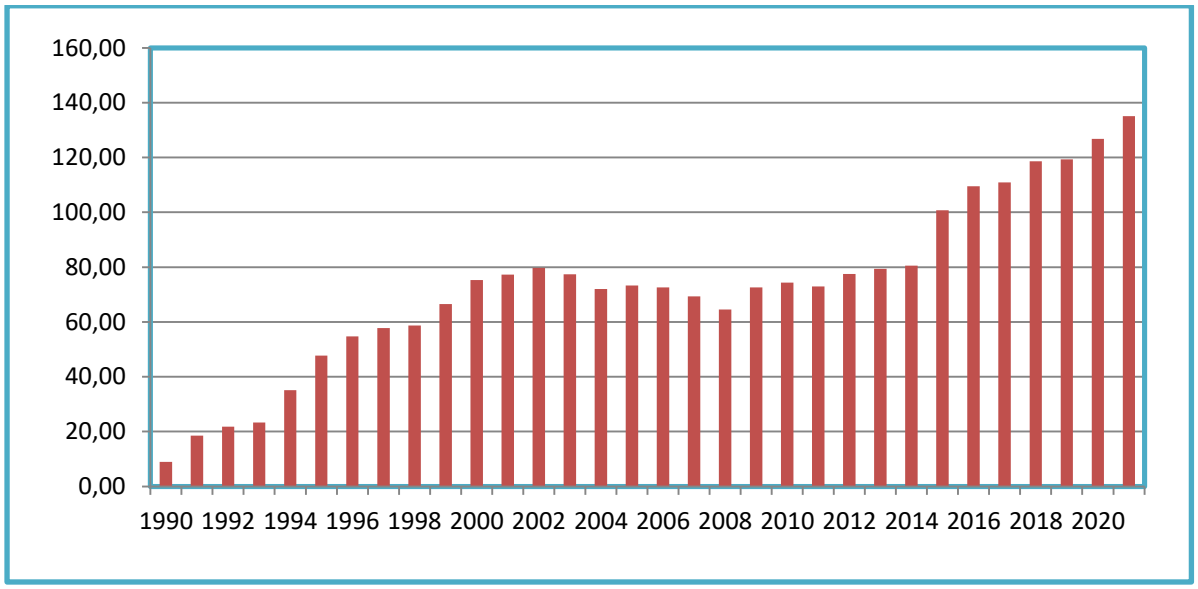

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي.

من خلال بيانات الجدول السابق والمعبر عنها بالشكل البياني أعلاه يظهر لنا انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي منذ سنة 1990 وبشكل مستمر، حيث بلغ في تلك السنة 8.96 دينار مقابل واحد دولار، وشرع قيمة الدينار الجزائري بالتناقص المستمر إلى غاية سنة 2002 أين بلغت وحدة واحدة من الدولار الأمريكي ما يعادل 79.68 دينار جزائري، ليدخل مرحلة متذبذبة إلى غاية سنة 2008 تميز بالانخفاض تارة والارتفاع الطفيف المؤقت في بعض السنوات تارة أخرى، لتشهد الفترة الأخيرة انطلاقا من سنة 2009 تزايد قيمة الدولار الأمريكي مرة أخرى إلى أن سجل أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2021 بقيمة 135.06 وحدة من الدينار جزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي.

2- سعر البترول:

يعتبر النفط أهم محرك للاقتصاد العالمي حيث له تأثير كبير في الشؤون الاقتصادية والسياسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية، فعلى الرغم من تنوع مصادر الطاقة وتعددها إلا أنه يبقى السلعة الاستراتيجية الأكثر تداولا في العالم، ونظرا لأهميته فهو يساهم بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي وإرادات الدول خاصة الدول النامية، كما يساهم أيضا في إنشاء وتحريك وظائف اقتصادية أخرى أبرزها قطاع الصناعة[1].

[1] **بن سعدة عبد الحليم، كبير ميلود، بوعلاقة العيد.** (2020). أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر " دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980 -2018، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، ص 175.

أما في الجزائر وكغيرها من الدول النامية المصدرة للنفط فتبرز أهمية النفط بشكل كبير في تركيبة الصادرات المحلية، حيث يمثل قطاع المحروقات ما يفوق 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما يبين هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده على مداخيل البترول، الأمر الذي يجعله عرضة للأزمات النفطية.

عرفت أسعار النفط عدة تغيرات صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول لتالي:

الجدول رقم 3– 20: أسعار النفط **الوحدة**: الدولار الأمريكي

السنوات	سعر البترول	السنوات	سعر البترول
1990	22,26	**2006**	61
1991	18,62	**2007**	69,04
1992	18,44	**2008**	94,1
1993	16,33	**2009**	60,86
1994	15,53	**2010**	77,38
1995	16,86	**2011**	107,46
1996	20,29	**2012**	109,45
1997	18,86	**2013**	105,87
1998	12,28	**2014**	96,29
1999	17,44	**2015**	49,49
2000	27,6	**2016**	40,76
2001	23,12	**2017**	52,51
2002	24,36	**2018**	69,78
2003	28,1	**2019**	64,04
2004	36,05	**2020**	41,47
2005	50,59	**2021**	69.89

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على إحصائيات منظمة الأوبيك[1].

[1] https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm (15/03/2023 14 : 30).

تتميز أسعار النفط في الأسواق العالمية بالتذبذب وعدم الاستقرار بسبب خضوعها لأليات السوق الحر وارتباطها بقوى العرض والطلب، فتحدد الأسعار حسب نوع الخام المعروض للبيع حيث نجد الخامات الخفيفة بأسعار عالية أما الخامات الثقيلة فتكون منخفضة السعر نوعا ما، ويتم تسعير برميل النفط بوحدة أساسية هي الدولار الأمريكي[1]، ونظرا لتنوع واختلاف أصناف النفط فقد تم الاتفاق بين متداولي النفط على اختيار أصناف محددة يتم على أساسها تحديد أسعاره، فعلى المستوى العالمي تم وضع خام برنت ليكون مرجعا، في حين وضعت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) نظاما مرجعيا خاص بها عرف بسلة أوبيك وهو عبارة عن متوسط سبعة خامات من النفط من بينها خام صحاري الجزائري[2].

ولتوضيح تطور أسعار النفط عالميا والصدمات النفطية نقوم بإنشاء الرسم البياني الموالي انطلاقا من بيانات الجدول السابق:

الشكل 3– 18: تطور سعر البترول بالدولار الأمريكي للبرميل.

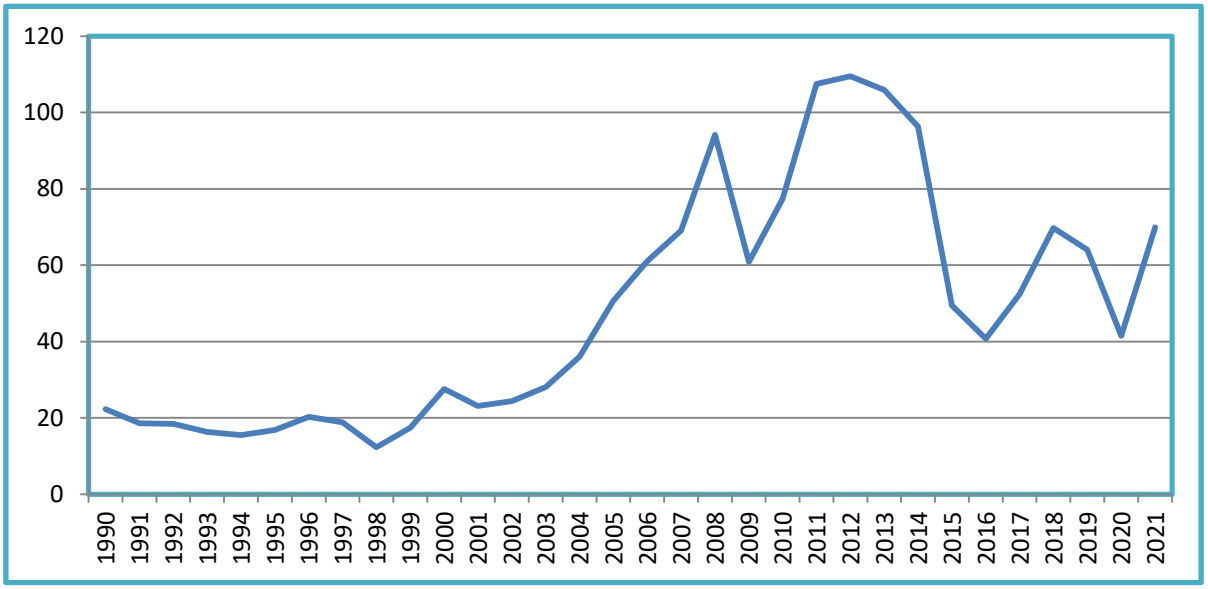

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على إحصائيات منظمة الأوبيك.

[1] **عباسي مفتاح** . (2022). أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للفترة (1991- 2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، ص 354.

[2] **كبير ميلود** .(2015). دراسة تحليلية قياسية لأثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر ومقارنة مع المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2014، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية، المجلد 30، العدد 01، ص 221.

بعد الاطلاع على بيانات الجدول والشكل البياني السابقين اللذان يعبران عن تطور أسعار النفط، يمكننا ملاحظة الاتجاه العام للأسعار التي تميزت بالتزايد في معظم فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن سعر البترول شهد ارتفاعا مستمرا باستثناء بعض السنوات، فشهدت الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2003 استقرارا نوعا ما مع تزايد طفيف تراوح فيها السعر بين 15 و22 دولار أمريكي للبرميل، باستثناء سنة 1998 التي انخفض فيها السعر إلى أضعف قيمة له بحولي 12 دولار أمريكي بسبب تجاوز بعض الدول المنتجة حصتها من الإنتاج وعودة العراق للإنتاج مجددا، غير أن بعد تلك الفترة ومنذ سنة 2004 عرف ارتفاعا في القيمة بشكل رهيب لم تشهده من قبل إلى غاية سنة 2008 أين بلغ سعره 94.1 دولار أمريكي وهذا راجع لتوقف الإنتاج الروسي بسبب الخلاف بين روسيا وشركة يوكوس البترولية مما جعل الدول الصناعية تزيد في الطلب على النفط وبالتالي ارتفعت الأسعار[1]، لينخفض بعدها في سنتي 2009 و2010 إلى قيمة 60.86 و 77.38 على التوالي، وهذا راجع إلى لأزمة العالمية سنة 2008، ليعود في الارتفاع من جديد خلال سنوات 2011، 2012 و2013 بقيمة تجاوزت حاجز 100 دولار أمريكي كأحسن مرحلة له، ليدخل بعدها في مرحلة التدهور ابتداء من سنة 2014 بسبب ما عرف بصدمة النفط أواخر سنة 2014 ليبلغ سنة 2016 قيمة 40.76 دولار للبرميل ويبقى على حاله مع انتعاشا طفيف، باستثناء سنة 2020 التي عرفت انخفاضا مفاجئ بسبب جائحة كورونا وما صاحبها من ركود اقتصادي ليبلغ في تلك السنة قيمة 40.47 دولار أمريكي للبرميل، كما كان للحرب الروسية الأكرانية أثر على سعر البترول ليرتفع مباشرة سنة 2022 إلى قيمة 100.8 دولار أمريكي.

3- معدل التضخم:

يعتبر التضخم تحديا كبيرا لجل اقتصاديات دول العالم لما له من أثار غير مرغوب فيها خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والرفاه الاقتصادي، فرغم أن مصطلح التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية انتشارا إلا أنه لا يوجد تعريف موحد له، فهناك عدة تعريفات اجتمعت على فكرة واحدة وهي أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى ينتج عنه أثار تمس كل مستويات الدولة، فبالنسبة للمستهلك فيؤثر التضخم سلبا على القدرة الشرائية مما يؤدي إلى انخفاض

[1] **هداجي عبد الجليل، المومن عبد الكريم.** (2021). أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02،ص 330.

المستوى المعيشي، أما الشركات الصناعية فتتأثر بارتفاع أسعار المواد الأولية مما يؤثر على تكلفة الإنتاج، كما ينتج عنه أيضا انخفاض قيمة العملة المحلية أما العملات الأجنبية[1].

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، من خلال استخدام الأرقام القياسية للأسعار كونها تبين مدى التطور التي تحدث في الأسعار بالنسبة لسلعة معينة وخلال فترة زمنية معينة[2]، ومن خلال الجدول نبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 2– 21: معدل التضخم في الجزائر **الوحدة**: نسبة مئوية.

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	16,65	**2006**	2,31
1991	25,89	**2007**	3,68
1992	31,67	**2008**	4,86
1993	20,54	**2009**	5,74
1994	29,05	**2010**	3,91
1995	29,78	**2011**	4,52
1996	18,68	**2012**	8,89
1997	5,73	**2013**	3,25
1998	4,95	**2014**	2,92
1999	2,65	**2015**	4,78
2000	0,34	**2016**	6,4
2001	4,23	**2017**	5,59
2002	1,42	**2018**	4,27
2003	4,27	**2019**	1,95
2004	3,96	**2020**	2,42
2005	1,38	**2021**	7,23

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

[1] **سليمان كعوان** .(2017). تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2015) في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، ص 145.

[2] **بوالكور نور الدين**. (2016). تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة (1790-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 03، ص 84.

يعتبر استقرار الأسعار من أهم الأهداف التي سعت الحكومة الجزائرية إلى تحقيقها، وهذا ما يتضح من خلال البرامج الإصلاحية الوطنية والإجراءات الاقتصادية المتخذة مع صندوق النقد الدولي التي ركزت بدورها على ضرورة التخفيض من معدلات التضخم، ويتحقق ذلك من خلال تبني سياسة انكماشية تهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية وتحرير الأسعار بالإضافة إلى التخلي عن الإصدارات النقدية في تمويل العجز، وتتحمل السلطة النقدية مسؤولية صياغة وتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، مما يتطلب توفير استقلالية تمكنها من ذلك دون أي ضغوطات من الحكومة[1].

ومن خلال الجدول السابق نقوم بإنشاء الشكل البياني التالي:

الشكل 2-19: معدل التضخم في الجزائر.

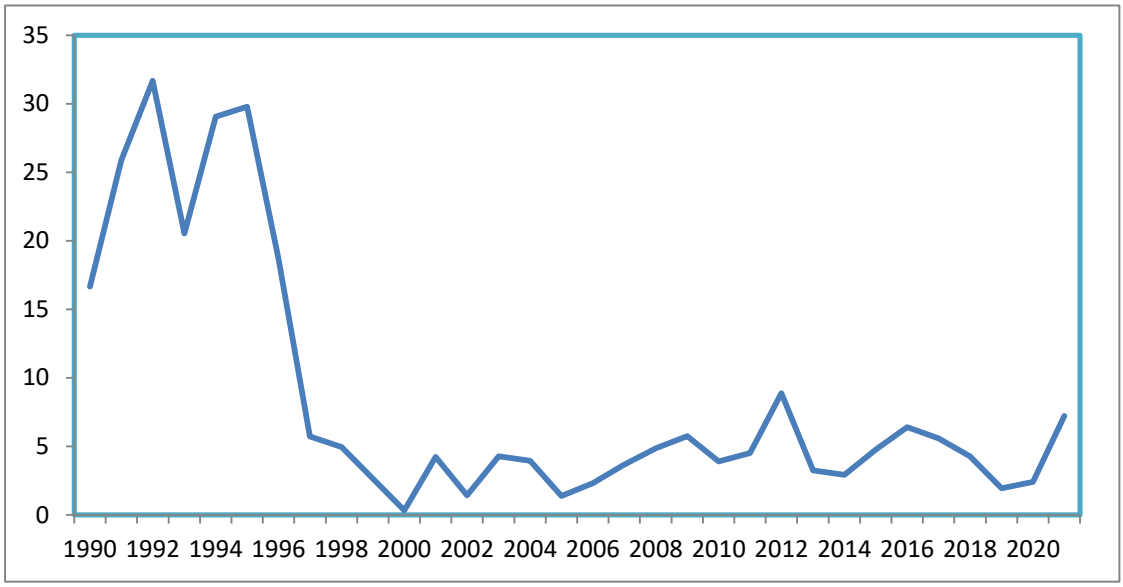

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

يبين الشكل البياني السابق معدل التضخم في الجزائر حيث يعكس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، فمن خلال الشكل نلاحظ تذبذب هذا المعدل بين الارتفاع والانخفاض، إلا أنه بقي موجبا على طول الفترة مما يعني زيادة مستمرة في الأسعار المحلية، فشهدت الجزائر خلال السنوات الأولى من الفترة

[1] **العيفة الويزة، تومي صالح**. (2020). أثر المتغيرات النقدية على معدل التضخم في إطار استهداف دراسة حالة الجزائر للفترة 2002- 2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، ص 1300.

انطلاقا من سنة 1990 إلى غاية سنة 1996 تضخما حادا بلغ أعلى قيمة له سنة 1992 بقيمة 31.67%، هذا راجع إلى تحرير الأسعار في تلك الفترة وتنفيذ تعليمات صندوق النقد الدولي في إطار البرامج الإصلاحية بالإضافة إلى رفع الدعم عن السلع، فرغم انخفاضه سنة 1993 إلى أنه عاد للارتفاع سنتي 1994 و1995 ليبلغ 29.05 و29.71 على التوالي، ثم شهد المعدل انخفاضا بشكل مباشر سنة 1997 إلى ما يعادل 5.73% واستمر على حاله إلى غاية سنة 2021 حيث لم يتجاوز حاجز 6% على طول الفترة باستثناء سنة 2012 أين بلغ قيمة 8.89% حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والألبسة ومواد أخرى وهذا راجع إلى الزيادة في الأجور وبأثر رجعي المتخذة من طرف الدولة، وتميزت هذه المرحلة بتزايد مستمر ونسبي في معدلات التضخم خاصة بعد سنة 2014 أين تدهور أسعار النفط وبالتالي تقلص العائدات النفطية وهذا ما سبب عجز كبير أثر على القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار.

4- معدل النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على الأداء الاقتصادي لأي بلد، ويُعرف أنه ذلك التغير الذي يحدث في مستوى إنتاج السلع والخدمات داخل اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة، فهو يعبر عن الزيادة في دخل الدولة، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأفضل لقياس معدل النمو الاقتصادي[1]، وعليه فإن كل زيادة في معدل النمو الاقتصادي توحي بزيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي يدل بدوره عن تفاعل المؤسسات الوطنية من خلال التوليف بين عناصر الإنتاج المتاحة والاستفادة من الفرص المتوفرة، فكلما ارتفع النمو الاقتصادي زاد معه مستوى التشغيل ودخل العائلات وزيادة الرفاه الاجتماعي والقدرة الشرائية[2].

شهدت الجزائر تذبذبا في معدلات النمو الاقتصادي منذ الاستقلال بسبب الظروف التي مرت بها وتبني الخيار الاشتراكي وما صحابه من التوسع في الإنفاق العام الاستثماري، بالإضافة إلى الصدمات

[1] **إلياس بومعراف، مراد صاولي**. (2017)، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) خلال الفترة 1980-2015، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، ص 4.

[2] **لحمر كريمة، كبوط عبد الرزاق**. (تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2020 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VCEM، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 15، العدد 01، ص 18.

الخارجية وعدم استقرار أسعار النفط، ناهيك عن عدم الاستقرار الأمني الذي عاشته في التسعينيات، ومن خلال الجدول التالي نبين المراحل التي مر بها النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول رقم 3– 22: معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. **الوحدة**: نسبة مئوية.

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1990	0,8	**2006**	1,7
1991	-1,2	**2007**	3,4
1992	1,8	**2008**	2,4
1993	-2,1	**2009**	1,6
1994	-0,9	**2010**	3,6
1995	3,8	**2011**	2,9
1996	4,1	**2012**	3,4
1997	1,1	**2013**	2,8
1998	5,1	**2014**	3,8
1999	3,2	**2015**	3,7
2000	3,8	**2016**	3,2
2001	3	**2017**	1,3
2002	5,6	**2018**	1,2
2003	7,2	**2019**	1
2004	4,3	**2020**	-5,1
2005	5,9	**2021**	3,5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ ضآلة معدل النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث لم يتجاوز حاجز 8%، ولتوضيح ذلك أكثر نقوم بإنشاء الشكل البياني التالي:

الشكل 3-20: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

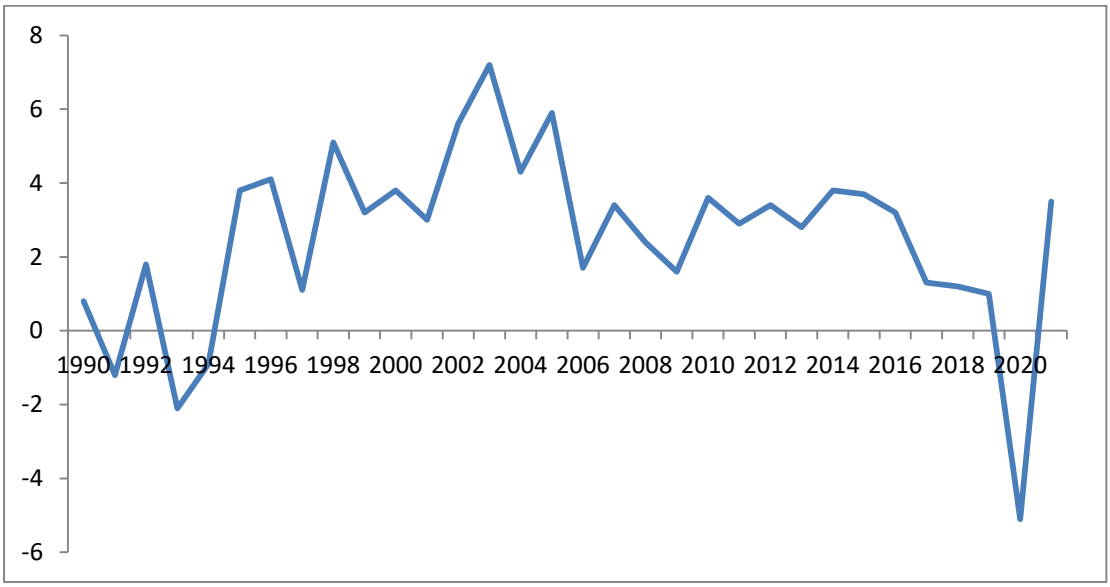

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

عرف النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبات كثيرة بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة وهذا ما يظهر لنا من خلال المنحنى البياني أعلاه، حيث سجلت فترة ما بين 1990 و1994 معدلات منخفضة بلغ قيمة -2.1% و-0.9% سنتي 1993 و1994 على التوالي، ويرجع ذلك إلى المرحلة الانتقالية للجزائر نحو اقتصاد السوق، ليتحسن المعدل سنة 1995 ويرتفع إلى 3.8%، وجاء ذلك كثمرة للإصلاحات التي قات بها الجزائر والاصلاحات المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، كما عرف النمو الاقتصادي في الجزائر انتعاشا بعد سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط وتبني الجزائر مشاريع تنموية كبيرة، وبقي متأرجحا بعدها حيث ارتفع لأعلى قيمة له سنة 2003 بقيمة 7.2%، ليعود للانخفاض من جديد إلى أن بلغ سنة 2020 قيمة – 5.1 كأدنى قيمة له خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى تداعيات جائحة كورونا التي انعكست سلبا على الأداء الاقتصادي خاصة قطاع التجارة الخارجية، غير أن سنة 2021 شهدت انتعاشا طفيفا أين بلغ معدل النمو 3.5% نتيجة لعودة النشاط الاقتصادي.

5- الدين الخارجي.

تواجه الجزائر منذ توجهها نحو الاقتصاد المفتوح خطر تزايد الدين الخارجي الناتج عن القروض الخارجية خاصة في المراحل الأولى من الإصلاحات، سواء كانت هذه القروض من المؤسسات الدولية أو من الدول، حيث يُعبر مؤشر الدين الخارجي عن مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة

الصعبة، وهو عبارة عن مبلغ الدين العام المضمون من طرف الحكومة[1]، ومن خلال الجول التالي نبين مراحل تطور الدين الخارجي:

الجدول رقم 3– 23: إجمالي الدين الخارجي في الجزائر. **الوحدة**: مليار دولار أمريكي.

السنوات	إجمالي الدين الخارجي	السنوات	إجمالي الدين الخارجي
1990	28,15	**2006**	5,9
1991	28,49	**2007**	6,13
1992	27,35	**2008**	6,24
1993	26,27	**2009**	4,41
1994	30,24	**2010**	7,25
1995	33,05	**2011**	6,05
1996	33,65	**2012**	5,52
1997	30,9	**2013**	5,25
1998	30,69	**2014**	5,52
1999	28,21	**2015**	4,67
2000	25,46	**2016**	5,46
2001	22,75	**2017**	5,71
2002	23,04	**2018**	5,71
2003	23,77	**2019**	5,49
2004	22,42	**2020**	5,18
2005	17,08	**2021**	7,38

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

[1] **بشيكر عابد، حمداني نجاة** .(2021). علاقة مؤشر الدين الخارجي بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2018) –دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، ص 372.

تعاني الدول النامية من ارتفاع حجم الدين الخارجي بسبب كثرة الاقتراض من المؤسسات المالية لتدارك العجز في موازينها الاقتصادية، فنلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تمكنت من تسديد بعض الديون بعد سنة 2006 نتيجة لارتفع عائدات النفط، ونبين ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 3-21: إجمالي الدين الخارجي في الجزائر.

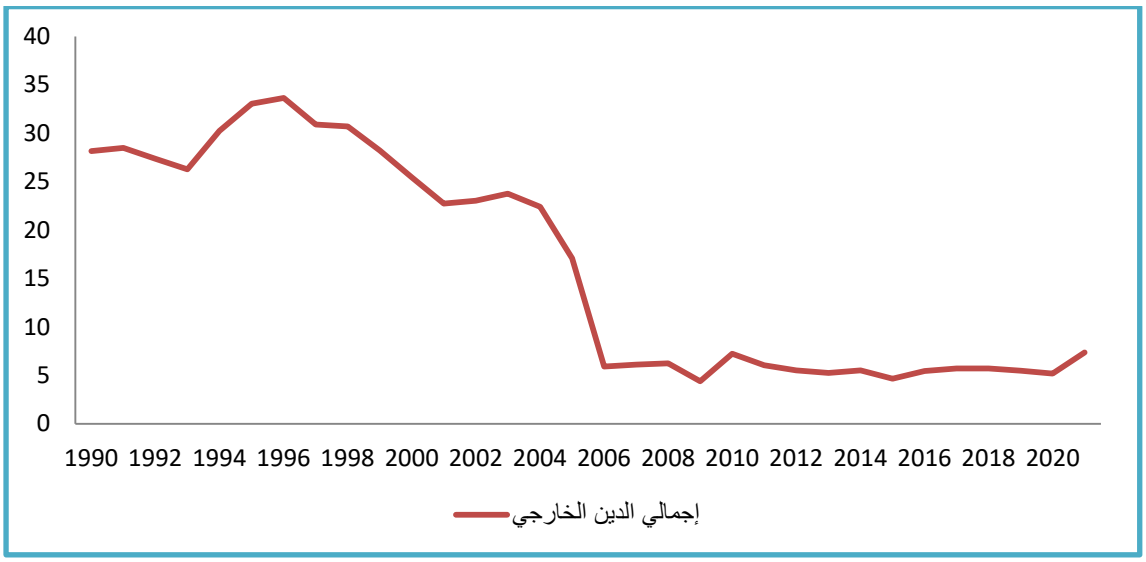

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الدين الخارجي في الجزائر تناقص وبشكل ملحوظ ابتداء من سنة 1996بعد أن بلغ أعلى قيمة له بحوالي 33.65 مليار دولار أمريكي، لينخفض سنة 2006 ليبلغ 5.9 مليار دولار، وهي أول مرة ينخفض فيها تحت حاجز 8 مليار دولار، نتيجة لارتفاع أسعار البترول عالمية مما يؤدي إلى زيادة العائد وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، واستمر على حاله خلال الفترة من سنة 2006 إلى غاية 2021 متأرجحا وبنسب ضئيلة حيث لم يتجاوز هذا الحاجز على طول الفترة.

6- تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB:

يعتبر الناتج المحلي الإجمال من أكثر المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي لأي بلد، فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي تحسن مستوى معيشة السكان، فهو يعبر عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل اقتصاد ما خلال فترة زمنية محدد عادة ما تكون سنة واحدة، بغض النظر عن جنسية من ينتجه المهم أن يكون تم إنتاجها داخل البلد[1]، إلا أن تقدير قيمته لم تكون بهذه البساطة لأن ناتج إحدى

[1] **لوالبية فوزي، طعيبة محمد سمير، الجودي محمد علي**. (2020). أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "الفترة 1997- 2017 نموذجا". مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 03، ص 68.

المؤسسات قد يستخدم في إنتاج مؤسسة أخرى، لذلك يعرف أيضا أنه مجموع القيم المضافة في الاقتصاد المحلي خلال سنة معينة أي قيمة الإنتاج مطروح منها قيمة السلع الوسيطة[1]، ومن خلال الجدول التالي نبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2021 مقوما بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة الأساس 2015.

الجدول 3- 24: الناتج المحلي الإجمالي. **الوحدة**: مليار دولار.

السنوات	PIB		السنوات	PIB	
	الأسعار الجارية	الأسعار الثابتة		الأسعار الجارية	الأسعار الثابتة
1990	62,05	80,67	**2006**	117,03	126,49
1991	45,71	79,5	**2007**	134,98	131,79
1992	48	80,94	**2008**	171	133,93
1993	49,94	79,24	**2009**	137,21	136,08
1994	42,54	78,52	**2010**	161,21	140,97
1995	41,76	81,51	**2011**	200,01	145,06
1996	46,94	84,85	**2012**	209,05	149,99
1997	48,18	85,78	**2013**	209,75	154,19
1998	48,19	90,16	**2014**	213,81	160,06
1999	48,64	93,04	**2015**	165,79	165,97
2000	54,79	96,58	**2016**	160,03	171,29
2001	54,74	99,47	**2017**	170,09	173,51
2002	56,76	105,04	**2018**	174,91	175,59
2003	67,86	112,61	**2019**	171,77	177,35
2004	85,33	117,45	**2020**	145,01	168,31
2005	103,2	124,38	**2021**	163,04	174,2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

[1] **بوخاري محمد**. (2021). تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 19970-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، ص 1080.

من خلال الجدول نقوم بإنشاء الشكل البياني الموالي لتوضيح تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة 2015.

الشكل 3-22: تطور الناتج المحلي الإجمالي.

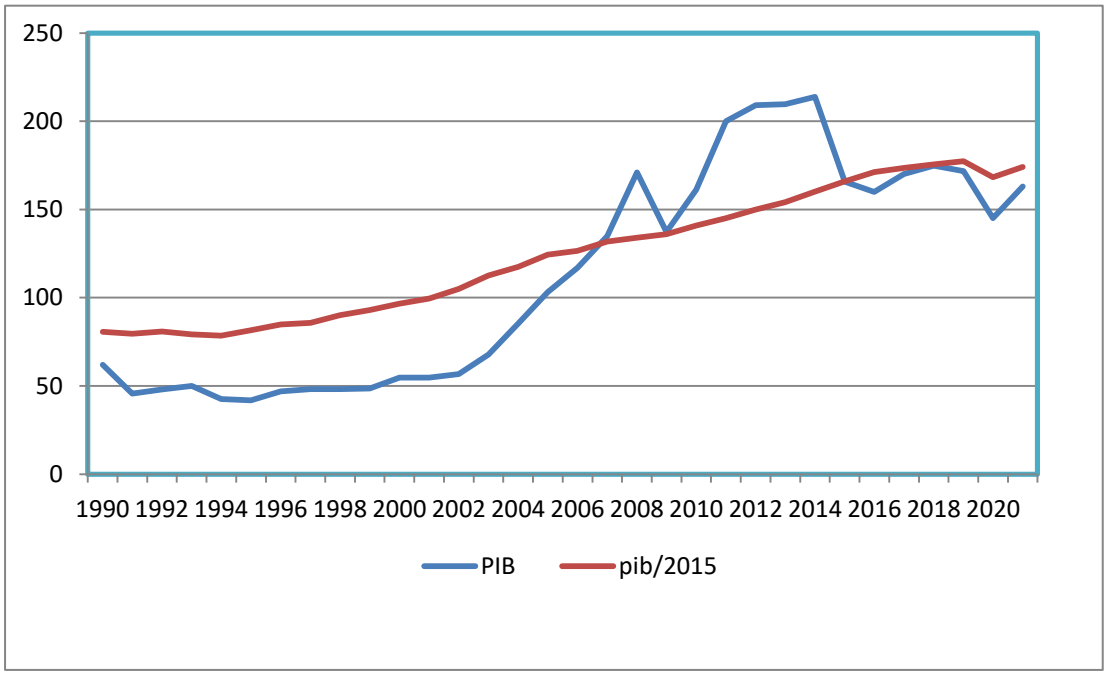

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بوضوح أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر شهد ارتفاع مستمر منذ سنة 1990 وإلى غاية سنة 2014، باستثناء بعض الانخفاضات الطفيفة أبرزها سنة 2009 أين انخفض نتيجة لتداعيات الأزمة العالمة سنة 2008 ليصل إلى حد 137.21 مليار دولار، وجاء ذلك التطور كثمرة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر واهتمامها بقطاع الإنتاج المحلي، إلا أن سنة 2015 شهدت انخفاضا ملحوظا فبعد أن كان الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 في أعلى قيمة له بما يقارب 213.81 مليار دولار انخفض مباشرة بحوالي 23% ليبلغ قيمة 165.79 مليار دولار سنة 2015، ليواصل الانخفاض خلال السنوات الموالية نتيجة لتدهور أسعار النفط، كما شهدت سنة 2020 تراجعا ملحوظ نتيجة للكود الاقتصادي الناتج عن تداعيات جائحة كورونا والذي ساد العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وأما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2015 فشهد ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2020 التي تميزت إغلاق وركود اقتصادي عالمي ناتج عن تداعيات جائحة كورونا مس بدوره الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

لتحديد العلاقة الرابطة بين سياسة تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر يستلزم علينا القيام بدراسة قياسية تسمح لنا بالتأكد من طبيعة هذه العلاقة إحصائيا، ومعرفة ما إذا كانت تتوافق مع الإطار النظري أو تتنافى معه، فبعد تقديمنا فيما سبق الجوانب النظرية للتحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات واستعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بينهما، بالإضافة إلى تحليل أداء بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، سوف نقوم باختبار العلاقة بين المتغيرات باستخدام المنهج القياسي، تماشيا مع العلم الحديث الذي حول الدراسات الاقتصادية من التحليل الوصفي إلى التحليل الإحصائي الرياضي لتحليل العلاقة بين الظواهر الاقتصادية.

المطلب الأول: بناء النماذج القياسية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة وميزان المدفوعات في ظل وجود محددات اقتصادية أخرى، من خلال تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام الأساليب القياسية، حيث تحتوي هذه الدراسة على نموذجين قياسيين، وقبل الشروع في الاختبارات الإحصائية يستلزم القيام بتحديد المتغيرات المكونة للنماذج، ووصف البيانات ومصادرها بالإضافة إلى تحديد الحدود الزمنية والمكانية للدراسة.

أولا: تحديد المتغيرات.

تعتبر مرحلة تحديد المتغيرات من أصعب مراحل بناء النماذج وذلك لما تتطلبه من دقة في تحديد المتغيرات التي يتم إدراجها في النماذج والتي يتم استبعادها لما يتوافق مع أهداف الدراسة، وعليه سوف أقوم كأول خطوة في منهجية الدراسة القياسية بتحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لكل نموذج، بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات القياسية السابقة التي قام بها الباحثون من قبل، بالإضافة إلى مدى توفر البيانات وتوفر فيها شروط القياس الكمي وصلتها بالموضوع وتوافقها مع أهداف الدراسة.

1- **متغيرات النموذج الأول:**

من خلال هذا النموذج نقوم بدراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 في ظل تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف، ولقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وحسابات ميزان المدفوعات وكذا العلاقة بين سعر الصرف ومكونات ميزان المدفوعات، وللوقوف على هذا الأثر نعتمد في هذا النموذج على المتغيرات التالية:

أ- **المتغير التابع:**

نعتمد في هذا النموذج من الدراسة على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات كمتغير تابع باعتباره المؤشر الرئيسي على توازن الاقتصاد الجزائري ويعتبر نافذة الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي، وكما أشرنا سابقا أنه سجل يحصي جميع المعاملات التجارية والمالية للدولة التي يترتب عنها دخول وخروج العملة الصعبة من وإلى الجزائر، ويتم تقييمه خلال مدة سنة واحدة وبالدولار الأمريكي، ويتم استخدامه في هذا النموذج كون أن قيمه قابلة للقياس الكمي وغير ثابتة.

ب- **المتغيرات المستقلة:**

بالإضافة إلى المتغيرات التي تعبر عن تحرير التجارة الخارجية توجد متغيرات أخرى مفسرة ندخلها في هذا النموذج نظرا لاحتمال وجود تأثير لها على المتغير التابع، وبالتالي تتمثل المتغيرات المستقلة فيما يلي:

✓ **مؤشر تحرير التجارة الخارجية:** تعبر مؤشرات تحرير التجارة الخارجية على مدى انفتاح البلد على الاقتصاد العالمي وحجم اعتماده عليه، حيث تعمل على تقييم مباشر لدرجة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تقييم تدابير الحماية الموضوعة من طرف الدولة، وتم تقديم فيما سبق عدة مؤشرات للتحرير التجاري وتحليل تطورها في الجزائر، غير أن لا يمكن استخدامها كلها في النموذج لعدم ملائمتها، ونفسر ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 3-25: مؤشرات تحرير التجارة الخارجية.

المتغيرات	خصائصه	الملاحظة
مؤشر درجة الانفتاح التجاري	قابل للقياس مستمر وغير ثابت	يدرج في النموذج
مؤشر التعريفة الجمركية	قابل للقياس ثابت لفترات	لا يدرج في النموذج
رخص الاستيراد	غير قابل للقياس	لا يدرج في النموذج
مؤشر المعاهدات والتنظيمات	غير قابل للقياس	لا يدرج في النموذج

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

من خلال الجدول أعلاه وكما أظهرنا سابقا من خلال تحليلنا لتطور مؤشر التعريفة الجمركية يتبين لنا أن هذا المؤشر يثبت في فترات زمنية، مما يجعله غير قابل لإدراجه في الدراسة القياسية، وأما المعاهدات والتنظيمات في إطار التجارة الخارجية ورخص الاستيراد فلا يمكن إدراجهما في النموذج القياسي كونهما مؤشرات غير قابلة للقياس، وبالتالي نكتفي بمؤشر درجة الانفتاح التجاري كمتغير مستقل معبرا عن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر الذي يمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ **سعر الصرف**: بما أن رصيد ميزان المدفوعات الذي يمثل المتغير التابع في النموذج مقوم بالدولار الأمريكي، فلا بد من إدراج مؤشر سعر الصرف (الدولار- دينار) كمتغير مستقل، مع وجود احتمالية تأثير هذا الأخير في المتغير التابع، ويمثل سعر الصرف (الأورو –دولار) المتوسط السنوي لعدد الوحدات اللازمة من الدينار الجزائري للحصول على وحدة واحدة من الدولار الأمريكي.
- ✓ **سعر البترول**: بالنظر إلى التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية وسيطرت قطاع النفط عليها نسبة تتجاوز 97% في معظم سنوات الدراسة، يستلزم علينا إدراج مؤشر أسعار النفط لوجود احتمال تأثر المتغير التابع بها، ليكوم المتغير المستقل الثالث في النموذج.

2- متغيرات النموذج الثاني:

بالنظر إلى مكونات ميزان المدفوعات الجزائري نلاحظ أن الميزان التجاري هو أكبر الحسابات فيه، حيث تمثل الصادرات والواردات الجزائرية من السلع والخدمات نسبة عالية من التبادلات الخارجية، فزيادة الصادرات عادة ما يكون في صالح الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالتصدير خارج قطاع المحروقات، وزيادة الواردات يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد المحلي لما يترتب عنه من خروج العملة الصعبة.

وبما أن الجزائر تعاني من سيطرت قطاع المحروقات على صادراتها، وفي ظل عدم استقرار أسعار نفط عالميا مما يجعلها عرضة للصدمات النفطية، فإنها تسعى دوما إلى انتهاج سبل وأليات من أجل ترقية صادراتها خارج قطاع النفط، الأمر الذي يدفعنا إلى صياغة نموذج ثاني ندرس من خلاله العلاقة بين التحرير التجاري والصادرات خارج قطاع المحروقات، ولتحديد هذه العلاقة نستعين بالمتغيرات التالية:

أ- المتغير التابع:

نعتمد في هذا النموذج على متغير تابع متمثل في الصادرات خارج المحروقات، وذلك من أجل الوقوف على ما إن كان للتحرير التجارة الخارجية أثر إجابي وساعد في ازدهار وترقية هذه الصادرات خارج المحروقات، باعتبار الشغل الشاغل والهدف الرئيس للحكومة الجزائرية، حيث سبق تحليل هذا المؤشر أين تبين معاناة هذا القطاع وعدم قدرته على تجاوز حاجز 8% خلال فترة الدراسة.

ب- المتغيرات المستقلة:

من خلال هذا النموذج نحافظ على نفس متغيرات النموذج الأول مع استبعاد مؤشر سعر البترول لعدم ارتباطه بالمؤشر التابع، وبالتالي يتكون هذا النموذج من متغيرين مستقلين هما درجة الانفتاح التجاري وسعر الصرف (الدولار – دينار).

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح متغيرات الدراسة والنماذج من خلال الجدول التالي:

الجدول 3-26: متغيرات الدراسة.

النموذج	الهدف	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة
النموذج الأول	العلاقة بين تحرير التجارة وميزان المدفوعات	الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	• درجة الانفتاح التجاري. • سعر الصرف (الدولار- دينار). • سعر البترول.
النموذج الثاني	العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والصادرات خارج المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	• درجة الانفتاح التجاري • سعر الصرف (الدولار –دينار)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

ثانيا: مصادر البيانات.

حاولنا من خلال دراستنا القياسية تجميع البيانات من المصدر مباشرة ومن مواقع رسمية متعدة، حيث تعتمد هذه الدراسة على البيانات السنوية لكل من رصيد الكلي لميزان المدفوعات، الصادرات خارج قطاع المحروقات وبيانات سعر الصرف أين تم الحصول عليها من التقارير المتفرقة للبنك الجزائر، بالإضافة إلى البيانات السنوية لسعر البترول والتي تم تجميها من الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك (OPEC)، أما بيانات مؤشر الانفتاح التجاري فتم الحصول عليها من قاعدة بيانات للبنك الدولي.

ثالثا: تحديد عينة الدراسة (الإطار الزماني والمكاني).

تغطي دراستنا هذه الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، وبالتالي هي تشمل 32 مشاهدة مما يجعلها قابل للدراسة القياسية، وتم اختيار هذه الفترة بالذات كونها تعتبر مرحلة حاسمة في الاقتصاد الجزائري، الذي عرف في بداية هذه المرحلة عدة إصلاحات اقتصادية وتغيرات جذرية في

السياسات الاقتصادية المتبعة بما فيها السياسات التجارية، فتخلت الجزائر في تلك الفترة عن الفكر الاشتراكي المعروف بتقييد التجارة الخارجية، وتوجهت نحو الاقتصاد المفتوح وتحرير التجارة الخارجية.

أما فيما يتعلق بالإطار المكاني فشمل هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، حيث تم اختيار هذه العينة لعدة اعتبارات أهمها أن الاقتصاد الجزائري شهدة عدة أحداث وتقلبات بين تحرير وتقييد التجارة الخارجية، وتوقيع عدة اتفاقيات أبرزها مع صندوق النقد الدولي والشراكة مع الاتحاد الأوربي، كما عرف الاقتصاد الجزائري تذبذب في رصيد ميزان المدفوعات طيلة فترة الدراسة، بالإضافة إلى انتمائنا لهذا الوطن مما زاد في رغبتنا في دراسة حالته الاقتصادية.

المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة.

للقيام بدراسة قياسية لأي ظاهرة اقتصادية يجب إتباع خطوات علمية ومنهجية سليمة تمكننا من الحصول على نماذج قابلة للتحليل الاقتصادي، فسوف نعتمد في هذه الدراسة على منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، ولتحديد المنهجية والأداة المستعملة ينبغي أولا معرفة مدى تكامل واستقرار السلاسل الزمنية.

أولا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

يقصد بالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، حيث تعاني أغالب السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية من مشكلة عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى انحراف زائف وظهور مشكلات في التحليل والاستدلال القياسي، وعليه فإن أول خطوة في الدراسة القياسية تقتضي التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية للدراسة، فقبل منتصف السبعينيات من القرن الماضي كانت الدراسات القياسية السابقة لقياس العلاقة بين المتغيرات تقبل نتائج اختبار معامل التحديد، دون مراعات خصائص السلاسل الزمنية المستعملة، إلى غاية سنة 1974 أين توصل العالمان السويديان (*Granger and Newbold*) إلى أن الاختبارات الإحصائية التي تتم على سلاسل زمنية غير مستقرة تعد نتائج غير سليمة أو انحدار زائف، فعلى الرغم من عدم وجود علاقة بين المتغيرات إلا أن معامل التحديد يكون مرتفعا و وزيادة معنوية القيمة المحسوبة بشكل كبير، كونها ناتجة من اتجاه زمني وليست من وجود علاقة

سببية بين المتغيرات فهي تأخذ نفس الاتجاه الزمني، مما يحث على ضرورة قياس استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات قبل الشروع في الاختبارات الاقتصادية[1].

أخذ موضوع استقرار السلاسل الزمنية أهمية بالغة في الدراسات القياسية الحديثة، وقد ظهرت عدة اختبارات لمعرفة مدى استقراريه السلاسل الزمنية وتكاملها وخصائصها الإحصائية، ويعتبر اختبار جذور الوحدة من أهم هذه الوسائل[2]، وعلى الرغم من تنوع الوسائل للكشف عن جذور الوحدة في السلاسل الزمنية سوف أستخدم في هذه الدراسة اختبار "*Augmented Dickey-Fuller*" واختبار "*Philips-Perron*" باعتبارهما الاختبارات الأكثر دقة والأكثر استعمالا في الدراسات، حيث يتم وضع الفرضيتين التاليتين:

H_0: وجود جذور الوحدة وهذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H_1: عدم وجود جذور الوحدة وهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة.

يتم إجراء اجتبار جدور الوحدة عن المستوى ثم عند الفرق الأول ثم عند الفرق الثاني إلى أن تستقر، ويتم بثلاثة صيغ مع وجود حد ثابت، مع وجود حد ثابت واتجاه، وبدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم قبول الفرضية العدمية H_0 إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة 5%، والعكس إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة 5% أين يتم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، ونتائج الإجبارين مبينة في الجدول التالي:

[1] **يحي حمود حسن، حسام الدين زكي**.(2012). تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2 ،العدد 25، ،ص 09.

[2] **بن معمر عبد الباسط**. (2019). العلاقة بين سعر البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL خلال الفترة 1980-2015، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 09،العدد 01، ص 75.

الجدول 3-27: اختبار استقرار السلاسل الزمنية حسب اختبار (ADF-PP).

المتغير	الفروق	ADF			PP			القرار	درجة التكامل
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة 5%	Prob	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة 5%	Prob		
Bp	Level	-1.821	-1.952	0.066	-1.882	-1.952	0.0580	H0	I(1)
	1 Diff	-5.637	-1.952	0.0000	-5.636	-1.952	0.0000	H1	
Open	Level	-0.058	-1.9520	0.6554	-0.002	1.952	0.6743	H0	I(1)
	1 Diff	-5.283	-1.952	0.0000	-5.275	-1.952	0.0000	H1	
Exch	Level	3.309	-1.952	0.9995	2.454	-1.952	0.9955	H0	I(1)
	1 Diff	-3.078	1.952	0.0033	-3.045	-1.952	0.0036	H1	
Pp	Level	-0.335	-1.952	0.5563	-0.232	-1.952	0.5943	H0	I(1)
	1 Diff	-5.019	-1.952	0.0000	-4.962	-1.952	0.0000	H1	
Exp h.h	Level	-3.733	-1.952	0.9998	2.349	-1.952	0.9942	H0	I(1)
	1 Diff	0.703	-1.954	0.8613	-4.407	-1.952	0.0001	H1	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 09

تشير نتائج اختبار "*Augmented Dickey-Fuller*" واختبار "*Philips-Perron*" المبينة في الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الأول والنموذج الثاني بها جذور الوحدة عند المستوى وليس بها جذور الوحدة عند الفروق الأولى، أي المتغيرات غير مستقرة عند المستوي وتستقر عند الفرق الأول، فمن خلال الاختبارات يتضح أن القيمة المحسوبة (Tc) عند المستوي أقل من القيمة المجدولة (Tt) عند مستوى معنوية 5%، مما يستلزم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة وأن السلاسل الزمنية غير مستقرة، ثم بعد إجراء اجتبار السلاسل عن الفرق الأول وجدنا أن القيمة المحسوبة (Tc) أكبر من القيمة المجدولة (Tt) عند مستوى معنوية 5% مما يستلزم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وعليه نقول أن كل السلاسل متكاملة في الرتبة I(1).

ثانيا: مفهوم التكامل المشترك.

يقصد بالتكامل المشترك أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين مما تؤدي التقلبات في إحدى السلسلتين إلى إلغاء التقلبات في الأخرى، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا أخذت لوحدها بينهما تكون مستقرة إذا أخذت كمجموعة، ويشترط لحدوث التكامل المشترك أن تكون السلاسل المراد دراستها متكاملة في نفس الرتبة، وبتطور الاقتصاد القياسي ظهرت عدة طرق لاختبار التكامل المشترك، ومن أشهرها اختبار (*Engel et Granger*,1987)، اختبار (*Johansen*,1988)، اختبار (*Johansen et Juselius*,1990)[1]، اختبار (*ko*,1999)، اختبار (*Pedroni*, 2000)، واختبار (*Westesrlund*, 2007)[2].

ثالثا: مفهوم الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

تشترط اختبارات التكامل المشترك المذكورة سابقا أن تكون السلاسل الزمنية المراد دراستها متكاملة في نفس الرتبة وهذا ما يجعلها محدودة الاستخدام، وعليه بحث الاقتصاديون عن سبل للتخلص من هذه العوائق، ليتم اكتشاف منهجية بديلة تتمثل في اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وهي دمج بين نموذج الانحدار الذاتي ونموذج القيم الموزعة، تمكننا هذه المنهجية من دراسة التأثيرات بين المتغيرات في المديين القصير والطويل بنفس المعادلة[3]، وتعتبر منهجية جديدة حيث قام بتطويرها كل (*Peasaran*, 1997)، (*Peasaran and Shim*, 1998)، و(*Peasaran and all*, 2001)، فهي تقوم باختبار العلاقة بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (VECM) والتي تعرف أيضا بمنهجية اختبار الحدود (Bounds testing approach)[4].

ويتميز هذا الاختبار عن الاختبارات السابقة في النقاط التالية:

---

[1] **ملوك عثمان**، مرجع سابق، ص 207.

[2] **بن سليمان مُحَمَّد**، مرجع سابق، ص 307.

[3] **عيسى نجاة، فراحي فضيلة**. (2022). دراسة أثر التمويل الإسلامي في البورصة الماليزية على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية اجتبار الحدود ARDL، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، ص 229.

[4] **بن معمر عبد الباسط**، مرجع سابق، ص 74-75.

- ✓ تشترط الاختبارات الأخرى أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة في نفس الرتبة، إلا أنه يمكن استخدام أسلوب ARDL في حالة السلاسل الزمنية المتكاملة الرتبة I(0) أو I(1) أو الخليط بينها، فالشرط الوحيد لتطبيقه أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة في الرتبة I(2).
- ✓ يعتبر أسوب ARDL الأكثر ملائمة للعينات الصغير التي تضم عدد قليل من المشاهدات على عكس الاختبارات الأخرى التي تشترط أن يكون حجم العينة كبيرا.
- ✓ يميز أسوب ARDL بين المتغيرات التابعة والمستقلة مما يمكنه تجنب المشاكل التي تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي التي تعاني منها معظم الاختبارات التقليدية للتكامل المشترك.
- ✓ من خلال أسوب ARDL يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير والطويل من خلال معادلة واحدة مما يجعله الأكثر ملائمة.

المطلب الثالث: تقدير النماذج

من خلال هذا المطلب سوف أقوم بتقدير النماذج كلا واحد على حدا من خلال جملة من الاختبارات القياسية كما يلي:

أولا: تقدير النموذج الأول (أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات).

بعد دراسة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات والتي جاءت كلها مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الرتبة I(1)، يمكننا إجراء منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، حيث نقوم بدراسة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل، باستعمال البرنامج الإحصائي Evwies.

1- صياغة النموذج.

نقوم باختبار أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 في إطار نموذج تصحيح الخطأ، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$Bp=a_0+a_1Open+a_2Exch+a_3Pp+u$$

حيث أن:

- Bp: يمثل رصيد ميزان المدفوعات وهو متغير تابع للنموذج.
- Open: يمثل مؤشر الانفتاح التجاري وهو المتغير المستقل الأول للنموذج.
- Exch: يمثل سعر الصرف الدولار- دينار وهو المتغير المستقل الثاني للنموذج.
- Pp: يمثل سعر البترول وهو المتغير المستقل الثالث للنموذج
- $a_0.a_1.a_2.a_3$: تمثل معلمات النموذج.
- u : تمثل حد الخطأ.

2- تقدير النموذج:

لتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات، تم معالجة النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وجاءت نتائجه كما يلي:

الجدول 3-28: نتائج تقدير نموذج ARDL.

R-squared	0.957273	Mean dependent var	2.041724
Adjusted R-squared	0.945620	S.D. dependent var	15.04390
S.E. of regression	3.508155	Akaike info criterion	5.554563
Sum squared resid	270.7573	Schwarz criterion	5.884600
Log likelihood	-73.54116	Hannan-Quinn criter.	5.657926
F-statistic	82.14972	Durbin-Watson stat	2.453182
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من مخرجات Eviews09.

من خلال الجدول نستنتج أن النموذج معنوي ومقبول إحصائيا حيث قدرت إحصائية النموذج (Prob) ب: 0.0000 وهي أقل من 5%، وأن قيمة داروين واتسون (*Durbin-Watson stat*)

ب: 2.453 مما يدل على عدم وجود مشاكل الارتباط الذاتي في النموذج، كما أن معامل الارتباط (R-squared) عالي جدا وقدر ب: 0.957 وهذا يعني أن 95.7 % من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع المتمثل في رصيد ميزان المدفوعات تفسر بالمتغيرات المستقلة، والنسبة القليلة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا والمتغيرات المستعملة هي المتغيرات المثالية لهذا النموذج.

3- اختبار التكامل المشترك (منهجية الحدود).

نختبر علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات عبر اختبار الحدود (Bounds test) مع وضع الفرضين التاليتين:

- H_0 : الفرضية العدمية القائلة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- H_1: الفرضية البديلة القائلة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

وكانت النتائج كما يلي في الجدول التالي:

الجدول 3-29: اختبار التكامل المشترك (Bounds test) .

القيمة المحسوبة F-Statistic	5.25	
القيمة الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10 %	2.37	3.20
5 %	2.79	3.67
2.5 %	3.15	4.08
1 %	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Evweis 09.

يبين الجدول السابق نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود، فمن خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة (F-Statistic) قدرت ب: (5.25) وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد

الأعلى عند جميع المستويات المعنوية 10%، 5%، 2.5% و 1%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

4- تقدير العلاقة في المدى الطويل:

الجدول 3-30: تقدير العلاقة في المدى الطويل.

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN	1.167045	0.196750	5.931620	0.0000
EXCH	-0.262654	0.061310	-4.284044	0.0003
PP	-0.103769	0.071196	-1.457513	0.1591
C	-34.168831	9.827723	-3.476780	0.0021

المصدر: من مخرجات Eviews09.

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أنه توجد علاقة معنويا في الأجل الطويل بين تحرير التجارة الخارجية ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، حيث أن كل زيادة في نسبة درجة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة تقابلها زيادة بمقدار 1.167وحدة في رصيد ميزان المدفوعات، كما نلاحظ أن إشارة معلمة سعر الصرف سالبة مما يدل أن له أثر معنوي سالب على رصيد ميزان المدفوعات، فكلما زاد سعر الصرف بوحدة واحدة يقابله انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات ب:0.263وحدة، في حين أظهرت النتائج أن سعر البترول ليس له أثر معنوي على ميزان المدفوعات في الأجل الطويل لأن الاحتمالية (Prob) بلغت 0.1591 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%.

5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة في المدى القصير.

الجدول 3-31: نتائج تقدر العلاقة في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ.

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN)	0.507424	0.125783	4.034135	0.0006
D(EXCH)	-0.601053	0.121617	-4.942189	0.0001
D(PP)	0.302255	0.055484	5.447628	0.0000
CointEq(-1)	-0.539092	0.075752	-7.116531	0.0000

Cointeq = BP - (1.1670*OPEN -0.2627*EXCH -0.1038*PP -34.1688)

المصدر: من مخرجات eviews09.

تشير النتائج أن كل معالم النموذج لها دلالة معنوية حيث جاءت كلها أقل من 5% مما يدل على أن كل المتغيرات المستقلة لها تأثير على رصيد ميزان المدفوعات في المدى القصير، حيث توجد علاقة طردية وتأثير معنوي لتحرير التجارة الخارجية وسعر البترول في الأجل القصير على رصيد ميزان المدفوعات، فكل زيادة في درجة الانفتاح التجاري بقيمة وحدة واحدة تقابلها زيادة في رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 0.507 وحدة، وأن كل زيادة في سعر البترول بمقدار وحدة واحدة ينتج عنها زيادة في رصيد ميزان المدفوعات ب 0.302 وحدة، كما تشير النتائج أيضا أن سعر الصرف له أثر معنوي سالب على رصيد ميزان المدفوعات فكلما زاد سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة نتج عنه انخفاض رصيد ميزان المدفوعات ب:0.601 وحدة.

كما نستنتج أيضا من خلال نفس الجدول أن سرعة العودة إلى التوازن أو معامل حد تصحيح الخطأ (Coint) جاءت معنوي وبإشارة سالبة وقدر ب:-0.539، وهذا ما يعني أن حوال 54% من مستوى توازن ميزان المدفوعات في الأجل الطويل يتم تصحيحه كل سنة، وبمعنى أخر أن في حالة حدوث صدمة يستغرق المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات تقريبا سنتين (02) ليعود إلى وضعية التوازن في المدى الطويل.

6- اختبار استقرار النموذج.

للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة في هاته الدراسة ومعرفة مدى استقرار وانسجام المعطيات، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود(CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات المعاودة (CUSUMSQ) والنتائج مبينة في الشكل التالي:

الشكل 3-23: اختبار CUSUM –CUSUMSQ.

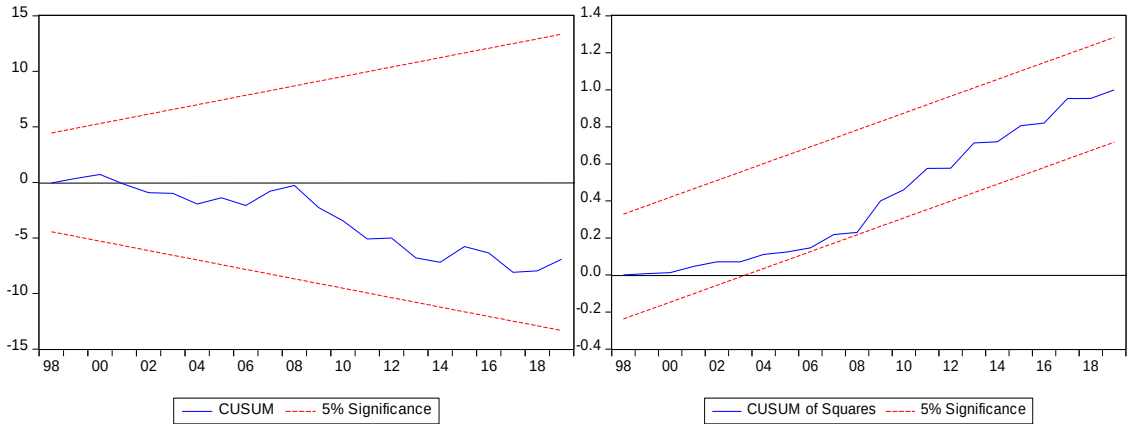

المصدر: من مخرجات Eviews9.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي "**CUSUM –CUSUMSQ**" يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5%، وبالتالي هي داخل حدود الثقة فهو يتحرك في منطقة القبول، وهذا ما يفسر باستقرار هيكلي للنموذج مع استقرار وانسجام نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

7- تشخيص النموذج.

7-1 اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ:

للتأكد من خلو النموذج من مشكل ثبات تباين حد الخطأ بين حدود الخطأ العشوائي نستعمل اختبار ARCH، حيث تنص الفرضية العدمية H_0 على عدم ثبات تباين حد الخطأ في النموذج، والفرضية البديلة H_1 على ثبات تباين حد الخطأ، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 3-32: نتائج اختبار ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.519697	Prob. F(2,24)	0.6012
Obs*R-squared	1.120778	Prob. Chi-Square(2)	0.5710

المصدر: من مخرجات .**Eviews9**.

تشير نتائج عدم ثبات تباين حد الخطأ إلى أن تباين بواقي النموذج ثابت وأن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي، كون أن القيمة المحسوبة (F-statistic) بلغت 0.519 باحتمالية (Prob) قدرت ب: 0.6012 وهي أكبر من 5%. واحتمالية R-squared قدرت ب:0.5710 وهي أكبر من 5%.

7-2 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

إن جودة نموذج ARDL تتطلب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وللتأكد من ذلك توجد عدة اختبارات من أشهرها اختبار *Breuscl-Godfrey Serial Correlation LM Test* الذي سأقوم باستخدامه في هذه الدراسة، حيث تنص الفرضية العدمية H_0 على عدم وجدود ارتباط ذاتي بين بواق النموذج، والفرضية البديلة H_1 على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-33: نتائج اختبارTest LM .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.915468	Prob. F(2,20)	0.1733
Obs*R-squared	4.661888	Prob. Chi-Square(2)	0.0972

المصدر: من مخرجات **Eviews9**.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة (F-statistic) تساوي 1.915 وهي أكبر من القيمة الحرجة باحتمالية (Prob) قدرت ب: 0.1733 وهي أكبر من 5% وهذا ما يفسر بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء كما أن قيمة Obs*R-squared بلغت: 4.662 باحتمالية (Prob) قدرة ب: 0.0972 وهي أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية والقول أن النموذج خالي من مشكل الارتباط.

3-7 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي:

في هذه المرحلة نتأكد من أن البواقي أو الأخطاء العشوائية توزع بشكل طبيعي وذلك بالاستعانة باختبار Jarque-Bera وهو اختبار مشترك يعتمد على معامل التناظر Skeuness ومعامل التفلطح kurtosis، حيث تنص فرضية العدم H_0 على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، والنتائج مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-24: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي.

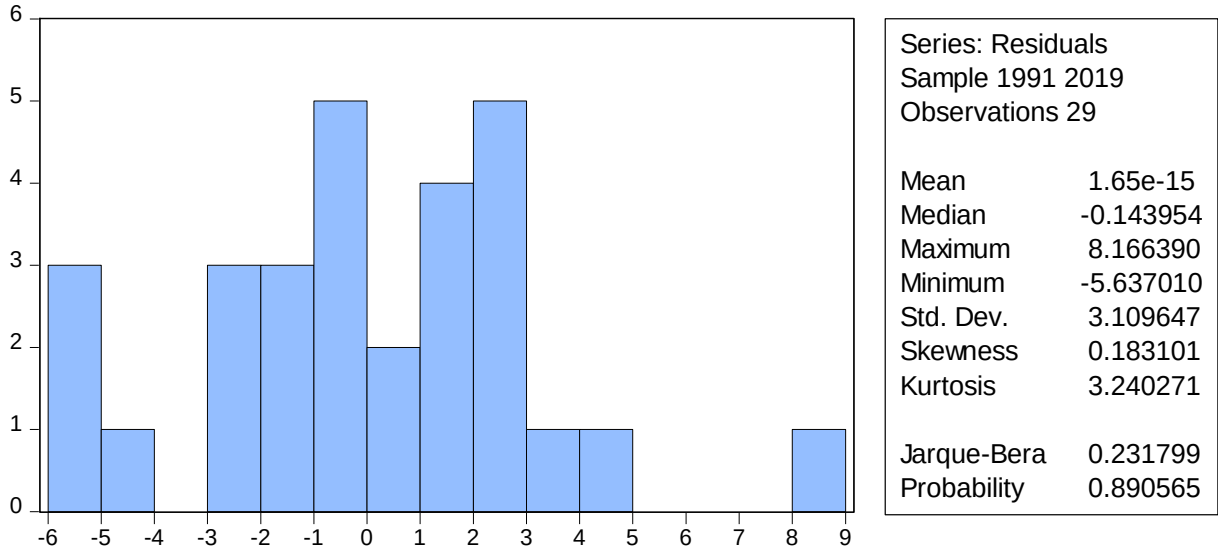

المصدر: من مخرجات **Eviews9**.

تشير نتائج تتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية أن قيمة Jarque-bera تساوي 0.232 باحتمالية (Prob) تساوي:0.89 وهي أكبر من 5% ، وهذا ما يقودنا إلى قبول فرضية العدم التي تنص أن البواقي توزع بشكل طبيعي وأن النموذج خالي من مشكل عدم توزيع البواقي بشكل طبيعي.

بعد تشخيص النموذج من خلال الكشف عن عدم ثبات تباين حد الخطأ، والكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي بالاستعانة بالاختبارات السابقة يتبين لنا أن النموذج خالي من جميع الأخطاء الإحصائية وبالتالي هو مقبول إحصائيا.

ثالثا: تقدير النموذج الثاني (أثر تحرير التجارة على الصادرات خارج المحروقات).

بعد تحديد طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، نقوم في هذا الجزء بتقدير العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والصادرات خارج قطاع المحروقات وفقا لنفس المنهجية أي منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وبالاعتماد البرنامج الإحصائي Evwies ، حيث سبق وأشرنا أن كل لسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الرتبة I(1).

1- صياغة النموذج.

نقوم باختبار أثر تحرير التجارة الخارجية على حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 في إطار نموذج تصحيح الخطأ، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$Exp\ h.h=a0+a1Open+a2Exch+u$$

حيث أن:

- Exp h.h: يمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو متغير تابع للنموذج.
- Open: يمثل مؤشر الانفتاح التجاري وهو المتغير المستقل الأول للنموذج.
- Exch: يمثل سعر الصرف الدولار- دينار وهو المتغير المستقل الثاني للنموذج.
- a0.a1.a2: تمثل معلمات النموذج.
- u : تمثل حد الخطأ.

2- تقدير النموذج:

جاءت نتائج تقدير نموذج أثر تحرير التجارة الخارجية على الصادرات خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL كما يلي:

الجدول 3-34: نتائج تقدير للنموذج ARDL النموذج الثاني.

R-squared	0.951687	Mean dependent var	2.235484
Adjusted R-squared	0.944254	S.D. dependent var	2.671233
S.E. of regression	0.630695	Akaike info criterion	2.062701
Sum squared resid	10.34218	Schwarz criterion	2.293989
Log likelihood	-26.97187	Hannan-Quinn criter.	2.138095
F-statistic	128.0383	Durbin-Watson stat	2.015071
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من مخرجات Eviews09.

من خلال الجدول نستنتج أن النموذج معنوي ومقبول إحصائيا حيث قدرت إحصائية النموذج (Prob) ب: 0.0000 وهي أقل من 5%، وأن قيمة داروين واتسون (Durbin-Watson stat) ب: 2.015 مما يدل على عدم وجود مشاكل الارتباط الذاتي في النموذج، كما أن معامل الارتباط (R-squared) عالي جدا وقدر ب: 0.951

3- اختبار التكامل المشترك (منهجية الحدود).

نختبر علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات عبر اختبار الحدود (Bounds test) مع وضع الفرضين التاليتين:

- H_0 : الفرضية العدمية القائلة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- H_1: الفرضية البديلة القائلة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

وكانت النتائج كما يلي في الجدول التالي:

الجدول 3-35: اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني.

القيمة المحسوبة F-Statistic	5.527	
القيمة الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10 %	2.63	3.35
5 %	3.1	3.87
2.5 %	3.55	4.38
1 %	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Evweis 09.

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يظهر أن القيمة المحسوبة (F-Statistic) قدرت ب: (5.527) وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية 10%، 5%، 2.5% و 1%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H0 التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة H1.

4- **تقدير العلاقة في المدى الطويل**:

الجدول 3-36: تقدير العلاقة في المدى الطويل للنموذج الثاني.

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN	-0.062501	0.063654	-0.981885	0.3352
EXCH	-0.012462	0.035832	-0.347795	0.7308
C	4.120893	3.336112	1.235238	0.2278

المصدر: من مخرجات Eviews09.

أظهرت نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل المبينة في الجدول أعلاه أنه لا يوجد أي أثر معنوي في الأجل الطويل لكل من تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، حيث بلغت احتمالية أثر تحرير التجارة على الصادرات خارج المحروقات (Prob) ما يعادل 0.3352 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، بينما بلغت احتمالية سعر الصرف قمة 0.7308 وهي كذلك أكبر من 5%.

5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة في المدى القصير.

الجدول 3-37: نتائج تقدر العلاقة في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN)	0.018828	0.020692	0.909918	0.3712
D(EXCH)	0.050680	0.016236	3.121505	0.0044
CointEq(-1)	0.244432	0.049104	4.977870	0.0000

Cointeq = EXPhh - (-0.0625*OPEN -0.0125*EXCH + 4.1209)

المصدر: من مخرجات eviews09.

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أن توجد علاقة معنوية موجبة بين سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجل القصير كون أن الاحتمالية (Prob) قدرت ب 0.0044 وهي أقل من 0.05، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف بمقدر وحدة واحدة إلى زيادة نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيمة 0.05 وحدة، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة معنوية في الأجل القصير لتحرير التجارة الخارجية على نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

كما تشير النتائج أيضا من خلال نفس الجدول أن سرعة العودة إلى التوازن أو معامل حد تصحيح الخطأ (Coint) جاءت معنوي وبإشارة سالبة وقدر ب: - 0.24 أي 24% وبالتالي يستغرق المتغير التابع تقريبا أربع سنوات ليعود إلى وضعية التوازن في المدى الطويل.

6- اختبار استقرار النموذج.

نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود (CUSUM) ، بحث يعتبر من أبرز الاختبارات للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة في هاته الدراسة ومعرفة مدى استقرار وانسجام المعطيات، ونوضح النتائج من خلال الشكل التالي:

الشكل 3-25: اختبار CUSUMللنموذج الثاني

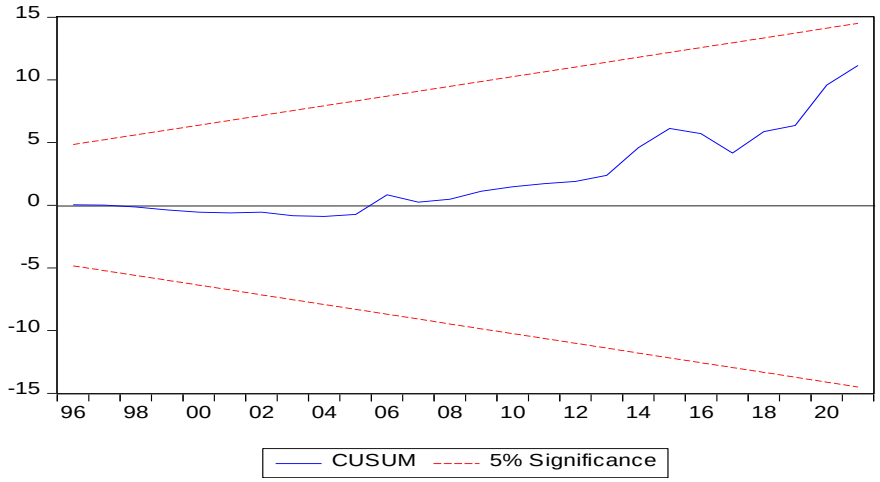

المصدر: من مخرجات Eviews9.

من خلال الشكل السابق الرسم نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي " **CUSUM**" واقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5%، وبالتالي هي داخل حدود الثقة فهو يتحرك في منطقة القبول، وهذا ما يفسر باستقرار هيكلي للنموذج مع استقرار وانسجام نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

7- تشخيص النموذج.

7-1 اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ:

نستعمل اختبار ARCH للتأكد من خلو النموذج من مشكل ثبات تباين حد الخطأ بين حدود الخطأ العشوائي، حيث تنص الفرضين:

الفرضية العدمية H0: عدم ثبات تباين حد الخطأ في النموذج.

الفرضية البديلة H1: ثبات تباين حد الخطأ.

وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 3-38: نتائج اختبار ARCH للنموذج الثاني.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.012111	Prob. F(1,28)	0.9132
Obs*R-squared	0.012970	Prob. Chi-Square(1)	0.9093

المصدر: من مخرجات .**Eviews9**

تشير نتائج الاختبار أن القيمة المحسوبة (F-statistic) بلغت 0.013 باحتمالية (Prob) قدرت ب: 0.9132 وهي أكبر من 5%، واحتمالية R-squared قدرت ب:0.9093 وهي أيضا أكبر من 5%، وهذا ما يفسر أن تباين بواقي النموذج ثابت وأن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي.

2-7 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

إن منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL تتطلب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وللتأكد من ذلك اختبار Breuscl-Godfrey Serial Correlation LM Test حيث تنص الفرضية العدمية H0 على عدم وجدود ارتباط ذاتي بين بواق النموذج، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-39: نتائج اختبارLM Test للنموذج الثاني.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.081914	Prob. F(2,24)	0.9216
Obs*R-squared	0.210178	Prob. Chi-Square(2)	0.9002

المصدر: من مخرجات **Eviews9**.

يظهر من خلال الجدول أعلاه النموذج خالي من مشكل الارتباط، حيث أن القيمة المحسوبة الظاهرة في الجدول (F-statistic) تساوي 0.082 وهي أكبر من القيمة الحرجة وباحتمالية (Prob) قدرت ب: 0.9216 وهي أكبر من 5% وهذا ما يفسر بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء كما أن قيمة Obs*R-squared بلغت: 0.210 بإحتمالية (Prob) قدرة ب: 0.9002 وهي أكبر من 5% مما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية والقول أن النموذج خالي من مشكل الارتباط.

3-7 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي:

في هذه المرحلة نتأكد من أن البواقي توزع بشكل طبيعي وذلك بالاستعانة باختبار Jarque-Bera وهو اختبار مشترك يعتمد على معامل التناظر Skeuness ومعامل التفلطح kurtosis، حيث تنص فرضية العدم H_0 على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، والفرضية البديلة H_1 أن البواقي لا توزع بشكل طبيعي، والنتائج مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-26: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي للنموذج الثاني.

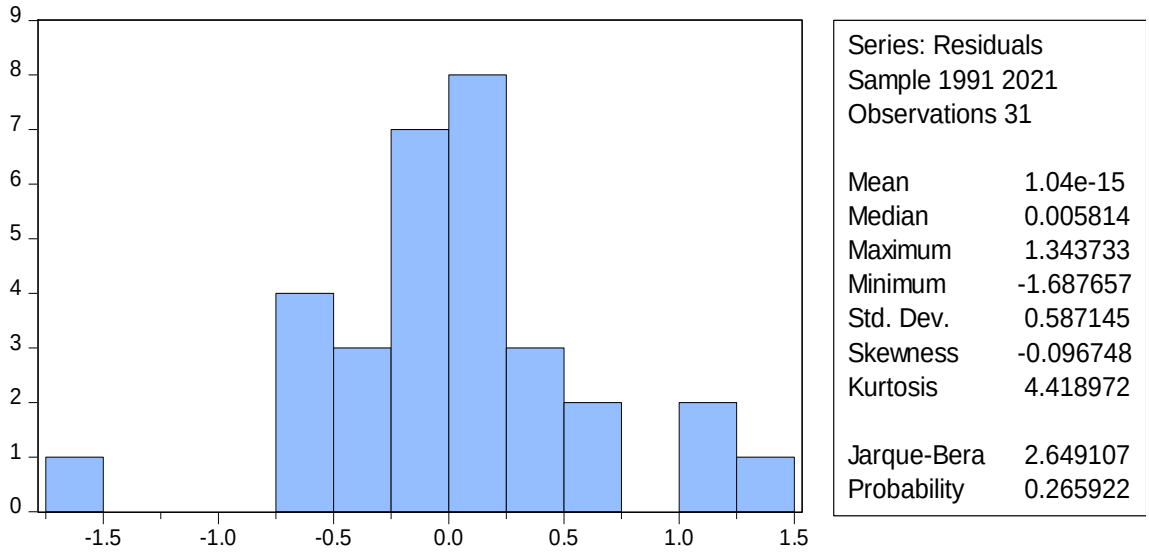

المصدر: من مخرجات **Eviews9**.

تشير نتائج الاختبار أن قيمة Jarque-bera تساوي 2.649 باحتمالية (Prob) تساوي:0.266 وهي أكبر من 5% ، وهذا ما يقودنا إلى قبول فرضية العدم H0 التي تنص أن البواقي توزع بشكل طبيعي.

خلاصة الفصل الثالث:

شهد النظام الاقتصادي في الجزائر إصلاحات كبيرة كان الغرض منها الاستغناء على النظام الاشتراكي المقيد للتجارة الخارجية بعد أن أثبت محدوديته، والتوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي مع تحرير قطاع التجارة الخارجية وتخفيف القيود أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج، وتظهر ملامح هذا التغيير من خلال مسار التحرير التجاري في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات المالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والمنطقة العربية الحرة.

تسعى الجزائر من خلال هذه الإصلاحات التي أجرتها على قطاع التجارة الخارجية والتوجه من التقييد التجاري إلى التحرير بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية أبرزها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والنهوض بالقطاع الصناعي والإنتاج المحلي الذي من شأنه زيادة الصادرات خارج المحروقات الإنهاء سيطرت قطاع المحروقات على الصادرات المحلية، فبعد تحليل حسابات ميزان المدفوعات وتحليل أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة يتضح جليا سيطرت قطاع المحروقات وتحكم أسعار البترول في الاقتصاد الوطني.

ومن أجل تقييم نجاح هذه الإصلاحات وتحرير التجارة الخارجية إحصائيا قمنا بدراسة قياسية من خلال نموذجين قياسيين تربط التحرير التجاري بكل من رصيد ميزان المدفوعات والصادرات خارج قطاع المحروقات، والتي أكدت هذه النماذج أن التحرير التجاري له تأثير إجابي على رصيد ميزان المدفوعات، حيث كل زيادة في درجة الانفتاح التجاري بوحدة واحدة تقابلها زيادة في رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 0.507 وحدة في المدى القصير، وأن كل زيادة في درجة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة يقابلها زيادة 1.167 وحدة في رصيد ميزان المدفوعات في المدى الطويل، بينما لم تكون هناك علاقة معنوية بين تحرير التجارة الخارجية والصادرات خارج قطاع المحروقات.

خاتمة عامة

الخاتمة:

حظي موضوع العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات باهتمام الكثير من المفكرين وسيبقى من أهم المواضيع التي تلقى عناية في مجال البحث العلمي، خاصة بعد تشكل نظام اقتصادي عالمي قائم على تحرير تام للتجارة الدولية بإلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، لذلك يشهد عصرنا الحالي تسارع الدول نحو تحرير تجارتها الخارجية سبقت بذلك الدول المتقدمة وتلتها الدول النامية، وهذا راجع إلى قناعة هذه الدول بأهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على توازنها الاقتصادي الذي يظهر جليا في ميزان المدفوعات، زيادة على جهود الهيئات الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتوصياتها بضرورة التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني النظام الرأس مالي الحر.

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990- 2021، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، من خلال تقديم مدخل إلى التجارة الدولية وتوضيح عدة مفاهيم حولها وأهم النظريات المفسرة لقيامها انطلاقا من النظريات الكلاسيكية ثم النظريات النيوكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة، بالإضافة إلى تسليط الضوء عن سياسات التجارة الخارجية وأدواتها المستعملة سواء السعرية كالتعريفة الجمركية أو الكمية كنظام الحصص ورخص الاستيراد أو التنظيمية كالمعاهدات والاتفاقيات، كما أشرنا إلى وجود نوعين من السياسات هما سياسة تحرير التجارة الخارجية وسياسة تقييد التجارة الخارجية ولكل نوع حجج يستند عليها، زيادة على ذلك تم تقديم مفاهيم حول تحرير التجارية الخارجية مبرزين دعم الهيئات العالمية له ومؤشرات قياسه، وتقديم مفاهيم أيضا حول ميزان المدفوعات وحساباته وأنواع الاختلالات التي يشهدها وآليات معالجة هذه الاختلالات.

ومن أجل أن تكون هذه الدراسة ذات قيمة مضافة ومنفعة علمية تم استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من خلال الفصل الثاني، سواء التي تمت على الاقتصاد الجزائري أو على مجموعة من الدول النامية، مع تحديد الصعوبات التي واجهت الباحثين والاستفادة منها والانطلاق مما

وصلوا إليه لتجنب التكرار، في حين تم تخصيص الفصل الثالث إلى الجنب التطبيقي للعلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر، حيث تم عرض مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث تبنى الاقتصاد الجزائري سياسة تقييد واحتكار التجارة الخارجية إلى غاية سنة 1990 أين توجه نحو تحرير جزئي للتجارة الخارجية ثم تحرير كامل سنة 1994، ثم عرض الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي والأخذ بتوصيات صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى تحليل تطور حسابات ميزان المدفوعات وأداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير تم القيام بدراسة قياسية لتحديد العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر وفقا للدراسات الحديثة، بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

من خلال الدراسة التحليلية للاقتصاد الجزائري بصفة عامة وبيانات ميزان المدفوعات بصفة خاصة خلال فترة الدراسة تبين أن هذا الأخير غير مستقر ومتذبذب بين العجز والفائض، وأن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية خارجية وعدم قدرته في تجنب الصدمات الخارجية، حيث يظهر لنا تأثير الأزمة العالمية سنة 2008 أين انخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل مباشر ليصل لحدود 3.86 مليار دولار سنة 2009، ثم صدمة النفط أواخر سنة 2014 ليصل سنة 2015 إلى ما يعادل -27.54 مليار دولار أمريكي، كما يتضح لنا سيطرت قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية ليتجاوز في أغلب السنوات حاجز 97 %، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قابت بها الجزائر سعيا منها إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها لم نجح في ذلك، كما نلاحظ أن بعد عملية تحرير التجارة الخارجية سنة 1994 زادت الواردات بنسب أكبر من الصادرات بما لا خدم الاقتصاد الجزائري.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات المطروحة كإجابات مبدئية، قمنا بدراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في ظل تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط التي أفضت إلى جملة من النتائج، نلخصها فيما يلي:

- ✓ توجد علاقة معنوية بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، حيث أن 95.7 % من التغيرات التي تطرأ في رصيد ميزان المدفوعات تفسر بالتغيرات في درجة الانفتاح التجاري وسعر الصرف وسعر البترول، والنسبة القليلة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في الدراسة.
- ✓ يوجد أثر معنوي موجبة لتحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات، حيث كل زيادة في درجة الانفتاح التجاري بوحدة واحدة تقابلها زيادة في رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 0.507 وحدة في المدى القصير، وزيادة بمقدار 1.167 وحدة في رصيد ميزان المدفوعات في المدى الطويل.
- ✓ العلاقة بين سعر البترول وميزان المدفوعات في المدى القصير هي علاقة معنوي موجبة، حيث كل ارتفع في سعر البترول بمقدار وحدة واحدة ينتج عنها زيادة في رصيد ميزان المدفوعات ب: 0.302 وحدة، بينما لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرين في المدى الطويل.
- ✓ كما تشير النتائج أيضا إلى وجود أثر معنوي سالب لسعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات في المدى القصير، فكلما زاد سعر الصرف بوحدة واحدة انخفاض رصيد ميزان المدفوعات ب:0.601 وحدة، أما في المدى الطويل فتوجد أيضا علاقة معنوية طردية بين المتغيرين، حيث كل زيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة يقابلها تناقص في رصيد ميزان المدفوعات ب: 0.263 وحدة.
- ✓ تشير الدراسة أيضا أن ميزان المدفوعات في الجزائر يستغرق حوالي سنتين (02) من أجل تدارك الاختلال والعودة إلى وضعية التوازن، حيث قدر معدل تصحيح الخطأ ب 54%.
- ✓ أما العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والصادرات خارج قطاع المحروقات فتشير الدراسة أنه لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات في المدى الطويل والمدى القصير، حيث جاءت الاحتمالية أكبر من 5% في المدايين، بينما كان لسعر الصرف أثر معنوي موجب على حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجل القصير، حيث كل زيادة في سعر الصرف بمقدر 1% يقابلها ارتفاع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيمة 0.05%

وعليه نقوم باختبار الفرضيات المدرجة سابقا في هذا البحث كالآتي:

- قبول الفرضية الأولى التي تقول أنه توجد علاقة طردية بين تحرير التجاري الخارجية ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

- رفض الفرضية الثانية التي تنص أن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر يزيد من الواردات على حساب الصادرات، حيث عملية التحرير زادت من قيمة الواردات والصادرات معا.

قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن الانفتاح التجاري في الجزائر لا يؤثر في حجم الصادرات خارج المحروقات.

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم جملة من الاقتراحات ذات صلة بالموضوع والتي نراها مناسبة للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتحقيق استقرار ميزان المدفوعات كما يلي:

- ✓ ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الاقليمية والقارية كمجموعة دول البريكس (BRICS).
- ✓ إعادة النظر في بنود الاتفاق مع الاتحاد الأوربي خاصة في ظل ضعف القطاع الإنتاج في الجزائر وعدم قدرة المؤسسات المحلية على مقاومة المنافسة الأوربية القوية.
- ✓ النهوض بالقطاع الاقتصادي من خلال القيام إصلاحات شاملة تهدف إلى تنويع الإنتاج والرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات والتحرر من تبعية هذه النفط الذي تبقى أسعاره غير مستقرة.
- ✓ الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال وضع استراتيجية لزيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة التصدير والتقليل من فاتورة الاستيراد، خاصة وأن الجزائر تزخر بتربة خصبة ومناخ مناسب.
- ✓ وضع استراتيجية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها في تدويل نشاطها وإعادة تأهيلها خاصة المؤسسات الصناعية منها.
- ✓ توفير جو مناسب لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه جلب تكنلوجيا حديثة تساهم في زيادة الإنتاج والتصدير.
- ✓ الاستفادة من رأس المال البشري الذي تزخر به الجزائر خاصة فئة الشباب من خلال تدريبهم ونقل الخبرة الأجنبية لهم.

- ✓ التعريف بالمنتوج الوطني في الأسواق الخارجية من خلال المشاركة في صالونات العرض، وتحفيز المنتجين على تحسين جودة المنتوج ومراعات المعايير الدولية.
- ✓ تحفيز الابتكارات والبحوث العلمية في المجال الاقتصادي وتجسيد مشاريعهم على الواقع، مع إنشاء نظام معلوماتي يمكنهم من الحصول على معطيات إحصائية قوية، حيث لاحظنا تضارب في الاحصائيات بين المصادر.
- ✓ عدم إهمال تجارة الخدمات بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة لما له من أهمية في جلب العملة الصعبة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب.

1. **أشرف أحمد العدلي**. (2002). التجارة الدولية. مؤسسة رؤية للطباعة والنشر. المعمورة. الطبعة الأولى.
2. **جمال جيدوان الجمل**. (2013). التجارة الخارجية. مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولي، عمان.
3. **خالد مُحَمَّد السواعي**. (2010). التجارة الدولية النظريات وتطبيقاتها. عالم الكتب الحديثة. الأردن. الطبعة الأولى.
4. **السيد مُحَمَّد أحمد السريتي. مُحَمَّد عزت مُحَمَّد غزلان**. (2012). "التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
5. **رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سلمان**. (2000). التجارة الدولية. دار المسير للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى.
6. **فؤاد مُحَمَّد الصقار**.(1998). جغرافية التجارة الدولية. منشأة المعارف. الإسكندرية. الطبعة الثالثة.
7. **مُحَمَّد إبراهيم عبد الرحيم**. (2009). العولمة والتجارة الدولية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
8. **مُحَمَّد دياب. بسام الحجار**. (2012). النظريات المحدثة للتجارة الدولية. دار المنهل اللبناني. بيروت. الطبعة الأولى.
9. **مُحَمَّد صفوة قابل**.(2010). نظريات وسياسات التجارة الدولية. مطبعة العشرى.
10. **نداء مُحَمَّد الصوص**. (2008). التجارة الخارجية. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الاولى.
11. **عبد العزيز عبد الرحيم سليمان**. (2004). التبادل التجاري، الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
12. **سفيان بن عبد العزيز**. (2015). الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان.
13. **محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل**. التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

14. **عبد العزيز عبد الرحيم سليمان**، (2004)، التبادل التجاري الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الألى، عمان.

15. **مُحَمَّد صفوت قابل** .(2009). منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية.

16. **رانيا محمود عبد العزيز عمارة**. (2008). تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ص 12.

17. **جمال مُحَمَّد أحمد، إبراهيم السيد**. (2016). البنك الدولي (سياسته- مؤسساته- دوره في اقتصاديات الدول)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

18. **سمير مُحَمَّد عبد العزيز**. (2001)، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية.

19. **سهيل حسين الفتلاوي**. (2006). منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

20. **خالد مُحَمَّد السواعي** (2006). التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن.

21. **صبحي تادرس قريصة، محمود يونس**. (1984). مقدمة في الاقتصاد، دار النشر العربي، بيروت.

22. **سامي عفيف حاتم**. (1993). التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية العربية، القاهرة، الطبعة الثانية.

23. **صفوة عبد السلام عوض الله**.(2000). سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات- التجربة المصرية، دار النهضة العربية، مصر.

24. **هجير عدنان زكي أمين**. (2010). الاقتصاد الدولي (النظريات والتطبيق)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانيا: الأطروحات والرسائل.

1. **بريكسي الرقيق رشيد**. (**2018**). إشكالية التصدير خارج المحروقات في الجزائر في ظل اقتصاد السوق. اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة. جامعة تلمسان.
2. **بن بارة بوزيد**.(**2014**). أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية". رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامع سطيف.
3. **بن سليمان مُحَّد**. (2020). "أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة زيان عاشور الجلفة.
4. **بومدين مُحَّد أمين**. (2016) أثر التحرير التجاري على سوق العمل في الجزائر: دراسة قياسية لدالة الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان.
5. **زيرمي نعيمة**. (2016). "أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
6. **سعودي إيمان**. (2019). أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995-2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
7. **شيخي حفيظة** .(2012). ترشيد السياسات التجارة من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة". اطروحة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران.
8. **طالب دليلة**. (2015). الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي فالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان.
9. **عابي وليد**.(2019). "حماية البيئة وحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف.

10. **عائشة خلوفي** .(2020). تأثير الهجرة الدولية على التبادل التجاري بين دول المصدر ودول الاستقبال. كلية الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير. جامعة سطيف1.

11. **لوصيف فيصل**. (2014). أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012. أطروحة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف.

12. **مكاوي الحبيب**. (2021). أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران2.

13. **عامر عبد اللطيف**. (2018). أثار تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ظاهرة الفقر في الدول النامية، دراسة حالة: الجزائر. تونس. المغرب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

14. **شتاتحة عمر**.(2019). فعاليات السياسة التجارية في الحد من أثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 1970-2019، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.

15. **داي سارة**. (2018). أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

16. **فيروز سلطاني**. (2013). دراسة السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

17. **عريبي مريم**.(2013). أثار سياسة تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

18. **ملال شرف الدين**. (2016). التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.

19. **مامش حسيبة**. (2011). العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

20. **مصراوي منيرة** .(2017). تأثير حرية التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهـنة –دراســة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم.

21. **حفيظ إلياس**. (2017). دور التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الخارجي المباشر– دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس.

22. **سداوي نورة**. (2019). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية للفترة 1980–2014، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2.

23. **عبدوس عبد العزيز**. (2011). سياسة الانفتاح التجاري ودرها في رفع القدرة التنافسية للدول –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

24. **عزازي فريدة** .(2013). نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970– 2006)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

25. **بن يحيى إبتسام**. (2013). محددات التدفق التجاري في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية – دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.

26. **حداد بسطالي**. (2020). أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات للدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2.

27. **دحماني خالد**. (2012). الأثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

28. **آية الله مولحسان**. (2011). المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية– دراسة حالة الجزائر ومصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.

29. **بلعة جويدة**. (2015). دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.

30. **ملوك عثمان**. (2018). انعكاسات الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2005- 2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار.

31. **نوفل بعلول**. (2018). أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

32. **منهوب بلقاسم**. (2013). أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

33. **دوحي سلمة**. (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

34. **زراقة مُحَمَّد** .(2016). أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات – دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

35. **حميدات عمر**. (2011). أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

36. **عقبي لخظر**. (2011)، ميزان المدفوعات وأثاره على التجارة الخارجية- دراسة حالة البلدان العربية من 1990 إلى 2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

37. **جمال مساعدية**. (2019). أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1996-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة.

38. **حاجي سمية**. (2006). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

39. **سيد أحمد ولد احمد**. (2011). دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية- دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996- 2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

40. **عزي خليفة**. (2012). سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985- 2008) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة.

41. **برباص الطاهر**. (2009). أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد –دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

42. **بورحلة ميلود**. (2011). إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- التقييم والأفاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة تلمسان.

ثالثا: المقالات العلمية.

1. **لمزيري مفيدة**. (2020). الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث. المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد. المجلد 5. العدد 2.

2. **علالي مختار**. (2017). الاقتصاد الجزائري ضمن التكتلات الاقتصادية الاقليمية لتحرير التجارة العالمية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة المجلد 1. العدد2.

3. **شليحي الطاهر**. (2020). التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة 2018-2020. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد21. العدد 01.

4. **شريبي مُحَّد الأمي، بوخاري عبد الحميد، ملال شرف الدين**. (2016). أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري. مجلة الباحث. العدد 16.

5. **مناصري يحيى، مكي علي**. (2020). دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، ص 829-845.

6. **فؤاد مجناح، النوري حاشي**. (2020). دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد 2.

7. **نبيل جحا، عبد القادر جلال**. (2020). أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإرادات العمومية للدولة – حالة الجزائر- (دراسة تحليلية 2010-2018)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1.

8. **نادية العقون، سامية مقعاش.** (2020). قياس أثر تخفيض العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 10، العدد 02.

9. **سارة بوسيس، أحمد ضيف.** (2019). سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري، دراسة تحليلية للفترة (2000-2017). مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 12 ، العدد 01.

10. **عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز.** (2013)، التكتلات الاقتصادية: وجهة جديدة للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 04.

11. **نور الهدى بوهيثم، مسعود جيماني.** (2020). تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري فالجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2.

12. **علي خضرة كريم، الخقاني نوري ع** .(2014). «تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع، الأثار، الأفاق». مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد 8، العدد 31.

13. **حيدوشي عائشة.** (2015). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2014)، مجلة معارف، العدد 19.

14. **رضوان بن عروس، مراد تهتان.**(2017). الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2.

15. **زدون جمال، بن حدو عائشة.** (2018). الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980 -2014، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 3.

16. **بهلولي فيصل.** (2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. مجلة الباحث. العدد 11.

17. **أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي.** (2017). سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث لاقتصادي. العدد 7.

18. **تومي صالح، عيسى شقبقب.** (2006). النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2002)، مجلة الباحث، العدد 4.

19. **مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة.**(2018). السياسات التجارية الخارجية و أثرها على قطاع المحروقات في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة. العدد 7.

20. **غطاس عبد الغفور، زوزي مُحَمَّد، عبد الوهاب ديدان** .(2015). أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 ، مجلة الباحث، العدد 15.

21. **السبتي وسيلة، زعرور نعيمة.** (2018). مراجل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 1، العدد 1.

22. **مديحة بن زكري بن علو**، شيبان نصيرة. (2019). دور إعادة تأطير وإصلاح التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الجزائري (التجارة الخارجية من التحرير إلى التقييد)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 3.

23. **الحاج العربي منصوري. إلياس الشاهد.** (2020). دراسة العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي و ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2017، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1.

24. **بسدات كريمة.** (2016). دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المال والأسواق، المجلد 3 ،العدد 2.

25. **لياس عايدة، محرز نور الدين.** (2021). أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000-2019. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 7، العدد 2.

26. **منير خروف، ريم ثوامرية، ليندة فريحة.** (2020). أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. المجلد 14، العدد 1.

27. **جلطي نجية.** (2021). أثر قنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 1993-2016، مجلة المالية والأسواق. المجلد 8، العدد 1 مكرر.

28. **حاجي سمية، مفتاح صالح.** (2016). السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 09.

29. **خيرة بن قطيب، حكيم شبوطي.** (2021). دراسة تحليلية لظاهرة عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25.

30. **طوال هبة، سهام مُحَمَّدي، إحسان بن علي.** (2019). سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلة 02، العدد 02.

31. **مُحَّد راتول**. (2006) الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونة وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04.

32. **ميدون سيساني** .(2019). دور الدولة في مواجهة عجز ميزان المدفوعات في ظل ندرة الموارد المالية: الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 01.

33. **صبحي عبد الغفور المولي، سعد عبد الكريم حماد، عمار عبد الهادي شلال، وهيمن سلمان فجر**. (2021). أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة 2004-2019، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد 2، المجلد 1، ص 177- 191.

34. **ماحي زكرياء، ابنية صبرينة**. (2022). : أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02.

35. **عنتر وكال**. (2022). أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، ص 383-396.

36. **ماحي زكرياء، ابنية صبرينة**. (2022). : أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، ص 349-364.

37. **نور الهدى بوحيثم، مسعود جماني**. (2020). تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، ص 169-192.

38. **فاتحي رضوان، دولي لخضر، برباوي كمال**. (**2020**). أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر جلال الفترة 1990- 2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، ص 140-155.

39. **فؤاد مجناح، النوري حاشي**. (2020). دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر جلال الفترة (1980- 2017)، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 02، ص 29-44.

40. **تمار خديجة، مكي عمارية، إجري خيرة** .(2018). أثر تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي (مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين 2000- 2017)، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ص 156-174.

41. **دريس رشيد**. (2014). انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000- 2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، ص24-31.

42. **موسوس مغنية**. (2013). أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000- 2013 دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 9، العدد 11، ص 129-150.

43. **بلقاسم طراد، حدة رايس**. (2021). سياسة تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها دراسة مقارنة بين المغرب وتونس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، ص 83-96.

44. **أسماء عدائلة، السايح بوزيد**. (2018). السياسة التجارية وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات- مجلس دول التعاون الخليجي نموذجا 2010-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 04، ص 257-275.

45. **زيرمي نعيمة** .(2016). تجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأواق، المجلد 3، العدد 2.

46. **بوخاري أمنة، يوسفي رشيد**. (2018). برامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين (1989-2015)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 9.

47. **إلياس ميدون**. (2016). تقييم التجربة الجزائرية في الاصلاح الاقتصادي الهيكلي، مجلة إليزا للبحوث، العدد 01.

48. **بطاهر علي**. (2016). سياسة التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01.

49. **بضياف صالح**. (2020). اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005م-2019م) بين الواقع والمأمول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02.

50. **مُحَّد لحسن علاوي، كريم بوروشة**. (2016). تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية لاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04.

51. **صبحي مُحَمَّد الأمين**. (2020). مستقبل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 11، العدد 01.

52. **شهرة عديسة** .(2016). دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل الاتفاقات الشراكة الأورو متوسطية- الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 10.

53. **قشرو فتيحة** .(2017). تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية على الارادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06.

54. **عبد الله ياسين**. (2017). تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كاستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري (مقاربة وصفية تحليلية)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01.

55. **عبد الجبار مختار**. (2018). تأثير اتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية على على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005-2016. مجلة دراسات، المجلد 15 العدد 01.

56. **حنان خداش، بختة حداد**. (2020). أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 01.

57. **نوري منير**. (2017). أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح، مجلة المعيار، العدد 12.

58. **حساني عمر**. (2019). انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية " التطورات، المشاكل والحلول"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 01.

59. **زرار سمية، موساوي مُحَمَّد**. (2020)، تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (200.-2017)، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 18،العدد 2.

60. **ابتسام عليوش قربوع، سعيدة حرفوش**. (2020). دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية – دراسة حالة المنطقة العربية، مجلة التحليل والاشراف الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01.

61. **فاضل عبد القادر، شليحي طاهر**. (2012). واقع التجارة البينية الجزائرية – العربية في ظل منطقة التجارة العربية الكبرىGZALE ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 12.

62. **تواتي بن علي فاطمة**. (2008). مستقبل منطقة التبادل الحر العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد 06.

63. **دحماي الهوارية، دربال عبد القادر**. (2017). أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 05.

64. **فاطمة الزهراء مغبر، نسيمة لعرج مجاهد**. (2015)، واقع وأفق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01.

65. **ناجي حريرش، منصف بن خديجة**. (2018). التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل، مجلة ملاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01.

66. **أوضايفية حدة، ضياف علية**. (2019). فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 02.

67. **عياش قويدر، ابراهيم عبد الله**.(2005). آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 02.

68. **جميلة الجوزي**. (2012). ميزان مدفوعات الجزائر في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة، مجلة الباحث، العدد 11.

69. **حاشي نوري، يحياوي عبد الحفيظ** . (2016). الأثار المترتبة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 06.

70. **بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح**. (2020). التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الانضمام إلى للمنظمة العالمية للتجارةOMC ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02.

71. **عبد اللاوي الزهرة، كاكي عبد الكريم**. (2022). الجزائر والانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة (المعيقات – الفرص المتاحة)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02.

72. **سلامي ميلود، بوستة جمال**. (2017). المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 07.

73. **بوخاري أمينة، براهيمي بن حراث حياة**. (2018). جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية حول الأثار المحتملة عن الانضمام، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 12.

74. **لعرابي نسيمة**. (2014). انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة(OMC) ، مجلة الاقتصاد والاحصائيات التطبيقية، العدد 21.

75. **دلال عرامة، لطرش ذهبية**. (2021). دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد 01.

76. **هندة خذيري، بلقاسم تويزة**. (2022). منطقة التجارة الحرة الافريقية (AFCFTA) كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وأفاقها في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01.

77. **دريدي سارة، بن مُحَّد هدى**. (2022). آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية – إفريقيا جنوب الصحراء- في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة لإفريقية، المجلد 26، العدد 04.

78. **هشام عبد الكريم**. (2020). منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة، مجلة قضايا معرفية، مجلد 05، العدد 05.

79. **وليد حفاف**. (2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وتسيير العلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03.

80. **لباح مجيد، منصوري عبد الكريم**. (2022). العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري – دراسة اقتصادية قياسية للفترة الممتدة ما بين (1990- 2020)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01.

81. **يزيد تقرات، سليم هلال، سليمة بن زعمة**. (2022). تشخيص وتحليل لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2004- 2018)، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 06، العدد 01.

82. **جمال مساعدية، شريف غياط**. (2019). العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نضام التعويم " دراسة بيانية "، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02.

83. **سليم حمو، الزهرة بن بريكة**. (2020). أثر تقلبات سعر الصرف الأورو دولار على رصيد الميزان التجاري- دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفترة 2000-2018. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 02.

84. **إسماعيل صاري، رشيد سعيداني**. (2021). نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ضل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01.

85. **بن سعدة عبد الحليم، كبير ميلود، بوعلاقة العيد.** (2020). أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر " دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980 -2018، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02.

86. **عباسي مفتاح** . (2022). أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للفترة (1991- 2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01.

87. **كبير ميلود** .(2015). دراسة تحليلية قياسية لأثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر ومقارنة مع المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2014، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية، المجلد 30، العدد 01.

88. **هداجي عبد الجليل**، المومن عبد الكريم. (2021). أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02.

89. **سليمان كعوان** .(2017). تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2015) في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07.

90. **العيفة الويزة، تومي صالح.** (2020). أثر المتغيرات النقدية على معدل التضخم في إطار استهداف دراسة حالة الجزائر للفترة 2002- 2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02.

91. **بوالكور نور الدين.** (2016). تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة (1790-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 03.

92. **إلياس بومعراف، مراد صاولي.** (2017)، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) خلال الفترة 1980-2015، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 01.

93. **لحمر كريمة، كبوط عبد الرزاق.** (2022). تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2020 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VCEM، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 15، العدد 01.

94. **بشيكر عابد، حمداني نجاة** .(2021). علاقة مؤشر الدين الخارجي بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2018) –دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04.

95. **لوالبية فوزي، طعيبة مُحَمَّد سمير، الجودي مُحَمَّد علي**. (2020). أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "الفترة 1997- 2017 نموذجا". مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 03.

96. **بوخاري مُحَمَّد**. (2021). تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 19970-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01.

97. **يحي حمود حسن، حسام الدين زكي**.(2012). تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2 ،العدد 25، ص 09.

98. **بن معمر عبد الباسط**. (2019). العلاقة بين سعر البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL خلال الفترة 1980-2015، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 09،العدد 01.

99. **عيسى نجاة، فراحي فضيلة**. (2022). دراسة أثر التمويل الإسلامي في البورصة الماليزية على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية اجتبار الحدود ARDL، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30.

1-المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب.

1. **Robert C. Feenstra, Alan M. Taylor**. (2016), international trade, worth publishers, fourth edition, new york.
2. **Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz**. International Trade Theory & Policy. Eleventh Edition.
3. **Isabelle, L. Karl, M**. (2013). « *Le commerce international* ». Cheeliere éducation. 3 Edition. Canada.
4. **Emanuel Nyahoho**, Pierre-Paul Proulx.(2006), Le Commerce international théories, Politiques et perspectives industrielles, Presses de l'universite du quebec, 3e edition ,Canada.
5. **Robert C. Feenstra**. (2002). Advanced International Trade : Theory and Evidence, National Bureau of Economic Research, University of California.
6. **Rainelli, Michel** .(2003). Le Commerce International, Éditions La Découverte, Paris, 9e éd.
7. **Bernard Guillochon, Annie Kawecki, Baptiste Venet**. (2012). Économie internationale Commerce et macroéconomie, 7e édition, Paris.
8. **Dennis R. Appleyard, Alfred J. Field , JR**. (2009), International Economics, The Mc Graw-Hill series economic, 8th Edition, , NEW YORK.
9. **Richard Peet**. (2009). Unholy Trinity: the IMF, World Bank and WTO, Zed Books, London and New- York, Second Edition.
10. **Autar Krishen Koul**. (2018). Guide to WTO and GATT: Economics, Law and Politics, Satyam Law International, New Delhi, India, 6th Edition.
11. **Marc Raffinot, Baptiste Venet**. (2003). La balance des paiements, Éditions La Découverte, Paris.
12. **Josette Peyrard,Gestio**n . (1999). Financière Internationale, 5eme Edition, Paris.
13. **Dumas Benjamin. (2005).** la monnaie et les banques dans l'économie, Edition Educa Vision, Amazon France, Greek.

ثانيا: المقالات العلمية.

1. **Robert E. M, Constantine S. K**, (1997), Theories of international trade, foreign direct investment and firm internationalization : a critique, Management Decision, Vol. 35 n 1 .p 68.
2. **Nahanga Verter** .(2015). The Application of International Trade Theories to Agriculture. Mediterranean Journal of Social Sciences. Vol 6 No 6.
3. **Damian Ukwandu**. (2015). David Ricardo's theory of comparative advantage and its implication for development in Sub-Saharan Africa A decolonial view, African Journal of Public Affairs, v8, n3.
4. **Tri-Dung Lam**. (2015). A Review of Modern International Trade Theories, American Journal of Economics, Finance and Management, Vol 1, No 6, p 604-614.
5. **Tarik Dogrua, Cem Isikb , Ercan Sirakaya-Turk** «The balance of trade and exchange rates: Theory and contemporary evidence from tourism». Tourism Management, N 74.
6. **Blancheton Bertrand**, (2004). "Ouverture Commerciale, Croissance et Développement: Malentendus et Ambigüités des Débats". Première Journée du Développement du GRES, 16- 17 Septembre. France: Université Montesquieu Bordeaux.
7. **Imoughele Lawrence Ehikioya, Ismaila Mohammed**. (2015). Monetary Policy and Balance of Payments stability in Nigeria. International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance, Vol2,N1.
8. **Manamba epaphra1 & jennifer amin**. (2022). The Relationship Between Trade Liberalization, Growth And Balance Of Payments In Sub-Saharan Africa: Insights From Dynamic Panel Data Analysis, African Journal Of Economic Review, Vol 10 , N 4, P 20-42.
9. **Bee- Hui Soh , Ghee- Thean Lim, Soo- Yzan**. (2022). Asymmetric Effects Of Trade Openness On Malaysian Fish Trade Balance, International Journal Of Business And Society, Vol 23 No 1,P 88-105.
10. **Abduraawf Hadili, Roman Raab & Jan Wenzelburger** (2020): Trade liberalisation, governance, and the balance of payments: evidence from the Arab Maghreb Union, Middle East Development Journal, P 1-30.
11. **Abdullahi Ibrahim Ahmad and Usman Saad. (2020).** Trade Openness And Nigerian Balance Of Trade, Kebbi Journal Of Economics And Social Sciences (KJESS) Vol 2 N 2, P 164- 174.

12. **Muhammad Arshad Khan and Atif Ali Jaffri and Faisal Abbas and Azad Haider. (2017).** Does Trade Liberalization Improve Trade Balance in Pakistan ?, South Asia Economic Journal, vol 18, N 2, P 158–183.
13. **Eriemo O. Nathanael**. (2015). Globalization And Balance Of Payments In Nigeria, International Journal of Economics, Commerce and Management,Vol 03, N 06, P 212- 228.
14. **Muhammad Zakaria**. (2014). Effects Of Trade Liberalization On Exports, Imports And Trade Balance In Pakistan: A Time Series Analysis, Prague Economic Papers, N 1, p 121-139.
15. **M Aslam Chaudhary And Bader Amin** .(2012), « Impact of Trade Openness on Exports Growth, Imports Growth and Trade Balance of Pakistan », Forman Journal of Economic Studies, vol. 8, p 63-81.
16. **Hailegiorgis Biramo Allaro**. (2012). The Impact of Trade Liberalization on the Ethiopia's Trade Balance, American Journal of Economics, vol 2, N 5, P 75-81**.**
17. **Penelope Pacheco Lopez**. (2009). Efectos de la liberación comercial en el crecimiento económico y la balanza de pagos en América Latina, investigación económica, vol. 28, P 13-49.
18. **Ashok Parikh** (2006). Relationship Between Trade Liberalization, Growth, and Balance of Payments in Developing Countries: An Econometric Study, The International Trade Journal, Vol 20, N 4, P 429-467.
19. **Enelope Pacheco-Lopez & A.P. Thirlwall**. (2005). "**Trade Liberalisation, the Balance of Payments and Growth in Latin America**," Studies in Economics 0505, School of Economics, University of Kent.
20. **Amelia u and Santos-Paulino.** (2004). «Trade liberalization and the balance of payments in selected developing countries». The Manchester School,vol 72,n1, 100-118.
21. **Penelope Pacheco-Lopez**.(2003). The Impact of Trade Liberalisation on the Trade Balance, the Balance of Payments and Economic Growth: the Case of Mexico, European Trade Study Group Fifth Annual Conference, 11-13 September 2003 Madrid, Spain.
22. **Mellal Charaf Eddine**. (2021). The impact of trade openness on Algeria and Tunisia, Economic and Management Research Journal, Vol 15, N° 01**.**

ثانيا: الأطروحات.

1. **Berrached Amine**. (2013). Ouverture commerciale et Croissance économique dans les pays du Sud et de l'Est de la mediterrance (PSEM), Memiore de Magister, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran 2.
2. **BENSLIMANE HAJAR**. (2018). Croissance économique et ouverture commerciale en Algérie, Thèse Doctorat, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran 2.
3. **Gilbert Niyongabo**. (2007). Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique, Thèse Doctorat En Sciences Economiques, Université D'auvergne, Clermont Ferrand.
4. **KACI Boualem**. (2008). Les impacts du commerce extérieur sur les performances de l'économie algérienne depuis l'indépendance à nos jours, Mémoire Magistère, Faculté de Droit et des Sciences Economiques, Université Bejaia.
5. **Charles David Skipton**. (2003). The Measurement Of Trade Openness, Thèse Doctorat, The Florida State University, College Of Social Sciences.

المواقع الإلكترونية:

1. https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT (15:00 2022/03/17)
2. https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm (2023/03/15 09:10).
3. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (02/03/2023 14:50).
4. ما هي مجموعة "بريكس "ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟ (france24.com) (تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/07/13 على الساعة 15:55).
5. مجموعة "بريكس" ترفض طلب الجزائر للانضمام إليها وتوافق على 6 دول جديدة من بينها 3 عربية – الصحيفة(assahifa.com) (تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/10/11 على الساعة 17:30)

القوانين والمراسيم.

1. **الجريدة الرسمية العدد 11** المؤرخة في 1968/02/02.
2. **الجريدة الرسمية العدد 53**، الصادر في 1986/12/24.
3. **الجريدة الرسمية العدد66**، الصادرة في 27 صفر 1437 الموافق 9 ديسمبر 2015.

4. **الجريدة الرسمية العدد 1**، الصادرة في 19 ربيع الثاني 1439 الموافق ل07 يناير 2018.
5. **قانون المالية لسنة 2018**، المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1439 الموافق 28 ديسمبر 2017.
6. **صندوق النقد الدولي**. (2009). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، تمت الترجمة في شعبة اللغة العربية إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي، ص 9.
7. **الجريدة الرسمية العدد: 80** الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 2020.

الملاحق

الملحق رقم 1: تطور الصادرات والواردات الدولية **الوحدة**: ترليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
1960	0,122	0,129	1980	1,97	2	2000	17,71	17,89
1961	0,128	0,134	1981	1,95	2	2001	6,23	6,43
1962	0,133	0,141	1982	1,81	1,86	2002	6,53	6,68
1963	0,146	0,154	1983	1,76	1,81	2003	7,63	7,8
1964	0,165	0,172	1984	1,88	1,94	2004	9,27	9,51
1965	0,178	0,188	1985	1,9	1,95	2005	10,56	10,83
1966	0,195	0,206	1986	2,07	2,14	2006	12,19	12,41
1967	0,206	0,216	1987	2,44	2,5	2007	14,1	14,32
1968	0,229	0,24	1988	2,79	2,88	2008	16,25	16,56
1969	0,262	0,272	1989	3,03	3,12	2009	12,63	12,76
1970	0,301	0,313	1990	3,46	3,53	2010	15,38	15,5
1971	0,338	0,349	1991	3,55	3,65	2011	18,44	18,51
1972	0,4	0,411	1992	3,81	3,91	2012	18,61	18,7
1973	0,557	0,566	1993	3,81	3,86	2013	19,06	19,04
1974	0,815	0,827	1994	3,34	4,4	2014	19,1	19,13
1975	0,845	0,865	1995	5,18	5,23	2015	16,64	19,79
1976	0,956	0,977	1996	5,43	5,5	2016	16,12	16,26
1977	1,09	1,12	1997	5,63	5,71	2017	17,83	18,05
1978	1,26	1,3	1998	5,53	5,64	2018	16,66	19,9
1979	1,6	1,63	1999	5,75	5,88	2019	19,11	19,35
						2020	17,71	17,89

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك الدولي[1]

[1] https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT (15:00 2022/03/17)

الملحق رقم 02: جولات مفاوضات اتفاقية GATT.

رقم الجولة	اسم الجولة	سنة انعقاد الجولة	عدد الدول المشاركة	الموضوع الرئيسي للجولة
الأولى	جولة جنيف	1947	23	التعريفة الجمركية
الثانية	جولة أنسى	1949	13	التعريفة الجمركية
الثالثة	جولة توركاي	1950	38	التعريفة الجمركية
الرابعة	جولة جنيف	1956	26	التعريفة الجمركية
الخامسة	جولة ديلون	1960	26	التعريفة الجمركية
السادسة	جولة كينيدي	1964	62	التعريفة الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق
السابعة	جولة طوكيو	1973	102	الوسائل التعريفية وغير التعريفية
الثامنة	جولة أوروجواي	1986	123	الوسائل التعريفية وغير التعريفية، القوانين التنظيمية، الخدمات، الزراعة، وإنشاء OMC

المصدر: مكاوي الحبيب، مرجع سابق، ص 62.

الملحق رقم 3: صادرات وواردات الجزائر باتجاه دول الاتحاد الأوربي **الوحدة**: مليار أورو

السنوات	الصادرات		الواردات	
	حجم الصادرات مع الاتحاد الأوربي	النسبة من إجمالي الصادرات الجزائرية	حجم الواردات مع الاتحاد الأوربي	النسبة من إجمالي الواردات الجزائرية
2005	25.593	68.76 %	36.848	69.30 %
2006	24.154	55.44 %	34.132	56.86 %
2007	20.584	47.68 %	31.853	50.51 %
2008	28.260	52.42 %	43.661	544.08 %
2009	17.411	53.73 %	32.232	53.22 %
2010	21.075	49.02 %	36.671	49.89 %
2011	27.850	52.76 %	45.161	52.07 %
2012	32.764	58.58 %	53.889	56.65 %
2013	31.920	64.28 %	54.306	59.71 %
2014	29.458	65.09 %	52.85	60.17 %
2015	20.908	67.35 %	43.16	56.81 %
2016	16.509	62.35 %	36.927	53.76 %
2017	18.522	60.88 %	37.411	53.43 %
2018	20.997	63.18 %	39.910	56.38 %
1920	25.593	68.76%	36.848	69.30 %

المصدر: بضياف صالح، مرجع سابق، ص 1120-1121.

الملحق رقم 4: صادرات وواردات الجزائر في إطار GZALE **الوحدة**: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2009	1.35	1.52	017 -
2010	1.85	1.58	0.27
2011	2.39	2.41	0.02 -
2012	2.99	2.17	0.82
2013	2.97	3.26	0.29 -
2014	3.33	2.76	0.57
2015	2.87	2.45	0.42

المصدر: دحماني الهوارية، دربال عبد القادر ص 189[1].

[1] **دحماني الهوارية، دربال عبد القادر**. (2017). أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 05، ص 189.

الملحق رقم 5: تطور الحد الأعلى للتعريفة الجمركية.

التعريفة الجمركية	الحد الأعلى
التعريفة الجمركية لسنة 1963	25%
التعريفة الجمركية لسنة 1968	150%
التعريفة الجمركية لسنة 1973	100%
التعريفة الجمركية لسنة 1986	120%
التعريفة الجمركية لسنة 1992	60%
التعريفة الجمركية لسنة 1996	50%
التعريفة الجمركية لسنة 1997	45%
التعريفة الجمركية لسنة 1998	45%
التعريفة الجمركية لسنة 1999	45%
التعريفة الجمركية لسنة 2001	40%
التعريفة الجمركية لسنة 2002	30%
التعريفة الجمركية لسنة 2018	60%

الصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

الملحق رقم 6: تطور حساب أس المال في الجزائر. **الوحدة**: مليار دولار أمريكي

السنوات	حساب رأس المال	السنوات	حساب رأس المال
1990	-	**2006**	-11,22
1991	-	**2007**	-1,08
1992	-1,07	**2008**	2,54
1993	-0,81	**2009**	3,45
1994	-2,54	**2010**	3,42
1995	-4,09	**2011**	2,38
1996	-3,34	**2012**	-0,24
1997	-2,29	**2013**	1,02
1998	-0,83	**2014**	3,4
1999	-2,4	**2015**	-0,06
2000	-1,36	**2016**	0,19
2001	-0,87	**2017**	0,31
2002	-0,71	**2018**	0,89
2003	-1,37	**2019**	0,18
2004	-1,87	**2020**	2,34
2005	-4,78	**2021**	3,12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر.

الملحق رقم 7: نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي.

السنوات	Exp / PIB	السنوات	Exp / PIB
1990	%23,44	**2006**	%48,81
1991	%29,12	**2007**	%47,07
1992	%25,32	**2008**	%47,97
1993	%21,78	**2009**	%35,37
1994	%22,53	**2010**	%38,44
1995	%26,19	**2011**	%38,79
1996	%29,76	**2012**	%36,89
1997	%30,91	**2013**	%33,21
1998	%22,58	**2014**	%30,49
1999	%28,15	**2015**	%23,17
2000	%42,07	**2016**	%20,87
2001	%36,69	**2017**	%22,63
2002	%35,5	**2018**	%25,86
2003	%38,25	**2019**	%22,71
2004	%40,05	**2020**	%17,31
2005	%47,2	**2021**	%26,58

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي.

فهرس المحتوى

المحتوى	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	
تمهيد الفصل الأول.....	8
المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الدولية	
المطلب الأول: عموميات حول التجارة الدولية.	
أولا: ماهية التجارة الدولية.	
1- مفهوم التجارة الدولية	9
2- الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية.....	10
3- أهداف التجارة الخارجية	11
ثانيا: نشأة وتطور التجارة الدولية	
1- نشأة التجارة الدولية	12
2- تطور حجم التجارة الخارجية.....	13
3- تطور هيكل التجارة الدولية	14
ثالثا: أسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها	
1- أسباب قيام التجارة الدولية	15
2- أهمية التجارة الدولية	16
المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية	
أولا: النظريات الكلاسيكية	
1- نظرية الميزة المطلقة Adam Smith	18
2- نظرية الميزة النسبيةDavid Ricardo	21
3- نظرية القيم الدوليةJohn Stuart Mill	24
ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية	
1- نظرية نسبة عوامل الإنتاجHeckscher-Ohlin	27
2- نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاجP.Samuelson	31
3- نظريةStolper-Samuelson	32
4- مفارقة" leontief "	32
ثالثا: النظريات الحديثة للتجارة الدولية	
1- نظرية تشابه الأذواقLinder	31

2- نظرية الفجوة التكنولوجية Posner	36
3- نظرية دورة حياة المنتوج Vernon	38
4- نظرية التبادل اللامتكافئ	40
5- نظرية اقتصاديات الحجم	42
المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية	
أولا: ماهية سياسات التجارة الخارجية	
1- مفهوم سياسات التجارة الخارجية.....	43
2- أهداف السياسات التجارية	44
3- محددات سياسات التجارة الخارجية	45
ثانيا: أنواع السياسات التجارية	
1- سياسة تحرير التجارة الخارجية	46
2- سياسة تقييد التجارة الخارجية (الحماية)	48
ثالثا: أدوات السياسة التجارية	
1- الأدوات السعرية	51
2- الأدوات الكمية	55
3- الأدوات التنظيمية	56
المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية.	
المطلب الأول: عموميات حول تحرير التجارة الخارجية	
أولا: مفهوم تحرير التجارة الخارجية	59
ثانيا: أشكال تحرير التجارة الخارجية	62
ثالثا: عوامل نجاح تحرير التجارة الخارجية	62
المطلب الثاني: الإقبال على تحرير التجارة الخارجية.	
أولا: أحداث مساعدة على توسع التحرير التجاري عالميا.	
1- مشروع مارشال	64
2- انهيار الاتحاد السوفياتي	64
3- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات	65
4- نشأت التكتلات الاقتصادية	65
ثانيا: دعم الهيئات الدولية لتحرير التجارة الخارجية	
1. دعم صندوق النقد الدوليFMI	67

2. دعم البنك الدولي للإنشاء والتعميرIBRD	68
3. دعم منظمة التجارة الدوليةOMC	69
المطلب الثالث: مؤشرات قياس تحرير التجارة الخارجية.	
أولا: مؤشرات حسب الانفتاح المطلق	
1- مؤشر درجة الانفتاح التجاري	71
2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات	72
3- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	73
4- مؤشر متوسط ميل الاستيراد	74
5- مؤشر التبادل التجاري	74
ثانيا: مؤشرات حسب الانفتاح النسبي.	
1- مؤشر التعريفة الجمركية وغير الجمركية	75
2- معدل التعريفة الجمركية الموزون.	76
3- معدل التعريفة غير الموزون	76
ثالثا: مؤشرات حسب بعض النماذج	
1- مؤشر البواقيGuillaumone (1994)–(1989) Syruin et Chenery	77
2- مؤشر تفاوت الأسعار النسبية1992 (Dollar)	77
3- المؤشر المزدوج ل(1995) Sachs-Warner	78
4- المؤشر المركب ل(1998) Edwards	79
المبحث الثالث: ميزان المدفوعات	
المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات	
أولا: مفهوم ميزان المدفوعات	81
ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات	82
ثالثا: القيد في ميزان المدفوعات	84
رابعا: محددات ميزان المدفوعات	85
المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات	
أولا: الحساب الجاري	86
1. الميزان التجاري	86
2. حساب التحويلات من جانب واحد.....	87
ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية	88

ثالثا: حساب التسويات الرسمية (حساب حركة الذهب والنقد الأجنبي)	89
رابعا: حساب السهو والخطأ	89
المطلب الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات.	
أولا: أوضاع ميزان المدفوعات	91
ثانيا: طبيعة الاختلال في ميزان المدفوعات	94
ثالثا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات	96
المطلب الرابع: أليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات وإعادة توازنه	
أولا: إعادة التوازن عن طريق آلية تغيرات الأسعار (النظرية الكلاسيكية)	99
ثانيا: إعادة التوازن عن طريق آلية تعديل الدخل (النظرية الكينزية)	102
ثالثا: إعادة التوازن عن طريق أسلوب المرونة.....	102
رابعا: إعادة التوازن عن طريق منهج الاستيعاب (الامتصاص)	106
خامسا: إعادة التوازن وفقا للمنهج النقدي.....	108
سادسا: إعادة التوازن عن طريق تدخل السلطة العامة.....	111
خلاصة الفصل الأول	113
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
تمهيد الفصل الثاني	115
المبحث الأول: دراسات عن الاقتصاد الجزائري.	116
المبحث الثاني: دراسات عن اقتصاديات الدول النامية.	126
المبحث الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.....	140
أولا: من حيث حداثة الفترة.	140
ثانيا: من حيث العينة (مكان إجراء الدراسة).	140
ثالثا: من حيث المتغيرات.	144
خلاصة الفصل الثاني.....	149
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي لأثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات.	
تمهيد الفصل الثالث	152
المبحث الأول: واقع تحرير التجارية الخارجية في الجزائر.	
المطلب الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.	
أولا: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1970).	153
ثانيا: مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1970-1989.....	157

ثالثا: مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية 1990-1993.....	160
رابعا: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1994- 2014.....	161
خامسا: مرحلة العودة إلى تقيد استيراد بعض السلع ابتداء من 2015.....	162
المطلب الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر في ظل التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية.	
أولا: الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.....	165
1. برنامج الائتمان الاستعدادي الأول (ماي 1989 – ماي 1990).....	165
2. برنامج الائتمان الاستعدادي الثاني (جوان 1991 – مارس 1992).....	166
3. برنامج الاستقرار الاقتصادي (التثبيت) أفريل 1994 – مارس 1995.....	167
4. برنامج التصحيح الهيكلي (ماي 1995- ماي 1998).....	169
ثانيا: توقيع اتفاقيات دولية وإقليمية	
1. اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي.	172
2. الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZAL.....	179
3. الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي.....	182
4. الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA).....	185
5. التفاوض من أجل الانضمام إلى OMC وBRICS.....	187
المطلب الثالث: تطور مؤشرات التحرير التجاري في الجزائر	
أولا: تطور مؤشر الانفتاح التجاري.....	197
ثانيا: تطور التعريفة الجمركية.....	200
المبحث الثاني: واقع ميزان المدفوعات الجزائري.	
المطلب الأول: تحليل حسابات ميزان المدفوعات.	
أولا: تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.....	208
تانيا: تطور الميزان التجاري والحساب الجاري.....	211
ثالثا: تطور رصيد حساب رأس المال.....	213
المطلب الثاني: تحليل المبادلات التجارية.	
أولا: تحليل الواردات	
1. تطور حجم الواردات الجزائرية.....	214
2. التوزيع الجغرافي للواردات الوطنية حسب المنطقة.....	216
3. التركيز السلعي للواردات الوطنية حسب المنطقة.....	218
ثانيا: تطور الصادرات.	

1.تطور حجم الصادرات الجزائري.....	220
2.التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية.....	222
3.التركيز السلعي للصادرات الوطنية.....	224
4.معدل التغطية.....	227
ثالثا: الشركاء التجاريين للجزائر.	
1. أهم الشركاء الاقتصاديين (التبادل التجاري)	229
2. أهم الدول المصدر لها (أهم الزبائن).....	230
3. أهم الدول المستورد منها (أهم الموردين).....	232
المطلب الثالث: واقع مؤشرات الاقتصاد الجزائري.	
1. تطور سعر الصرف.....	235
2. سعر البترول.....	237
3. معدل التضخم.....	240
4. معدل النمو الاقتصادي.....	243
5. الدين الخارجي.....	245
6. تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB.....	247
المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	
المطلب الأول: بناء النماذج القياسية.	
أولا: تحديد المتغيرات.	250
ثانيا: مصادر البيانات.	254
ثالثا: تحديد عينة الدراسة (الإطار الزماني والمكاني).	254
المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة	
أولا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.	255
ثانيا: مفهوم التكامل المشترك.....	258
ثالثا: مفهوم الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).....	258
المطلب الثالث: تقدير النماذج.	
أولا: النموذج الأول " العلاقة ين تحرير الجارة الخارجية على ميزان المدفوعات".....	259
ثانيا: النموذج الثاني "العاقة بين تحرير التجارة الخارجية والصادرات خارج المحروقات".....	267
خلاصة الفصل الثالث	275
الخاتمة	277

قائمة المراجع.....	281
الملاحق	304
فهرس المحتوى.....	132
الملخص.	

قائمة الكلمات المختصرة.

الاختصار	الجملة كاملة
FMI	Fonds Monétaire International
IBRD	International Bank for Reconstruction and Développent
GATT	**l'**Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce
OMD	L'Organisation mondiale du commerce
H-O	Heckscher-Ohlin
NAFTA	North american free trade agreement
ONACO	Office national de commercialistion
G P A	Les groupements professionnels d'achats
AGI	Autorisation global d'importation
GZALE	Grande zone arabe de libre échange
BRICS	Brazil, Russia, India, China, and South Africa
AFCFTA	African Centinenal Free Trade Area

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، باستخدام المنهج الوصفي والمنهج القياسي وبالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة(ARDL) ، حيث تم صياغة نموذجين قياسيين الأول لقياس أثر تحرير التجارة الخارجية على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات باستخدام رصيد ميزان المدفوعات متغير تابع ومؤشرات الانفتاح التجاري، سعر الصرف وسعر البترول كمتغيرات مستقلة، أما النموذج الثاني خصص لقياس أثر تحرير التجارة الخارجية على الصادرات خارج قطاع المحروقات باستخدام مؤشرات الانفتاح التجاري وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة ونسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات كمتغير تابع في النماذج.

خلصت هذه الدراسة أنه يوجد أثر معنوي موجب لتحرير التجارة الخارجية وسعر البترول على رصيد ميزان المدفوعات بينما توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، كما أثبتت أيضا أنه لا توجد علاقة معنوية بين تحرير التجارة الخارجية والصادرات خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والمدى الطويل، بينما تتأثر هذه الأخيرة بالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف بعلاقة عكسية.

الكلمات المفتاحية : التحرير التجاري، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، سعر البترول، ميزان المدفوعات.

تصنيف JEL: **C32**, **F10**, **F40**, **D51**

Abstract :

This study aims to measure the impact of liberalizing foreign trade on the balance of payments in Algeria during the period 1990-2021, using both descriptive and empirical methods and relying on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology. Two standard models were formulated: the first to measure the impact of liberalizing foreign trade on the overall balance of payments using the balance of payments as a dependent variable and indicators of trade openness, exchange rate, and oil prices as independent variables. The second model was designed to measure the impact of liberalizing foreign trade on non-hydrocarbon exports using trade openness indicators and the exchange rate as independent variables, with the percentage of exports outside the hydrocarbon sector as the dependent variable in the models.

The study concluded that there is a significant positive impact of liberalizing foreign trade and oil prices on the balance of payments, while there is an inverse relationship between the exchange rate and the balance of payments. Additionally, the study found no significant relationship between liberalizing foreign trade and non-hydrocarbon exports in both the short and long term. However, the latter is influenced by changes in the exchange rate in an inverse relationship.

Keywords: Trade Liberalization, Trade Openness, Exchange Rate, Oil Price, Balance Of Payments.

Jel Classification Codes: C32, F10, F40, D51

تم بفضل الله